

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

قام الطالب بإجراء التصحيحات التي طلبتها لجنة  
المناقشة .

لجنة المناقشة

المناقش

د / عياد عياد  
الشيبي

المناقش

د / عبد العزيز  
محمد فاخر

المشرف

د / محمد إبراهيم البنا



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٠٤٤

السَّفَرُ الثَّالِثُ

من

الْمُنْتَخَبِ الْأَكْمَلِ عِلْمِ كِتَابِ الْجَمَلِ

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي

الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بوياء ولد الشيخ محمد تقي الله

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م



المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامٌ وَتَوْفِيقٌ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

(\*)

قال الله سبحانه وتعالى :

\* رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ \* النمل : آية ١٩ .

الحمدُ والشكرُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلامُ على أشرفِ المرسلين

سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فأنتهز الفرصة هنا لا أقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القـري

مثلة في مديرتها : معالي الدكتور /راشد بن سراج ، وكلية اللغـة

العربية ، ومنسوبيها ، وأخص بالثناء الجزيل سعادة الدكتور عليان بن محمد

الحازمي عميد كلية اللغة العربية سابقا ، كما أخص بالثناء والشكر سعادة

الدكتور محمد بن مريسي الحارثي عميد كلية اللغة العربية حاليا .

وأقدم كذلك بالشكر اعترافا بالامتنان لسعادة الدكتور حسن بن

محمد باجودة رئيس قسم الدراسات العليا العربية سابقا ، كما أثنى على

رئيس قسم الدراسات العليا العربية حاليا سعادة الدكتور سليمان بن إبراهيم

العايد .

ولا يغوتني أن أضع في مقام الثناء والشكر سعادة الدكتور صالح

جمال بدوي وكيل كلية اللغة العربية سابقا على ما قدموه ويقدمونه لطلاب

العلم من رعاية تامة ، وتوفير إشراف أكاديمي ، ووقت منظم ، وما يصحب ذلك

من المساعدات العلمية والمادية لكي يتمكنوا من إنجاز أبحاثهم الأكاديمية

ورسائلهم العلمية .

وذلك أكبر دليل على حب العلم ونشره بين أبناء الأمة ، والعناية

بطلابها .

وقد كان لسعادة الدكتور عياد بن عيد الثبتي منةٌ عليَّ في وقته

وكتبه ، ومساعدته العلمية لي على إنجاز هذا العمل ، وحرصه على أن يخرج

كما أراد له مؤلفه ، فجزاه الله خيرا الجزاء .

وأغتم الفرصة هنا لأقدم شكرى وتقديرى لسعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم بركات الذى أشرف على هذه الرسالة بما تدل عليه هذه الكلمة من المعاني ، حيث لم يقصر إشرافه على التوجيه فحسب بل كان معي بفكره وعلمه ، يضع قلمه على كل ما يعترض سبيلي من الصعوبات العلمية ليفسح بذلك الطريق أمامي ، كما أرشدني في قراءتي لبعض الكلمات التي لا تتلاءم والسياق الذى وردت فيه ، ناهيك عن توجيهه الرشيد فيما يتعلق بمنهج البحث العلمي ، وقراءته لكل ما يكتب في هذا الإطار ، ولقد كان له ما يميزه ، حيث لسم يجعل الإشراف حكرا عليه ، فقد كان يقول لي لا تتريب في سؤالات أهمل الاختصاص عن كل ما يعترض سبيلك من الصعوبات والاستشكلات ، فرما تجد عندهم حلا لما استشكلته .

وهذا في نظري يمثل الإطار الصحيح لمنهج البحث العلمي ونقطة خطيرة يركز عليها هذا المنهج ، ربما لم يشر إليها غيره ، كما لم يقصر اللقاء بيننا على ذلك الوقت المنظم ، بل كان اللقاء معه مفتوحا زمانا ومكانا ، في الجامعة ، وفي الحرم ، وفي المنزل ، فجزاه الله خيرا الجزاء وأثابه الثواب الأوفى .

ولا يفوتني أن أقدم الشكر والتقدير لسعادة أعضاء لجنة المناقشة لهذه الرسالة ، ولقبولهم مناقشتها ، التي آمل من خلالها أن أفيد ممن توجيهاتهم وإرشاداتهم فيما يتعلق بملاحظاتهم العلمية التي سأتعلم منها ما أضيفه إلى حصيلتي العلمية التي اكتسبتها خلال بحثي هذا شاكرًا لهم ، ومقدرا لكل من مدَّ لي يد المساعدة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يتقبله ، وأن يعفو عما بدر منا من تقصير ، وألا يحرمنا من الأجر ، إنه سميع مجيب .

الْقَدِيمَةَ

بسم الله الرحمن الرحيم

( أ )

### المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف  
الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فهذا البحث هو "المنتخب الأكمل" على شرح كتاب الجليل

تأليف محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي ، دراسة وتحقيق .

والمنتخب الأكمل شرح لكتاب الجمل للزجاجي ، وهو من تأليف

محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف ، وهذا  
الجزء المحقق هو السفر الثالث من هذا الشرح ، لكنه ينم عن براعة الشارح  
العلمية ، ومقدرته على الشرح والتعليل ، كما استخدم فيه الخفاف فكره في  
توضيح معانيه وتبيين مقاصده ، فأتى من ذلك بنسق لم يسبق إليه ، وجاء  
ببيان لم يخلب عليه ، حيث قدم لنا من خلال هذا الشرح صورة شاملة عن  
النحو الأندلسي ، وما بلغت الثقافة العربية هناك إلى سقوط الأندلس .

وقد كان الهدف من هذا الشرح هو تيسير علم النحو وتقريبه  
للطالب والمبتدئ من خلال هذا الشرح وتوضيح ما غمض من عباراته ،  
وإتمام ما نقص من مجمله ومفصله .

هذا وقد كان لا اختيار لهذا الموضوع سبب ، ذلك أنني بعد ما حصلت  
على درجة الماجستير بدأت أقرأ في الكتب ، وأبحث عن موضوع يكون أطروحتي  
لنيل درجة الدكتوراه ، وكنت أميل إلى تحقيق كتاب من كتب التراث ،  
والشاركة في إخراج هذا الكنز العظيم خدمة للعلم وطلبته . ولم أكن  
قد فكرت في كتاب بعينه ، وإنما كنت أبحث عن كتاب لم يحقق ، ولم أكتشف  
بقراءتي وحشي في هذا السياق ، وإنما كنت -إضافةً إلى ذلك- أسأل أصحاب

الاختصاص في هذا الميدان ، وأسترشد بهم ، ثم فكرت في تحقيق تصريح الشيخ خالد الأزهرى ، ولم ألبث أن انصرفت عن هذه الفكرة ، حيث توجهت إلى التفكير في تحقيق شرح كتاب سيره للصفار ، إلا أنه قد تبين فيما بعد أنه قد بحث في رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ، واستقر الرأي أخيراً بعد مشورة أهل العلم والاختصاص على تحقيق هذا الكتاب ، وهو "المنتخب الأكمل" على شرح كتاب الجمل " للخفاف ، وعندما أجزيت من مجلسي القسم والكلية شرعت في التحقيق ، وذلك في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : نسخ الكتاب .

المرحلة الثانية : مرحلة التحقيق .

وقد واجهتني متاعب بعد إجازة هذا الموضوع والبدء في العمل :

منها : أن هذه النسخة وحيدة ، ولم تكن معها نسخة مساعدة تعين على إكمال النقص ، وتوضيح العبارة الغامضة ، كما أنها - أي هذه النسخة - كثيرة التصحيف والأخطاء ، وقد فصلت القول في هذا في وصف النسخة ، وهناك جانب آخر في هذا الشرح يلقي بكثير من العناء والإرهاق المحبين لمحققه ولطالب العلم بخاصة ، ذلك هو كثرة المعلومات التي يتضمنها ، واتساعها ، وتفرعها ، وإلمامها بجوانب شتى من فروع اللغة ، مما يجعل المحقق باحثاً في كثير من الكتب ، وبأفي عمله ، هذا إلى جانب حرصي الشديد على الوصول إلى الأفكار التي وردت في الشرح في مظانها الأولى ، وتأكيدي مشرفي على ذلك .

المرحلة الثالثة : مرحلة التبييض ، وتنظيم عناصر البحث ، وإخراجه

في الصيغة النهائية للطباعة .

أما مرحلة البحث والدراسة فقد كانت تتوازي مع كل مرحلة من

هذه المراحل الثلاث ، حيث كنت لا أتوانى - بتوجيه مشرفي - عن أن أجمع

الأفكار المساعدة على الدراسة والتحقيق في كل خطوة أخطوها ، في التحقيق .

والله أسأل أن يجعلنا من يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وأن يوفقنا

لطريق الخير والسداد . أحمد بوياء ولد الشيخ محمد تقي الدين



القسم الأول:

الدراسة  
بسم

# الفصل الأول

المؤلف : كنيته ، اسمه ، نسبه ، ولقبه .

هو (١) : أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصاري

الإشبيلي الشهير بالخفاف .

قال القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة :

" محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، نزل رباط تازي أبوبكر الخفاف .

تلا بالسيح على أبي محمد فضيل بن محمد ، وتأدب به في العربية

ولازمه نحو تسع سنين ، وحدث عن أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن

الدباج ، وأبي عبدالله بن أبي بكر الفخار ، وأبي علي الشلمين .

وكان مقرباً متحققاً بالعربية ، وعلم الكلام ، أخذ<sup>عنه</sup> جماعة من أهل

تازي ، وغيرهم " . (٢)

وقال البغدادي في شرح شواهد المغني : " أبوبكر محمد بن

أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف " (٣) وذكره في الخزانة

بالكنية واللقب ، فقال : " قال أبوبكر الخفاف في شرح الجمل " (٤) وفي

كشف الظنون : " الشيخ الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري

الإشبيلي المعروف بالخفاف " . (٥)

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٦٥١/٢/٥ ، وكشف الظنون ١١٥٨/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٢٠٨/٤ .

(٢) الذيل والتكملة ٦٥١/٢/٥ .

(٣) شرح شواهد المغني ٢٠٨/٤ .

(٤) الخزانة ٣٥٣/٥ .

(٥) كشف الظنون ١١٥٨/٢ .

ولعل التاريخ قد ظلم الخفاف الاشبيلي ، فطمس معالم شخصيته  
ولم يقدم عن حياته ونشأته الا النزر القليل ، ذلك أن كتب التراجم تففل  
ذكره ، ولم تقدم عنه إلا إشارات طفيفة لا تخرج عن حد الإبهام .  
ولقد اعتاد المحققون أن يسردوا عددا هائلا - حسبما توصلوا اليه -  
من المراجع والمصادر التي تترجم للمؤلف ، أو تتعرض لذكره ، وغرضهم من ذلك  
اعطاء صورة واضحة عن حياة المؤلف لكي يكون القارئ على دراية عميقة  
يأخذ عنه .

وهذا في حد ذاته يبعث على الارتياح ويطمئن النفس اذا ما اضطرت  
التراجم حول شخصية المؤلف ، ونأسف لعدم العثور على قدر أكبر من المصادر  
التي ترجمت للخفاف غير التي ذكرناها هنا .

## الحركة الفكرية في عصر الموءلف :

كانت الأندلس حاضرة الخلافة الإسلامية في المغرب ، وبغض النظر عن متى كان ذلك ، وعلى يد من من المؤمنين ، إلا بأنها قد بلغت في القرنين الرابع والخامس من العناية بعلم القرآن ورواياته ، وعلم التجويد ومخارج الحروف وضبط رسم المصحف ما لم تبلغه جهة في الخلافة الإسلامية المترامية الأطراف .

ولقد كان هذا الاهتمام بعلم القراءات مبعثا على التفكير في علم اللهجات العربية ، واختلاف لغات العرب محورا لمنشأ علم اللهجات ، وصلة ذلك بعلم النحو والصرف .

وأساسا لبروز فقه اللغة وعلم اللغة حديثا ، فقد كان للأندلسيين عناية فائقة بعلم القراءات والتجويد ، إلى أن بدأت الدولة الإسلامية في الأندلس تضعف ، وذلك بسقوطها تدريجيا في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ هـ وتفككها إلى ملوك طوائف .

ولم تكن الحقبة التي عاصرها الخفاف إلا نتاج تلك الحركة الفكرية الواسعة والمتنقلة في ازدهار علوم القرآن ، بالإضافة إلى علمي الحديث والنحو والصرف .

ولقد كان الأندلسيون أصحاب جدل ومنطق بما تلميه عليهم ظروف وطبيعة بلادهم ، لذلك فقد نشأ فيهم علم الكلام وأصول الدين وبلغ ذروته في عهد دولة الموحدين بالمغرب الأقصى بعد سقوط دولة المرابطين .

ولقد كان للفقه المالكي عناية كبيرة من طرف علماء تلك البلاد ، وما العلماء الذين تخرج عليهم الخفاف إلا مثالا لتلك الثقافة والحركة الفكرية ،

فقد كانوا قراء ومحدثين وفقهاء وأصوليين متكلمين ، كما كانوا مصدر إشعاع  
يعد تلك الحضارة بالنور إلى أن سقطت إشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ ،  
حيث نزع الخفاف بعد ذلك فيمن نرح من العلماء إلى مدينة تازى من بلاد  
المغرب .

ولا شك أنه قد استفاد من تلك الحركة العلمية الزاهرة بالأندلس  
قبل سقوط إشبيلية ، والدليل على ذلك ما جاء في هذا المخطوط ، وكذلك  
(١)  
وغيات شيوخه الذين تتلمذ عليهم .

## عصر الموء لسف

لم تقدم لنا المصادر شيئا عن العصر الذي عاش فيه الخفاف غير أننا نستنتج من قراءة هذا الكتاب أن عصره عصر تفكك الخلافة الإسلامية في الأندلس وسقوط إشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ هـ ، وذلك أن أحد شيوخ الخفاف وهو أبو الحسن الدياج الإشبيلي أزعجه خرس الأذان ونطق النواقيس فما زال يضطرب ويتأسف حتى مات سنة ٦٤٦ هـ ، وقد ألف الخفاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية ، كما صرح بذلك . ولم أجد فيما قرأته من الكتب شيئا عن تاريخ نزوحه من إشبيلية إلى مدينة تازى بالمغرب سوى ما ذكره القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٦٥١/٥/٢ ولم يحدد الفترة التي استقر فيها في مدينة تازى ، ولم أجد له ذكرا ، وربما لم يشتهر ذكره هناك لسبب ، وهو أن مدينة تازى لم تكن مصدر إشعاع بيد الناس بالعلم ، كما لم تكن في رأيي محل تواجد للعلماء والمفكرين ، كقرطبة مثلا وإشبيلية وبلنسية وسبتة ، الأمر الذي جعل الخفاف مغمورا في هذه البلاد إلى حد الإبهام ، ولم أقف على من تأثر به من العلماء هناك ولا من روى عنه . ولعل المصادر التي تحدثت عنه ما تزال في عداد المفقود أو لم يحالفنا الحظ في العثور عليها .

### حياته العلمية

لم نجد ترجمة كافية توضح عن الخفاف أكثر مما كتبه عنه محمد  
ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٦٥١/٥/٢ .

وانطلاقاً من تلك الترجمة ، واستناداً إلى قراءتنا لهذا السفر  
من شرح الخفاف : " المنتخب الاكمل على كتاب الجمل " .

نقول : إنَّ الخفاف واسع المعرفة ، ذو مشاركة في كثير من العلوم  
وله باع طويل في علوم العربية ، واللغة ، والأدب .

ذلك أنَّ الخفاف قد تخرج على نخبة من العلماء الأفاضل ،  
وتأدب بهم ، حيث أجاد تلاوة القرآن الكريم بالسَّبع ، كما كان محدثاً  
وحافظاً ، وقد كان عالماً في أصول الدين ، كما كان نحويًا بارعاً ولفويًا ، وأديباً ،  
ففي ترجمة الخفاف الأنصاري الإشبيلي كتب القاضي محمد بن عبد الملك  
المراكشي يقول عن حياته العلمية : " تلا بالسبع على أبي محمد فضيل بن  
محمد ، وتأدب به في العربية ، ولازمه نحو : تسع سنين ، وحدث عن  
أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن الدَّجاج ، وأبي عبد الله بن أبي بكر الفخار ،  
وأبي علي الشلمين .

وكان مقرناً متحققاً بالعربية ، وعلم الكلام أخذ عنه جماعة من أهل  
تازي وغيرهم ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماء : " اقتطاف الأزهار  
واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد " .  
وله شرح على عقيدة أبي عمرو السلاجسي ، والموضوع الاكمل  
على كتاب الجمل .

إلى غير ذلك من المقالات والأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه  
ما جاوره من البلدان " .



فهذه الترجمة تبين مدى ثقافة الخفاف في شتى أنواع  
العلوم العربية والاسلامية ، كما توضح تمكنه وكثرة اطلاعه ،  
فهو كما أشرنا من قبل : مقرر ، وأصولي متكلم ، وفقه محدث ،  
ونحوي بارع ، وأديب ناقد ، كما يبدو من شرحه هذا .

شيوخه

لم نعر على ترجمة وافية للخفاف غير تلك التي كتبها عنه محمد بن عبد الملك المراكشي ولم يذكر عن دراسته غير أنه حدث عن أبي إسحاق ابن قسوم (٦٣٩هـ) وأبي عبد الله الأزدى ابن الفخار (٦٤٦هـ) ، كما درس على أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) ، وتأدب بالدباج في العربية (٦٤٦هـ) ولازم فضيل بن محمد المعافى (٦٥٠هـ) نحو تسع سنين وتلا عليه بالسبع وتأدب به في العربية .

هكذا ذكر المراكشي في ترجمة الخفاف . (١)

١ - أبو إسحاق بن قسوم هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن عبد الله بن قسوم بن أصبغ بن إبراهيم اللخمي الإشبيلي أبو بكر .  
روى عن أبوي إسحاق بن أحمد بن سيد أبيه وابن ملكون وأخذ عنه العربية والآداب ، وعن أبي العباس بن سيد ، وأكثر عنه ، وأبي عمران المارثلي ، وأخذ عنه طريقة التصوف ولازمه طويلا ، وانتفع بصحبته وأجاز له أبو بكر بن الجدي .

روى عنه أبو بكر بن سيد الناس وأبو الحسن الرعيني ، وأبو الحسين عبيد الله بن عبد العزيز ، وأبو عبيدة محمد بن محمد بن فرقد ، وأبو القاسم عبد الكريم بن عمران ، والقاسم بن الطيلسان .

وكان أدبيا بارعا ناظما ناثرا زاهدا ورعا متبتلا .

وله مصنفات في التصوف والمواعظ والزهد وأخبار الصالحين

(١) الذيل والتكملة ٥٦١ / ٢ / ٥

قال ابن عبد الملك المراكشي : " مولده لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ثلاث وستين وخمسمائة ، وتوفي بعد صلاة العشاء ليلة الخميس الرابعة من ذي الحجة تسع وثلاثين وستمئة ودفن يوم الخميس بكدية الخيل . (١)

٢ - محمد بن أبي بكر الأزدى : إشبيلي أبو عبد الله بن الفخار روى عن أبي عبد الله بن زرقون ، وكان مَكْتَبًا صَالِحًا ، عالما بعلم الكلام ، دَرَسَ " إرشاد " أبي المعالي كثيرا ، وكان مبارك التعليم حسن الإلقاء صادق القصد في الإفادة ، فنفخ الله به خلقا كثيرا من تـرـدـد للاستفادة منه رجالا ونساء ، ولم يزل دأبه ذلك إلى أن توفي في حدود الأربعين وستمئة عن سنٍّ عالية ، وكان من أهل الفضل والدين . (٢)

٣ - الشلميين (٣) : هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدى الأستاذ أبو علي الشلميين الإشبيلي كان إمام عصره في العربية بلا مدافع . آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب مستحضرا له غاية الاستحضار أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب العربية ، وأقرأ نحو : ستين سنة ، وعلاصيته

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٢٤٣/٦ تحقيق د . احسان عباس ، والتكملة ٥٧٧/٢

(٢) الذيل والتكملة ١٠٩/٦

(٣) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤٥١/٣ والإنباء ٣٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٠/٢/٥ فمابعد ها ، والبلغة ٢٧٢-١٧٣ ، وبغية الوعاة ٢٢٤-٢٢٥ ، ونفخ الطيب ٣٨/٥-٣٩



واشتهر ذكره ويرع من طلبته جلة<sup>١</sup>، ولما تأدب بالاندلس أحد من أهل  
وقته إلا وقرأ عليه .

قال ابن خلكان : "ولقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء وكل

منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلمون عن الشيخ أبي علي الفارسي".

له تعليق حسن على كتاب سيويه ، وشرحين على الجزولية كبيرا وصغيرا

وله كتاب في النحو سماه : التوطئة<sup>(١)</sup> .

وكانت ولادته في إشبيلية سنة ٥٦٢ هـ وتوفي بها سنة ٦٤٥ هـ وبلفجة

الاندلس الأشقر الأبيض .

٤ - الدباج : هو علي بن جابر بن علي ، الامام أبو الحسن

الدباج الإشبيلي اللخمي النحوي ، قال ابن الزبير : كان نحويا أديبا مقرئاً

جليلاً فاضلاً ، قرأ النحو على ابن خروف ، وأبي نذر بن أبي ركب . والقرآن

على أبي بكر بن صاف ، وتصدر لإقراء النحو ، والقرآن نحو : خمسين سنة .

قال المقرئ : وكان الأديب الصالح أبو الحسن علي بن جابر

الدباج الإشبيلي إماماً في فنون العربية ، ولكن شهرته بإقراء كتب الآداب

كالكامل للبرد ، ونوادير القالي ، وما أشبه ذلك ، وكان مع زهده فيه لوزعية .

روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره .

وهاله نطق النواقيس وخرس الأذان لما دخل الروم إشبيلية ،

(٢)

فلم يزل يتأسف ويضطرب إلى أن مات في الحادي والعشرين سنة ٦٤٦ هـ .

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٥١ .

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ١٩٨/١/٥ فمابعدھا ، وبرنامج الوادي آشي

٥٢ فمابعدھا والبلفة ١٥٠ ونفح الطيب ٥/٢٨ .

هـ - أبو محمد فضيل<sup>(١)</sup> : هو فضيل بن محمد بن عبد العزيز

ابن سماك المفاوى الأندلسى أبو محمد .

روى عن أبي العباس بن أبي أمية ، روى عنه أبو بكر بن أحمد الخفاف ،

وكان مقرئاً مجوداً متحققاً بالنحو ذا حظ صالح من الأدب . وله تعليق مستحسن

على جمل الزجاجي دل على فهمه ونبهه وتناقله الناس استجابة له .

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥٤٢/٢/٥ وبرنامج الوادى آشي ١٢٦

ونغية الرواة ٢٤٢/٢

عقيدة تنبيه

من خلال قراءة تنا لشرح الخفاف : المنتخب الاكمل على كتاب الجمل\*  
نستطيع أن نحدد عقيدة / ونحكم بأنه يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة ،  
كما كان كثير الردود على الطوائف التي لا تعتقد اعتقاد أهل السنة ،  
كالمعتزلة والقدرية ، والطبائعيين : الملاحدة وغيرهم من أهل الزيغ  
والإلحاد .

والخفاف أصولي متكلم ، كما يستفاد ذلك من ترجمة القاضي ابن عبد  
الملك المراكشي له ، وما كتبه الخفاف نفسه في هذا الشرح من الردود على  
طوائف المبتدعة .

ففي ترجمة ابن عبد الملك للخفاف قال : " إنه كان مقرئاً متحققاً  
بالعربية وعلم الكلام ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماء : " اقتطاف  
الأزهار ، واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب  
الإرشاد " .

وله كتاب عقيدة السلاجي ، وهذا الأخير مذكور في كشف الظنون

٠١١٥٨/٢

ومنما كتبه الخفاف عن الاعتقاد في علم الكلام ، قوله في باب الاستثناء

: هل لا إله إلا الله استثناء منقطع أم استثناء متصل ؟ ثم أجاب عن

هذا السؤال بقوله : " وحكي عن ابن حزم أنه قال فيه استثناء منقطع ، لأن

الاستثناء المتصل هو الاستثناء من الجنس والله تعالى ليس له جنس " ولكن

الخفاف رد على ابن حزم رداً اوضح منه اعتقاده ، كما ذكر في تعريف الجنس

الذي غفل عنه ابن حزم كما يقول الخفاف : " قلت ونحن نساعد على أن

الله تعالى ليس له جنس إذ لو كان له جنس لكان من قبيل ما يتكسر بالوجود ،

وبالتقدير وحقيقة الكثرة في حق الله تعالى محال إذ ذاك يناقض الوحدانية

المحققّة في حقه تعالى إنَّ هو واحد بالذات بمعنى أنه لا ينقسم ، ولا مثل له ، ولا نظير ، وهو واحدٌ بالصفات بمعنى أنه مع كونه واحداً بالذات فهو موصوف بصفات الإلهية من العلم ، والقدرة ، والإرادة والحياة ، والكلام على حسب ما يليق به من القدم والبقاء وجها لذاته ، وصفاته .

ولعموم فهم الفلاسفة أن الصفات يلزم عنها تعدد الموصوف

أنكروا الصفات في حقه تعالى . تعالى الله عن قولهم ، ولتحقيق هذا علم الكلام ، وقد بسطته في شرحي للإرشاد والحمد لله على ابانة الحق والذب عنه . ومن هذا نعتقد أنه أشعري العقيدة كما يبدو من إثباته صفات العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام ، ولم يثبت صفة العلو والنزول الى السماء الدنيا والوجه واليد له <sup>رَّجُلٌ</sup> <sup>وَعَلَا</sup> عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وُردت عليه ، وحيث لم يقل بجهة العلو وأنه تعالى قد استوى على عرشه فوق سبع سمواته . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الصفحات :

### ثقافتنا

إن من يقرأ هذا السفر من شرح الخفاف : المنتخب الاكمل على كتاب الجمل " يلمس أن مؤلفه واسع الثقافة ، والمعرفة ، وقد نال حظا وافرا من العلم عن الشيوخ الذين تأدب بهم وتلمذ عليهم .

فقد كان الخفاف عالما باللغة والنحو إلى جانب معرفته بعلوم القرآن الكريم ، والحديث وأصول الدين ، وكان أثر تلك العلوم واضحا في هذا السفر من الشرح ، ومن خلال مباحثه فيه .

وقد ذكر له - محمد بن عبد الملك المراكشي الذي ترجم له - ذلك ، وأشاد بثقافته .

وسوف نضرب أمثلة على ذلك فيما يلي :

ففي معرض حديثه عن اللسان العربي ، وتنويعه إلى ثلاثة أنواع بثلاثة مقاصد هي :

النحو ، واللغة ، والآداب ، ففي هذا السياق استمر الخفاف في إطلاق العربية على علم النحو ، كما استمر في إطلاق السماع على اللغة ، ففي حديثه عن المقصور السماعي يقول :

" قسم سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، والسماعي ليس هو من صنعة العربية ، وإنما هو من وظيفة اللغوي ، فإن ذكره النحويون في كتبهم ، فإنما يذكرونه للمناسبة التي بين النحو واللغة ، لأن موضوع النحو إنما هو في اللغات ، وقد قدمت أول هذا الكتاب أن علم اللسان يتنوع إلى النحو ، واللغة ، والآداب ، فالثلاثة من حيث الجملة كلام العرب ، وتنوعت إلى ثلاثة بمقاصد ثلاثة" . ( ١ )



وهذا التنوع لكلام العرب نجده عند أبي حيان ، فقد نقل السيوطي في المزهري (١) : " قال أبو حيان : " والفرق بين علم النحو ، وبين علم اللفظة أن علم النحو موضوعه أمور كلية ، وموضوع علم اللفظة أشياء جزئية ، وقد اشتركا معا في الوضع " .

ويبدو أن الخفاف كان دقيقا في تحديد مهام الأنواع التي فرعها عن لسان العرب ، فموضوع اللفظة عنده ليس من النحو ، وإنما هو السماع ، وتلك وظيفة اللغوي ، ومهمته أخذ اللغة عن الناطقين بها ، وعنايته بالسماع دون أن يتدخل في أمر القياس .

وذلك ما وضعه عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطيب النباتية ، حيث يقول : " اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوي ، فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ، ومثاله المحدث والفقير ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشياء " . (٢)

فهذا النصيبين مدى دقة الخفاف في تنويعه لسان العرب إلى ثلاثة أنواع ، وتحديد هذه اتجاه كل نوع من هذه الأنواع .

ففي باب المقصور والمدود قال : " فموضوع الباب لوصف المقصور والمدود ، والاعلام بما ينقسمان إليه . . . وألفاظ من غير المقيس منهما يكثر تردادها في المخاطبات ، والمكاتبات تخرج مخرج ألفاظ اللفظة ، وهذا النحو لاحق بعلم اللغويين ، والقياس لاحق بعلم المعربين ، ولا أجل ذلك ضموا كتبهم ذكرهما ، وهو حد من اللغة واسع قد أفردت فيه الكتب صفارا وكبارا " . (٣)

(١) ٥٤٣/١

(٢) المزهري ٥٩/١

(٣) ص ٤٠٤

ففي هذه العبارة : " تخرج مخرج ألقاظ اللغة ، وهذا النحو لاحق  
بعلم اللغويين والقياس لاحق بعلم المعربين ، تأكيد لما يخص كلا من اللغة ،  
والنحو ، فاللغة في نظر الخفاف هي السماع من العرب إذا لم يدخله قياس ،  
فإذا دَخَلَ القياس ، انتقل إلى خصائص علم النحو .

ولهذا صلة بقول الزجاجي : " والاعراب الحركات المبينة عن معاني  
اللغة ، وليس كل حركة إعراباً ، كما أنه ليس كل الكلام معرباً " . ( ١ )

وتوضيح هذا عند الخفاف ، حيث يقول في المدود المسموع " فالمسموع  
يحفظ ولا يقاس عليه ، وضبطه من كتب اللغة ، فإن ذكر منه النحويون شيئاً  
فإنما يذكرونه للمناسبة التي هي بين النحو واللغة " . ( ٢ )

ويتضح من كلامه هذا إدراكه الواعي لما يخص كل واحد من هذه  
الأقسام ، وإن كانت اللغة أعم .

ومن حيث إطلاقه العربية على علم النحو يقول : " المقصور الذي يدرك  
سماعا ، والمدود ، هما من اللغة وليس منهما من العربية إلا معرفة ما تنقلب  
عنه ألف المقصور ، وما تنقلب عنه همزة المدود بالتنبيه على ذلك " . ( ٣ )

وفي باب الأغراء يقول : " وأسماء الأفعال كثيرة وموضع ضبطها كتب  
اللغة ، وإنما حظ النحوي أن يتكلم على أقسامها ، وأحكامها " . ( ٤ )

وفي باب الأفعال المهموزة يقول : " وهذا الباب ليس من أبواب  
العربية ، وإنما هو من اللغة " . ( ٥ )

( ١ ) الايضاح في علل النحو ٩١ .

( ٢ ) ٤١٢ .

( ٣ ) ٤١١ .

( ٤ ) ١٩٨ .

( ٥ ) ٤٩٧ .

وذلك فرق بين اللغة والعربية ، فاللغة عنده محيط واسع يحفظ  
عن العرب ولا يقاس عليه والعربية هي النحو ، والقياس ، وقد وضع القياس  
ليلحق من ليس من العرب بالعرب .

ومن ذلك تمكنه في معرفة علم الكلام وأصول الدين وقد وضحنا ذلك  
في عقيدته وردوده على العلماء في هذه الناحية بما فيه الكفاية ، ويشهد  
لذلك مؤلفاته في هذا الموضوع وقد ذكرناها في حياته العلمية .

أما الحديث فقد كان صاحب دراسة به وبطرق تخريجه ومعرفة رجاله ،  
وقد ذكره القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي أنه حدث عن ابن قسوم ، وأبي  
عبد الله الفخار ، وسمع منهما ، ومن خلال استشهاد الخفاف بالحديث  
الشريف وطرق رواياته ، وتخريجه من كتب الصحاح ، وإسناده لرواياته نتبين  
معرفة الخفاف بالحديث . ( ١ )

وقد فصلنا الحديث عن هذا في استشهاده بالحديث .

أما الأئب فقد كان موسوعة أدبية ، وصيراً به وناقداً ، كما كان ذاعنابة  
به ، كما يبدو من شرحه هذا .

وفي ذكره للمناسبات الأدبية التي يسوقها خلال استشهاده بالشاهد  
الشعري الذي له صلة مباشرة بتلك المناسبة دليل على معرفته بالأئب ، وطول  
باعه فيه ، وسعة اطلاعه ، ووقوفه على أمهات الأئب ، وذلك بتخصيصه ذكرها  
عند سرد المناسبة الأدبية ، وهذا ذكرناه أيضاً في شواهد الشعر عند الخفاف  
بما أغنى عن إعادته هنا .

كما كان عالماً بالفقه وأصوله ، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن اسم المفعول  
والفاعل من الفعل المعتل العين نحو: " مختار " ، حيث قال وهذا يسميه  
علماء الأصول بالمجمل والعيّن ، كما يسميه اللغويون المشترك اللفظي ، وضرب الأمثلة  
على ذلك .

( ١ ) ينظر ص ٦٠٥ - ٦٠٦ .

موء لفاتـــه

لم يحالفنا الحظ في العثور على ترجمة أخرى للخفاف نستطيع من خلالها أن نقف على موء لفاته - أو بعضها - التي لم تحظ بالنشر والذيوغ ، كما لم يحظ الخفاف نفسه بذلك .

فهذه الوء لفات - وإن كنا نقول ذلك افتراضا وتخمينا - لا تزال مغمورة وفي إطار الغيبات ، ولعل التاريخ يعكس شيئا منها في المستقبل الاتي أو يكشف سرا من أسرارها .

وعلى هذا لم نجد من موء لفات الخفاف إلا ما ذكره له محمد بن عبد الملك الراكشي في ترجمته وهي :

- ١ - " اقتطاف الأزهار ، واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البقية والمراد من شرح كتاب الارشاد " (١) وهو شرح في الاعتقاد وأصول الدين .
- ٢ - " شرح على عقيدة أبي عمرو السلاجي " (٢) وهذا الشرح سماه في كشف الظنون ( إيضاح العقيدة البرهانية ) أوله : الحمد لله الذي اخترع المحدثات بقدرته . . الخ (٣) وهو في شرح الاعتقاد وأصول الدين أيضا .
- ٣ - " الموضوع الاكمل على كتاب الجمل " (٤) وهو الكتاب الذي نحققه واسمه في المخطوط : المنتخب الاكمل على شرح كتاب الجمل .
- ٤ - مقالات وأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه ما جاوره من البلدان (٥)

---

(١) الذيل والتكملة ٥ / ٢ / ٦٥١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) كشف الظنون ٢ / ١١٥٨ .

(٤) الذيل والتكملة ٥ / ٢ / ٦٥١ .

(٥) المصدر نفسه .

(١)  
أبو القاسم الزجاجي

هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي بفتح الزاي وتشديد الجيم وبعد  
الألف جيم أخرى مكسورة نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السرى الزجاج لملازمته  
إياه وأخذه عنه .

قال القحطي : " نهاوندى من أهل الصيرة أصله ، وانتقل إلى بغداد  
ولزم الزجاج أبا إسحاق وقرأ عليه النحو ، وانتقل إلى الشام ، فأقام بحلب مدة ،  
ثم انتقل إلى دمشق وأقام بها ووصف .

وخرج مع ابن الحارث عامل الضياع الاخشيدية فمات بطبرية في شهر  
رمضان سنة ٣٤٠ .

وكانت طريقته في النحو متوسطة وتماثيفه يقصد بها الافادة . (١)

وله عدة مؤلفات نافعة (٢) تمكن الدكتور مازن المبارك من إثبات  
ثمانية عشر مصنفا منها في مقدمة كتاب " الإيضاح في علل النحو " ، وأشهر  
هذه المؤلفات وأكثرها رواجاً كتاب " الجمل " الذى انتفع به عامة أهل مصر  
والمغرب وأصبح كتابهم التعليمي المعروف .

وقد كان للأندلسيين عناية خاصة به ، نوه بذلك الدكتور عياد الشبتي  
في مقدمة شرح البسيط لابن أبي الربيع ، وذلك يدل على ورع مؤلفه ، وأنه  
أخلص النية فيه لله تعالى .

(١) ترجمته في طبقات الزبيدي ١١٩ والفهرست ١١٨ وتاريخ العلماء

النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ٣٦ - ٣٧ ونزهة الألباء

٢٢٧ والانباء ١٦٠/٢ - ١٦١ والبلغة في تراجم أئمة النحو

واللغة ١٣١ وبغية الوعاة ٧٧/٢ والمزهر ٤٢١/٢ - ٤٤٨ - ٤٦٦

وكشف الظنون ٤٨/١ .

(٢) ينظر الفهرست ومعجم الأديباء والانباء .

قال القطني : " والكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع " ، ثم قال : " وسمعت من لفظ الشيخ أبي اليقاف صالح بن عادي العذري الأنماطي النحوي نزيل ققط أن الزجاجي - رحمه الله - صنف الجمل بمكة حماها الله . وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا ودعا الله أن يفرغه ، وأن ينفع به قارئه ، فلهذا انتفع به الطلبة " .

وقال الفيروزآبادي : " لما صنف الجمل لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة " .

وتلقاه الناس بالقبول وانتفعوا به ، كما عني العلماء بشرحه ، وبشرح شواهده ونقده كذلك ، وقد تمكن الدكتور عياد الشبتي من تسجيل ما كتبت عن الجمل من الشروح والتعليقات وشرح شواهده في مقدمة البسيط لابن أبي الربيع ، بلغ تسعة وسبعين مصنفا .

موقفه من الزجاجي

قد قلنا أن الخفاف كان يجلب العلماء ، ويعترف لهم بالفضل ،  
وأبو القاسم الزجاجي من بين أولئك العلماء ، ولا نبالغ إذا قلنا إنه كانت  
له منزلة خاصة فوق ذلك عند الخفاف ، فقد كان يثني عليه الثناء الحسن ،  
كما كان يترجم عليه أثناء تناوله لنصوص الجمل بالشرح والتعليل ، ولقد  
كان يلتمس له العذر ما لم يجد لذلك سبيلا ، كما اعتاد أن لا يذكر نص  
الجمل إلا مقرونا بالترحم ، وذلك حيث يقول " قال أبو القاسم - رحمه الله - "  
كذا وكذا . . . عند كل نص من نصوص الجمل .

ولقد اعتاد أن ينتصر له ، وأن يلتمس له العذر والتبرير في المآخذ  
التي أخذها عليه العلماء ، دون تعصب لرأيه أو متابعتة في كل ما يقوله .  
ولم يمنعه هذا من أن يخالفه إذا ما تبين له أن الصواب في غير رأيه ،  
كما كان 'يَحْكُمُ' القياس أو السماع إذا ما اختلف معه .

ومن الأمثلة على ذلك ، أنكر بعض العلماء على أبي القاسم الزجاجي  
كونه جعل "عدا" تخفض وتنصب ولم يجز على مذهب سيويه فيها ، قال  
الخفاف ملتسما له العذر ، ومدافعا عنه : " ولا ينبغي أن ينكر على أبي القاسم  
كونه جعلها تخفض وتنصب ، فإنه جرى فيها على ما نقله أبو الحسن الأعمش  
وزيادة العدل مقبولة ، وإنما قلت هذا ، لأن بعض النحويين أنكر على أبي القاسم  
قوله ، ولم يجز في "عدا" على مذهب سيويه وجعلها ناصبة أبداً ، فإنه  
لو جرى على مذهب سيويه في هذه المسألة مع كونه اطلع على ما نقله أبو الحسن  
لكان مخطئا .

فإنه يرد فيها النقل الصحيح فالإنكار عليه تعسف . (١)

ومن ذلك في التذكير والتأنيث ، حيث لم يستوف الزجاجي ما يؤثنت  
من جسد الانسان ، قال الخفاف ملتصقا بالذم للزجاجي عند اعتراض من اعترض  
عليه في ذلك :

" ومن اعترض على أبي القاسم بكونه لم يستوف ما يؤثنت من جسد  
الانسان ، ولا يجوز تذكيره ، فإنه اعترض عليه متمسقا ، لأن أبا القاسم إنما  
قصد في الباب ضبط ما كثر استعماله ، فما لم يذكره فيما يؤثنت من جسد  
الحيوان اعتقد أنه لا يكسر. " (١)

ومن هذا أنكر بعض العلماء على الزجاجي قوله : " وقد تكون غير "   
نعنا " لأن هذا السياق يفهم منه حسب رأيهم أن " غير " تكون نعنا قليلا ،  
لأن دخول " قد " على الفعل المضارع يفيد التقليل في كلام العرب ، فحاول  
الخفاف أن يدافع عنه وأن يلتصق له العذر وفي ذلك يقول :

" فلذلك أنكر على أبي القاسم إيرادها في هذا الموضع ولا ينبغي  
أن ينكر عليه ، لأنه قد وجدناها في كلام العرب موضوعة للتقليل إذا دخلت  
على الفعل المضارع ، ولكنها تجيء في كلام العلماء ."

ثم قال : " تقيده لكون " غير " نعنا بهذا القيد لا معنى له . . .  
والعذر لأبي القاسم - رحمه الله - في هذا القيد هو أنه أراد بقوله :  
( وقد تكون " غير " نعنا ) أي نعنا لازما وواجبا ، وذلك إذا لم يجز  
في موضعها " إلا " . " (٢)

ومن عباراته في التماس العذر لأبي القاسم قوله : " والعذر له أنه  
ترك ذلك اتكالا على توضيح المدرس " ، ومنها أيضا : " لأن كتابه كتساب  
اختصار وإيجاز " ، ومنها : " فغلط أو غلط عليه الكتاب " ، إلى غير ذلك  
من العبارات التي ستصادف القارئ هنا عند كل باب من أبواب الكتاب .

(١) ص ٤٧٠

(٢) ص ١٠٩



وقد وضحنا أن الخفاف لم يكن نحوها تقليديا يذهب مع شيخه حينما ذهب ، كما لم يكن ضالعا معه في كل آرائه بل كان يناقشه وينقده في كل ما يعرضه من القضايا ، وإذا تبين له أن الحق في غير رأى شيخه بعد عرضه على القياس أو السماع ، لا يتردد في أن يقول : " وليس له عذر في هذا الاطلاق " (١) أو : " وَقَدْ وَهَمَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي هَذَا " (٢) ، أو : " لا حجة فيه " وغير ذلك من العبارات التي يَرُدُّ بها رأى الزجاجي .

وقد يستدرك عليه إسقاطه لبعض الجوانب العلمية ، وينبه عليها ، ومن ذلك إسقاط الزجاجي : الضرب الخامس من المعدول ، وهو صفار ، وشر ، وسكاب ؛ لأنه قليل بالنسبة إلى الأربعة التي ذكر ، قال الخفاف : " فتركه على عادته في الاختصار والايجاز ، لأن كتابه كتاب اختصار وإيجاز " (٣)

وفي هذا السياق قال في باب الوقف : " ذكر أبو القاسم الوقف (٤) في كلام العرب على سبعة أضرب ، ولم يذكر في التفصيل إلا ستة " .

ومن ذلك إسقاطه تصغير الجمع (٥) .

واستدرك عليه تصغير الترخيم (٦) حيث لم يذكره .

ومن ذلك استدراكه لبعض ما يكتب بالياء ، وبالواو (٧) .

ومنه أيضا النسب إلى الجمع (٨) ، ثم النسب إلى المنقوص (٩) .

ومن ذلك إسقاطه لبعض المبنيات (١٠) وغير هذا مما سيصادف القارئ

هنا منبها عليه في محله .

(١)	كما في	١١٠
(٢)	كما في	٤٢٤ - ٤٤٠ - ٥٦
(٣)	كما في	٨٠
(٤)	كما في	٥٧٨
(٥)	كما في	٢٧٢
(٦)	كما في	٢٧٥
(٧)	كما في	٣٧٠
(٨)	كما في	٣٠٩
(٩)	كما في	٢٩٣
(١٠)	كما في	٣٥٥

مناقشته لأبي القاسم في بعض الآراء النحوية :

رأى الخفاف في الوقف على الحركة بالنقل :

تعرض الخفاف لمناقشة الزجاجي في إطلاقه الاتباع على حركة النقل

في قول الشاعر :

أنا ابن مَـوِيَّةَ إنَّ جَدَّ النَّقْرِ . . . . . البيت

حيث سمى أبو القاسم الزجاجي الوقف على هذه الحركة بالاتباع وَعَدَّ الخفاف ذلك مأخذاً على شيخه أبي القاسم ، وناقشه نقاشاً علمياً أبدي في آخر هذه المناقشة رأيه في هذه الحركة ففي باب الوقف قال الخفاف بعد إنشاد البيت المتقدم :

" وهذه الحالة من الوقف يسميها النحويون : النقل ، وأطلق عليها

أبو القاسم : الإتياع ، وفسره بالنقل " ، وتابع الخفاف حديثه عن حقيقة الإتياع ، ومثل له ، كما افترض سوء الا عن ما قاله أبو القاسم في هذا السياق ، وأجاب عنه موضحاً في آخر جوابه وتحليله رأيه فيما ورد في ذلك من الخلاف ، حيث يقول :

" فإن قيل فما وجه تسمية أبي القاسم لحركة الوقف من "النقر" وهي الحركة

المنقولة إتياعاً ؟

قيل : وجه ذلك أنه يتوهم في حال الوقف على الحرف الآخر أن فيه

حركة ، لأنَّه مستحق لها في الوصل الذي هو الأصل للوقف ، فتكون الحركة التي قبل القاف تابعة بهذا الاعتبار .

ومن اعتقد فيها أنها تابعة لم يجعلها منقولة ، وكذلك ينبغي ؛ لأن

التابع غير المتبوع ، ومن جعلها منقولة ، وهو الذي يظهر من مذهب أكثر النحويين جعلها حركة الاعراب نقلت إلى ما قبل الآخر .

وكلام أبي القاسم متدافع ؛ لأنه سماها إتياعاً ، ثم فسَّر الإتياع بالنقل ،

فمن حيث جعلها إتباعاً ينبغي أن تكون غير منقولة ، ومن حيث جعلها منقولة  
يجب أن تكون غير تابعة ، لأن التابع لا يتبع نفسه .

فإن قيل : وما الذي يترجح من كلا المذهبين ؟ هل التبعية

أو النقل ؟ قيل : الأشبه أن تكون حركة إتباع لا حركة نقل ، فإنها إذا جعلت  
حركة نقل أدى ذلك إلى أن تكون حركة إعراب في غير الآخر ، وذلك لا يوجد  
في كلام العرب في حال من الأحوال ، فالأولى إننا أن يحكم عليها بأنها  
لالتقاء الساكنين ، وجعلت متحركة إتباعاً لحركة الإعراب المتوهمه في الآخر  
في حال الوقف . (١)

## أخلاقه مع العلماء ومناقشته إياهم

كان الخفاف على خلق مع العلماء ، يجلهم ، ويحترم آراءهم ، كما كان يناقشهم مناقشة علمية تستند على الدليل ، يعرض من خلالها أقوالهم على النقل الصحيح ، والقياس ، فما وافقهما أخذ به ، وما خالف ذلك رده بالأسلوب العلمي المتمثل في الأخذ والرد ، والمطالبة بالدليل والبرهان .

ولم يكن سليط اللسان ، ولا متعجرف القول ، ذلك ما نلمسه من مناقشاته ، وردده على العلماء الذين تصدى للرد عليهم ، كما كان ينتصر لأبي القاسم الزجاجي ، إذا ما وجد لذلك سبيلا .

وقد كان يربط بين المعاني اللغوية التي تكون مثار جدل ، ويعول على أئمة اللغة في إقرار معاني الكلمات ، ففي معرض مناقشته لأبي بكر ابن طلحة الاشبيلي في تغليطه لأبي القاسم الزجاجي لتقييده الضرب بالعسل الأبيض في بيت الهذلي ، قال الخفاف :

" وإنما هو العسل الخائر ، وقد لا يتناقضان ، فيكون خائرا أبيض ، ولكن الخثارة أعم وصفا ، ويقال : ضرب طيبة ."

وقال ابن طلحة : وإنما أوقعه - يعني أبا القاسم - في تقييده الضرب بالأبيض قول الشاعر :

وَمَا ضَرَبَ بَيْضًا يَا وَيْ مَلِيكَهَا إِلَى طُنْفٍ أَعْيَا بِرَاقٍ وَنَازِلٍ "

وهنا احتكم الخفاف إلى صحة النقل عن أئمة اللغة ، وأتبع أسلوب البحث العلمي في الرد على ابن طلحة ، كما نوه بشأن العلماء ، ورفعهم إلى درجات الآباء الأمر الذي يعطيهم من التوقير والاحترام مثلما يعطى للآباء ، وفي هذا المعنى يقول الخفاف في سياق مناقشته لابن طلحة :

" قلت : وما قاله ابن طلحة - رحمه الله - من أن الضرب العسل الخائر مطلقا أبيض كان أو غير أبيض ، إن كان صح عنده هذا الاطلاق عن أئمة اللغة

ثبتت ، فيكون تقييد أبي القاسم - الضرب بالأبيض - مردوداً ، وإن لم يصح  
عنده ، فلا ينبغي أن يقول عن أبي القاسم : إنما أوقعه قول الشاعر :

وَمَا ضَرَبَ بَيْضًا يَا أَوْيَ مَطِيكَهَا ..... البيت

فيأتي على هذا أَنَّ الضَّرْبَ إِنْ كَانَ الْأَبْيَضَ فَيَكُونُ قول الشاعر : ( وماضرب بيضاء )  
تقييداً للمطلق فلا يكون حجةً لأبي القاسم ولا عليه ، ولا نص ولا قرين يعين أحد  
المقصدین .

فالإقدام على أبي القاسم بأنه وقع وظل لا ينبغي .

ثم إن قول ابن طلحة - رحمه الله - وإنما أوقعه قول الشاعر ، رجم  
بالظن إلا أن يثبت عنده ينقل صحيح أن أبا القاسم قال : " والضرب العسل  
الأبيض من هذا إلا من شيء آخر فيكون وقوعاً لاحتمال وصف الضرب بكونه  
أبيض ، وتردده بين الوصف المؤكد أو المقيد ."

والعلماء لنا كالآباء ، فيجب علينا توقييرهم وتصحيح مقالاتهم ما أمكن (١) .

ومن هذه المناقشة لابن طلحة نجد أن الخفاف على خلق كبير مع أشياخه ،  
والعلماء الذين يناقشهم ، وأنه يحترمهم ، ويجلهم ، كما يرفعهم إلى درجة الآباء ،  
وأنه يتحرى الصواب في الأخذ والرد ، كما يعول على النقل الصحيح عن أئمة  
اللغة .

وقد أقر - السكري في شرح ديوان الهذليين - هذا الوصف المقيد

بالعسل الأبيض ، وذلك حيث يقول في شرح هذا البيت :

" يقال للعسل إذا كان فيه بعض الصلابة ، واليبس ، وقد استضرب

العسل ، ويُقال إذا اشتد بياضه . . .

الأخفش ، ومحمد : الضرب العسل الأبيض الصلب ليس برقيق " (٢) .

(١) ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٢) شرح ديوان الهذليين ١/١٤٢ .

وفي تهذيب اصلاح المنطق : "الضرب العسل الأبيض الفليظ يقال :  
هو الضرب ، وهي الضرب البيضاء ، وقد استضرب العسل إذا غلظ . قال  
أبونوؤيب :

(١)  
وَمَا ضَرَبَ بَيْضًا يَا وَيْلَيْكُمَا ..... البيت "

وهكذا كان الخفاف على دراية كبيرة بمفردات اللغة وثريتها ، حيث  
رد على ابن طلحة إنكاره للضرب بالعسل الخاثر ، وهو ما صححه أئمة اللغة ،  
كما رأينا .

#### مناقشة الخفاف لابن الطراوة وابن طلحة :

من المعروف أن ابن الطراوة النحوي يميل إلى مذهب الكوفيين في كثير  
من المسائل ، كما يقول ذلك الخفاف في عدة مواضع من هذا الكتاب .  
وقد كان ابن الطراوة نحويا جريئا على رد أقوال البصريين غير متعصب  
لآرائهم ، وتبعه في ذلك أبو بكر بن طلحة الإشبيلي ، كما تأثر به في مذهبه  
النحوي ، كما يتضح في هذه المسألة التي نأخذها للتمثيل على أخلاق الخفاف  
مع العلماء ، ومناقشته إياهم ، حيث ذكر الخفاف أن ابن طلحة الاشبيلي نسب  
جميع النحويين إلى الخطأ في هذه المسألة ، ويظهر من كلام ابن طلحة في هذه  
المسألة أن الذين نسبهم إلى الخطأ هم جماعة البصريين ؛ لأنه ذهب فيها  
مذهب الكوفيين ، كما سيتضح بعد ، ففي باب " أم " المنقطعة وتقدير الجواب  
بعدها قال الخفاف :

" ومن كلامهم إنها لا بل أم شاء ، كأنه ترك الاخبار ، وسأل مستأنفا

هل هي شاء ؟

والجواب : نعم أولا .

(١) تهذيب اصلاح المنطق ٧٤٦ .

قال ابن الطراوة : والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب ،  
والتقدير عندهم : بل أهي شاء ، وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف  
العطف ، وقد قدموا في قولهم بل عليها .

فإن قلت : فالتقدير : بل هي شاء ، فيلزم أن يقال في قوله تعالى :  
\* أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ .. الآية \* (١)

بل اتخذ ما يخلق بنات ، وهذا فاسد ، لأن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - والمسلمين قد علموا أن الله سبحانه يستحيل في حقه أن يتخذ ولدا .

وهنا بدأ الخفاف يناقش هذه المسألة ويرد على ابن طلحة بالأسلوب  
العلمي ، وقال في رده إن هذا تمثيل لم ينطق به وقاس هذا الأسلوب على أسلوب  
التعجب ، نحو : " ما أحسن زيدا " ، حيث قال إن الخليل قال إنه تمثيل  
وقدره بشيء حسن زيدا ، وفي هذا السياق قال الخفاف :

" والجواب أن الآية تقدير ولا يصح أن يكون التقدير فيها ب " هل " ،  
ولما التقدير بالهمزة خاصة ، وأجابوها هنا : " أم " منابها ، لأن هذا ليس  
بأول الكلام ، ويجوز أن يكون التقدير بل هل اتخذ الله على طريق الإنكار  
لا على طريق التقدير ."

وضح الخفاف أن الإنكار على النحويين ، وتخطئتهم كان من ابن طلحة  
ولكنه يظن أن ابن الطراوة كان السابق إلى ذلك ، وفي ذلك  
يقول :

" قلت القائل والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب ،  
والتقدير عندهم : بل أهي شاء ، وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف  
العطف ، هو الأستاذ أبو بكر ابن طلحة - رحمه الله - وأظنها منه نزعة طراوية ،  
وهي نسبة جميع النحويين إلى تقدير فاسد ، وكثيرا ما تجرأ ابن الطراوة على  
جماعتهم وينسبهم إلى الخطأ والعكس ألزم . (٢)

(١) الزخرف / ١٦ .

(٢) ينظر ص ٧٢٨ .

وقوله: " والنحويون يقدرّون ذلك بشيء لا يصح عن العرب" ، قد يقال في جواب هذا: إنّ هذا تمثيلٌ لم ينطق به ، كما قيل - في التعجب - في قولهم : ما أحسن زيداً إنّ الخليل - رحمه الله - قال إنّ تعيله شيء حسن زيداً ، وقال سيويه - رحمه الله - وهذا تمثيل لم ينطق به ، ولكن قصد به الخليل - رحمه الله - أن يرى عموم " ما " في التعجب ، وأن موضوعها رفع ، لأنها مبهمة مبنية ، فلم يجد ما يطابقها في عمومها ، ورفضها إلا " شيء " ، وإن كانت " ما " أبهم منه ، ولذلك قال : وهذا تمثيل لم ينطق به . . فقول ابن طلحة - رحمه الله - لا يلزم ، لأن " أم " إذا كان فيها معنى " بل " ، فهي رد للكلام المتقدم ، وكان القائل إذا قال إنّها لإيل أم شاء لما تضمنت أم من الاضراب ، فكان القائل قال عند قوله : إنّها لإيل ليس الأمر كما قلته .

ثم قوله : أهي شاء ؟ سؤال مستجد معه أداة ، فغاية ما بقي فيه من حكم العطف كونه سؤالاً مستأنفاً مرتباً على ما كان سبق ليس مبدوءاً به مقتطعا ، فحصل في العطف بأم المقتطعة شيئان ، أحدهما : الإضراب عن الكلام الأول والاعلام بكونه غلطاً .

والأخرى تجدد سؤال لولا جريان الغلط في ذكر الأول لما احتيج - أي - تجدد السؤال بالهمزة عن الثاني ، كما كان عن الأول والهمزة في التقدير وقعت صدرا مع الثاني غير معمولة لحرف العطف " (١) .

وما ذهب إليه ابن طلحة هنا هو مذاهب الكوفيين ، كما وضحه المالقي في رصف الباني (٢) وابن هشام في المعني (٣) فليُنظر هناك .

(١) ص ٧٣٩ .

(٢) رصف الباني ١٧٩-١٨٠ .

(٣) المعني ٢٤/١ فما بعدها .



مناقشة الخفاف لابن خروف :

ومع ابن خروف تزداد حدة الخفاف ، وذلك لما يلحظه هو من تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ كما يقول .

ومن الأمثلة على ذلك في ذِكْرِ الْعَامِلِ فِي الْمَفْعُولِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الخفاف الأقوال في ذلك قال : " انتهى كلام ابن بابشاذ - رحمه الله - فسي هذه المسألة التي نسبة ابن خروف فيها إلى الخطأ من غير إبداء وجه الخطأ الذي زعم ، والذي أقوله : **إِنَّ إِنْخَاءَ التَّأخِرِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ هُوَ الْخَطَأُ بِعَيْنِهِ** " (١) ثم يأخذهُ الاستغراب والمعجب من موقف ابن خروف مع ابن بابشاذ ، وذلك حيث يقول في باب الحكاية :

" فالمعجب من إِنْخَاءِ ابن خروف عليه وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه وردده " (٢)

ثم واصل تعجبه منه في باب التفسير ، حيث يقول :

" قلت إنَّ في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لَعَجِبًا من جهة أنه ولع برد أقواله ولا يُبْدِي لذلك وجهًا " (٣)

وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعال عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصرا لابن بابشاذ :

" وهذا كله هذيان " (٤)

وفي موضع آخر قال منتقداً ابن خروف :

" ومن أكمل ضلال المرء عدم الاقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيرا ما ينحى عليه والعكس ألزم " (٥)

(١) ص ٦٣٦

(٢) ص ٦٨٩

(٣) ص ٧٩٥

(٤) ص ٨٣

(٥) ص ٩٠٨

وعلى الرغم من أن الخفاف كان على خلق كبير مع العلماء أثناء مناقشته إياهم ، وفرض الاحتمالات والتحرى بغية التماس مخرج لهم ، إلا أنه قد يُقْسَمُ بِبَعْضِهِمْ أثناء المناقشة في بعض الأحيان ومن الأمثلة على ذلك ذكر الخفاف في معاني " أن " المفتوحة المخففة خمسة مواضع ، وزاد موضعين ذكرهما ابن السيد وَعَدَّ الخفاف ذلك هَذَا يَأْنًا ، حيث يقول :

" وذكر ابن السيد في إصلاح الخلل له عن الهروي أن له سبعة مواضع ، واعتمد عليه فيها ، ثم عد هَذَا يَأْنًا في " أن " الخفيفة لكن بعض الناس مولع بكثرة الأقوال وإن كانت فاسدة " .

ثم قال الخفاف : " وأما الموضع السادس ، والموضع السابع اللذان ذكر ابن السيد ، فهذان .

أحدهما : أنه قال : تكون بمعنى لثلا .

والثاني : وهو السابع أن تكون بمعنى " لا " فحكاه راضيا به وجعله قسماً وقبله على هذا الحد وإقراره عليه غفلة " . ( ١ )

### اجتهادات النحوية وآراءه

تبدو اجتهادات الخفاف النحوية وآراءه في شرحه للجمل في

عدة جوانب :

- منها : مناقشته لآراء النحاة في المسائل الخلافية ، وترجيح أحدها

على الآخر معللا لهذا الترجيح بالطرق التي اختارها لذلك .

- ومنها : مناقشته لأبي القاسم الزجاجي في بعض الآراء النحوية التي

انتحاهما واختياره لغيرها .

- ومنها : التقاطه لبعض المسائل النحوية التي أشار إليها بعض

المتأخرين بالنسبة إليه ، ومناقشتها وعرضها عرضا تحليليا ، والانتهاه إلى رأى

بخصوصها ، على الرغم من عدم إشارة المتقدمين إليها ، كما سيوضح بعد .

- ومنها : اهتمامه بشرح بعض المصطلحات النحوية التي استخدمها

النحاة المتقدمون ، وهي ملتبسة على أذهان المحدثين بالنسبة إليه ،

كما يظهر في شرحه مدى دقته في عرض المصطلحات النحوية ، ومدى فهمه

لها واستيعابه إياها واستخدامه للإشارة لفاظ .

وقد يناقش النحاة في مسألة ما ، ويصل منها إلى رأى خاص به ،

وفيما يلي تفصيل لذلك .

اعتباره المعنى أساسا في الترجيح :

تتعدد معايير الترجيح عند الخفاف من القياس أو السماع إلى كثرة

الاستعمال واعتبار المعنى . ففي باب التصغير تعرفنا لذكر الخلاف بين

سيبويه والبريد في الحذف من " مقعنس " في التصغير ، وهل الأء وكسى

حذف السين في ذلك أم الأولى حذف الميم ؟

فقد ذكر المذهبين ، وقال : إنَّ سيويه يختار حذف النون والسين  
والعبرد يفضل حذف الميم على السين ، فرجح الخفاف مذهب سيويه باعتبار  
المعنى ، وذلك حيث يقول : \* والذي يترجح من المذهبين مذهب سيويه ،  
فإن السين وإن كانت من لفظ الأصل فلم تجيء بمعنى ، والميم وإن لم تكن  
من لفظ الأصل فقد جاءت بمعنى ، وهي دلالتها على الفاعل وملاحظة  
المعنى أولى من ملاحظة اللفظ \* . (١)

من طرق الترجيح عنده الاشتقاق :

ذهب الجمهور إلى أنَّ التَّوى الذى هو الهلاك ألفه منقلبة عن ياء  
ودليلهم كون عينه واوًا .

قالوا : وإذا كانت عين الكلمة واوًا فالأكثر أن يكون لامها ياءً إلا  
أن يدل على خلاف ذلك دليل قاطع من اشتقاق ، فحِيلَ التَّوى على الأكثر .  
وذهب ابن جنى إلى أنَّ ألفه منقلبة عن واو ، واعتقد فيه أنه مشتق  
من التَّوى الذى هو خلاف الزَّوى .

قال الخفاف : \* والذي يترجح من المذهبين المذهب الأخير ،  
لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال  
بالحمل على الأكثر \* . (٢)

(١) ٠٢٤٢

(٢) ٠٤٢٢

من طرق الترجيح كثرة الاستعمال :

تعرض الخفاف لذكر الخلاف بين سيويه والمبرد في المصادر المنصوية بإضمار فعل في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، فبعد أن ذكر الأدلة الواردة في ذلك قال مرجحا كثرة الاستعمال : " وطريق الترجيح بين المذهبين أن ينظر أيهما أكثر في كلام العرب " .

هل المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تظهر أو المصادر التي تقع أحوالا مكان أسماء الفاعلين والمفعولين ، فأيهما أكثر من النوعين حطت عليه هذه المسائل ، فلتختبر ذلك ولتبحث عنه " . (١)

الترجيح بالسمع :

ومن الأمثلة على ذلك اختلف الأُخفش مع سيويه في تصغير اسم الجمع ، هل يصغر على لفظه أم يردُّ إلى مفرده ويجمع ، كما يرى ذلك الأُخفش ، فَرَجَّحَ الخفاف مذهب سيويه بالسمع وذلك حيث يقول : " والسمع يشهد لسيويه قال الشاعر :

بَنَيْتُهُ بِمَعْصَبَةٍ مِنْ مَالِيَا      أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجْلًا عَادِيًّا " . (٢)

(١) . ٥٥٣

(٢) . الشاهد لأحيحة ابن الجلاح وانظر تخريجه ص ٢٧٢ .

محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة :

ذكر الخفاف هذه المسألة ، وقال إنها من كلام أبي القاسم المزياتي وعبر عنها بالفراية ، كما قال إنَّ المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا لهذا ، ولذلك تنفر عنه طابع بعض المتأخرين ؛ لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين ففي باب الإعراب والبناء قال منبهاً : " تنبيه : ذكر الأستاذ أبو القاسم المزياتي في هذا الباب مسألة غريبة ، وهي : إن قال قائلٌ ، وما المبنى على الحذف من الأفعال ؟

قيل : المبنى على الحذف فعل الأمر إذا اتصل به ضمير التثنية ، وضمير الجمع ، نحو : اقعداً واقعدوا ، واقعدى ، وفعل الأمر إذا اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، وكذلك الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم مفرداً ومثنى ومجموعاً .

فإن قيل : ولم زعمتم أنَّ هذه الأفعال في هذه الأحوال مبنية على الحذف وما الذي حذف منها ؟

فالجواب أن يقال : إنَّ محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة ، وهو آخر الكلمة ، ومحل الإعراب من الأفعال التي اتصلت بها الضائر ، وهي الأ<sup>و</sup> مثلة الخمسة ، هو بعد الضمير ، كقولك : يفعلان فإعرابه بعد الأ<sup>و</sup> لف التي هي ضمير ، وكذلك يفعلون وتفعلين إعرابهما بعد الواو ، والياء اللذين هما ضميران ، فيجب أن يكون البناء فيما بين هذه الأ<sup>و</sup> ففعال متصلاً بهذه الضائر بعد الضائر ، فإذا قلت : اقعداً ، واقعدوا ، واقعدى ، فيجب أن تكون هذه المثل مبنية على حذف النون إلا أنها إذا كانت معربة ثبتت فيها النون بعد تلك الضائر وليس المراد بحذف النون أنها كانت ثم نون ولكن المراد بذلك عدم السكون في هذه الصيغ ولا سبيل أن يجعل بناؤها على الحركة التي قبل الضائر ؛ لأن ذلك الموضع هو محل الاعراب فيما أعرب منها .

وأما قولك: "فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعَلْنَا وَفَعَلْتُمْ وَفَعَلْتَنَّ وَفَعَلَا وَفَعَلُوا وَفَعَلْنَا"،  
وما أشبه ذلك، فهو أيضا مبني على حذف حرف بعد الضمير إلا أن هذا الحرف  
المحذوف من هذه الصيغ غير معين، ويدل عليه أنها لو أعربت لم تعرب إلا بالحرف،  
لأجل فصل الاعراب عن آخر الفعل بالضائر المرفوعة المتصلة بها، ولكن ذلك  
الحرف لا يعلم أي حرف، كان يكون مثل ما علمناه في المثل من الفعل المضارع،  
نحو: يفعلان وتفعلون وتفعلين، ولا يضرنا أن نقول هو مبني على عدم  
حرف غير معين .

فهذا هو الأولى في بناء هذه المثل إذا اتصل بها الضمير على أصول  
صنعة العربية، ولكن المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا له، فلذلك تنفر عنه  
طباع بعض المتأخرين، لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين، والدليل الذي  
أوردته يسوق إليه، وهو كون محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من  
الكلمة المعربة". (١)

عرض المصطلحات النحوية ومدى فهمه لها

رأيه في قول النحويين : علقت عنه الفعل ، وعلقت عليه الفعل وما معنى

التعليق ؟ وما الفرق بينه وبين الإلغاء ؟

استوتقت عبارة النحويين الخفاف ، ورأى فيها عبارة يجب أن توضح ،  
وفي ذلك دليل على أنه دقيق في التعبير ، كما كان في اختيار الألفاظ ففي معرض  
حديثه عن التعليق ، يقول : " ويجزء في بعض ألفاظ النحويين علقت عنه  
الفعل ، وفي ألفاظ بعضهم علقت عليه الفعل ، فلا بد من كلام في معنى  
التعليق . فنقول : التعليق إنما هو عبارة عن كون الفعل المستعلق متصلاً  
في المعنى بالجملة التي لم يعمل فيها اللفظ ، فحقهم أن يقولوا : هذا  
الفعل متعلق بما بعده من جهة المعنى أي متصل به من جهة المعنى ، فهذه  
حقيقة ، إلا أن بعضهم يشربه معنى الإلغاء ، فيقول : علقت عن الجملة ،  
كأنه قال : ألفت عن الجملة .

وأما من يقول علقت عليها ، فالمقصود بهذا اللفظ مقصد الآخر ، وهو

أن يريد علقت هذا الفعل ، وأراد على الجملة ، فيكون عليه في موضع نصب  
على الحال من الفعل ، لأن ذلك الفعل في حال منعه من العمل ورد على الجملة  
في اللفظ ، فإنه بآشرها ولن لم يعمل فيها واتصل بها من جهة المعنى . (١)

ومن ذلك نعلم دقته في التعبير ، واستيعابه للقضية المشروحة .



رأى الخفاف في " ألا " التي تكون للعرض والتحضيض :

أطلق الخفاف على " ألا " هذه مُسَمًى : ألا المرتجلة ، وبيان ذلك عنده أن " ألا " المركبة من " لا " النافية وهمزة الاستفهام هي التي تكون للتقريع والتوبيخ .

و " ألا " التي للتحضيض ليست بمركبة من " لا " وهمزة الاستفهام وإنما هي كلمة مفردة ، وهذه هي التي أطلق عليها الخفاف " ألا " المرتجلة .<sup>(١)</sup>

\*

رأيه في التسمية بين أتقول ، وأقلت في غير لغة سليم .

لا فرق بين " أتقول " و " أقلت " هكذا عبارة الخفاف في إجراء القول مجرى الظن في غير لغة سليم بشرط أن يكون في الاستقبال بعد الاستفهام حيث شرط ذلك بعض النحويين ، كما اشترطوا اتصال الاستفهام بـ " تقول " وفي ذلك يقول الزجاجي : " وقوم من العرب يجرون القول في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى الظن " .<sup>(٢)</sup>

تكلم الخفاف عن هذه الشروط كما يراها جمهور النحاة ، وهي :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً .

الثاني : أن يكون معه استفهام .

الثالث : أن يكون للمخاطب .

الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بخير الظرف ، والجار

والمجرور .

وإن فقد شرط من هذه الشروط تعين رفع الجزأين على الحكاية

عند سيويه والجمهور ، وفي ذلك يقول سيويه : " وكذلك جميع ما تصرف من

(١) كما في ص ١٢٣ .

(٢) الجمل ٥٨ .

فعله إلا تقول في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كيظن وأظن فسي  
الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم إلا عن  
ظنه \* (١)

وهنا كما بيد وواضحا فإن سيويه يشترط الاستقبال متصلا بالاستفهام  
أما اذا فصل بين المستقبل ، والاستفهام رفعت الجزأين على الحكاية ، فقال  
سيويه : " فإن قلت : أنت تقول زيد منطلق رفعت ، لأنه فصل بينه وبين  
حرف الاستفهام " (٢) قال الأزهري : " وشترط في الاستفهام  
والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما " (٣)

وعلى هذه الشروط يعترض الخفاف ويقرر أنه لا فرق بين الماضي  
والمستقبل في هذا مع الاستفهام ، وأن من ادعى ذلك فقد أخطأ ، وإنما الشرط  
هو اتصال الاستفهام بالفعل قال : " لا مانع من إجراء " أقلت " مجسرى  
" أتقول " ، وقد ذكر ذلك ابن جني ، ويفهم التسوية بينهما من فهم العلة  
في اشتراطه هذه الشروط ، وإنما اشترطوا الاستفهام ، لأن القول حينئذ يقرب  
معناه من الظن ، فإن القول قد كان إخباراً عن العبارات الدالة على المعانسي  
المفهومة بين المخاطبين ، فإذا استفهم عنه انصرفت فائدة الكلام .

وكثرة استعمال اللفظة يسهل فيها ما لم يكن يسهل في غير الكثرة  
بالتوسع المعتاد من كلامهم ، ولأن المخاطب يعطي حظه بالقرائن التي تظهر  
ما بين المخاطبين دالة على أن السؤال بالقول إنما كان عما في النفس ، لأن  
المخاطب يفهم نفسه ، ويدري عما يسأله المتكلم ، ولا يدري اذا خوطب عن غائب  
أيسأل الغائب عن عبارته أو عن معتقده ؟

(١) الكتاب ١/١٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ١/٢٣ .

(٣) التصريح على التوضيح ١/٢٦٣-٢٦٤ .

واشترطوا أن لا فاصل بين الاستفهام والفعل حين كان الاستفهام  
شرطا من شروطه في تنزله منزلة الظن ، فصار كحرف من حروفه ، فوجب أن  
لا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ولم يبق فسر  
بين "أقلت" و "أتقول" فلا وجه لمن شرط الاستقبال ، ولكن لما رأى  
سيبويه قد عبر بـ "أتقول" ، وتابعه أبو القاسم على ذلك ، وجاءت شواهدهم  
بالمستقبل توهم أن الاستقبال شرط ، ولا فرق بينهما إن شاء الله تعالى . (١)  
وهكذا نجد الخفاف يبطل شرط الاستقبال ، ويرجع مساواته بالماضي  
مع الاستفهام وما ذهب إليه غير راجح عند الجمهور . (٢)

\*

توجيهُ أصالة التذكير وفرعية التأنيت عليه :  
الأصل في الأسماء التذكير والتأنيت فرع عليه .  
تعرض الخفاف الإشبيلي لهذه المسألة ، وساق أدلة النحويين عليها ،  
وقال : إنهم يستدلون على ذلك بدليلين :  
أحدهما : "شيء" .  
والثاني : "افتقار الاسم المؤنث إلى علامة تميزه لما كان فرعا .  
وناقش هذين الدليلين .

أما عن الدليل الأول وهو "شيء" قال : إن النحويين يستدلون  
به على أنه يُطلق على المذكر ، والمؤنث ، وهو مذكر .  
ودافع عن هذا الدليل وارتضاه ، وافترض اعتراضا عليه "بحقيقة" ، وهي  
تقع على المذكر ، والمؤنث ، وأجاب عن هذا الافتراض ، حيث أقر ما استدل  
به النحويون على أصالة التذكير للأسماء .

(١) ٦٨٢ - ٦٨٣ .

(٢) ينظر الأشموني ٣٣/٢ - ٣٤ .

وقد كان سيبويه أول من أقر هذا الدليل بقوله " وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالذكر ؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشئ يذكر " (١) وهذا ما ذكره الخفاف الإشبيلي في أول حديثه عن هذين الدليلين فقال في ذلك : " اعلم أنّ النحويين يستدلون على هذه الدعوى بدليلين :

أحدهما : أن الشيء مذكر وهو ينطلق على الذكر والمؤنث ، ووجه الدليل منه أنّ الشيء لما كان لفظه مؤنثاً كان حقه أن يكون مختصاً بالسميات المذكرّة ، فدخول الأسماء المؤنثة تحته إنما هو دخول شيءٍ تحت ما لا يناسبه ، فهي فرع بالدخول تحت هذا المذكر الذي هو الشيء ، إن لا مناسبة بين المذكر والمؤنث ، فأصل الاسم المذكر أن يقع على المذكر ، وأصل المؤنث أن يقع على المؤنث ، وهذا الدليل لا يتم إلا بأن لا يوجد اسم مؤنث يدخل تحته المذكر ، والمؤنث ، فإنه إن وجد اسمٌ عام كالشيء تقابل الدليلان ، فلم يكن دخول المؤنث تحت المذكر هو الشيء دليلاً على فرعيته ؛ لأنّ في مقابلته اسماً مؤنثاً يدخل تحته المذكر والمؤنث ولكنه لا يوجد ذلك ، فلا يعلم في كلام العرب اسم يقع للمذكر والمؤنث كالشيء " (٢)

وكون الشيء مذكر في لسانهم إذا لم ترد اللفظ ، فإن أريد بالكلمة اللفظ جاز التذكير والتأنيث اسماء كانت أفعالاً أو حرفاً ، إلا عند الفراء الذي زعم أنّ حروف الهجاء لا تذكر إلا في الشعر (٣)

ويبدو لي أنّ سيبويه - رحمه الله - قاس أصل التذكير في الأسماء وفرعية التأنيث فيها على أصالة التنكير في الأسماء وفرعية المعرفة فيها ،

(١) الكتاب ٣ / ٢٤١ هارون .

(٢) ص ٤٥٤ .

(٣) ينظر المساعد ٣ / ٢٨٨ .

وذلك حيث يقول : " فكل مؤنث شئى وشئى يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا من المعرفة ، لأنَّ الاشياء إنما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم " ، ثم قال : " فالنكرة تعرف بالألف واللام والاضافة ، وبأن يكون علما ، والشئى يختص بالتأنيث ، فيخرج من التذكير ، كما يخرج المنكور إلى المعرفة " . ( ١ )

وهذا قياس جلي على أصل التنكير فى الاسم وفرعية المعرفة فيه ، ويفترض الخفاف لهذا الاستدلال اعتراضاً ، ويجيب عنه ، وفى ذلك يقول :

" فإن اعتراض معترض بحقيقة ، وهي مؤنثة ، ومع ذلك هي واقعة على المذكر والمؤنث كالشئى ، فالجواب : أن حقيقة الشئى ، ليس المراد بها الإبانة عنه عموماً ، كالشئى ، وإنما المراد بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فإنَّها هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء والصفة مؤنثة ، فطابق لفظها معناها .

ولما كانت الصفة التي يكون بها الامتياز انطلقت في حق المذكر والمؤنث للإبانة من حيث هو هو ، بل من حيث الصفة الخاصة ، والصفة مؤنثة فسقط الاعتراض بها على من ادعى شمولها للمذكر والمؤنث كشمول الشئى " ( ٢ )

و تعليل النحويين لهذا الاستدلال الأول هو أنه يعم ، والعام أصل للخاص ، لأنه أعرف منه في الوجود ، ولذلك صح أن يعلم ويخبر عنه ، وفى هذا المعنى قال سيبويه : " واعلم أنَّ المذكر أخف عليهم من المؤنث ، لأنَّ المذكر أول وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أن الشئى يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أن ذكره هو أو أنثى ؟ والشئى ذكر . " ( ٣ )

( ١ ) الكتاب ٣ / ٢٤١ .

( ٢ ) ص ٤٥٤ .

( ٣ ) الكتاب ١ / ٢٢ .

وحده في اللفظة كما قال الجرجاني : " الشئى في اللفظة هو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه عند سيبويه ، وقيل الشئى ، عبارة عن الوجود وهو اسم لجميع المكونات عرضا كان أو جوهرًا ويصح أن يعلم ويخبر عنه .

وفي الاصطلاح هو الوجود الثابت المتحقق في الخارج " (١) .

أما الاستدلال الثاني لكون التذكير أصلا في الاسماء ، فكأنهم يأتون بالتأنيث زائداً على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، وهذا ما وضحه الخفاف بقوله :

" والدليل الثاني : لكون التذكير أصلا كونهم يأتون بالتأنيث زائداً على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، فإن قائما واقسع على المذكر فإذا أرادوا التأنيث زادوا التاء ، والزيادة فرع عن الذى زيدت عليه " (٢) .

ويتدرج الخفاف من مناقشة هذين الدليلين إلى الحديث عن علامات التأنيث ، فيقرر أنها خمسة ، مستدركاً على أبي القاسم الزجاجي علامتين ، وذلك حيث يقول : " اعلم أن هذه العلامات إنما هي علامات في الاسماء الظاهرة .

والزائد على الثلاث من علامات التأنيث : الكسرة في نحو : ذلك ، ورأيتك يا امرأة إذا خاطبت مؤنثا ، وكذلك الكسرة في أنت ، وقت ، وقعدت في خطاب المؤنث أيضا ، والياء في تفعلين ، وتخرجين " (٣) .

وقد صرح ابن يعيش بأن الكسرة من علامات التأنيث أيضا حيث لم يذكرها الزمخشري في شرح الفصل . (٤)

وما ذكره الخفاف في هذه العلامات أنسب ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر عن ابن الدهان منسوبا إلى الفراء فانظره هناك في الأشباه والنظائر . (٥)

- 
- (١) التعريفات ١٣٠ .  
(٢) ص ٤٥٤ .  
(٣) ص ٤٥٥ .  
(٤) شرح الفصل ٨٩/٥ .  
(٥) ٢٩٨/٢ فمابعدها .

رأيه في موضوع الزيادة في لسان العرب :

تعرض الخفاف لموضوع الزيادة عند النحويين ، وأطنب في تفسيرها ،  
كما أنكر - خلال حديثه عن الزيادة - أن يكون في كلام العرب زيادة لا فائدة  
سبها أو حشو ، كما أن القرآن صبراً من ذلك نعم ، وسائر كلام العقلاء ، وبدأ  
حديثه عن ذلك بكلام أبي بكر بن طلحة الاشبيلي في زيادة " ما " قال الخفاف  
في " ما " الزائدة إنها تكون زائدة بين شيئين كقولنا : إنما زيدٌ قائم . قال :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا . . . . . البيت

فنصب الحمام نعمتاً لهذا ، وقال تعالى : \* فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \* و  
(\*)

\* فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ \* قال الخفاف : وهي وإن كانت زائدة في هذه الآي  
(\*\*)

بحسب الاعراب فلها حظٌ من المعنى ، ولألا لم يكن يوءى بها . (١)

منكراً أن يوءى بكلمة في كلام العرب من غير فائدة لفظاً أو معنى ، والزيادة

في الحروف أول من أطلقها الخليل ، وسيبويه - رحمهما الله - والمراد بهما

عندهما أن الحرف الزائد إذا دخل لم يغير في إعراب الكلام فيكون كأنه لغو ،

ولم يفد معنى سوى التوكيد ، قال سيبويه - رحمه الله - : " وأما قوله عز وجل

\* فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ \* فَإِنَّا جَاءَ ، لأنه ليس لـ " ما " معنى سوى ما كان  
(\*\*)

قبل أن تجيء ، إلا التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك إذ لم ترد به أكثر من هذا .

(٢)

وقال سيبويه أيضا ، : " وقال الله عز وجل \* فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ \*  
(\*\*)

وهي لغو في أنها لم تحدث - إذ جاءت - شيئاً لم يكن قبل أن تجيء ،

من العمل ، وهو توكيد للكلام " (٣) ، وقال في زيادة " لا " وتقول : من يأتك

تعطه ، ولا من يعطك تأته من قبل أن " لا " ليست كـ " إذ " وأشباهها ،

(\*) آل عمران / ١٥٩ . (\*\*\*) النساء / ١٥٥ والمائدة / ١٣ .

(١)

ص ٦٦٧ .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٠ .

(٣) الصدر نفسه ٤ / ٢٢١ .

وذلك لغو بمنزلة " ما " في قوله عز وجل \* فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \*  
فما بعده كشيس؛ ليس قبله " لا " ، ألا تراها تدخل على المجرور فلا تفسره  
عن حاله تقول : لا مرحبا ولا أهلا فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها  
قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيرا عن حاله يعنى في الاعراب التي كان عليها  
فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه " لا " . (١)

وقد مضى النحويون في اطلاق الزيادة ، أو اللغو ، أو الحشو على  
الحروف التي تدخل على الكلام ولا تؤثر في إعرابه ، وفي ذلك يقول أبو الحسن

الأخفش في الآية الكريمة \* فَبِمَا رَحْمَةٍ \*  
و " ما " زائدة . (٢)

وقال الزمخشري : " و " ما " مزيدة للتوكيد ، والدلالة على أن لينه  
لهم ما كان إلا برحمة من الله . (٣)

وقد أخذ الخفاف يفسر موضوع الزيادة ويعلق على أقوال النحاة وتعرض  
لذلك عند إطلاق أبي القاسم الزجاجي الزيادة على بعض المثل ، كقوله : " وتزاد  
" لا " بين العامل والمعمول فيه ، كقولك : غضبت من لا شيس ، وجئت بلا  
زاد .

قال الخفاف : " إنما أطلق على " لا " في هذه المثل أنها زائدة ؛  
لاجل أنها لم تحل بين حرف الجر وما عمل فيه ، فهي زائدة في اللفظ  
بهذا الاعتبار ، وغير زائدة في المعنى ، فإنها فيه نافية للزاد ، والشيس

(١) الكتاب ٢٦/٣-٢٧٧

(٢) معاني القرآن ٤٢٧/١ ، وإعراب القرآن ومعانيه

للزجاج ٤٨٢/١

(٣) الكشاف ٤٧٤/١



ومثلها في الزيادة في اللفظ دون المعنى قولهم : أريد أن لا تفعل ، فإنها أيضا زائدة في هذا الموضع ، ولم تحل بين " أن " وحملها في الفعل ، فهي أيضا زائدة في اللفظ ، وفي المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى \* لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ \* فَإِنَّ الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ لِيَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ فَهُوَ عَلَى إِثْبَاتِ الْعِلْمِ لَا نَفِيهِ . ( ١ )

وقد تحدث ابن جنبي عن زيادة الحروف في الخصائص ، فقال في باب

في إصلاح اللفظ عند الكلام على قول الشاعر:

ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَرَى مِنْكَ رَاحَةً لِهِنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمُرِ

فقال في هذه اللام : في لهنك ، ولباقية " أما الأولى فلام الابتداء على ما تقدم ، وأما الثانية في قوله : " لبقاقية العمر " فزائدة ، كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير ( أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ) ( ٢ ) ، ونحوه ما روينا عن قطرب من قول الشاعر:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

بفتح " أن " في الآية وفي البيت وأنشدنا أبو علي :

مَرُّوا عَجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى كَمَجْهُودًا

فزاد اللام ، وكذلك عندنا في لعل زائدة ، ألا ترى أن العرب قد تحذفها ، قال :

عَلَّ حُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدَلِّنَا اللَّهُ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز :

شَتَّ يَغْدُو لَكَّانَ لَمْ يَشْعُرِ رِخُو الإِزَارِ مِخِ التَّبَخُّشِيرِ

أي كان لم يشعر ، قال : والحروف إنما تزداد لضرب من غروب الاتساع ،

( \* ) الحديد / ٢٩ .

( ١ ) ص ١٦٤ .

( ٢ ) الفرقان / ٢٠ .

فإنما كانت للإتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ألا تراك لا تزيد كان  
مبتدأة ، وإنما تزيدها حشوا أو آخراً . (١)

قال الخفاف موضحاً هذه الزيادة : " قلت الزيادة يطلقها النحويون  
على الحروف التي لم تغير المعنى ، والعرب لا تتكلم بشيء ، إلا لفائدة .

إما للتأكيد أو غيره ما لا ينقض معنى الكلام ولا يغيره ، فإن أطلق  
عليها زائدة ، فإنما هو باعتبار كونها لا تغير المعنى ، وجاء بها لمعنى آخر  
غير تغيير المعنى ، فمن ذلك قولهم : ما زيد بقاء ، فيقولون الباء زائدة  
من حيث أنها لم تغير معنى الكلام وهي مع ذلك للتأكيد للكلام ، وكذلك  
قوله تعالى : \* فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ \* فيجعلون " ما " زائدة من حيث أنها  
لم تغير معنى الكلام وهو مع ذلك للتأكيد للكلام ، وكذلك قوله تعالى : \* فِيمَا  
رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \* ، وقوله تعالى : \* لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ \* - لا -  
في هذه الآية وإن كانت زائدة من حيث كانت لم تغير معنى الكلام ولا قصد  
بها النفي إنما جاءت مشعرة أن معلوم العلم الذي دخلت عليه نفي ، ألا ترى  
أن معمول هذا العلم قوله تعالى : \* أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ \*  
وهو نفي ، فلا في قوله \* لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ \* مثل : - لا - التي تجيء  
قبل القسم وتسمى توطئة القسم إذا كان المقسم عليه منفيًا ، نحو قولهم : - لا -  
والله لا أفعل ، فهي أيضا ، وإن كانت زائدة مشعرة بأن المقسم عليه نفي ،  
وقد قال الشاعر :

فَحَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهَيَّبُ تَلْعَةً      مِنْ الْأَرْضِ يَا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفُ

وأراد لا تهيب ، فلا التي في أول الكلام مشعرة أن المقسم عليه منفي في البيت  
وهي فيه من الأدلة التي تدل على - لا - المحذوفة من جواب القسم . (٢)

(١) الخصائص ١/ ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ثم استمر الخفاف في تحليل الزيادة وتوضيح معناها بضرب السئل من القرآن الكريم ، وكلام العرب ، فقال " وها أنا أنبهك على نكتة من ذلك لتشرح صدرك لغيرها ، فنقول : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى \* فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \* له معنى زائد على قوله : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، فكان معنى الكلام : ما لنت لهم إلا برحمة من الله ، وهذا قد جمع نفياً ، وإثباتاً ، ثم اقتصر على هذه الإرادة فقال : \* فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \* ، وجمع فيه بين لفظ الإثبات وبين إرادة النفي التي هي " ما " حتى أعطى الكلام باختصاره معنى النفي بلا ، والإثبات لشيء آخر ، وكذلك قوله تعالى \* إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ \* (١) " إنما " هاهنا حرف تحقيق ، وتحقيق ، " إِنَّ " منها للتحقيق ، و" ما " للتحقيق ، واخْتَصَرَ هَذَا الاقتران أن يقول ما الله اثنان فصاعداً بل الله واحد ، وهذه لمحة دالة ، فاعمل ذهنك في مثل هذا التنزيل ولا ثقل إِنَّ " ما " حشوبلا معنسى فَإِنَّ الْقُرْآنَ مَنْزُهُ عَنِ ذَلِكَ ، وكلام العرب مبرأ منه ، أعنى عن الحشو نعم وكلام سائر العقلاء \* (١)

وهذا الذى نحا إليه الخفاف في موضوع الزيادة ذهب إليه ابن عطية حيث يقول في ذلك خلال حديثه عن " ما " الزائدة في الآية الكريمة \* فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ \* قَالَ مَعْنَاهُ : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ، و" ما " قد جرد عنها معنى النفي ، ودخلت للتوكيد ، وليست بزائدة على الإطلاق لا معنى لها . وأطلق عليها سيويه اسم الزيادة من حيث زال عطها \* (٢)

وقد كان أبو بكر الزبيدي يفر من عبارة الزيادة في القرآن ولا يجوز ذلك عنده فيما نقله السمين الحلبي بقوله : ( فَبِمَا ) في ( ما ) وجهان :

(\*) النساء / ١٧١ .

(١) ص ٦٦٢ .

(٢) المحرر الوجيز ٣ / ٢٧٩ .

أحدهما : أنها زائدة للتوكيد ، والدَّلَالَةُ على أن لينه لهم ما كان  
إلا برحمة من الله . . وكان من يدعى فيما أنها غير مزيدة يَفْرَم من هذه  
العبارة في كلام الله تعالى .

واليه ذَهَبَ أبو بكر الزبيدي ، كان لا يَجَوِّزُ أن يقال في القرآن هذا  
زائد أصلا .

قال السمين : " وهذا فيه نظر ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً ، لا  
يعنون أنه يجوز سقوطه ، ولا أنه مُهْمَلٌ لا معنى له بل يقولون : زائداً للتوكيد ،  
فله أسوة بسائر أفعال التوكيد الواقعة في القرآن " (١) ووافق الرضي الخفاف في  
كون إطلاق الزيادة هنا مجازاً لعدم عملها .

انظر تفصيل كلامه على زيادة ما في التصريح والتوضيح . (٢)

\*

رأيه في الحرف الصيت :

لقد عرف علماءنا الأوائل مخارج الحروف ، وعدادها بدقة ، كما عرفوا  
عدد الحروف ، وأصنافها ، وأعطوا لكل حرف ميزته الخاصة به ، وما يتصل بذلك  
من الشدة ، والرخاوة ، والجهر ، والهمس ، والاستطالة ، والتغشى ، والمقاطع قبل  
أن يصبح هذا علماً قائماً مستقلاً في المدرسة الصوتية الحديثة .

ولقد كان لعلماء القراءات فضل السبق في ذلك ، والخفاف واحد  
من هؤلاء العلماء ، فقد كان عالماً بالقراءات حسبما ذكره المراكشي في ترجمته ،  
وحسبما لسناه من خلال قراءتنا لكتابه هذا من العناية بالقراءات ووجوهها ،  
وعدد الحروف العربية وأصنافها ، ومخارج الحروف ، وعدادها ، ذلك أنه تلا

(١) الدرالمصون ٣/٦٠ فما بعدها .

(٢) ١٩١/١ - ١٩٢ .

بالسبع على أبي محمد فضيل المقرئ ولازمه نحو تسع سنين (١) حتى تخرج على يديه عالماً في فن القراءات ، والأصوات العربية ، وفي هذا السياق تكلم الخفاف عن الحرف الصيت ، وهو ما أطلقه النحويون على حروف المدّ واللين ، فأبدى ملاحظة دقيقة على هذه التسمية ، وأوضح أنّ هذه الحروف واحدة بالحقيقة ، وثلاثة باختلاف وصف ، وذلك حيث يقول : " وقد جرت عادة النحويين أن يسموا هذه الثلاثة حروف المدّ واللين ، وهي واحدة بالحقيقة ، وهو الحرف الصيت ، وثلاثة باختلاف وصف " .

وربما سميت الألف ، والياء ، والواو ، وليستا بالياء ، والواو حقيقة ، فإن الواو من بين الشفتين ، وهذه من أقصى الحلق " . (٢)

وكما يبدو من هذه الملاحظة أنها ذات شقين :

الأول : في تسمية هذه الثلاثة حروفاً بصيغة الجمع ، والأولى عند الخفاف أن تسمى الثلاثة حرفاً صيتاً بصيغة الافراد ، كما صرح بذلك .

الثانية : في تسمية النحويين لهذه الحروف بالألف ، والياء ، والواو ، وفي نظره أنّ هذه التسمية خطأ ، لأن هذه ليست بحروف ، حيث لم يكن لها حيزٌ تخرج منه ، ولأن الحرف له حيزٌ وحَدٌّ مخرجه ، فعلى هذا تكون حروف المدّ واللين هوائية ، ويوضح الخفاف رأيه لنا في هذه الحروف بقوله : " ومن أصناف الحروف حرف المد واللين ، وهي ثلاثة ، وحروف اللين وهما اثنان .

فحروف المد واللين : الياء الساكنة المكسرة ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والألف ، وهي التي يسمونها أيضاً المصوّتة ، والصواب الصّيتة ، لأنّ الصوت هو الناطقُ بها .

(١) الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

(٢) ص ٩٨٧ .

وحروف اللين : الياء الساكنة ، والواو المفتوح ما قبلها ، ولم يقولوا المدّ لضعفه فيهما" (١) ، وهنا ملاحظة ثالثة كما تبدون من هذه الفقرة الاخيرة ، حيث يرى الخفاف أنّ تسمية الألف بالمصوتة خطأ ، والصواب الصيئة ، لأنّ الصوت هو الناطق بها ، وقد سعى ابن جنى الثلاثة بالمصوتة وهي الألف والياء والواو اللينة (٢) وبذلك نعلم مدى ثقافة الخفاف في الحروف والأصوات .

\*

### رأى الخفاف في حروف القلقة :

لم أجد من وافق الخفاف في اسقاط الياء من حروف القلقة ، وإن كان وافقه بعضهم في عدّ الكاف من ضمن هذه الحروف ، ففي تعدادها لأصناف الحروف ذكر من بينها حروف القلقة ، حيث يقول : " ومنها حروف القلقة وهي ستة : القاف ، والكاف ، والجيم ، والدال ، والطاء ، والتاء " . (٣) والجمهور على أنها الياء دون التاء ، كما سيأتي ، وقد قال سيويه في عدّ الحروف الشديدة وصفتها :

" ومن الحروف الشديد ، وهو الذى يضع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء " . (٤)

وإذا ما عدنا إلى كتاب المقترضب وتأملنا حروف القلقة فيه نجد

المبرد يعد من بينها الكاف ، كما عدّه الخفاف ، فيقول المبرد في ذلك : " واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه ، وهي حروف القلقة ، وإذا تفقدت ذلك وجدته .

(١) ص ٩٩٢

(٢) الخصائص ٣ / ١٢٤

(٣) ص ٩٩٣

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣٤

فمنها : القاف ، والكاف إلا أنها دون القاف ؛ لأنَّ حصر القاف أشد  
وانما تظهر هذه النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت  
اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار ، وهذه المتقلقة بعضها  
أشد حصرًا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف والكاف .<sup>(١)</sup>

لكن أبا حيان ذكر عن بعض أهل النحو والأداء أن التاء دون الباء  
متقلقة وقال : " والمجهورة الشديدة طبقى أجد ، وتسمى هذه حروف القلقة .  
والمتقلقة يجمعها : قطب جد ، والجهور على أن الباء متقلقة دون التاء ،  
وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء .

وقد ذكر سيويه التاء في المتقلقة ، وهي من المهموس وقد ذكر  
لها نفحاً .<sup>(٢)</sup>

إلا أن علماء القراءات والتجويد أعطوا تفصيلاً في هذا .

قال المرعشي في رسالته : " ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية  
من حروف القلقة مع أن فيهما صوتاً زائداً حدث عند انفتاح مخرجيهما ؛ لأنَّ  
ذلك الصوت فيهما لا يلبس جرى نفس أى بسبب ضعف الاعتماد على المخرج  
، فهو صوت همس ضعيف ، ولذا عُدَّتا شديتين مهموستين ، فلو لم يلبس  
ذلك الصوت فيهما بجرى نفس لـكَانَ قَلْقَلَةً وَلَكَّانَ التَّاءُ دَالًّا .

ثم اعلم أن انتفاء القلقة إما بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية  
وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقروناً بنفس جبار ،  
كما في الكاف والتاء ، وهي لازمة لحروف قطب جد واحداً في غيرها الحن .<sup>(٣)</sup>

(١) المقتضب ١/١٩٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٠ - ١١ .

(٣) نهاية القول المفيد في علم التجويد ٧٠ - ٧١ .

### وفاته

أما عن وفاة الخفاف الإشبيلي الأنصاري ، فإننا لم نعثر على ما ينص على ذلك تصريحاً أو تلويحاً ، ولكننا ننوه إلى عدة ملحوظات ، وتبويضات تقودنا إلى استنتاج ، واحتمال قوي يجعلنا نعتقد أنه توفي في نهاية القرن السابع ، وذلك استناداً إلى ما يلي :

أولاً : إن الخفاف يذكر أبا الحسين بن أبي الربيع بصيغة المرحوم وقد توفي ابن الربيع سنة ٦٨٨ هـ ، ومعلوم أنه لا يذكر بصيغة المرحوم إلا من توفاه الله وانتقل من دار الدنيا إلى دار الآخرة ، وعلى ذلك يكون الخفاف حياً بعد سنة ٦٨٨ لكي يذكر ابن أبي الربيع بصيغة المرحوم .

ثانياً : إن القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي ، وهو القاضي براكش والثقة الثابت ، هو الذي اختص الخفاف الإشبيلي بالترجمة في كتاب الذيل والتكملة ٥ / ٢ / ٦٥١ توفي سنة ٧٠٣ واحتمال قوي أن يكون الخفاف توفي معه في نفس السنة ، أو بعده بسنة ، لأنه لم يذكر تاريخ وفاته ، وذلك أنها لم تيلفه على ما اعتقد .



# الفصل الثاني

في توثيق نسبة الكتـاب

---

دفعُ شبهة حول نسبة الكتاب :

وهم بعضُ المحققين في نسبة هذا الكتاب : " شرح جمل الزجاجي للخفاف الإشبيلي " فنسبوه للخفاف الجذامي المالقي ،

ففي باب الحروف العاطفة نقل عبد القادر البغدادي نصاً من شرح الجمل للزجاجي تأليف أبي بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، وذلك قوله : " قال الخفّاف في شرح الجمل الزجاجية : اختلفوا في العطف بـ " لا " بعد الماضي ، نحو قولك : قام زيدٌ لا عمرو ، فمنهم من أجاز ذلك وهم جُلّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في معاني الحروف ، واستدل على ذلك بأن " لا " لا ينفي الماضي بها ... الخ " (١)

وعند ورود هذا النص من البغدادي كتب الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون الذي حقق كتاب الخزانة - عن ترجمة الخفاف يقول : " هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي تلميذ الشلوين ، له شرح كتاب سيبويه ، وشرح أيضاً الفارسي ، ولمع ابن جنّي ، وغير ذلك . توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ هـ " بغية الوعاة ٢٠٧ هـ . (٢)

وهكذا نلاحظ أنّ البغدادي قال في نقله : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية بالنص على أنّ النقل كان من شرح الجمل للخفاف لا من غيره .

وسنردّ على هذه الشبهة فيما بعد ، وننقدها بالأدلة القاطعة التي لا يتطرق إليها احتمالٌ إن شاء الله تعالى .

(١) الخزانة ١١/١٧٧٠

(٢) المصدر نفسه .

وقد تَابَعَ المحققان للذان حَقَّقَا شرح شواهد المغني - عبد السلام محمد هارون ، ففي معرض نقل البفداى الاستشهاد من شرح الجمل للخفاف في شرح شواهد المغني في باب الحروف المشبهة بالفعل قال : " قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زعم بعض النحويين أنها - أى الحروف المشبهة بالفعل يجوز أن تنصب الاسم والخبر معا . الخ " (١)

وحيال هذا النص الذى نقله البفداى من شرح الجمل للخفاف قال الصققان اللذان حققا شرح شواهد المغني ، قالا في ترجمة الخفاف الإشبيلي : " هو أبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامى الملقبى النحوى المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على الشلمين وكان نحوياً بارعاً ، صنف عدة كتب فيه .

مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين وستمائة . انظر في الوعاة ١/٤٧٣ .

وفي هاتين الترجمتين نُسِبَ هَذَا الكتاب - : شرح جمل الزجاجي للخفاف - للجذامى الملقبى ، وهذه النسبة باطلية ، وقيد بيننا فيما مضى من أين جاء هذا الوهم ، وتطرق إلى المحققين ذلك الالتباس من ترجمة السيوطي للخفاف الجذامى الملقبى نقلا عن تلخيص ابن مكتوم ، والرّد على تلك الشبهة من عدة وجوه .

الأول : أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ اعْتَمَدَا فِي تَرْجُمَتِهِمُ لِلخَفَافِ الإِشْبِيلِيِّ عَلَى تَرْجُمَةِ السُّيُوطِيِّ لِلخَفَافِ الجِذَامِيِّ المَلَقِيِّ ، وَلَمْ يَذْكَرِ السُّيُوطِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ - تَصْرِيحًا وَلَا تَلْوِيحًا - أَنَّ الخَفَافَ الجِذَامِيِّ المَلَقِيِّ شَرَحَ كِتَابَ الجَمَلِ .

(١) شرح شواهد المغني ١/١٨٤ .

الثاني : أَنَّ البغداديَّ قَالَ في نقوله : " قَالَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية " فهو بذلك يُصْرَحُ بِأَنَّ نقله كان من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ، ولم يَقُلْ : قال الخفاف الجُدَامِي المألقي في شرح الإيضاح ، فَبَانَ أَنَّ الخلطَ جَاءَ من المُحَقِّقِينَ دُونَ أَن يَسْتَنِدَ إِلَى شَيْءٍ يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ الخلطِ والوهم .

الثالث : أَنَّ هذه النصوص التي نَقَلَ البغدادي من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كثير منها موجود في شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كاملة دُونَ إسقاط كلمة منها أو تحريف في النقل ، وذلك ما يدلُّ على أمانة البغدادي العلمية .

الرابع : أَنَّ البغداديَّ نَقَلَ عن شرح الجمل للخفاف الإشبيلي سِتِّمَةَ وعشرين نَصًّا ذَكَر في أولها الخفاف الإشبيلي بالاسم واللقب والكنية ، والنسبة ، مع التصريح بشرح الجمل ، ولم ينقل عن الخفاف الجُدَامِي المألقي . وهذه النصوص نثبتها كاملةً مع ذكر مواضعها من كتابي الخزانة وشرح شواهد المعنى ، وذكر محلها من المخطوط الذي نحققه ليتبين بذلك دفع هذه الشبهة وإبطال ما ذهب إليه المُحَقِّقُونَ .

الخامس : أَنَّ عبد القادر البغدادي قَدْ عَوَّلَ كثيراً على شرح الجمل للخفاف الإشبيلي في كتابيه : الخزانة ، وشرح شواهد المعنى ، وتأثر به ، حيث نقل عنه عدة نصوص نوردها فيما يلي : مَعَ الإحالة عَلَى مواضعها من الكتابين المذكورين ، ومكانها من المخطوط ، فنقول :

أَنشَدَ الخفاف الإشبيلي لحسان بن ثابت في دخول همزة الاستثناء على " لا " النافية :

أَلَا طِعَانَ أَلَا فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِسِيرِ

١ - قال البغدادي : قال الخفاف في شرح الجمل : أَلَا هِيَ

" لا " النافية دخلت عليها همزة الاستفهام الدالة على التقرير ، والتوبيخ ،

وأبو القاسم الزجاجي استشهد به على أن "لا" هذه للتمني ، وهو وهم منه  
وغلط ، فإنه ليس في قوله ( أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ ) تَمَنٍّ ، وإنما هو تَوْبِيخٌ ،  
وتقريعٌ ، وَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ هَذَانِ الْوَصْفَانِ .

و"عَادِيَةٌ" نَعَتْ لِفُرْسَانَ ، ويمكن أن يكون فِيهِ التمني على وجهه  
بعيدٍ ، وهو أن يكون الهَاجِي تَمَنَّى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ طِعَانٌ وَفُرْسَانٌ ، مَدْلٌ  
تَمَنَّى ذَلِكَ لَهُمْ عَلَى عَدِيهِ عِنْدَهُمْ ، لِأَنَّ التَمَنَّى مَعْدُومٌ ، وهو بعيدٌ من جهة  
أَنَّ الهَاجِي لَا يَتَمَنَّى لِلْمَهْجُوِّ خَيْرًا \* (١)

٢ - قال البغدادي مستشهدا بكلام الخفاف الإشبيلي في شرح  
معاني بعض الكلمات : " قال الخفاف : رَوَى عَادِيَةٌ بِالْعَيْنِ غَيْرَ الْمَعْجَمَةِ  
وَبِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، فَمَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ مَعْجَمَةٍ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ :  
أحدهما : أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَدُوِّ الَّذِي هُوَ شِدَّةُ الْجَرِي ، فَكَانَهُ قَالَ :  
أَلَا فُرْسَانَ عِنْدَكُمْ تَسْرَعُ إِلَى الْفَارَاتِ وَالْحَرْبِ .

وَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَدُوِّ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الظُّلْمِ ، لِأَنَّهُمْ  
كَانُوا يَفْخَرُونَ بِالظُّلْمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِزِّ ، فَغَفَى عَنْهُمْ ذَلِكَ أَي :  
لَا فُرْسَانَ عِنْدَكُمْ تَقْدِرُ عَلَى ظُلْمِ أَحَدٍ ، وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى مِثْلَ قَوْلِ الْآخَرِ :

قَبِيلَةٌ لَا يَفْخَرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

ومن رواه بغير مَعْجَمَةٍ كَانَ مَعْنَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ أَي لَيْسَ عِنْدَكُمْ فُرْسَانٌ تُبَكِّرُ لِلْفَارَاتِ (٢)

٣ - وفي هذا السياق قال البغدادي أيضا : قال اللخمي ،  
والخفاف : يروى "تَحَشُّوْكُمْ" بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَحْشَاءِ ، وَهُوَ الْكِسَاءُ  
الغليظُ الَّذِي يُشْتَمَلُ بِهِ ، فَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا أَنْكُمْ تَشْبَعُونَ ، وَتَلْتَفُونَ فِي الْأَكْسِيَةِ ،  
وَتَنَامُونَ عِنْدَ التَّنَائِيرِ \* (٣)

(١) شرح شواهد المغني ٨١/٢ وانظر ص ١٢٤-١٢٥ .

(٢) شرح شواهد المغني ٨٢/٢-٨٣ وانظر ص ١٢٥ .

(٣) شرح شواهد المغني ٨٣/٢ وانظر ص ١٢٥-١٢٦ .

٤ - وفي هَذَا الصَّدَد قال البغدادي : " وقال الخفاف : التَّنَوُّرُ

هنا وهاء يطبخ فيه الطعام ، ويكون في غير هذا الموضع وجه الأرض ، وقد فسَّرَ به قوله تعالى ﴿ وَفَارَ التَّنَوُّرُ ﴾ \* (١)

٥ - وفي باب أم المنقطعة زعم البغدادي أَنَّ الخَفَافَ أَخَذَ نَصًّا

من كلام ابن عصفور ، وسبه لنفسه ولم يعزه لابن عصفور ، وذلك بقوله : " وأخذه الخفاف برمته ، وأوردَهُ في شرح الجمل ولم يعزه إليه " . (٢)

وقد أجبنا عن هَذَا في هـ هوامش التحقيق في محله .

٦ - قال البغدادي سْتَشْهَدُ بكلام الخفاف الإشبيلي في باب

الحروف العاطفة : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية اختلفوا في العطف بـ " لا " بعد الماضي . الخ " . (٣)

٧ - وفي تثنية الجمع واسم الجمع قال البغدادي : " ومن قال

إنه مُتَى ابن عصفور في شرح الجمل ، وتبعه في شرح الجمل أيضاً أبو بكر

محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف ، قال واسم الجمع ، نحو قوم ، ورهط ، وجمع التكثير لا يثنان إلا في ضرورة أوفي نادر كلام . الخ " (٤)

٨ - وفي هذا السياق قال البغدادي : " وَفَصَّلَ الخفاف الإشبيلي

في شرح الجمل فَقَالَ : لَا يَجُوزُ الجمع إلا فيما غلب فيه أحد الاسماء على سائرهما ، وذلك موقوف على السماع " . (٥)

(١) شرح شواهد المفني ٨٣/٢ وانظر ص ١٧٥ .

(٢) شرح شواهد المفني ٢٢١/١ وانظر ص ٧٥٢ .

(٣) الخزانة ١٧٧/١١ ومحلّه في ص ١٤٢ - ١٤٨ .

(٤) شرح شواهد المفني ٢٠٨/٤

(٥) شرح شواهد المفني ٨٤/٦ .

- ٩ - وفي الحروف المشبهة بالفعل قال البغدادي : \* قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زعم بعض النحويين أنها أي الحروف المشبهة بالفعل يجوز أن تنصب الاسم والخبر معا . الخ . (١)
- ١٠ - وفي الخبر والابتداء قال البغدادي : \* وفيه أن الخفاف في شرح الجمل الزجاجية قسم الخبر ثلاثة أقسام . . الخ . (٢)
- ١١ - وقال البغدادي : \* قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية شاهده رفع ما بعد حتى بالابتداء والخبر . الخ . (٣)
- ١٢ - وفي معاني رَبِّ قال البغدادي : \* قال الخفاف في شرح الجمل ، وزعم بعض النحويين أنها قد تكون للتكثير . الخ . (٤)
- ١٣ - وقال البغدادي مُستشهداً بكلام الخفاف في تفسير الغريب : \* قال الخفاف شبه النكته التي تظهر في المُسَمَّى أرنب القمر بالشامة . (٥)
- ١٤ - وفي إعراب الشواهد استشهد البغدادي بقول الخفاف ، وذلك حيث يقول : وزاد الخفاف ، فإن صَحَّت الرواية بخفض الجامل كَانَ الجامل مَخْفُوضاً بِرَبِّ عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ الْأَيْفِ وَاللَّامِ . الخ . (٦)

- 
- (١) شرح شواهد المغني ١٨٤/١ هذا في الجزء الأول من المخطوط .
- (٢) شرح شواهد المغني ٣٥/٣ والمخطوط الجزء الأول والثاني .
- (٣) شرح شواهد المغني ١٢٣/٣ = = =
- (٤) شرح شواهد المغني ١٦١/٣ = = =
- (٥) شرح شواهد المغني ١٧٥/٣ = = =
- (٦) شرح شواهد المغني ٢٠٠/٣ = = =
- (٧) شرح شواهد المغني ٢٦٦/٣ = = =

١٥- قال البغدادي : "وه قال ابن عصفور ، والخفاف ، وأبو حيان وغيرهم ." (١)

١٦- ومن لغة أكلوني البراغيث قال البغدادي : "وقال الخفاف في شرح الجمل : إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع لغة ضعيفة ." (٢)

١٧- وفي تصحيح رواية الشواهد قال البغدادي : "وأشده ابن يعيش ، والخفاف ، والشاطبي وغيرهم .. الخ ." (٣)

١٨- وفي هذا السياق قال البغدادي : "وقد جوز الوجهين الخفاف في شرح الجمل .. الخ ." (٤)

وقال في الخزانة : "وكذا قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل .. الخ ." (٥)

١٩- وفي إعراب الشواهد قال البغدادي : "قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل قال الزجاج : "حَمِيدًا" بَدَلٌ من الياء وهذا لا حجة فيه .. الخ ." (٦)

٢٠- وفي هذا الصدد قال البغدادي : "وذكره الخفاف في شرح جمل الزجاجي على أَنَّ أزوَّرها صلة التي .. الخ ." (٧)

٢١- وقال أيضا : "واقْتَصَرَ الخفاف في شرح الجمل على الخبرية .. الخ ." (٨)

- 
- (١) شرح شواهد المغني ٩١/٦ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٢) شرح شواهد المغني ١٣٢/٦ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٣) شرح شواهد المغني ١٣٣/٦ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٤) شرح شواهد المغني ١٩٢/٦ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٥) الخزانة ٣٧٤/٣ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٦) الخزانة ٢٤٣/٨ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٧) الخزانة ٤٦٥/٥ ومن المخطوط ٢-١ .  
(٨) الخزانة ٤٨٦/٥ ومن المخطوط ٢-١ .



٢٢- وفي رواية الشواهد قال البغدادي : " وَرَوَى الْبَيْتَ الثَّانِي  
الْخَفَافَ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ كَذَا . . الخ " (١)

٢٣- وفي توجيه إعراب الشواهد قال البغدادي : " وقال الخفاف  
في شرح الجمل ، وقال أبو عبيدة المعنى : غَدَّتْ مِنْ عِنْدِهِ . . . الخ " (٢)

٢٤- وفي سياق رواية الشواهد قال البغدادي : " قال الخفاف  
في شرح الجمل ومعضم يرويه : زَيْزَاءٌ بَفَتْحِ الزَّايِ وَالْمَهْمُزَةِ . . الخ " (٣)

٢٥- وقال البغدادي أيضا : " وَزَعَمَ الْخَفَافُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ أَنَّهُ  
يَجُوزُ حَذْفُ أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يُدَلُّ عَلَيْهَا  
. . . الخ " (٤)

٢٦- ثم قال البغدادي : " وَكَذَا قَالَ الْخَفَافُ الْإِشْبِيلِيُّ فِي شَرْحِ  
الْجُمْلِ . . (٥)

هذه النصوص هي التي استشهد بها البغدادي في كتابه :  
الخرانة ، وشرح شواهد المغني ، وكلها من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ،  
وبعضها في السفر الثالث من الشرح وهو الذي نحققه وبعضها الآخر فسي  
الجزء بين المغنودين من الشرح حسب ترتيب موضوعات كتاب الجمل .  
وقد أحلنا على أماكن وجودها من المخطوط مقارنة بمواضعها  
في الخرانة ، وشرح شواهد المغني ليسهل على القارئ مراجعتها .

(١) الخرانة ٥٠٤/٥ ومن المخطوط ٢-١ .

(٢) الخرانة ١٤٧/١٠ ومن المخطوط ٢-١ .

(٣) الخرانة ١٥٥/١٠ ومن المخطوط ٢-١ .

(٤) الخرانة ٤٤٥/١٠ ومن المخطوط ٢-١ .

(٥) الخرانة ٣٧٤/٣ ومن المخطوط ٢-١ .

أخيراً إنَّ النسخة التي نحققها ، وهي الوحيدة  
في أولها اسم المؤلف ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي  
الشهير بالخفاف ، وفي آخر ورقة منها كذلك اسمه وكنيته ولقبه وشهرته  
وهذا من الأدلة القاطعة على صحة نسبة الكتاب إليه دون تطرق احتمال ،  
أوشك في ذلك .

ومذ لك تُدَحِّضُ تِلْكَ الشُّبُهَةَ التي وُردت على نسبة الكتاب للمؤلف .  
وبعد كلِّ هذا فَإِنَّا نَقْطَعُ بصحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه  
الخفاف الإشبيلي بما لا يدع مجالاً للشك أو التردد انطلاقاً مما قدمناه من  
الدراسة حول هذا الموضوع ، والله ولي التوفيق .

توثيق نسبة الكتاب

إِنَّ قَلَّةَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَمَتْ لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ  
الْأَنْصَارِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ ، الشَّهِيرِ بِالْخَفَافِ ، جَعَلَتْ مِنَ الْعَسِيرِ فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ  
الْحُكْمَ بِصِحَّةِ نِسْبَةِ هَذَا الْكِتَابِ :

\* الْمُنْتَخَبُ الْأَكْمَلُ عَلَى شَرْحِ كِتَابِ الْجَمَلِ \* لَهُ ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ  
بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ يَجَانِبُ الصَّوَابَ خِلَالَ تَرْجُمَتِهِ عَنِ الْخَفَافِ الْإِشْبِيلِيِّ ، وَنَسَبُوا  
هَذَا الشَّرْحَ لغيرِهِ ، وَهُوَ الْخَفَافُ الْجُدَامِيُّ الْمَالِقِيُّ ، حَيْثُ التَّبَسُّعُ عَلَيْهِمْ  
أَمْرُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْخَفَافَيْنِ : الْأَنْصَارِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ ، وَالْجُدَامِيِّ الْمَالِقِيِّ .  
وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْوَهْمُ مِنْ تَرْجُمَةِ السِّيُوطِيِّ لِلْخَفَافِ الْجُدَامِيِّ الْمَالِقِيِّ  
فِي بَقِيَّةِ الرَّعَاةِ . (١)

وَلَعَلَّ الَّذِينَ وَهَمُوا فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَا كَتَبَهُ الْقَاضِي  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْعِرَاقِيُّ فِي تَرْجُمَةِ الْخَفَافِ الْإِشْبِيلِيِّ فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْلَمَةِ ،  
وَفِي الْحَقِيقَةِ هُنَاكَ مَا يَدْعُو إِلَى الْوَهْمِ وَالخَلْطِ بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ ، وَذَلِكَ مِنْ  
ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأول : أَنَّ كِلَا الرَّجْلَيْنِ يُكْنَى أَبُو بَكْرٍ .

الثاني : أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يُلقَبُ بِالْخَفَافِ .

الثالث : أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قَرَأَ النَّحْوَ عَلَى الشُّلُومِيِّنَ .

وَلَكِنَّا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، وَابْتِحَاحِ ، وَالتَّنْقِيبِ عَنِ آثَارِ الْخَفَافِ الْإِشْبِيلِيِّ ،

وَبَعْدَ إِعْمَانِ النَّظَرِ فِي كِلْتَا التَّرْجُمَتَيْنِ وَجَدْنَا أَنَّ بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ بَيِّنًا شَاسِعًا ،

وَأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا صِفَاتٍ تُمِيزُهُ عَنِ الْآخَرِ ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْخَلْطِ مَا يُسَوِّغُهُ ، إِذَا

(١) ٠٤٧٣

(٢) ٠٦٥١/٥/٢

مَا عُدْنَا إِلَى تَرْجُمَةِ الرَّجُلَيْنِ ، وَذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى مَا يَلِي :

أولاً : فمن حيثُ مَا كَتَبَهُ السُّيُوطِيُّ فِي بَغِيَةِ الوَعَاةِ عَنِ الخُفَّافِ

الجُدَامِيِّ المَالِقِيِّ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ عَنِ اسْمِهِ ، وَكُنْيَتِهِ وَشَهْرَتِهِ ، وَنَسَبَتِهِ هُوَ :

« أَبُو بَكْرٍ بِنَ يَحْيَى بِنَ عَبْدِ اللَّهِ الجُدَامِيِّ المَالِقِيِّ » (١) هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِاسْمِهِ وَشَهْرَتِهِ .

فِي هُنَا يَقُولُ مُحَمَّدُ بِنَ عَبْدِ المَلِكِ المَرَاكَشِيُّ فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ عَنِ

تَرْجُمَةِ الخُفَّافِ الإِشْبِيلِيِّ ، هُوَ : « مُحَمَّدُ بِنَ أَحْمَدَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ بِنَ أَحْمَدَ الأَنْصَارِيِّ الإِشْبِيلِيِّ ، نَزَلَ رِبَاطَ تَارِي أَبُو بَكْرٍ الخُفَّافِ » (٢) ، وَيُنَصُّ الخُفَّافَ

الإِشْبِيلِيَّ عَلَى سُمَّاءَ هَذَا فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ الجَمَلِ إِذْ يَقُولُ فِي بَدَايَةِ السَّفَرِ

الثَّالِثُ مِنَ الشَّرْحِ : « قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بِنَ أَحْمَدَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ الإِشْبِيلِيُّ الشَّهِيرُ بِالخُفَّافِ ، بَابٌ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ » (٣)

وَفِي آخِرِ رُوقَةٍ مِنَ المَخْطُوطِ كَتَبَ النَّاسِخَ عِبَارَةً « كَمَلُ الكِتَابِ المُنتَخَبِ

الأَكْمَلِ عَلَى شَرْحِ كِتَابِ الجَمَلِ » مِنْ تَأْلِيفِ الشَّيْخِ الأَفْضَلِ الأَكْبَرِ الأَمْجَدِ

العَالِمِ العَلَمِ الأَوْحِدِ الأَسْتَاذِ الأَجَلِّ المَقْرئِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بِنَ أَحْمَدَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ الإِشْبِيلِيِّ المَعْرُوفِ بِالخُفَّافِ » (٤)

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الأَسْمَاءَ المُتَّخِلِفَانِ ، كاخْتِلَافِ النِّسْبَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ،

وَالبُلْدَيْنِ كَذَلِكَ ، فَشَارِحُ الجَمَلِ أَنْصَارِيٌّ إِشْبِيلِيٌّ ، وَالأَخْرُ جُدَامِيٌّ مَالِقِيٌّ .

(١) بَغِيَةِ الوَعَاةِ ٤٧٣/١ .

(٢) الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ ٦٥١/٥/٢ .

(٣) الوَرُقَةُ الأُولَى مِنَ المَخْطُوطِ .

(٤) الوَرُقَةُ الأَخِيرَةُ مِنَ المَخْطُوطِ .

ثانياً - مَوَ لَفَاتُ الْخَفَائِيسِ :

بينما ينص السيوطي في بغية الوعاة على مَوَ لَفَاتُ الْخَفَافِ الْجَدَامِيِّ  
المالقي بقوله : " صَنَّفَ شرح سيويه ، شرح إيضاح الفارسي ، شرح لمسع  
ابن جني " (١) ، ولم يذكر من بين مَوَ لَفَاتِهِ أَنَّهُ شرح كتاب الجمل لأبي القاسم  
الزجاجي .

وقد نقل السيوطي مادة في الاشياء والنظائر (٢) من شرح الخفاف  
الجدامي المالقي لِكِتَابِ الْإِيضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ ، وذلك حيث يقول : " قال  
الخفاف في شرح الإيضاح " (٣) .

في حين يقول محمد بن عبد الملك المراكشي عن مَوَ لَفَاتِ الْخَفَافِ  
الأَنْصَارِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ إِنَّهُ شرح كتاب الإرشاد لأبي المعالي ، وأن له شرحاً  
على عقيدة أبي عمرو السلاجي ، والموضوع الأكمل على كتاب الجمل (٤) ، وقد  
نص الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل هذا على أنه شرح كتاب الإرشاد لأبي  
المعالي بقوله : " وقد بسطنا هذا أيضا في شرحنا للإرشاد ، وشرحنا  
للعقيدة البرهانية " (٥) .

وَذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ كَشْفِ الظُّنُونِ بقوله : " إيضاح العقيدة البرهانية  
شرح الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي  
المعروف بالخفاف ، أوله : الحمد لله الذي اخترع المحدثات بقدرته " (٦) .

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٣ .

(٢) الاشياء والنظائر ٢/٥٥٥-٥٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٥٥٥ .

(٤) الذيل والتكملة ٢/٥٠١-٦٥١ .

(٥) ١٢٧ .

(٦) كشف الظنون ٢/١١٥٨-١٣٦١ و ٣/١٥٥ .

ثالثا - وفاة الخفافين :

إنَّ السيوطي نَصَّ في ترجمة الخفاف الجذامي المالقي أنه توفي بالقاهرة سنة ٦٥٢ هـ. (١)

بينما نَصَّ القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي على أنَّ الخفاف الأَنْصَارِيَّ الإشبيلي نزل رباط تازي ، وذلك بعد سقوط إشبيلية في يد النصارى سنة ٦٤٦ ، ولم يذكر أنه سافر منها إلى مصر ، وقد نص الخفاف الإشبيلي في شرحه هذا لكتاب الجمل - وهو الكتاب الذي نُحِقِّقُه - على أنه كان حياً بعد سنة ٦٨٨ هـ ، وذلك بقوله نَقَلًا عن ابن أبي الربيع : ( قال الأستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع " (٢) ، وذكر الأستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع " (٣) وهذا الإشكال قد أزاله الأستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع " (٤) وزعم الأستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع " (٥) وتكرر ذلك منه في أكثر من هذا ، وقد جرت العادة أنه لا يذكر بصيغة المرحوم إلاَّ من توفاه الله تعالى ، وانتقل من دار الدنيا إلى الدار الآخرة .

فمحل الاستدلال منه أنَّ أبا بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي مات بالقاهرة قبل ابن أبي الربيع بواحد وثلاثين سنة ، فلا يمكن أن يذكر ابن أبي الربيع بصيغة المرحوم فلم يبق إشكال في أن الذي ذكره بصيغة المرحوم هو الخفاف الإشبيلي ، كما جاء في شرحه هذا : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل " فكيف يلتبس الامر على أحد بعد هذا ؟

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٣ .

(٢) ص ٣٢٠ .

(٣) ص ٥٠٥ .

(٤) ص ٥٩٥ .

(٥) ص ٦٠٥ .

زمن تأليف هذا الكتاب

يترجح لدينا أن تأليف هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ هـ ، وذلك استناداً إلى ما صرَّح به الخفاف نفسه في هذا الكتاب خلال حديثه عن الأسماء الأعلام ، ومن يقول بارتجالها ، حيث يقول : " ومن قال بالارتجال ادَّعى أنَّ من ذلك : مروان ، وطفان ، وزينب في الشاذ ، على أنَّ زينب نقل لي أحد طلبة إشبيلية أعادها الله ، وكان عندنا مذكوراً يحفظ اللغة - أنَّ زينب اسم شجر ، ولكن مع ذلك لا يكون هذا النقل على رفع مذهب من ادَّعى الارتجال في الأعلام " (١) فتصريح المصنف بقوله : " إشبيلية أعادها الله " فيه دليل قاطع على أنَّ تأليف هذا الكتاب كان بعد سقوطها سنة ٦٤٦ هـ كما قدمنا .

وبهذا النص أيضا تُدحضُ شبهة كون الخفاف أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي هو صاحب هذا الكتاب ، كما وهم في ذلك بعض المحققين ، ثمَّ إنَّ ما بين سقوط إشبيلية ووفاة الخفاف الجذامي المالقي في مصر أحد عشر عاماً ، حيث ذكر السيوطي أنه توفي في القاهرة سنة ٦٥٧ هـ كما في بغية الوعاة (٢) وسقوط إشبيلية كان سنة ٦٤٦ هـ وقد ألف الخفاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية ، كما وضحنا من قبل ، ثمَّ إنَّ نقله عدة مواد من كتاب البسيط لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ وعزوه لهذه المواد - في أماكنها من كتاب البسيط - لابن أبي الربيع ، وذكره إياه بصيغة المرحوم ، يعزز ما ذهبنا إليه ، ويؤيد أنَّ زمن تأليف هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيلية بلا شك ، ويدفع شبهة نسبة هذا الكتاب للخفاف الجذامي المالقي المتوفى بمصر ٦٥٧ هـ .

(١) ص ٩٥٨ .

(٢) ٤٧٣/١ .

### قيمة الكتاب العلمية

- ١ - تتمثل قيمة كتاب المنتخب الاكمل على كتاب الجمل في أنه يعتبر من أوسع شروح الجمل .
- ٢ - حفظ لنا هذا الشرح ما تضمنته المصادر السابقة في النحو والصرف ويتمثل ذلك في كثرة أخذة عن علماء النحو والصرف بمختلف انتماءاتهم ، وقد كتبنا شبا بأسمائهم وعدد المسائل المنقولة عنهم في مصادر الكتاب .
- ٣ - حفظ لنا المنتخب الاكمل على كتاب الجمل عددا كبيرا من آراء النحاة الأندلسيين كابن الطراوة النحوي ، وأبي بكر بن طلحة الإشبيلي ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي الحسين بن أبي الربيع . وقد جلب الخفاف تلك الآراء على سبيل الأخذ والرد مستحسنا بعضها ومنتقدا بعضها الآخر .
- ولم يقتصر في ذلك على المسائل النحوية والصرفية فحسب ولكنّه تعرض لذكر كثير من القضايا اللغوية والأدبية التي كانت محل اهتمام العلماء في مختلف الاتجاهات .
- ٤ - كذلك حشد فيه عددا كبيرا من الشواهد الشعرية والنثرية وفسر ذلك تفسيراً عاماً ، وذكر ما يتصل بتلك الشواهد من القضايا الأدبية واللغوية .
- ٥ - يمثل هذا الكتاب ما كان عليه النحو الأندلسي خلال القرنين السادس ، والسابع ، والمصطلحات النحوية المتمثلة في الحدود والتعريفات ، واستقرار تلك المصطلحات فيما بعد بين النحاة الأندلسيين .



١٠ - احتوى هذا الكتاب على كثير من الاستدراكات والملاحظات النقدية التي شملت عدداً كبيراً من المسائل الغامضة التي كانت محل ماخذ للعلماء على أبي القاسم الزجاجي ، حيث ترك توضيحها ، وجنح فيها إلى الإيجاز والاختصار .

### منهج في الكتاب وطريقة تناوله للشرح

انتج الخفاف في كتابه السفر الثالث من الشرح : "المنتخب الأكل على كتاب الجمل" طريقة في شرحه تميزه عن سائر شروح الجمل التي اطلعنا عليها ، كما أنها في ظنّي طريقة فريدة لم تستعمل في كتاب متوارث وصل إلينا .

وتبرز هذه الطريقة في تناول الخفاف لنصوص الجمل ، كما تبسّدو منها براعته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، كما يمتاز فيها بطول النفس ، والنظريّة في أقوال النحاة السابقين والمتأخرين ، والمقارنة بين تلك الأقوال والانفصال عنها بما يراه أقوى في القياس وأقعد في لسان العرب .

وهذه الطريقة المنهجية التي رسمها الخفاف لنفسه تدل على بصيرة كبيرة بمنهج البحث العلمي ، وطرق التدريس ، وفكر منظم يدل على فهم صاحبه واستيعابه لكل القضايا التي يتناولها .

وتتلخص هذه الطريقة في عرضه لمادته العلمية في شرحه على ثلاث مراحل ، منها مرحلتان أساسيتان جعل كلا منهما طريقة ، هما : الطريقة الكلية والطريقة التفصيلية ، ولكل منهما سمات مميزة لها ، ثم يتبعهما بما يشبه الاستدراكات .

وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من المراحل الثلاثة .

#### أولاً - الطريقة الكلية :

وهي عبارة عن طريقة عرض كليّ لما يتضمنه الباب من القضايا العلمية

التي سيتناولها بالشرح والتعليل في الطريقة التفصيلية يذكر من خلالها :

- ١ - عنوان الباب .
- ٢ - مقدمة قبل الشروع في التفصيل يوجز فيها أغراض الباب وأبرز النقاط العلمية التي عقد الباب لها .

٣ - بعد الانتهاء من عرض تلك النقاط يقول : " يقدم بين يدي هذا الباب أن يقال . . . " ملخصا ما انطوى عليه الباب من الباحث العلمية التي سيفصل الحديث عنها فيما بعد .

٤ - في الطريقة الكلية، وَيُعْنَى بالحدود والتعريفات عناية كبيرة، كما كان يحرص حرصا شديدا على ذكر المعنى اللغوي لعنوان الباب النحوي، ويربط بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي للمصطلح النحوي .

ففي باب الاستثناء ذكر حد الاستثناء وتريفه مرتبطا بأدائه الدلالي والفرض منه في الكلام، واشتقاقه اللغوي ليؤكد بذلك حرصه على الربط بين الجانبين اللغوي والاصطلاحي عند النحاة .

كما ربط بين قول بعض العلماء في اشتقاق الاستثناء والتعليق لأثره الدلالي .

وقد ذكرنا حده في المقارنات بين شروح الجمل .

ويظل الخفاف في عنايته بالحدود متبعا هذا الأسلوب من الربط بين الاصل اللغوي للمصطلح النحوي وبين أثره في اللغة أو الجملة، وهو بذلك يوضح لنا مدى اهتمامه بالتفسير النحوي للأبواب النحوية مرتبطة بغيرها من الأبواب النحوية الأخرى .

فهو لا يهتم بذكر القاعدة مجردة صماء خالية من الإفهام لجذورها العلمية، وإنما يشرح أصولها عن طريق تفسير جميع جوانبها الاشتقاقية والدلالية بما يدل على مدى فهمه، واستيعابه لما يورده من حدود وتعريفات كما في حد الظروف، وحد النسب، وحد التمييز، وحد التصغير، والحكاية، وحد الصلات، وحد الادغام واشتقاقه، حتى أتى على آخر الأبواب التي شطبها هذا السفر من الشرح .

٥ - في آخر عرضه للطريقة الكلية يقول : " فهذا الذي وضع له الباب " ومعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية " . (١)

ثانيا - نصوص الجمل :

(٢)  
يحرص الخفاف على أن يقدم نصوص الجمل بقوله : " قال أبو القاسم - رحمه الله - ... " دون أن يخلط كلامه بكلام الزجاجي كما فعل بعض شراح الجمل ، كابن عصفور مثلا .

ثالثا - الطريقة التفصيلية :

بعد الكلام الجملي في الطريقة الكلية يستأنف الخفاف الحديث عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصيلية ، وهو عندئذ لا يكتفي بسرد القواعد النحوية الواردة في الباب ، لكنه يمهّد لها بما يرتبط بالقاعدة من أصول نحوية ، وكأنه يربط بين فرعي النحو ، قواعد وأصوله .  
وهذه الكيفية من العرض النحوي تدلُّ على أستاذ يضع فكره على الأبواب النحوية وضعا فيه ثقة وفهم واستيعاب ، فلم يحفظ النحول سرده في سلاسة ومقدرة شاملة ، ومن ذلك ما ذكره في باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر ، حيث يقول : " ثم نقول على الطريقة التفصيلية . . . " إلى آخر كلامه .

ومن ذلك ما ذكره أيضا في باب التصريف بعد عرضه لكليّة هذا الباب ، حيث يقول مستأنفاً الكلام عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصيلية : " ثم نقول على طريقة التفصيل على قوله : باب التصريف . . . " (٣)  
إلى آخر حديثه في هذا السياق .

ويلحظ في الطريقة التفصيلية أنه يهتم بالتعليق على أقوال النحاة السابقين والمتأخرين وناقشها في انتباه وحذر متخذاً من الشيوخ والاطراف

(١) ص ٣٠

(٢) ص ٤٠

(٣) ص ٩٠١

طريق الترجيح ، كما يهتّم بذكر العلل ، وذكر ما يحضره من الشواهد فسي هذا الباب نظماً ونثراً مع الاطناب في الشرح والتعليل لما يورده من آراء نحوية قد تكون موضع بحث بين العلماء ، ومن الأمثلة على ذلك :

مناقشته لابن خروف في علة حكاية الأعلام ، وترجيحه رأي ابن بابشاذ في هذا بعد أن ساق كلامه وما يقابله من كلام ابن خروف في تلك العلة .

أخذ الخفاف يرجح كلام ابن بابشاذ ويردّ قول ابن خروف معللاً لكل من القبول والردّ بالدليل والبرهان بما لا يشك في عدائته ونزاهته ، وروحه العلمية ، وُعدّه عن الهوى والأهواء مؤثراً الأسلوب العلمي على غيره ممن أساليب الردّ والتهمج ، وذلك حيث يقول :

" وعندي أن الذي قاله ابن بابشاذ - رحمه الله - في علة ترخيم الأعلام علة مناسبة من جهة أنها مغيرة عن أصلها حتى صححوا معتلها . . فلما وجد فيها هذه الاشياء على خلاف نظائرها مما فيها موجبات التغيير ، ولم تغير هي ، علمنا أن ذلك في الأعلام ؛ لأنها مغيرة في أصل وضعها بنقلها من الأجناس أو الاشتقاق ، والتغيير يُؤنس بالتغيير . " (١)

يمتاز الخفاف في الطريقة التفصيلية بطول النفس أثناء القضايا التي يتناولها ، وقد يتخذ من ذلك سبيلاً لإقرار قاعدة ما محتجاً في ذلك بما يحضره من الشواهد النثرية والشعرية وهذا واضح في الأبواب النحوية التي تناولها بالشرح والتعليل على طريقة التفصيل .

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في باب لولا في لزوم حذف الخبر عند جمهور النحويين ، وعلّل الخفاف لهذا الحكم ، كما ذكر فيه رأي المخالفين للجمهور ، وتفصيلاً في هذه المسألة للسهيلى ، وانتهى في آخر حديثه إلى فساد قول السهيلى بالدليل القياسي والسماعي .

(١) ص ٦٩٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٨ .

يفترض الخفاف في الطريقة التفصيلية افتراضات وجيب عنها وذلك  
تحسبا لما قد يقوله معترضٌ على أبي القاسم الزجاجي ، ومن ذلك استدلاله  
لكون التذكير أصل في الاسماء ، فبعد ذكره الأدلة على ذلك قال : " فإن اعترض  
معترض بحقيقة وهي مؤنثة ومع ذلك هي واقعة على المذكور والمؤنث كالشيء ،  
فالجواب : أن حقيقة الشيء ليس المرادُ بِهَا الإبانة عنه عموما ، كالشيء ،  
ولنا المرادُ بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فإنَّها هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء ، والصفة  
مؤنثة فطابق لفظها معناها " . ( ١ )

ولا يخلو باب من أبواب هذا الشرح من سرد اعتراضات وإجابة

عنها .

الاستدراكات :

يختتم الخفاف الطريقة التفصيلية بتنبهات وتفقدات ، يراد بها  
التوسع في الحديث وذكر الملاحظات وقد فصلنا الحديث في ذلك في قيمة الكتاب  
العلمية ، ولا بأس أن نشير هنا إلى تلك الألفاظ التي استخدمها الخفاف في  
الاستدراكات على طريقة التفصيل ، فمن ذلك قوله : " تنبيهات على الباب " ( ١ )  
تفقدات لفظية أو ألفاظ الكتاب ( ٢ ) ومنها : تميمات ، وتببعات . ( ٣ )

( ١ ) كما في ٥١ - ٤٥٤ .

( ٢ ) كما في ٤٥٠ .

( ٣ ) كما في ٧٩ - ٩٦ - ٢٦٨ - ٤٥٠ .

### مذهب في الكتاب

إنَّ النحو العربي قد بلغ من النضج ، والكمال ، ودقة القاعدة ، وإحكام القياس في مدرستي البصرة ، والكوفة على أيدي أولئك الرُّواد الأوائل الذين أسسوا بنيانه ، وفرعوا علله ، ومدوا أقيسته - ما لم يكن لأحد أن يضيف عليه شيئاً ، ولورام ذلك لأعيان .

ولهذا فإنَّ المدارس النحوية المتأخرة عن المدرستين المذكورتين إنما كانت تندور في المحور الذي أرسته هاتان المدرستان ، ولم نجد لهذه المدارس المتأخرة ما تتأزبه سوى بعض الاختيارات من آراء العلماء السابقين من تلك المدرستين ، أو انفرادات طفيفة لا يقوم عليها ابتكار ، ولا يصح أن تسمى مذاهب .

وان كانت هذه الاختيارات والانفرادات قد أثرت النحو العربي واتسعت بها دائرة القياس والقاعدة التي بناها الاقدمون ، فهي بذلك لا تعدو كونها وسيلةً لهضم تلك الآراء الواردة عن النحاة الأوائل ، وتيسيراً على المتعلمين ، وتقريباً لفهم علم النحو ، وتبسيطه .

ومن هذا المنطلق نقول: إنَّ الخفاف الإشبيلي بصري المذهب في هذا الكتاب ، ذلك أنه لم يخرج عن حدِّ المصطلحات البصرية ، كما أنه ملتزم أقيستهم أشد الالتزام ، وقد كان كثير الترجيح لأقوالهم على أقوال الكوفيين .

كما كان يصف البصريين بقوله : وَذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى كَذَا ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى كَذَا .

ومن الأمثلة على ذلك اختلفَ المبرد مع الكوفيين في العلة التي منَع ما كان على وزن فعلان من الصرف لأجلها ، فذكر الخفاف في ذلك رأى المحققين

من أصحابه ومعنى بهم هنا جمهور البصريين الذين خالفوا رأى المبرد في هذا ،  
وذلك حيث يقول : واختلف الناس في العلة التي لأجلها نُبِعَ الصرف ، فقال  
الكوفيون : لم ينصرف للوصف ، وزيادة الألف والنون . . . وقال أبو العباس المبرد  
- رحمه الله - إنما لم ينصرف في النكرة ؛ لأنَّ النون بدل من الهمزة في حمراء ،  
وصفراء ، فكما لم ينصرف فعلاء في النكرة كذلك لم ينصرف فعلان . . . وقال  
المحققون من أصحابنا إنَّ هذا النوع لم ينصرف للشبه بفعلاء من نحو حمراء  
وبيضاء . (١)

وقد اختلف الكوفيون ، والبصريون في خروج سوى عن الظرفية  
إلى ألقاب الإعراب ، فقال الخفاف في ذلك مؤيداً رأى البصريين بما يدل على  
بصريته : " ولا يَكُنْ إِلَّا منصوباً على الظرف إلا أن يضطر شاعر " (٢) ، وفي ذلك  
إشارة إلى مذهب البصريين .

منع جمهور البصريين إتمام مفعول من ذوات الواو ، وأجازه المبرد ،  
وفي هذا يقول الخفاف : " أجاز أبو العباس من إتمامه خلافاً لأصحابنا ،  
وقال : ليس هذا بأقل من غارت عينه غُوراً ، وسرت سُوراً " (٣)

فترديده لكلمة أصحابنا وذهابه مع البصريين فيما ذهبوا إليه ، أقوى  
دليلاً على بصريته ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة على ما ذكرنا .

(١) ص ٢٦ .

(٢) ص ٩٢ .

(٣) ص ٩٦٨ .



طريقته في مناصرة مذهبه

يعتمد الخفاف في ذلك على القياس ، والسماع ، وكثرة الاستعمال ويرد مذهب الكوفيين بمخالفة القياس والشذوذ والندور ، ومن الأمثلة على ذلك :  
ذهب الكسائي إلى أن المرفوع بعد " لولا " فاعلٌ بفعل مضمَر قياسيًّا على " لو " .

انتصر الخفاف لمذهب البصريين بأن ذلك شاذٌ ونادرٌ، ومحسَالٌ بناءً القوانين العربية الكثيرة الدور على ما يثد ويندر .<sup>(١)</sup>

وعن لحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل الذي تتصل به نون جماعة النسوة قال الخفاف : إنَّ يونس بن حبيب وافق الكوفيين في جواز ذلك ، وقالوا إنَّ نون التوكيد الخفيفة تلحق حيث تلحق الشديدة قال الخفاف : " والقياس يقتضي خلاف ذلك " .<sup>(٢)</sup>

وهل يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف؟ أجاز ذلك الكوفيون والاختفش ومنعه سيويه وأكثر البصريين ، قال الخفاف : وترك صرف ما ينصرف نقضٌ لحقيقة القياس .<sup>(٣)</sup>

اشترط البصريون في التمييز أن يكون نكرة ، وأجاز الكوفيون تعريفه ، فرد الخفاف مذهب الكوفيين بالشذوذ ومخالفة القياس ، فقال : " وقد جاء تعريف التمييز شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه " .<sup>(٤)</sup>

(١) ص ٦٠٢

(٢) ص ٧٤٨

(٣) ص ١٨٨

(٤) ص ١٩٥

علل الكوفيون للجزم بإضمار حرف الجزم ، ورد الخفاف تعليلاً لهم بأنه بخلاف كلام العرب . (١)

اختلف البصريون مع الكوفيين في إبدال "إلى" عن "مع" في توجيه آية من القرآن الكريم : (مَنْ أَنْصَارَى إِلَى اللَّهِ) (٢) الآية . قال الخفاف : "حمله الكوفيون على إبدال "إلى" عن "مع" ، وهو الظاهر ببادئ الرأي ؛ لأنَّ النصرة تقتضي معية .

وسيويه يضمن "مَنْ أَنْصَارَى" معنى يضيف نصرته إلى نصرة الله فَيَبْقَى "إلى" على حقيقته ؛ لأنَّ بَدَلَ الحرف من الحرف مجاز ، فأرجح المذهبين ما بَيَّنَّ اللَّفْظَ عَلَى الْحَقِيقَةِ" . (٣)

قد ذكرنا في شخصية الخفاف العلمية أنه كان له رأيه ولم يكن نحواً تقليدياً ، فعلى الرغم من بصريته فقد كان يُخَالِفُ رأى مدرسته في بعض المسائل ، من ذلك أنَّ الكوفيين ذكروا أنَّ التصغير يَرُدُّ للتعظيم فردَّ البصريون ذلك وقالوا إنَّ التصغير والتعظيم يَتَنَاقِضَانِ فَلَا يَجُوزُ أن يكون الشئ صغيراً يَرَادُ بِهِ التعظيم .

قال الخفاف : "لَا يَتَنَاقِضَانِ ، وَذَكَرَ تَعْلِيلَهُ لِذَلِكَ" . (٤)

وذهب البصريون إلى أنَّ التمييزَ فاعل في المعنى ، وعلى ذلك امتنع تقديمه على عامله الفعل المتصرف ، قال الخفاف : قد يكون التمييز مفعولاً في المعنى وذكر أمثلة على ذلك . (٥)

(١) ص ٣٤٦

(٢) آل عمران / ٥٢ و الصف / ١٤

(٣) ص ٥٣٨

(٤) ص ٢١٨

(٥) ص ٥٦٨

مصادر السفر الثالث  
من شرح الخفاف الاشبيلي

ذكر من ترجم للخفاف الاشبيلي أنه تتلمذ على أولئك الذين أناروا الحضارة الاسلامية في الأندلس ، وكانوا مصدر إشعاع يمد تلك الحضارة الشامخة بشتى أنواع العلوم العربية والاسلامية ، إلى أن فقدت الأندلس وخيم ظلام الكفر باحتلال النصارى لها سنة ٦٤٦ هـ ، كأبي إسحاق بن قسيم (٦٣٩ هـ) ، وابن الفخار (٦٤٠ هـ) ، وأبي علي الشلوبين (٦٤٥ هـ) ، والدبساج (٦٤٦ هـ) ، وفضيل بن محمد المعافى (٦٥٠ هـ) .

ولقد كانت الحقبة التي عاش فيها هؤلاء هي الحقبة التي بدأت الأندلس فيها تتفكك ، وتسقط بالتدريج في أيدي النصارى ، وقد واكسب ذلك غيرة كبيرة من العلماء على الدين والتراث العربي الضخم الذي خلفته القرون الماضية ، فأخذوا يؤولون ويخلصون ما كتبه العلماء في هذه البلاد منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط الأندلس ، ونشطت حركة التأليف نشاطا واسعا بشكل منقطع النظير .

يدل على ذلك أن الكتب التي بين أيدينا ونقروها اليوم للعلماء الأندلسيين يرجع معظم تأليفها إلى ما بين القرن السادس والسابع ، وهي الفترة التي عاصرها شيوخ الخفاف .

وذلك ما أتاح له أن يطلع على ما خلفته الحضارة الاسلامية فسي الأندلس ردا من الزمن في شتى أنواع العلوم العربية .

ولقد استفاد من هذه العلوم ، ونهل من معينها ، وكان أثر ذلك واضحا في كتابه هذا .

على أنه قد كان لكتاب سيويه والكتب التي تلتها أثر مباشر في مصادر هذا السفر الذي نحققه ، وهو السفر الثالث من الشرح .

كما كان لاراء الألف خفش وكتاب المقتضب وكتب الفارسي وابن جنبي  
أثر كبير أيضا في هذا الكتاب .

وبالجملة فلم يقتصر الخفاف في الأخذ على هؤلاء ، ولكنهم  
أخذ عن غيرهم أيضا من المتقدمين والمتأخرين مما يأتي تفصيله فيما بعد .  
أما عن شيوخه فقد أكثر من النقل عنهم ، وعن غيرهم ، كما اعتمد  
اعتماداً كبيراً على شرحين من شروح الجمل هما : ( شرح الجمل لابن بابشاذ ،  
وشرح الجمل لابن خروف ) ، فقلما يمضى باب من أبواب هذا السفر من  
شرح الخفاف إلا ولاين بابشاذ فيه قول ، وكذلك بالنسبة لابن خروف .  
وقد رسنا ثبنا بأسماء النحاة الذين أخذ عنهم الخفاف وبعدهم  
المسائل المنقولة عنهم ، حيث يتعذر نقل تلك المسائل ودرجهم  
في هذا القسم الخاص بالدراسة ، ونحيل القارئ على الجدول الموضح بعدد  
المسائل ، كما نحيل على هوامش التحقيق من هذا الكتاب .

أولاً - الكتاب لسيبويه :

والكتاب باعتباره المصدر الأول ، كذلك فهو المرجع الأخير الذي يلجأ إليه النحويون لضبط القواعد وحفظ القياس .

فكان كالمسهل الفياض الذي يرتاده الناس للارتواء من فيضه والعبّ من معينه ، ولقد كان الخفاف من بين أولئك الذين قصدوا كتاب سيبويه ، فأخذ منه وسجل في السفر الثالث - الذي نحققه - عنه أكثر من مائة موضع شملت أبواب الكتاب كله ، وتنوعت اقتباسات الخفاف من الكتاب بتنوع الموضوعات ، ولُحِظَ من خلال هذه الموضوعات أنّ الخفاف كان كثيرَ الترجيح لما ذهب إليه سيبويه في المسائل التي يختلف فيها مع غيره .

وتتعدد طرق الترجيح عند الخفاف بتعدد الدليل ، فقد يعتبر القياس مقياساً لترجيح ما ذهب إليه سيبويه ، كما يدافع عن أقواله تارة محتجاً بالسمع ، أو بالمنطق .

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء اختلف المازني مع سيبويه في تقديم صفة المستثنى منه حيث يحكم لها المازني بحكم التقديم فينصبه خاصةً في حين يحكم لها سيبويه بحكم التأخير ، فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل . قال الخفاف مرجحاً مذهب سيبويه استناداً إلى المنطق :  
" وقول سيبويه أرجح ، لأنّ تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عن صفته ؛ لأنّ وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها " . (١)

ومثل هذا خالف العبرد سيبويه في المحذوف من مقعنسس في التصغير ، حيث رجح الخفاف مذهب سيبويه معتمداً في ذلك على العقل والمنطق ، حيث يقول : " والذي يترجح من المذهبيين مذهب سيبويه ، فإن السين وإن كانت من لفظ الأصل فلم تجسّ لمعنى ، والمعيم وإن لم تكن من لفظ الأصل فقد جاءت لمعنى ، وهي دلالتها على الفاعل ، وبملاحظة المعنى أولى من ملاحظة اللفظ " . (٢)

(١) ص ١٢٠ .

(٢) ص ٢٤٧ .

ثانياً - الفراء :

ليس هناك من شك في أن أبا زكريا الفراء هو دةامة مدرسة الكوفيين ، وعدتهم ، كما أنه المؤسس الحقيقي لمذهبهم ، وإن كان قد أخذ عن الكسائي من شيوخ الكوفيين ، إلا أن آراءه النحوية قد نالت اهتمام العلماء وتناولوها سواء في ذلك النحاة من الكوفيين ، والنحاة من البصريين .

ومؤلفاته من أقدم المؤلفات في النحو ، وقد استفاد منها الخفاف كما استفاد منها غيره ، فنقل عنه في هذا السفر ، وتردد اسمه سبع عشرة مرة ، ولم يصرح الخفاف في ذلك بشيء من كتب الفراء ، وإنما كان ينقل رأيه في المسألة النحوية كغيره من النحاة .

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء قال الخفاف :

" وتقول : لا إله إلا الله بالرفع لا غير ، وأجاز الفراء نصب وجعل الخبر محذوفاً وليس بجيد ؛ لأنه يضم توكيداً والخبر لا يكون توكيداً " (١)

وفي باب المقصور والمدود قال الخفاف : " والفراء جوز في القفا

المد والقصر ، ودليله على تجويز المدّ فيه قولهم في جمعه : أقفية ، وأفعلة في الأكثر إنما هو جمع فعّال ، أو فعّالٍ ، أو فعّالٍ . الخ " (٢)

(١) ص ٨٢ - ٨٨ .

(٢) ص ٤٢٢ .

ثالثاً - أبو الحسن الأخفش :

لا يخفى على أحد من النحويين أنّ أبا الحسن الأخفش من مقدسي نحوي البصرة ، وأنه كان الطريق إلى كتاب سيبويه .

وعلى الرغم من ذلك ظلت آراؤه في استقلالية عن آراء البصريين ، كما كان الأخفش كثير المخالفة لآراء مدرسته في بعض المسائل النحوية ، وقد كانت آراؤه محلّ عناية من النحويين البصريين ، والكوفيّين ، كما كانت عند الخفاف الإشبيلي .

ولقد تردد اسم الأخفش في هذا السفر من الشرح : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " أربعاً وثلاثين مرة ، ولم يصرح الخفاف في المواطن التي ذكره فيها باسم شيىء من كتبه ، وإنما كان يسوق تلك الآراء ليقابل بها آراء سيبويه ، والجمهور من البصريين .

وقد كانت تلك الآراء ماثراً للأخذ والردّ عند الخفاف .

فمن ذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف ، تحدث الخفاف عن حركته الفتحة في حال جره ، هل هي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ كما هو رأى الجمهور ، وذكر الخفاف رأى الأخفش في هذا ، وذلك حيث يقول :

" فمن النحويين من قال : إن الاسم الذي لا ينصرف في حال الخفض مبنى ، لأنّ حركته الفتحة ، وهي غير مجانسة للخفض ، وحركات البناء لا تجانس العوامل المقتضية لها .

فهو عند القائل مبنى ، وهو أبو الحسن الأخفش " . (١)

رابعاً - المبرد :

ما من شك في أن كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد من أقدم ما وصلنا في النحو والصرف بعد كتاب سيويه ، والكتب التي تلتها مباشرة ، ولذلك كان محل عناية الباحثين ، والدارسين للنحو ، والصرف ، وتناقله العلماء جيلاً بعد جيل ، ونال قبولا واسعاً باعتباره مجسداً حقيقياً لآراء نحاة البصرة على الرغم من مخالفة صاحبه لآراء سيويه في بعض الأحيان وانتقاده له في بعض المسائل وقد أقبل عليه العلماء يأخذون منه ويحتجون به ، كما يحتجون عليه انتصاراً لسيويه .

ولقد حظي عندهم بمنزلة عالية ، كما كان المصدر الحقيقي لعلماء النحو والصرف ، نظراً لما يمتاز به صاحبه من الذكاء والقدرة على الجدل المنطقي ، وأثر ذلك في كتاب المقتضب ، فأخذوا يفرقون من فيضه ، وينهلون من نبعه ، وقد كان الخفاف واحداً من أولئك الذين ارتادوا هذا الكتاب ، وجعلوه محل اهتمامهم بعد الكتاب لسيويه فنقل عنه ، وتردد ذكر مؤلفه في هذا السفر من الشرح ثلاثين مرة ، يصرح فيها تارة باسم كتاب المقتضب مع مؤلفه ، وتارة يكتفي بالتصريح باسم أبي العباس المبرد ، ومن الأمثلة على ذلك :

ما نقله الخفاف عن المبرد في باب التذكير والتأنيث ، حيث يقول في أقل ما يقع عليه جمع الذود :

" وقال المبرد : أقل ما يقع عليه الذود الاثنان " . (١)

النسب إلى فعولة : في باب النسب خالف المبرد سيويه في النسب إلى فعولة ، ونقل الخفاف هذا الخلاف وفي ذلك يقول :

" وقد خالف المبرد في فعولة ، فقال النسب إليه على فعولي ، وأما

قول العرب شئني فشأن ، ولو كان على القياس لحذفت الواو بقلب الضمة فتحة ، لأنه على فعل ، وفعل غير مستقل في النسب بخلاف فعل " . (٢)



خامسا - أبوعلي الفارسي :

تردد اسم أبي علي الفارسي في هذا السفر من الشرح : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" ست عشرة مرة يصرح فيها الخفاف تارة باسم أبي علي وتارة باسم كتابه الإيضاح ، وقد نقل منه عدة نصوص منها على سبيل المثال ما ذكره الخفاف في باب بناء الأفعال ، وذلك حيث يقول :

"الأفعال ثلاثة : فعل ماضٍ ، وهو كُلهُ مَبْنِيٌّ على الفتح ، لأنَّ له مزية على فعل الأمر من حيث وقع موقع الاسم على معناها في الخبر ، والصلة ، والحال .

وفعل الأمر لم يقع موقع الاسم إلا في الخبر خاصة ، تقول : زيد قام فيقع قائم موقع قائم في الخبر ، وتقول : مررت برجل قام ، فيقع موقع الصفة ، وتقول : جاء زيد راكبا فيقع موقع الحال ، وتقول : زيد قم إليه .

وقال الفارسي : وما يرتفع بالابتداء زيد أكرمه وعبد الله لا تشتمه ، فقد وقع فعل الأمر والنهي موقع الاسم ، والحقُّ أنه جملة واقعة موقع الاسم الذي هو الخبر لا هو الخبر ، وإن ساءه سَمَّ خَبْرًا ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ نَابِ سَابِ الاسم الذي هو الخبر ، فكان للماضي مزية على فعل الأمر لو وقع موقع الاسم بخلاف فعل الأمر .

فلأجل تلك المزية بُنِيَ الماضي على حركة وكانت الحركة فتحة تخفيفاً . (١)

سادسا - آراء ابن جني :

ردد الخفاف اسم أبي الفتح عثمان بن جني اثنتي عشرة مرة في السفر الثالث من الشرح : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" ، كما ذكر كتيبه :  
الخصائص<sup>(١)</sup> ، والنصف ، وسر الصناعة ، وخصها بالنقل ، كما صرح بذلك ،  
وقد نقل الخفاف في باب الإبدال كثيرا من سر الصناعة ، كما نقل في الأبواب<sup>(٢)</sup>  
الأخرى نصوصا من الخصائص والنصف .

ونحيل القارىء على باب الإبدال في المآلة من هذا الكتاب .

سابعا - ابن بابشاذ :

كان لشرح الجمل لابن بابشاذ عناية خاصة من بين شروح الجمل من طرف الخفاف الإشبيلي ، وقد ذكرنا عناية الخفاف بشرح ابن بابشاذ في المقارنات التي تمت بين شروح الجمل وشرح الخفاف ، كما تردد ذكر ابن بابشاذ في هذا الشرح واحداً وعشرين مرة ، ونقل الخفاف عن ابن بابشاذ يفوق نقله عن سائر شروح الجمل كما وكيفا ،

ونحيل القارىء على باب المنوع من الصرف من هذا الكتاب

حيث وضعنا ما اقتبس الخفاف هناك من شرح ابن بابشاذ .

(١) الخصائص ٠٦٠٤

(٢) ص ٤٩٦

ثامناً - أبو محمد بن الشَّيْثُ :

كان لكتابي ابن السيد : الحلل في شرح أبيات الجمل ، وإصلاح  
الخلل من كتاب الجمل أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف ، ذلك أن  
الخفاف نقلَ عن هذين الكتابين وخصهما بالذكر ، كما تردد اسم ابن  
السيد في هذا الشرح السفر الثالث ثلاث عشرة مرة .

ومن المسائل التي ذكره فيها في فصل أسماء السور حيث ذكر الخفاف  
انكار ابن السيد على الزجاجي إتيانه بيونس في هذا الفصل فقال :

" أنكر أبو محمد بن السيد - رحمه الله - إتيانه بيونس في هذا  
الفصل لكونه لا ينصرف أردت به اسم النبي عليه السلام أو أردت به اسم  
السورة ؛ لأنه إذا لم يكن اسماً للسورة ففيه التعريف والعجمة ، وإذا كانَ  
اسماً للسورة ففيه التعريف والتأنيث المعنوي والعجمة ، فهولا ينصرف أصلاً  
في كل حال ، وإتيانه به في هذا الموضع لا فائدة له فيه ، وإنما تكون الفائدة  
في غيره وما أشبهه ؛ لأنه إذا جعل اسماً للسورة لم ينصرف ، وإذا جعل  
اسماً لغير السورة انصرف ، هذا معنى كلام أبي محمد بن السيد - رحمه الله - .  
(١)

تاسعا - أبوبكر بن طلحة الاشبيلي :

على الرغم من أن شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي من الشروح التي لم نعر عليها إلا أن الخفاف قد أكثر من النقل عنه ، حيث ترد اسمه ثلاثين مرة في هذا السفر من الشرح : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل" ، وقد كان للخفاف ماخذ على ابن طلحة الإشبيلي ذكرناها في أخلاق الخفاف مع العلماء .

ومن الاثلة على ذلك ما ذكره الخفاف عن ابن طلحة في باب التصغير ، أن ابن طلحة حكى في تصغير المعتل بالياء نحو شَيْخٍ ، وَصَيْتٍ أن يُقال فسي تصغيره : شُوَيْخٌ ، وَوَيْتٌ بالقلب وأوا كراهة اجتماع الياءات ، وقال /ابن طلحة صححه من استاذي إشبيلية . (١)

وفي الباب أيضا قال :

"وكذلك تقول في تصغير فرزدق : فريزد ، فتحذف القاف ، وإن شئت فريزق فحذفت ما قبل الآخر وهو الدال ، لأن الدال وإن لم تكن من حروف الزيادة فهي من حروف البدل . قال هذا الاستاذ أبوبكر بن طلحة الإشبيلي - رحمه الله - . (٢)

\*

عاشرا - ابن خروف :

لقد كان شرح الجمل لابن خروف محل عناية من الخفاف ، كما وضحنا في المقارنات بين شروح الجمل ، حيث نقل عنه الكثير في شرحه هذا ، وتردد ذكره أربعاً وعشرين مرة ، وربما كان تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ ، كما يقول الخفاف السبب في تتبّع الخفاف لتلك المآخذ ونقدها ، والانتصار لابن بابشاذ ، وتبيين وجه الحق من ذلك ، وقد ذكرنا تفصيل هذا في المقارنات المذكورة ، كما ذكرنا بعضها في أخلاق الخفاف مع العلماء .

(١) ص ٢٢٨ .

(٢) ص ٢٤٣ .

حادى عشر - أبوعلي الشلمين :

من العلماء الذين قصدهم الخفاف وأخذ عنهم أبوعلي الشلوبيين ،  
فلازمه الخفاف وتأدب به في العربية ، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ نَقُولَ الخفاف  
عن الشلمين في هذا السفر الثالث من شرحه :<sup>١</sup> "المنتخب الأكل على كتاب  
الجمال" ، لم تتجاوز أربعة نقول تردد اسم أبي علي الشلمين أثناءها ، ومنها  
على سبيل المثال ، قال الخفاف : "

" ومن كلام العرب كان زيد وعمراً كالأخوين ، كان الاستاذ أبوعلي -

رحمه الله - يذهب إلى أنَّ كان هاهنا تامة ، ويقول : إن كان الناقصة  
لا يتعلق بها مجرور ، ولا ظرف ولا تنصب المصدر ولا الحال ، ولا تعمل  
لا رفعا ولا نصبا لأنَّها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيها  
بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول به ليس لها من العمل أكثر من  
هذا لأنَّها قد جردت عن المصدر .

والفعلُ إنّما عمل في هذه الأشياء لدلالته على المصدر .

وأما كان التامة فتنب جميع ما يقتضيه الفعل ، فتقول : كان  
زيد وعمراً كالأخوين ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، وكالأخوين في  
موضع الحال .<sup>(١)</sup>

(١) ص ٦٤٢ - ٦٤٨ .

ثاني عشر - فضيل بن محمد :

لازم الخفاف فضيل بن محمد المعافى تسع سنين فأخذ عنه  
القرآن الكريم ، وتأدب به في العربية إلا أن نقل الخفاف عنه في هذا السفر  
الثالث من الشرح "المنتخب الأكل" قليل بالمقارنة مع ما نقله عن ابن بابشاذ ،  
وابن طلحة الإشبيلي ، وابن خروف ، فلم تتجاوز نقوله عنه في هذا السفر  
ثلاثة نصوص .

ففي باب الاستثناء ذكر الخفاف حدَّ الاستثناء وتعريفه عن فضيل  
ابن محمد وقد فصلنا القول عليه في المقارنات بين شروح الجمل .

وفي باب الصلات ذكر الخفاف لفضيل بن محمد قوله في التعلُّق :

" وكان الاستاذ العرجوم أبو محمد فضيل يقدر الظرف والمجرور في  
الخبر ، والصفة والحال ، وهو متعلق بمحذوف ، هو مستقر وثابت ، ويقول : لو كان  
متعلقا بفعل لأدى ذلك إلى تقدير الجملة من استقر بمستقر ؛ لأنَّ أصل  
الخبر والصفة والحال أن تكون مفردات ، وهذا يناسب قول الشاعر :

رَأَى الْأَمْرَ يُفِضِي إِلَى آخِرٍ      فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

وأما في الصلة فيتعلق بفعل محض . (١)

ثالث عشر - أبو الحسين بن أبي الربيع :

لقد كان لمؤلفات ابن أبي الربيع أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف لكتاب الجمل ، ذلك أنه نقل عن شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، كما نقل عن شرح الجمل له أيضا ، وقد تردد اسم ابن أبي الربيع أثناء ذلك سبع مرات ، ففي الخلاف حول أداة التعريف : "أل" وهل هذه الألف ألف وصل ؟ قال الخفاف : " قال الاستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع : والذي يظهر لي أنها ألف وصل لسقوطها عند الاتصال " . ( ١ )

وفي باب بناء أس نقل الخفاف عن ابن أبي الربيع في شرحه لكتاب الإيضاح في ذلك : " وذكر الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع ما هذا نصه في باب المعرب والمبني في شرحه لكتاب الإيضاح لابي علي قال : وأما أس فيستعمل معرفة بالالف واللام ، أو بالاضافة ، وتستعمل واقعة على ما كانت تقع عليه بغيرهما ، فتقول : رأيت أس تريد اليوم المتقدم قبل يومك ، كما تقول رأيت بالأس ورأيت أسنا . الخ " ( ٢ ) إلى نهاية كلام ابن الربيع .

وفي باب " لو " ذكر الخفاف قول ابن أبي الربيع في ذلك فقال : " وهذا الإشكال قد أزاله الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع بكلامه على هذا الباب بما هذا نصه : الكلام في " لو " في فصلين :

أحدهما : في معناها . والثاني : في أحكامها

فأما معناها فهي تدل على امتناع الجملة الأولى ، وأما الثانية ، فإن جئت بها على أنها مسببة عن الأولى فتدل على امتناعها ، وإن جئت بالثانية على أن الأولى ليست بمسببة فلا تدل على امتناعها . الخ " ( ٣ )

إلى آخر كلام ابن أبي الربيع في ذلك وهو طويل .

( ١ ) ٣٢٠ .

( ٢ ) ٥٠٥ .

( ٣ ) ٥٩٥ .

ثبت بأسماء النحاة الذين ذكرهم الخفاف في السفر الثالث ونقل عنهم

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
١	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	١١٧	٣
٢	عيسى بن عمر الشقفي	١٥٤	٢
٣	أبو عمرو بن العلاء	١٥٤	١
٤	الخليل بن أحمد	١٦٠	١٠
٥	أبو الخطاب الأخفش	١٧٧	١
٦	يونس بن حبيب	١٨٧	٦
٧	سيبويه	١٨٨	١٠٧
٨	الكسائي	١٨٩	١١
٩	اليزيدى أبو محمد	٢٠٢	١
١٠	النضر بن شميل	٢٠٤	١
١١	قطرب	٢٠٦	٦
١٢	الفراء	٢٠٧	١٢
١٣	أبو عبيدة معمر بن المثنى	٢٠٨	١
١٤	أبو عمرو الشيباني	٢١٠	١
١٥	أبو الحسن الأخفش	٢١٥	٣٤
١٦	أبو زيد الأنصاري	٢١٥	٣
١٧	الاصمعي	٢١٧	٢
١٨	أبو عمر الجرمي	٢٢٥	٣
١٩	محمد بن سلام الجمحي	٢٣١	١
٢٠	ابن السكيت	٢٤٣	١
٢١	المازني	٢٤٨	١٠
٢٢	أبو حاتم السجستاني	٢٥٥	٢
٢٣	ابن قتيبة	٢٧٠	٦
٢٤	البرد	٢٨٥	٣٠
٢٥	ثعلب	٢٩١	٢
٢٦	ابن كيسان	٢٩٩	٣
٢٧	أبو إسحاق الزجاج	٣١١	٤
٢٨	ابن السراج	٣١٦	٤
٢٩	النحاس	٣٣٨	٢



رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
٣٠	أبو القاسم بن أبي محمد	٣٤٨	١
٣١	ابن درستويه	٣٤٠	١
٣٢	أبو سعيد السيرافي	٣٦٨	٦
٣٣	ابن حبيب	٣٦٨	١
٣٤	أبو علي الفارسي	٣٧٧	١٦
٣٥	الزبيدي	٣٧٩	١
٣٦	الرماني	٣٨٤	٢
٣٧	ابن جنى	٣٩٢	١٠
٣٨	عبد الملك بن طريف	٤٠٠	١
٣٩	ابن حزم الأندلسي	٤٥٦	١
٤٠	ابن سيدة	٤٥٨	٢
٤١	ابن بابشاذ	٤٦٩	٢١
٤٢	ابن شريح	٤٧٦	١
٤٣	أبو محمد بن السيد	٥٢١	٨
٤٤	ابن الطراوة	٥٢٨	٣
٤٥	الصيمرى	٥٤١	١
٤٦	أبو بكر بن طلحة الإشبيلي	٥٤٥	٣٠
٤٧	الخدب	٥٧٠	١
٤٨	ابن هشام اللخمي	٥٧٧	٢
٤٩	ابن ملكون	٥٨١	٢
٥٠	السهيلي	٥٨١	٢
٥١	أبو موسى الجزولي	٦٠٧	٤
٥٢	ابن خروف	٦٠٩	٢٤
٥٣	أبو علي الرندي	٦١٠	١
٥٤	أبو القاسم المزياتي	-	٥
٥٥	أبو علي الشلوين	٦٤٥	٤
٥٦	فضيل بن محمد المعافى	٦٥٠	٣
٥٧	ابن أبي الربيع	٦٨٨	٧

مصادر الاستشهاد عند الخفاف

نوع الخفاف شواهد في السفر الثالث من شرحه : " المنتخب  
الأكمل على كتاب الجمل " ، حيث لم يقتصر على الاستشهاد بالنظم وحده ،  
ولكنه استشهد بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف إلى جانب الاستشهاد بالشعر  
العربي الفصيح ، والأمثال العربية ، والأقوال المأثورة .

وسأفصل القول على كل نوع من الأنواع المذكورة على النحو التالي :

- ١ - شواهد القرآن الكريم .
- ٢ - شواهد الحديث الشريف .
- ٣ - شواهد الأقوال المأثورة ، والأمثال العربية .
- ٤ - الشعر العربي الفصيح .

\*

أولا : شواهد القرآن الكريم :

ليس هناك حاجة إلى القول بأن القرآن الكريم كان المعين الأول الذي  
اعتمد عليه علماء العربية في دراساتهم المتباينة ، ومنهم علماء النحو ، فقد كان  
مصدرهم الأول في الاستشهاد .

إلا أن طرائق الاستشهاد تختلف من شخص لآخر ، فهناك من  
العلماء من هو متشدد في الأخذ بالقياس النحوي ، ومتى ما وردت القراءة  
مخالفة للقياس النحوي ، لا يتردد في الحكم عليها بالشذوذ أو الندور ، أو يلتمس  
لها توجيها أو تخريجا يوافق القاعدة القياسية النحوية التي تتلاءم والقياس  
النحوي ، سواء كانت القراءة متواترة أو شاذة .

وهناك من تساهل في تقديم القراءة على القياس سواء كانت متواترة  
أو شاذة ، ولقد كان الخفاف من بين الذين يقدمون القراءة على القياس

ويجعلها سبيلا للاحتجاج ، وذلك ما يحمد له ، فإنه قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، حيث بلغ ما استشهد به من الآيات في السفر الثالث من كتابه هذا مائتي آية شملت أبواب هذا السفر كله ، كما كان يخرج القراءة وينسبها للقارئ ويحتج لها ، كما يستعين بها في تفسير الفريب . (\*\*\*)

كما اتخذ من القرآن الكريم معينا لاستشهاداته في كل مجال نحوي خاصة في كتابه ، كما أنه استعان في الجوانب المتعددة لطرق عرضه للعادة النحوية وفي مناقشاته وآرائه وترجيحاته .

أولا : في معرض جعله الاستشهاد بالقرآن الكريم سبيلا إلى تثبيت القاعدة النحوية ما ذكره في باب المنوع من الصرف ، وهو بدايئة هذا السفر الذي نحققه .

استشهد الخفاف لتتوين " جوار وغواش " بالآية الكريمة بعد جلب آراء العلماء في هذا التتوين ، ومناقشته لتلك القضية ، وذكره مذاهب النحاة فيها .

قال في نهاية ذلك : " وأجمعوا على أن جميع هذا إذا نُكِرَ بعد أن يُسمى به عاد إلى التتوين ؛ لأنَّ القرآن جاء به قال سبحانه : \* لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش<sup>(١)</sup> \* الآية ، فهولا يجعل إجماع النحاة دليلا قاطعا لديه على صحة القاعدة بقدر ما يجعل تعليقه لها بمجيبىء القرآن الكريم بها .

ثانيا : الربط بين القراءة والقاعدة النحوية ، ففي معرض توجيهه القراءات في الآية الواحدة والربط بينها وبين القواعد النحوية مبينا العلة التي ربطت بين القراءة منها والقاعدة التي أصلها النحاة موضحا كيفية ربط ذلك بالبنية التي وجدت عليها الكلمة ، ما ذكره فيما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب . (٢)

(\*) ص ٩٨١

(١) الاعراف / ٤١

(\*\*) ص ١٧٥

(٢) ينظر ٢٩

ثالثا : الربط بين الآية والقاعدة والمعنى .

وقد يتخذ الخفاف من الآية القرآنية سبيلا إلى الاستشهاد ،  
وبجانبها جملة أخرى ، كما أنه قد يوضح مجال الاستشهاد بذكر المعنى  
الملائم للقاعدة النحوية ، فمن خلال حديثه عن " لا " النافية ، ذكر أنها  
تدخل على الأفعال ، وأنها في تلك الحال لا تعمل شيئا ، واستشهد لذلك  
بالآية الكريمة ، حيث يقول : " والمقصود في هذا الباب : " لا " النافية  
التي هي غير زائدة ، ولا عاطفة ، وهي لا تخلو إنما أن تدخل على الفعل ،  
وإنما أن تدخل على الاسم ، فإن دخلت على الفعل لم يكن لها عمل فيه ، نحو  
قولك : والله لا يقوم زيد ، وكقوله تعالى : \* فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى \* (١) الآية ؛  
لأنَّهَما في الآية المكرمة نافية لما مضى ، أي لم يصدق ، ولم يصل ، وليس لها  
عمل أيضا فيما دخلت عليه من الفعل الماضي لا في لفظه ولا في موضعه " (٢)

رابعا : تأصيل القاعدة وتقريرها .

وفي الأدوات وحروف المعاني ، استشهد بالآية لتقرير قاعدة أصلها  
البصريون ، ففي باب " لولا " قال : " وقد قلنا إنَّ أدوات التحضيض لا يقع  
بعدها إلاَّ الفعل ظاهراً كان أو مقدرًا ، فمثال الظاهر قوله تعالى :  
\* لَوْلَا أَرْسَلْنَا إِلَيْنَا رَسُولًا \* (٣) الآية " (٤)

كما يلجأ أحيانا إلى تخريج الآية وتوجيهها على وجه يليق بها  
وذلك عنده أولى من أن تُحمَل على الشذوذ ، ففي معرض ذكره لأدوات الجزم قال :  
" وقراءة قبيل \* إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر \* (٥) الآية محمولة على الجزم من الأصل " (٦)

(١) القيامة / ٣١

(٢) ١٤٨

(٣) طه / ١٣٤

(٤) ١٦٨

(٥) يوسف / ٩٠

(٦) ص / ٩٨١

ثانيا - شواهد الحديث الشريف :

إنَّ قضية جواز الاستشهاد بالحديث الشريف موضوع خلاف وجدل بين النحاة المتأخرين ، ولا نريد الدخول في تفاصيل ذلك ، لأنه قد يخرجنا عن جادة بحثنا الذي نحن بصدده ، إلاَّ أَنَّهُ يَمَّا لا شك فيه أن النحويين الأوائل الذين أرسوا دعائم علم النحو وفرعوا علله ومدوا أقيسته ، لم يأخذوا بالاستشهاد بالحديث الشريف كدليل لبناء القاعدة النحوية ، ولم نجد لذلك تعليلاً اللهمَّ إلاَّ ما يقال عن جواز رواية الحديث بالمعنى (١) .

أما المتأخرون فقد انقسموا قسمين : قسم أجاز الاستشهاد بالحديث ، وقسم لم يجزه ولكل دليله ، وهناك من توسط بين الطائفتين في الاحتجاج بالحديث ، وقد سلك الخفاف منهجاً وسطاً بين المجوزين والمانعين إذ كَانَ يَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ الْمَنْهَجَ الْعِلْمِيَّ الصَّحِيحَ فِي طَرِيقَةِ الاستشهاد ، حيث كان يتحرى صِحَّةَ النُّقْلِ ودرجة السُّنَدِ ، فإذا جاء الحديث من طريق يُعَوَّلُ عليه احتج به لصحة القاعدة ، ولهذا بلغت الأحاديث التي استشهد بها الخفاف في هذا السفر من الشرح : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل" خمسة وعشرين حديثاً ، كما كان يُعْنَى بتخريجها من كتب الصحاح والسنن ، ويقول في ذلك :

" هذا الحديث أخرجه البخاري وسلم في كتاب كذا . . أو أخرجه

مالك في الموطأ من طريق فلان . . . وهلم جرا . "

وما يدل على موقف الخفاف من الاستشهاد بالحديث وأنه كان يقف

موقفاً وسطاً بين المجوزين والمانعين مناقشته مسألة لزوم حذف الخبر بعد لولا في حديث " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَاهَدُهُمْ بِكُفْرٍ " كما هو موضح في محله من

(١) ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ١٠/١ - (١١-١٢-١٣-١٤) .

هذا الكتاب فليرجع إليه . (١)

ومن ذلك استشهاده بالحديث لتوجيه الأعراب في الآية القرآنية التي يقع خلاف بين النحاة في توجيه إعرابها ، ففي باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله ، ذكر الخفاف أن ما ينتصب في هذا الباب بعد علمت وما أشبهه ما يدخل عليه حرف الاستفهام أو فعل يكون من أسماء الاستفهام أولاً ينتصب بما بعده لا بما قبله ، ثم ذكر خلاف النحاة في توجيه الآية \* أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَيْثُوا أَمَدًا \* (٢) الآية .

ثم وجه الآية بعد مناقشته لأقوال النحاة في ذلك ودعم حجته بحديث " يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَنَفَعَةٌ ، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مَحَلِّهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ . (٣)

وقد يلجأ للاستشهاد بالحديث لتوضيح المعنى اللفوي فمن ذلك السلام بمعنى المتاركة ، واستعان بالحديث :

" أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطِيعُوا الطَّعَامَ " (٤) ، لتوضيح المعنى اللفوي الذي فسره كلمة السلام في الآية من قوله تعالى \* قَالُوا سَلَامًا \* (٥) ، كما هو موضح في محله من هذا الكتاب . (٦)

وفي بيان معاني الأدوات النحوية ذكر من معاني " لو " التقليل واستشهد لذلك بالحديث " يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَمْنَعَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةً " (٧) ، كما هو موضح في محله من هذا الكتاب . (٨)

- 
- (١) . ٦٠٤  
(٢) الكهف / ١٢ .  
(٣) ٦٠٤-٦٠٥ .  
(٤) في الجامع الصغير ١/ ١٨٥ .  
(٥) هود / ٦٩ والفرقان / ٦٣ .  
(٦) ٦٨١ .  
(٧) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الهبة ٣ / ١٢٨-١٢٩ .  
(٨) ٥٩٤ .

ثالثا - الشواهد النثرية من أقوال العرب :

استشهد الخفاف بالنثر من كلام العرب وأمثالها ، كما فعل ذلك غيره من النحويين ، وقد استخدم شواهد النثر في أغراض متعددة لتوضيح شرحه أو التدليل على صحة ما يراه وما يذهب إليه من آراء نحوية ، وفيما يلي توضيح ذلك .

أولا : استعان الخفاف بشواهد النثر لتأييد ما يراه من صحة اتجاه نحوي سواء أكان بصريا أم كوفيا ، ففي مجال تأييده لصحة ما ذهب إليه الكوفيون في كون التصغير يرد للتعظيم ، ذكر الخفاف في صحة ذلك المثل : " أَنَا جَدُّيْلُهَا الْمُحَكِّكُ ، وَعُدَيْقُمَا الرَّجْبُ " ، ثم قال : " وذكر عن بعضهم إنكار مجيىء التصغير للتعظيم قال : لأنهما متناقضان ، لأن التعظيم لا يكون صغيرا في الحالة الواحدة .

قال الخفاف : قلت لا يتناقضان ، لأنهما لم يردا على شئ واحد ، فالتصغير إنما ورد على اللفظ والتعظيم ورد على ما دل عليه اللفظ ، وإدخال دلالة اللفظ المصغر على التعظيم كإدخالهم على المدح لفظ الدم في قولهم : قاتله الله ما أشعره ، وإدخالهم لفظ المدح في الدلالة على الدم ، كقوله تعالى \* نُوُقِ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ \* الآية (١) ، فهذه لفظة مدح أريد بها الدم ، فبعض أبواب العربية يدخل على بعض ، فلا ينكر مجيىء لفظ المصفر على التعظيم . (٢)

ثانيا : اتخذ الخفاف من الأقوال المأثورة سبيلا لتفسير ما جاء

في شاهد شعري ، فمن ذلك تفسيره : " يبين " في الشاهد :

وَيَصْهَلُ فِي جَوْفِ الطَّوِيِّ  
صَهِيلاً يُبَيِّنُ لِلْمُعَرِّبِ

(١) الدخان / ٤٩ .

(٢) ص ٢١٩ .

انتزع الخفاف معاني هذه الكلمة من المثل العربي ، وفي ذلك يقول :

" قوله : " يبين للمعرب " يحتمل أمرين :

إما أن يكون أراد يتبين ، لأنه يقال : " بَيْنَ الصُّبْحِ لَدَى عَيْنَيْنِ " بمعنى تبين ، كما يقال في المثل : " قَدْ كَيِّبَنَّ الصَّبِيحُ لَدَى عَيْنَيْنِ " أي قد تبين . ( ١ )

ثالثا : احتج الخفاف لتسدره الاستعمال بشواهد النشر ، ففي معرض الكلام على " لو " ، واختصاصها بالدخول على الأفعال قـرر الخفاف صحة تلك القاعدة ، وعلل خروج " لو " عن هذا الأصل الذي أقره البصريون أيضا بقوله :

" إِنْ لَوْ قَدْ يَلِيهَا الْأَسْمَاءُ ، وَلَكِنْ قَدْ تَكُونُ مَحْمُولَةً عَلَى أَعْمَالٍ ، كَقَوْلِهِمْ : " لَوِّذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي " . ( ٢ )

رابعاً : استخدم شواهد النشر لصحة القاعدة ، ففي معرض ذكره مواضع نون التوكيد قال : " والموضع الثالث في أفعال مستقبلية ففي الخبر وقبلها ما زائدة تشبيها بالشرط . . . من ذلك قولهم : " بِجَهْدٍ مَّا تَلَفْنَا نَـ" و " بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ " ، فهذه مواضعها في حال السعة . ( ٣ )

---

( ١ ) ص ٢٣٥

( ٢ ) ص ٥٩٩

( ٣ ) ص ٧٤٤



رابعاً - شواهد الشعر :

الشعر ديوان العرب وسجل أيامهم ، وعليه بنيت القواعد النحوية ،  
كما فزع إليه المفسرون لحل الألفاظ الغريبة والبلاغيون لتوضيح المعاني  
البيانية .

قال ابن فارس : " وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل  
ثناؤه وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته  
والتابعين " . ( ١ )

وهو ضالة النحويين المنشودة ، وعدتهم المدخرة لتقييد الشوارد  
وإطلاق المقيد ، وتوجيه إعراب مفلق ، وتوضيح معنى مشكل .

ولقد كان النحويون يتنافسون في اقتناصه ، والأدباء يتباهون فسي  
تحصيله ، كما بنى النحويون جل قياسهم عليه ، وبه أحكموا قانون الاطراد  
والشدوذ .

والخفاف واحد من هولاء العلماء ، فقد اعتمد عليه اعتماداً كبيراً  
واستشهد به على كل ما عَنَّ لَهُ من قضايا أثارت انتباهه ، وأيقظت فكره ، ولقد  
أكثر من إنشاده ، حيث بلغت الشواهد التي أنشدها في هذا السفر  
من شرحه : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " سبعمائة وثمانين شاهداً ،  
وهو عدد هائل من الشواهد يدل على موسوعية هذا الشرح وأهميته فسي  
الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام ، كما يتجاوز تلك الدراسات إلى الجانب  
الأدبي . هذا إذا افترضنا أن هذا الجزء يمثل ثلث شرحه .

ولقد اتبع طريقة فريدة من بين علماء النحو وشارحيه في تناوله  
للشواهد ، فلم يكن كغيره من شارحين الذين يثبتون الشواهد لمجرد

القاعدة النحوية بل كان يتجاوز ذلك إلى إثبات كل ما يدور حول الشاهد من كل ما يتصل به ، وبالطريقة التي أثبت بها شواهد ، أصبح شرحه يمثل موسوعة لغوية وأدبية .

وما يمتاز به أنه لا يذكر بيت الشاهد إلا مع ما يرتبط به من مقطوعة شعرية تتصل ببيت الشاهد ، كما كان يهتم بأسماء الشعراء ونسبة الشاهد وعزوه بقدر ما يهتم بإعرابه وذكر موضع الشاهد منه ، كما كان يذكر ما يتصل بالشاهد من القصص والمناسبات الأدبية التي أنشدت القصيدة لها . ولقد كان يرجع للدواوين لتصحيح رواية الشاهد ، كما كان يعنى بتفسير وتوضيح ما ورد فيه من الغريب ، إلى جانب اهتمامه بالمعنى الدلالي رابطا بينه وبين الأعراب .

ولقد حرص الخفاف في هذا الشرح على إبراز شخصيته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، وذلك بما يتسم به من الموضوعية خلال مناقشته للعلماء أثناء تناوله للشواهد التي ينشدها ، ويبرز ذلك في نقاط ، نحاول تفصيلها قدر المستطاع من خلال ما أثبتته في هذا الشرح ، وفيما يلي نذكرها :

- ١ - نسبة الشواهد وعزوها .
- ٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد .
- ٣ - عنايته بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد منها وهي طريقته في هذا الشرح بوجه عام .
- ٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيراً عاماً .

١ - نسبة الشواهد وعزوها :

لم يكن الخفاف يشدد الشاهد لمجرد القاعدة دون نسبه لقائه ولم يكن يكتفى بعزو النحويين ، ولكنه كان يتعقبهم بالرجوع إلى الدواوين لإثبات تلك النسبة ، وقد كانت هذه طريقته في تناوله للشواهد ، فلم يترك شاهداً أنشده دون أن يعزوه ،

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في باب النسب عند إنشاد شاهد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب (١)

ومن ذلك تعقبه للزجاجي في نسبه بيتاً للأخطل فأثبت الخفاف خطأ تلك النسبة بالرجوع إلى ديوان الأخطل ، وضح نسبه للفرزدق ، كما هو موضح في محله من هذا الكتاب (٢)

٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد :

لقد كان الخفاف دقيق التحري في إثبات نسبة الشواهد التي عزاها أبو القاسم الزجاجي ، أو غيره من النحاة ، إذ لم يكن يعتمد على عزو من سبقه من النحاة حول تلك النسبة ، ولكنه كان يرجع إلى مظان تلك الشواهد ودواوين من نسبت لهم .

وفي ظني أنّ هذا هو منهج البحث العلمي الذي يقوم على تحري صحة المعلومات والتروى في أخذ النصوص ، وذلك مطلب أساسي لكل من يريد الدخول في زمرة المحققين الذين كانت لهم عناية خاصة بتصحيح النصوص والتحري في أخذها من مظانها .

(١) ص ٢٨٦ .

(٢) ص ٦٤ .

ولذا كان الرجوع إليهم حتمياً إذا ما تضاربت الأقوال واختلفت الآراء ، وفي هذا السياق كان الخفاف يعيل إلى منهج أهل التحقيق وبه يأخذ .

ومن الأمثلة على ذلك نسب العلماء شاهداً لحسان بن ثابت ونسبه بعضهم لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب بن مالك ، فلما اختلفت الأقوال حول تلك النسبة رجع الخفاف للدواوين لتصحيح ذلك الخلاف ، وفيه يقول :

" قيل لحسان بن ثابت ، وقيل لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب ابن مالك وكلهم من الانصار - رضي الله عنهم - ولم يقع في ديوان شعـر حسان " (١) .

### ٣ - اعراب الشواهد ، وذكر موضع الشاهد :

لقد كان من أبرز النقاط التي تناولها هذا الشرح عناية الخفاف بإعراب الشواهد بوجه عام ، فقد كان يدرك ارتباط المعنى بالاعراب ، كما كان يهتم بذكر وجوه الخلاف بين النحويين في توجيه إعراب الشاهد ، ولم يكن ليسرد ذلك سرداً بل كان له نظره ورأيه فيما يناقشه ، وذلك يكون له ميزة على كثير من الشارحين الذين يقتصرون على ذكر موضع الشاهد دون إعرابه وتعليقه .

ومن الأمثلة على ذلك إعرابه للشاهد :

فَإِنَّ العنِيَةَ مَنْ يَخْشَهَا      فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

وذكر وجوه الاعراب المحتملة لهذا الشاهد وتقديرات الاعراب المذكورة في " أينما " وذكر موضع الشاهد منه . (٢)

(١) ص ٦٦٩ .

(٢) ص ٢٨١ .

وكذلك إعرابه للشاهد :

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً      وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

في باب الاستثناء، وذكر وجوه الخلاف في النصب على الاستثناء في اسم الجلالة ، و "غيرك" ، وتعليل ذلك ، وما في الشاهد من الخلاف بين النحاة وتفصيل الآراء في ذلك الخلاف ، وذكر موضع الشاهد من البيت (١).

٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيراً عاماً :

إنَّ طريقة الخفاف التي رسمها لنفسه في تناوله للشواهد طريقة فريدة من نوعها ، حيث لم يترك جانباً من جوانب المعرفة التي تتصل بالشواهد تصريحاً أو تلويحاً إلا تناولها بالشرح والتعليل ، وربط المعاني العامة بالمعاني الاصطلاحية مراعيًا في ذلك الجانب الإعرابي الذي دلت عليه المعاني العامة المنتزعة من الشاهد .

ولم يكن من أولئك الذين يسردون القواعد سرداً دون أدنى تدخل منهم فيها ، كما لم يكن جماعةً فحسب ، ولكنه كان يعلل لما يسرده ويتدخل تدخل العالم النبيه ، يقيس المسائل على أشباهها ، ويحكم بعد سرد الأقوال ومناقشتها ، وهذا ما نلمسه في كلِّ إنشاد أنشده معضداً رأيه بالدليل ، وربما يتخذ من تفسير الشاهد وتوجيه المعنوي - سبيلاً إلى توضيح قاعدة نحوية ربما تسلطت على بعض الناس كما في الشاهد :

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةَ      إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ (٢)

ومن ذلك تفسيره للشاهد :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ      بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعُ (٣)

(١) ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) ص ١٧٨ - ١٧٩ .

ومعد الانتهاه من تفسير البيت تفسيراً عاماً قال : إنه بني على  
حكاية ، واستطرد في ذكر تلك الحكاية الأدبية .

\*

وقد سلك الخفاف طريقة فريدة في الاستشهاد بالشعر ، ذلك أنه  
قد اعتاد أن لا يذكر بيت الشاهد إلا مع ما يرتبط به من أبيات أو مقطوعة من  
قصيدة بيت الشاهد ، سواء كانت الأبيات قبل بيت الشاهد في الترتيب  
أو بعده ، وله في ذلك عبارات يستخدمها ، فمنها مثلاً وقبل هذا البيت  
كذا كما في ٨٤ - ٢٥٦ - ٦١٣ ، وأقبله كذا كما في ٢٥٧ - ٢٨٦ - ٣٠٥  
٥٥٠ - ٥٥١ .

أول القصيدة كذا ... ومعه كذا كما في ٥٢٦ - ٧١٥ .

أو معد هذا البيت كذا كما في ٣٠٥ - ٣٨٠ - ٥٠٩ - ٥٩٠ - ٦٥٦ .

ومن عباراته في ذلك : ومن هذا الشعر كذا كما في ١٦٢ ، وفيها

كما في ٢٥٦ وبعده بأبيات كما في ٥٢٧ ، ومنها من قصيده الذي يقول  
فيه كما في ٦٥٣ ، أو ومعه بأبيات كما في ٦٥٤ ، وبينهما بيت وهو كما  
في ٦٨٧ ، أو متصل به مقدماً عليه كما في ٦٨٨ ويذكر المقطوعة التي لها صلة  
ببيت الشاهد ، ويُعَدُّ تلك من طُرُقِ فهم معنى الشاهد ، ويقول مُشيراً إلى  
هذا : ومعناه يتبين بما قبله وقبله كذا في ٢٨٦ أو يقول وقبله كذا كما  
في ٤٥١ .

وهذه طريقة من طرق الاستنبات عنده ، وتوثيق سند الرواية ، وتأكيده

صحة الاستشهاد ، وهذه فائدة تُضَافُ إلى الفوائد المتعلقة بكيفية الاستشهاد  
عند الخفاف كالرجوع إلى الدواوين ، وتصحيح الرواية ونسبة الشاهد لقائله ،  
وتفسير المعنى الجمالي له ، وذكر موضع الشاهد ، كما هو موضح في محله .

# الفصل الثالث

في الموازنة بين

المنتخب الاكمل وأربعة من شروح الجمل

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتضمن موازنة بين شرح الجمل للخفاف ، وأربعة من شروح الجمل هي :

- ١ - شرح الجمل لابن بابشاذ ت (٤٦٩) .
- ٢ - شرح الجمل لابن بزيذة ت (٦٦٢) .
- ٣ - شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ت (٦٦٩) .
- ٤ - شرح الجمل لابي عبدالله الفخار ت (٧٥٤) .

ذلك أن الخفاف قد اعتمد في شرحه على شرحين كبيرين من شروح

الجمل هما :

شرح الجمل لابن بابشاذ : الشرح الكبير ، وشرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، وقد أكثر من ذكر هذين الشرحين ، والأخذ عنهما ، كما كان كثير التعقيب والتأخذ على ابن خروف الذي كان كثير الانتقاص لابن بابشاذ ، الامر الذي يعده الخفاف تحاملاً من ابن خروف ، كما صرح بذلك في هذا الشرح .<sup>(١)</sup>

ولما كان شرح الجمل لابن خروف معدوماً ، حيث لا توجد منه إلا نسخة واحدة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وهذه النسخة بها خروم وطمس كثير جعل من العسير قراءتها ، فلم تكن بسبب ذلك صالحة للموازنة اضطررت اضطراراً إلى استبعاده من ميزان المقارنة ، وتوجهت إلى شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي : الشرح الكبير باعتباره من أوسع شروح الجمل التي ظهرت حتى الآن ، وأكبرها على الإطلاق .

لما لم يتيسر لي العثور على نسخة أخرى من شرح الجمل لابن خروف.

وقد كنت أحيذ أن تكون في الموازنة مع هذه الشروح المذكورة شرح

الجمل لابن أبي الربيع ت (٦٨٨) لاعتبارين :

(١) ص ٥٧ - ٨٢ - ٦٣٤ - ٦٣٦ - ٦٨٩ .



أحدهما : أن الخفاف قد أخذ عنه أيضا .  
وثانيهما : أنه أقرب إلى الحقبة الزمنية التي عاش فيها الخفاف ،  
وآراء النحاة الأندلسيين قد استقرت في تلك الفترة ، وتجاوزت طور النمو  
إلى حيث الثبات والاستقرار .

إلا أن عدم وجود الأبواب النحوية المشتركة بين الاثنين حال دون  
ذلك ، حيث لا يوجد أيُّ من الكتابين كاملا : البسيط لابن أبي الربيع  
والمنتخب الأكل للخفاف .

لكنه ما يبعث على الارتياح أن قام الدكتور عياد الشبتي بإجراء  
موازنة بين شرح ابن أبي الربيع وشرحي ابن عصفور ، وابن بزيمة ، وقد كانت  
موازنته موازنة عامة تضمنت عرض المادة العلمية من هذه الشروح ، كما تضمنت  
السمات البارزة التي تميز كلَّ شرح من غيره ، كما أبرزت أهم النقاط العلمية  
التي كانت مثار جدل بين العلماء الأندلسيين ، وكذلك أهمية كتاب الجمل  
في الدراسات النحوية لتلك البلاد .

كما قام الدكتور حماد الشمالي بإجراء موازنة بين شرح الجمل للفخار ،  
وشرحي الجمل لابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، دون أن تكون في أبواب نحوية  
بمعناها .

وأحيل القارئ على تلك الموازنتين في مقدمة البسيط لابن أبي  
الربيع ومقدمة شرح الجمل للفخار .  
(١) (٢)

إلا أنني آثرت أن تكون الموازنة بين هذه الشروح السالفة الذكر  
في أبواب نحوية تشترك بينها ، وذلك ليتضح الفرق بين هذه الشروح فسي  
المادة العلمية التي عرضها هؤلاء الشراح ، وما عالجه فيها من القضايا  
النحوية ، والمسائل الخلافية ، وتباين آرائهم في ذلك ، ومن ثم الخروج

(١) ص ١٣٥ .

(٢) قسم الدراسة .

بالنتائج المتوخاة من هذه الموازنة .

وعليه فإنني أرى أنّ هذا القسم من الدراسة يكفي الموازنة بـ

الشرح السالفة الذكر .

ورأيت أن تقتصر نقاط الموازنة في موضوعات :

"باب الاستثناء"، "وإباب الاغراء" .

ولكي تتحقق الغاية المنشودة من هذه الموازنة ، لكي تتضمن الجوانب

الشاملة المحيطة بالشروح ، رأيت أن أتناولها من ثلاث نواح :

أولاً : من الناحية المنهجية ؛ أي منهج المعالجة .

ثانياً : من الناحية الشكلية ؛ الشكل الذي تمت فيه المعالجة .

ثالثاً : من الناحية الموضوعية ؛ أي المادة العلمية داخل الأبواب

والفصول والمباحث .

الخفاف وابن بابشاذ في باب الاستثناء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن بابشاذ باب الاستثناء في ثلاثة أبواب ، وستة فصول ،

هي :

١ - فصل في مقدمة قبل الشروع في الباب تحدث فيه عن معرفة العامل في باب الاستثناء .

٢ - فصل " إلا " إذا كان ما قبلها من الكلام موجبا .

٣ - فصل " إلا " إذا كان ما قبل " إلا " غير موجب .

٤ - فصل " غير " .

٥ - فصل " سوى وسوى وسوا " ، وحاشي ، وقلما " .

٦ - فصل " ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون " .

٢ - أما الابواب فهي :

١ - باب الاستثناء .

٢ - باب الاستثناء المقدم .

٣ - باب الاستثناء المنقطع .

تحدث في هذا الإطار عن أحكام الإستثناء والمستثنى ، والمستثنى

منه وما يتعلق بذلك من القضايا المتعلقة بهذا الباب .

ومضى الخفاف على هذا التقسيم في عقد الأبواب والفصول ، غير أنه

أضاف تقسيما آخر للمستثنى أكثر تقينا لضبط الباب ، وأكثر فائدة لدارس

النحو ومتعلمه ، حيث قسمه مراعي الأحوال الإعرابية له ، وهو :

تقسيم المستثنى الى خمسة أقسام هي :

- ١ - مستثنى لا يكون إلا منصوبا .
- ٢ - مستثنى لا يكون إلا مخفوضا .
- ٣ - ما يجوز فيه النصب والخفض .
- ٤ - ما يجوز فيه النصب والبدل .
- ٥ - ما يجوز فيه النصب والرفع .

كما قسم الاستثناء المنقطع إلى قسمين :

الأول : استثناء يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى على طريق المجاز .

الثاني : لا يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى لا حقيقة ولا مجازا .

وضرب الخفاف الامثلة على هذه الاقسام كلها ، كما عقد مسائل في آخر

بعض الفصول المعقودة لأدوات الاستثناء .

### طريقة المنهج

لم يرسم ابن بابشاذ طريقة خاصة بمنهجه الذى يعالج به باب الاستثناء وإنما اكتفى بعقد الأبواب ، والفصول في ذلك ، ثم شرع فسي التحدث عن الباب شارحا ومعللا .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه الذى يتبعه في معالجة هذا الباب تحدث من خلالها عن المستثنى ، والمستثنى منه وأدوات الاستثناء والنقاط التي سيتم الحديث عنها ، وذلك في الطريقة الكلية ، ثم قال بعد ذلك " فموضوع الباب للإعلام بها بذكرها وبيان مختلف أحكامها وعسر المستثنى بها بحسب اختلاف الاداة وحكمي المستثنى بها لا من حكمي الاتصال ، والانقطاع ، وهو تعيينه من المستثنى منه ونوعي الكلام الذى يقتضيه من الإيجاب وغير الإيجاب وتفرغ العامل له وغير التفرغ " . ( ١ )

### أدوات الاستثناء

تحدث ابن بابشاذ عن آلات الاستثناء وأدواته وقال انها عشرة : " منها : إلا ، وهي أم حروف الاستثناء ، وغير ، وبله ، وسوى وسوا ، وسيما ، وهذه الخمسة تجر ما بعدها أبدا بحق الاضافة إلا أن " ما " من سيما زائدة في حال الجر ومعناها : مثل ، وخلا ، وعدا ، وحاشى ، وهذه الثلاثة يُجْرَبُهَا فتكون حروفا ، وينصب بها فتكون " أفعالا .

وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ، وهذه الأربعة تنصب ما بعدها أبدا ، لانها أفعال لا غير فهذه آلات الاستثناء " . ( ٢ )

( ١ ) ص ٨٦ فما بعدها .

( ٢ )

في حين تحدث الخفاف عن أدوات الاستثناء في شيء من التقنين أقرب إلى المنهجية من النمط الذي اتبعه ابن بابشاذ في ذلك ، وتوضيح هذا على ما يقوله الخفاف بعد سرد هذه الأدوات وهي تنقسم أربعة أقسام :

منها : ما هي حرف ، وهي " إلا " ، و " حاشا " على مذهب سيويه .

ومنها : ما هو اسم ، وهي : " غير " ، و " سوى وسوا وسوا " ، و " لاسيما " .

ومنها : ما هو فعل ، وهو " ما خلا " و " ما عدا " .

و " ليس " و " لا يكون " ، و " إلا أن يكون " .

( 1 )

ومنها : ما يكون تارة فعلا وتارة حرفا ، وهي " خلا " .

ثم قسم الخفاف الاسماء منها على قسمين :

اسم ليس بظرف .

واسم هو ظرف .

ثم تحدث عن حكم التعامل بها مبينا ما فيها من الخلاف .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن بابشاذ باب الاستثناء بطريقة تختلف عن طريقته في باب المنوع من الصرف ، ذلك أنه تكلم هنا عن حد الاستثناء ، وشرطه ، وهذا ما لم يسدكره في الباب السابق الذي لم يعطِ له حَدًّا ولا تعريفا ، وإنما دخل في الشرح والتعليل ، وهنا أعطى لبعض أقواله في هذا الباب شرائط وأصلا جعلت من السهل استيعاب تلك الأفكار التي عالج بها هذا الباب .

في حين عالجه الخفاف بطريقة أخرى ، وذلك أنه عمد في أول الباب إلى التنبيه على أنّ أدوات الاستثناء يجب معرفة بعضها من بعض ، كما ركز في بداية الحديث عن الباب على إعطاء صورة واضحة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى ، ثم وضع بعد ذلك طريقة التعامل بهـذه الأدوات بالإيجاز والاختصار ، حيث يعود بعد ذلك إلى الإسهاب والإطناب معللا وشارحا .

\*

#### الحدود والتعريفات

تناول ابن بابشاذ حَدَّ الاستثناء عند النحويين ، كما تناول شرطه ، وذلك في أول الباب حيث يقول بعد ترجمته :

" الاستثناء إخراج بعض من كلِّ بإلّا أو بكلمة في معنى " إلا "

والاستثناء عند النحويين شرطه أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه مثل :  
عندى عشرة إلا واحداً ، وعشرة إلا أربعة" (١) لم يتجاوز حَدَّه هذا التعريف .

(١) المخطوط ٦٥ / ١ أ .

في حين تجاوز الخفاف هذا الحد وهذا التعريف إلى ذكر حد أشمل لهذا الباب وذلك بتناوله للحد اللغوي والاصطلاحي ، كما ذكر مأخذه على الحد الذي ذكره ابن بابشاذ ، وما ورد من النحويين في حدّه وما رجحه الخفاف من هذه الحدودات ، كما ذكر اشتقاقه ميان ذلك الاشتقاق ، فبعد مقدمة كلية في باب الاستثناء قال الخفاف في حده : " فالاستثناء في اللفظة يرجع إلى التخصيص ، والاستثناء في اصطلاح النحويين هو إخراج بعض من كل بإلا أو ما يقيم مقامها " وبين الخفاف نقده لهذا الحد بقوله : " وهذا الحد إنّما يتناول الاستثناء المتصل لا المنقطع ليس فيه إخراج بعض من كل إلا على طريق المجاز على ما يبين في الاستثناء المنقطع .

ولقد كان الاستاذ المرحوم فضيل بن محمد يقول في حدّ الاستثناء : الاستثناء إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها بإلا أو بكلمة فسي معناها ، وقصد بذلك أن يشمل الحد الاستثناء المتصل ، والمنقطع " ولم يرتض الخفاف هذا الحد أيضا ، لأنه لم يفهم منه شموليته لهذا الباب ، وذكر اعتراض عليه وذلك حيث يقول : " ولنّما أقول ومتى دخل الاستثناء المنقطع تحت الكلام الأول حتى يصح إخراجه منه .

وعلى الجملة فالمختار في حدّه أن يقال : الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دليل يحرف " إلا " أو أحد أخواتها على أن مدلوله غير مرادٍ مما اتصل به " . (١)

ثم ذكر الخفاف حد الاستثناء المنقطع أيضا ، وذلك بقوله : " الاستثناء المنقطع هو الذي يكون من غير جنس ما تقدمه " (٢) وضرب لذلك مثلا ، كما تحدث عن اشتقاقه وذلك حيث يقول :

(١) ص ٩٦ .

(٢) ص ١٢٥ .



" ثم الاستثناء مشتق من تَنَيْت الشيء إذا رددته ، وذلك  
أنَّ الاستثناء ثنى اللفظ الأول الذي يخرج منه الاسم الواقع بعد "إلا" أو بعد  
ما كان مثلها من سائر أدوات الاستثناء عن أن يصلح الاسم الواقع بعد "إلا" أن  
ينطلق عليه ، ميان ذلك أنك إذا قلت قام الناس كان الناس صالحاً لأن يقع  
على زيد في جملة الناس ، فإذا قلت : قام الناس إلا زيداً فقد رده الاستثناء  
بالأ عن أن ينطلق عليه ." (١)

وفي سياق ذكر الحدود والتعريفات تطرق الخفاف إلى تفسير  
الجنس في اصطلاح النحاة ، وذلك حيث يقول :

" فالجنس في اصطلاحهم إنما هو عبارة عن صلاحية لفظ المستثنى  
منه للمستثنى أو وجوب وقوعه عليه إذا لم يكن ثم استثناء ." (٢)

---

(١) ص ٩٢ .

(٢) ص ١٢٦ .

### تسلسل الافكار

إن ترتيب موضوعات باب الاستثناء عند ابن بابشاذ لا يختلف كثيراً عن ترتيب موضوعات الباب السابق من حيث الشكل ، والمضمون .

أما الشكل فيتمثل في عقد الأبواب والفصول لكل قضية من القضايا العالقة بهذا الباب .

أما المضمون فيتلخص في الحديث عن هذه القضايا بالتسلسل ، حيث تقتل القضية بحثاً قبل الانتقال إلى القضية التي تليها ، وهذا ما فعله ابن بابشاذ وعليه جاءت أفكاره سلسلة دون أن يتخللها ما يوحي بتفكير تلك الأفكار إلى جزئيات لا تخدم الموضوع .

في حين يضي الخفاف على النهج الذي رسمه لنفسه ، وهو تحليل موضوعات هذا الباب بجزئيات تخدم تلك الأفكار على سبيل توضيح المعنى ، وفي سياق ترتيب الموضوعات ما يجعل أفكاره متماسكة من حيث الشرح والتعليل ، وعلى سبيل المثال :

كان الخفاف يتحدث في باب الاستثناء المنقطع ، فقاده الحديث عن تفسير الجنس في اصطلاح النحويين إلى الحديث عن فكرة أخرى تتعلق بعلم الكلام ، ثم عاد بعد استيفاء الحديث عنها إلى مواصلة الحديث في الاستثناء المنقطع ، وكل ذلك ضمن تسلسل الأفكار التي عقد لها الفصول ، والمسائل .

### غزارة المادة العلمية

تمثل غزارة مادة هذا الباب في معالجة القضايا التي تضمنتها الأبواب والفصول التي عقدها ابن بابشاذ لهذا الغرض ، وأخذ يشرحها ويعللها ، يناقش أقوال النحاة ضمنها ، ومن الامثلة على ذلك :

تحدث في الفصل الأول الذي عقده بعد ترجمة باب الاستثناء وخصمه للحديث عن معرفة العامل في هذا الباب ، وذكر في ذلك خمسة أقوال أتى بأدلة كل قول من هذه الأقوال ، كما أتى بأدلة أبطل بها الأقوال التي لم يرجحها .

كما عقد في هذا الباب ستة أصول جعلها أساسا للتعامل في باب الاستثناء ، ومن ذلك توفرت مادة علمية غزيرة .

أما الخفاف فالمادة عنده في هذا الباب أغزر ، وأوفر والعلّة في ذلك ما ذكرناه من قبل من إدخال جزئيات أثناء حديثه عن المادة العلمية ، وذلك لكي يتوسع في الشرح والتعليل ، وقد تكون هذه الجزئيات فسي التنبيهات والتفقدات اللفظية ، إلا أنها لم تكن مجرد حشو يحشوبه الباب ، وإنما لها صلة قوية به سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

وقد تكون في غير تلك التنبيهات والتفقدات ، كالمناسبات الأدبية

مثلا والردود العلمية على المخالفين ، وهو ما اشتمل عليه هذا الباب .

وفرة الشواهد وتنوعها

لم يكثر ابن بابشاذ من الشواهد في هذا الباب ، كما لم ينوع شواهد ، فقد اقتصر على الاستشهاد بالقرآن والشعر الفصيح ولم يستشهد بالحديث وأقوال العرب هنا .

وقد بلغت الشواهد عنده من القرآن اثني عشر شاهداً مع تكرير الآيات ، كما بلغت الشواهد الشعرية عشرة شواهد مكررة أيضاً ، وقد أشرنا في بعض الفقرات السابقة أنه لم يهتم بإعراب الشواهد كما لم يهتم بذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل مما استشهد به ابن بابشاذ ، حيث لم تتجاوز شواهد سبع آيات من القرآن الكريم من غير تكرير .

أما شواهد الشعر فبلغت ثلاثة عشر شاهداً ، كما استشهد بمثل واحد ، وقد أعرب الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها ، ونسبها إلى قائلها .

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

علل ابن بابشاذ للاستثناء بأدوات الاستثناء وأعطى الحكم لتلك العلل ، وذكر على سبيل المثال من ذلك التعليل ذكره لعله الاستثناء بغير ، وذلك حيث يقول :

"فأما العلة في جواز الاستثناء بغير ، فلأن ما بعدها بخلاف ما قبلها في الموجب ، والمني ، كما يكون ذلك في إلا ، وأما خفضها ما بعدها فيحسب الاسم والاضافة وأما جريان الاعراب عليها في نفسها ، فلأنها اسم وقد اشتغل ما بعد غير بإعراب الضافة فلم يمكن جعله فيه فجعل في نفس غير" (١)

في حين يقول الخفاف في تعليل الاستثناء بغير إن أصلها أن تكون نعتاً ولا يصلح أن تكون استثناء في كل موضع تكون فيه نعتاً ، وذلك حيث يقول :

"اعلم أن غير أصلها أن تكون نعتاً وليس كل موضع تكون فيه نعتاً تكون فيه استثناء ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : ما قام أحد غير زيد يجوز أن تكون هاهنا استثناء ويجوز أن تكون نعتاً . . . وإذا قلت : عندي درهم غير جيد وجب فيها النعت ولم يجز فيها الاستثناء ؛ لأنه ليس ثم مستثنى ولا مستثنى منه ، وإنما الاستثناء في الأصل لـ "إلا" وغير داخله عليها فيه" (٢)

وذكر الخفاف في التعليل وجه المشابهة بين غير ، وإلا وزاناً على ما ذكره ابن بابشاذ ، وضرب الأمثلة في تعليله .

(١) المخطوط ١٦٩/أ .

(٢) ص ١٠٥ .

العلة في انتصاب الاستثناء المقدم

لم يذكر ابن بابشاذ شيئا عن هذه العلة وإنما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب دون تعليل .

في حين تحدث الخفاف عن العلة في هذا وشرح تلك العلة شرحا وافيا، وذلك حيث يقول :

وعلة انتصابه - بعد أن كان مرفوعا - أن رفعه إنما كان على البدل ، وقد بطل البدل بالتقديم فلم يبق إلا النصب فصار الوجه الأضعف قويا لا يجوز غيره ونظير هذا : هذا رجل قائما وقائم النصب أضعف الوجهين فإذا قدمت قائما وقلت هذا قائما رجل صار النصب قويا وبطل النعت بالتقديم . ( ١ )

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في بداية الاستثناء أنّ شرطه عند النحويين أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه ، وأما أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه ، ففي ذلك خلاف ، وقال إنّ أكثر النحويين لا يجيز ذلك ولم ينص على الطائفة التي تجيز ذلك .

في حين ينص الخفاف على أنّ الفراء يجيز ذلك ، وفي الهمس

٢٦٨/٣ قال السيوطي :

" نقل ابن مالك عن الفراء جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف إلا ألفين ."

\*

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في ذلك أقوالاً ، ورجّح أول هذه الأقوال ، وذلك

حيث يقول :

" يجب أن نقدم معرفة العامل وفي ذلك أقوال أصحابنا أنّ العامل

الفعل المذكور ، أو معنى الفعل يتوسط إلا ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً فالعامل قام يتوسط إلا المقوية للفعل ؛ لأنّ الفعل لا يتعدى فقوى بالحرف ."

وزعم ابن بابشاذ أنّ هذا القول هو الصحيح ، وهو قول المحققين المتقدمين

والتأخرين ، والقول الثاني للمبرد وفي ذلك قال :

" وقال أبو العباس العامل معنى إلا ومعناها استثناء كأنك قلت

قام القوم أستثنى زيداً وهو ضعيف من وجوه ."

وذكر ابن بابشاذ تلك الوجوه ، والقول الثالث للفراء وفي ذلك

يقول :

" وقال الفراء : "إِلَّا" مركبة فَإِنْ نَصَبْنَا فَالنَّصْبُ بِإِلِنْ ، وإن رفعنا فالرفع بِلَا منزلتها في العطف .

وقال الكسائي : النصب بـ "إِلَّا" ، و "إِنْ" فَإِذَا قُلْتَ : قام القيم  
إِلَّا زِيدًا ، فكأنك قلت : إِلَّا أَنْ زِيدًا لم يقم ، وهذا أعجب من الذي قبله " (١)

في حين يركز الخفاف على مناقشة هذه الأقوال ويرجح من بينها  
مذهب المحققين ، وفيه فرق طفيف عن ما ذكره ابن بابشاذ ، وبيان ذلك  
قال الخفاف مجيباً عن سؤال افترضه :

" فَإِنْ قِيلَ وبم انتصب المستثنى ؟ قيل : مذهب المحققين  
فيه أنه ينصب بالفعل الذي قبله أو بالإبتداء بوساطة "إِلَّا" (٢) وأعطى  
لذلك أمثلة ، كما أبطل غير هذا المذهب بأدلة ساقها هنا .

\*

الخلافاً في المستثنى إِذَا تَأَخَّرَتْ صِفَةُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ :

وفي باب الاستثناء المقدم ذكر ابن بابشاذ مسألة خلافية بين  
سيبويه وأبي عثمان المازني دون الترجيح لأبي من الذهبين في هذه  
المسألة ، كما ذكر حجة كل منهما وذلك حيث يقول :

" فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى أَصْلِهِ وَتَأَخَّرَتْ صِفَتُهُ جازوجهان :  
البدل والنصب ، وكذلك قولك ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً خير من عمرو ، وما قام  
أحدٌ إِلَّا زيدٌ خير من عمرو ، فالأول مذهب أبي عثمان ، والثاني مذهب  
سيبويه ، والحجة لسيبويه أَنَّ الصفة المؤخرة في حكم المقدمة ، فكانه قال :

(١) المخطوط ١٦٥-١٦٦ .

(٢) ص ١٠٢ .



ما قام أحد خير من عمرو إلا زيد ، والحجة لأبي عثمان أن الاسم الأول في نية الطرح بحكم البدل ، فكأنك قلت : ما قام أحدٌ إلا زيداً خير من عمرو وأنت لو أتيت به هكذا لكان منصوباً ، فكذلك يكون من جهة الحكم والتقدير .<sup>(١)</sup>

في حين يعقد الخفاف لهذا الخلاف مسألة يتحدث فيها بشيخ ؛ من التفصيل ويرجح مذهب سيويه على المازني في هذه المسألة ، وذلك حيث يقول :

" مسألة الخلاف بين سيويه والمازني في تقديم صفة المستثنى منه ، فهناك الخلاف ، فالمازني يحكم لها بحكم التقدم ، فينصبه خاصة وسيويه يحكم له بحكم التأخير فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل ، والمسألة ما جاءني أحد إلا زيداً عاقلاً ، وقول سيويه أرجح ؛ لأن تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عن صفته ؛ لأن وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها ."<sup>(٢)</sup>

---

(١) المخطوط ١٢٠/ب .

(٢) ص ١١٩ - ١٢٠ .

## الخفاف وابن بزرزة في باب الاستثناء

### أولا - من الناحية المنهجية :

#### ١ - عرض المادة العلمية :

لم يعقد ابن بزرزة المسائل ، والفصول أثناء عرضه لمادة باب الاستثناء .  
في حين عقد الخفاف المسائل ، والفصول ، كما فصلنا من قبل .

#### ٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزرزة طريقة خاصة بمنهجه الذي يعالج به باب الاستثناء .  
في حين رسم الخفاف منهجا خاصا به أطلق عليه الطريقة الكلية ، والطريقة  
التفصيلية ، كما وضحنا من قبل .

#### ٣ - أدوات الاستثناء :

اكتفى ابن بزرزة بالحديث عن تقسيم أدوات الاستثناء إلى ثلاثة أقسام .  
في حين قسمها الخفاف أربعة أقسام بين حرفيتها واسميتها وفعاليتها والمتردد  
بين ذلك ، وتفصيل الحديث عن تلك الاقسام ، كما فصلنا القول عليه من قبل .

\*

### ثانيا - من الناحية الشكلية :

#### ١ - معالجة الموضوع :

تختلف طريقة ابن بزرزة عن طريقة الخفاف في معالجة موضوع باب  
الاستثناء ، ذلك أنه بدأ بمناقشة حدّ الاستثناء أولا ، وهو إخراج الثاني  
مما دخل فيه الاول ، ثم انتقل إلى تقسيم أدوات الاستثناء والحديث عن الحكم  
مبها .

في حين / الخفاف في بداية الباب على وجوب معرفة أدوات الاستثناء بعضها من بعض وأعطى صورة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى ، وطريقة التعامل بهذه الأدوات حسبما وضعنا سابقا .

### ٢- الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيمة في حد الاستثناء أنه إخراج الثاني ما دخل فيه الأول بـ "إلا" أو بكلمة في معنى "إلا" .

ولكن الخفاف تجاوز هذا الحد بذكره في حد الاستثناء تعريفاً أشمل تناول اشتقاقه وحده في اللفظة كما وضعنا من قبل (١) .

### ٣ - تسلسل الأفكار :

بنى ابن بزيمة تسلسل أفكاره على تسلسل موضوعات كتاب الجمل ، مع ملاحظة أنه كان يعيد إلى إيجاز تلك الأفكار محبذاً طريق الاختصار في الشرح على الإسهاب والاطناب .

في حين يخلل الخفاف أفكاره بقضايا تخدم الشرح وتزيد من توضيح المعنى ، كما وضعنا من قبل .

### ٤ - غزارة المادة العلمية :

أشرنا من قبل إلى أن ابن بزيمة لم يعقد المسائل ، والفصول في باب الاستثناء وتلك إشارة إلى أنه لم يطنب في حديثه عن هذا الباب ، وإنما فضل طريقة الاختصار .

في حين تكونت لدى الخفاف مادة غزيرة نتيجة التوسع في الحديث عن كل باب وفصل عقده في هذا الباب ، وبكثرة الاستدراقات والتبسيطات ، وذكر المناسبات الأدبية والردود العلمية على مخالفه في هذا الباب ، كما وضعنا من قبل .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن بزيمة شواهد في هذا الباب فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب فقد استشهد بأربع عشرة آية من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف بحديثين ، ومن الشعر بخمسة عشر بيتاً<sup>(١)</sup> وشاهد واحد من أقوال العرب.

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا كما وضحنا من قبل هذا لابن بزيمة .

\*

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يعمل ابن بزيمة لهذه الأدوات وإنما اقتصر على ذكر حكم الاسم بعدها .

في حين علل الخفاف وذكر أن أصل الاستثناء "إلا" وذكر العلة في الاستثناء بغير وأخواتها كما وضحنا من قبل .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن بزيمة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وشرحها شرحاً وافياً ، كما

ذكرنا من قبل .

(١) (١) و (٢) ١٤٤ - ١٤٩ ، ذكر ١٠٤ - ١٤٤ عن بعض

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بزيمة الخلاف في استثناء الاكثر من الاقل ومذاهب العلماء  
في ذلك .

كما ذكره الخفاف مبينا مذهب الكوفيين فيه ، وقد ذكرنا ذلك من  
قبل .

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بزيمة الخلاف في عامل المستثنى على أربعة أقوال . كما ذكر  
ذلك الخفاف فيما سبق بيانه .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفة المستثنى منه :

ذكر ابن بزيمة الخلاف في ذلك بين سيويه والمازني باختصار شديد .  
في حين يعتقد الخفاف مسألة لذكر هذا الخلاف ويتحدث عنه في  
شيء من التفصيل لم يذكره ابن بزيمة .

مذهب الحجازيين والتميميين في الاستثناء المنقطع :

ذكر ابن بزيمة الخلاف بين المذهبيين بإيجاز واختصار .  
في حين ذكره الخفاف في شيء من الإطناب وذكر وجوه المجاز وأن  
لغة الحجازيين أقيس ، كما وضعنا من قبل .

الخفاف وابن عصفور في باب الاستثناء

أولاً - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن عصفور باب الاستثناء في ثلاثة أبواب دون أن يعقد الفصول والمسائل لأدوات الاستثناء .

في حين عقد الخفاف الفصول والمسائل لهذه الأدوات قبيل التحدث عنها .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن عصفور طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وإنما اكتفى بالشرح والتعليل ، والتحدث عن لب الموضوع .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه وضحناها فيما مضى من الدراسة .

٣ - أدوات الاستثناء :

سرد ابن عصفور أدوات الاستثناء على نحو ما ذكره ابن بابشاذ وقال :  
" وزاد بعضهم لا سيما وبله ، وادخالهما في هذا الباب خطأ" . (١)

في حين لم يذكر ذلك الخفاف ، بل إنه عدّ منها لا سيما ، وبله .

٤ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بنحو ما عالج به الباب السابق ، فبعد ذكر حدّ الاستثناء أولى عناية بسرد هذه الأدوات ، وتقسيمها إلى أربعة أقسام ،

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٤٨ .

ثم تدرج إلى ذكر الخلاف في حاشا ، ولم يعط صورة واضحة عن الاستثناء  
والمستثنى منه والمستثنى .

في حين تكلم الخفاف عن كل ذلك على ما بيناه من قبل .

#### ٥ - الحدود والتعريفات :

بينما قال ابن عصفور في حد الاستثناء : " الاستثناء إخراج الثاني  
ما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك " (١) إلا أنه لم يذكر  
حدّه اللغوي ، كما لم يذكر اشتقاقه ، ولا حدّ الاستثناء المنقطع أيضا ، وتعريف  
الجنس في هذا الباب .

في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلا على نحو ما مر في الموازنة السابقة .

#### ٦ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن عصفور سلسلة على ترتيب موضوعاته فبدأ  
بالحديث في هذا الباب عن تفسير الحد الذي ذكره ، حيث تخلص بعد ذلك  
إلى الحديث عن تقسيم الأدوات إلى أربعة أقسام ، ثم تكلم في فكرة الحديث عن  
الخلاف في حاشا ، وعن القدر المخرج ما دخل فيه الأول ، وشرط المستثنى  
منه ، وشرط المخرج بالاستثناء ، حيث انتهى من هذا إلى الحديث عن  
الاستثناء بـ " إلا " ولم تتخلل أفكاره استطرادات ولا مناسبات أدبية  
ولنا قصر حديثه في لب الموضوع .

في حين تخللت أفكار الخفاف جزئيات أدبية ، كما هو موضح من قبل

في الموازنة السابقة .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٤٨ .

٧ - غزارة المادة العلمية :

ومادة باب الاستثناء غزيرة عند ابن عصفور ، ذلك أنه تناولها من جميع جوانبها ، وناقش ما احتوى عليه الباب من البحوث العلمية ، ومنها على سبيل المثال إطالته الحديث عن تكرير المستثنيات وما في ذلك من المذاهب .

في حين تناول ذلك الخفاف باقتضاب ولم يتوسع فيه .

٨ - وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد ابن عصفور في باب الاستثناء أقل من شواهد في باب المنوع من الصرف ، حيث بلغت شواهد من القرآن الكريم سبعة شواهد أما الشعر العربي الفصيح فقد استشهد بسبعة وعشرين شاهداً ، كما استشهد من النثر بقول واحد من أقوال العرب ، ولم يهتم بإعراب الشواهد وعزوها ، كما لم يذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا ، كما مر معنا من قبل .

\*

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يذكر ابن عصفور علة الاستثناء بغير ، حيث ذكر ذلك ابن بابشاذ إن جعل العلة في ذلك كون ما بعدها مخالف لما قبلها في الموجب والمنفي ، كما يكون ذلك في " إلا " .

في حين تحدث الخفاف عن تلك العلة حسبما وضعنا من قبل .



٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك .  
يتحدث الخفاف عن تلك العلة موضحاً السبب في ذلك .

\*

المسائل الخلافية

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ أنَّ الاستثناء شرطه عند النحويين أن يكون  
المستثنى أقل من المستثنى منه ، ولم يجعل ابن عصفور ذلك شرطاً لصحة  
الاستثناء .

في حين نقل الخفاف جواز ذلك عند الفراء ، كما بينا من قبل .

العامل في باب الاستثناء :

تعرض ابن عصفور لذكر الخلاف في هذا ، وذكر فيه عدة مذاهب  
ولم يختلف فيما ذكره مع ابن بابشاذ إلا في شيسٍ يسير ، وهو أنَّ ما بعد "إلا" ،  
انتصب عن تمام الكلام .

في حين يقول الخفاف إنه انتصب بالفعل الذي قبله أو بالابتداء  
بوساطة "إلا" على ما بينا من قبل .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفة المستثنى منه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذه المسألة وذكر فيها مذاهب للمازني  
ونقيضه مذاهب لليونس ، وذكر في ذلك ما ذكره ابن بابشاذ .

ومضى الخفاف على ذلك غير أنه نسب المذهب المخالف للمازني -

إلى سيبويه مع الترجيح له ، حسبما بينا من قبل .

الخفاف وابن الفخار في باب الاستثناء<sup>١</sup>

أولاً - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الاستثناء على نحو ما عرضه الخفاف غير أنه اختلف مع الخفاف في الفصول المعقودة ، حيث جعلها الخفاف عند إرادة الحديث عن كل أداة من أدوات الاستثناء .

في حين عقد ابن الفخار الفصول عند بداية كل فكرة يريد الحديث عنها ، كما عقد سائل تحدث من خلالها عن جزئيات في هذا الباب .

٢ - طريقة المنهج :

لم يحدد ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه الذي سيعالج به باب الاستثناء وإنما اكتفى بالدخول في الشرح مباشرة بعد ترجمة الباب ، حيث بدأ ذلك بإحصاء الآلات الاستثناء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها الطريقة الكلية ، كما وضعنا من قبل .

٣ - أدوات الاستثناء :

أحصى ابن الفخار الآلات الاستثناء ، وألحق بها لا سيما ، وقال إنها زيادة من أبي علي الفارسي ، واعترض على هذه الزيادة ، كما قال أيضا :

\* وزاد بعضهم به زيدا في أدوات الاستثناء وإنما هي عند

المحققين من قبيل أسماء الأفعال \* . (١)

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٨ .

عقد ابن الفخار فصلاً خاصاً بتقسيمها إلى أقسامٍ مختلفة ، حيث فصل الحديث عن تلك الأقسام فيما بعد .

في حين لم يذكر الخفاف أنّ لا سيما زانها أبو علي ، كما لم يذكر اعتراضاً عليها ، أما بله زيدا ، فلم يوردها في أدوات الاستثناء كما مر معنا .

\*

ثانياً - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

إنّ الأسلوب الذي عالج/ابن الفخار باب الاستثناء لا يبعد عن الأسلوب الذي اتبعه الخفاف في هذا الباب ، وذلك من حيث تناول المادة وتوضيحها وطريقة التعامل بآلات الاستثناء .

حيث كانت تلك طريقة الخفاف حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخار حد الاستثناء بنفس التعريف الذي ذكره به ابن بابشاذ ولم يزد على هذا الحد تعريفاً آخر ، كما أبدى ما أخذه على هذا الحد بقوله :

" ما ذكرته أولاً في حد الاستثناء المنقطع يريد عليه نحو قوله تعالى \* لا يذوقون فيها الموت إلاّ الموتة الأولى \* (١) وهو منقطع بالتفاتي مع أنه من جنس ما قبله " . (٢)

ثم قال : " ويرد أيضاً على حد المتصل الإشكال الذي أورده القاضي ، فالأولى أن يقال : الإستثناء المتصل هو أن نخرج بـ "إلاّ" أو ما في معناها ما لولاها لاندراج في عموم لفظ ما قبلها بوجه ما " . (٣)

(١) الآية ٥٦ من سورة الدخان .

(٢) شرح الجمل ٢/٩٩٠ .

(٣) شرح الجمل ٢/٩٩١ .

في حين ذكر الخفاف في حد الاستثناء تعريفين إضافة إلى ما ذكره  
الفخار ، كما ذكر اشتقاق الاستثناء ، كما وضحنا من قبل .

### ٣ - تسلسل الأفكار :

سلسل ابن الفخار أفكاره على النمط الذي مضى عليه الخفاف ، وذلك  
بذكره جزئيات أثناء الشرح والتعليل ، تخللت ترتيب موضوعات باب الاستثناء ،  
ويلاحظ هنا أن هناك شبهة بين أفكار الفخار في هذا الباب وأفكار الخفاف ،  
وقد مر معنا منهج الخفاف في هذه الدراسة .

### ٤ - غزارة المادة العلمية :

جاءت مادة باب الاستثناء غزيرة <sup>عند</sup> ابن الفخار ، وذلك بتوسعه في شرح  
هذا الباب ، وذكره إملاءً وإتِّ ومسائل تكونت منها مادة علمية غزيرة ، فقد ذكر  
الفخار فصلاً في القدر المخرج من الاستثناء ، ومسألة في إعراب لا إله إلا الله ،  
ومسألة في عطف المستثنى المقدم .

وقد مر معنا طريقة الخفاف في الزيادات والتبسيهات في هذا الباب  
إلا أنه لم يعقد فصلاً في إعراب لا إله إلا الله .

### ٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

استشهد ابن الفخار في باب الاستثناء بإحدى عشرة آية ، ومن الشعر  
العربي بتسعة شواهد ، ومن أقوال العرب بقولين فقط . وقد أعرب بعض  
الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن أقل من هذا ومن الشعر  
أكثر بقليل من شواهد الفخار ، ومن أقوال العرب استشهد بقول واحد ،  
كما وضحنا من قبل .

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

ذكر الفخار العلة في الاستثناء بـ "لَا سِيَّماً" ؛ لأنها ليس فيها إخراج ما بعد أداة الاستثناء ما قبلها وعلى هذا الأساس ذكر العلة في الاستثناء بها ، وذلك حيث يقول :

" إِذَا قُلْتَ : فَعَلَّ الْقَوْمُ كَذَا لَا سِيَّماً زَيْدٌ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ فَعَلَ الْقَوْمُ كَذَا فِعْلاً مَعْهُوداً إِلَّا زَيْدًا ، فَإِنَّهُ خَالَفَ الْمَعْهُودَ بِأَنْ زَادَ عَلَى فَعْلِهِمْ ، فَبِهَذِهِ الْمَخَالَفَةِ حَصَلَتِ الْمَوَافَقَةُ لـ "إِلَّا" ، فَلِذَلِكَ أُدْخِلْتُهَا أَبُوعَلِيٍّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ " (١) .

كما ذكر أنَّ العلة في الاستثناء بـ "بله" "أَنَّ مَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى لَا سِيَّماً .

في حين ذكر الخفاف تعليل الاستثناء بـ "غير" ؛ لأنَّ أصلها أن تكون نعتاً ، ومينا هذا التعليل فيما مضى .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن الفخار العلة في هذا وإنما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب في حين ذكر ذلك الخفاف كما وضحنا من قبل .

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٣ .

## المسائل الخلافية

شرط الاستثناء :

أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه، وقد ذكر ابن الفخار الخلاف في هذه المسألة وعقد لها فصلاً كاملاً ، وقال :

" إطلاق القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن الباقي، ولمن اشترط زيادته عليه " . ( ١ )

ولم يُشير إلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما بينا من قبل .

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن الفخار ثمانية أقوال في هذا ، كما ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة بأوضح ما ذكره الخفاف وزاد هنا قولاً لابن خروف لم تذكره المصادر السابقة وهو كما قال :

" القول السادس : أنه منصوب بما قبل إلا على سبيل الاستقلال من غير لحظ توسط ب " إلا " وهو قول ابن خروف " . ( ٢ )

في حين لم يذكر الخفاف العامل فسي الاستثناء بهذا التفصيل الذي ذكره ابن الفخار .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفة المستثنى منه :

ذكر ابن الفخار الخلاف بين سيويه والمازني في هذه المسألة وذكر ما قيل في ذلك ورجح ما ذهب إليه سيويه ، وعُتِلَ لذلك .

( ١ ) شرح الجمل ٢ / ٩٥٣ .

( ٢ ) شرح الجمل ٢ / ٩٦٣ .

وقد ذكر الخفاف هذه السألة وتحدث عنها بالتفصيل كما وضعنا

من قبل .

مذهب الحجازيين ، والتميين في الاستثناء المقطع :

عني الفخار بذكر هذين المذهبين بالتفصيل ، كما ذكر أدلة كُـلِّ

منهما ، وذكر ما في ذلك من ضروب المجاز .

وقد ذكر ذلك الخفاف حسبا وضعنا من قبل .

باب الاغراء

بين ابن بابشاذ والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

شرح ابن بابشاذ في شرح الباب بعد ترجمته بباب الإغراء وذكر الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل ، حيث لم يكن الإغراء خَبْرًا ، وتعرض لذكر المقيس ، والشاذ في هذا الباب ، كما تطرق إلى معرفة المعاني التي تعددت هذه الأشياء لأجلها .

في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب العلمية في إيجاز شديد منها على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية . وتعرض في هذا العرض الشديد الإيجاز إلى ذكر السماع والقياس والشذوذ ، وأن الإغراء ضرب من الأمر ، و تفسير الإغراء والمراد به .

٢ - طريقة المنهج :

إنَّ باب الإغراء من أقصر أبواب النحو ، ولما كان ابن بابشاذ لم يضع طريقة خاصة بمنهجه لبابي الممنوع من الصرف ، وباب الاستثناء فأحرى أن لا يضع منهجا لباب الاغراء ، ولقد اكتفى بترجمة باب الإغراء ، ثم أخذ يشرح ويعلل .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها الطريقة الكلية قال في أولها :

"فموضوع الباب لذكر ما أجمع عليه منها وموضوع استعمالها وما

أخذه السماع منها ، والإعلام بالاختلاف بين النحويين فيما عداها .

فهذا الذي وضع له الباب" (١) وذلك يوضح منهجه .



ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

لم يطنب ابن بابشاذ في شرح هذا الباب وإنما تناوله بإيجاز في الشرح ، والتعليل لما وَرَدَ فيه من الخلاف ، ولم يكثُر من الاستشهاد على هذا الباب ، كما أنه عالجه بأسلوب سهل على طريقة السؤال والجواب .  
في حين أطنب الخفاف في معالجة هذا الباب شارحا ومعللا حيث لم يترك شيئا يتعلق بهذا الباب إلا ذكره في سياق الإغراء وأقسام أدوات المرتجل منها والمنقول ، والإشارة إلى أن موضع ضبط أسماء الأفعال كتب اللفظة ، وحظ النحوي منها أن يتكلم على أقسامها وأحكامها ، ومضى الخفاف على نحو ما مضى عليه ابن بابشاذ في عدم الإكثار من الاستشهاد في هذا الباب .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بابشاذ حدَّ الإغراء في إيجاز ، كما ذكر حقيقته ، وذلك

حيث يقول :

« الإغراء : الإلصاق بالشيء من قولك أغريت بفلان إذا ألصقت

به شيئا يكرهه .

والإغراء هو غير خبير ، لأنه في معنى الأمر من حيث كان غير محتمل

للصدق والكذب . (١)

ثم ذكر كذلك الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه

استطردها ابن بابشاذ موضحا إيَّاهَا .

(١) المخطوط ١٢٤/ب .

في حين يختلف الخفاف في ذكر حدّ الإغراء عن ابن بابشاذ  
وإن كان يقرب منه ، كما يقول الخفاف في معنى الإغراء ، الحد الذي ذكره  
ابن بابشاذ ، ووضح كذلك معناه في الاصطلاح في شيسين من التقنين ، وذلك  
حيث يقول :

” الإغراء في اللغة الإلزام ، يُقَالُ مِنْهُ غَرَى بِكَذَا إِذَا لَزِمَهُ ،  
وَأَغْرَيْتَهُ بِكَذَا إِذَا أَلْزَمْتَهُ إِيَّاهُ ” . ( ١ )

ثم قال في أصله ومعناه :

” الإغراء مصدر من قولهم أغرى يغرى إغراءً ، ومعناه في اللغة  
الإلصاق ، والإلزام ، وأصله غريت بالشئ ، أغرى به غراءً إذا لصقت  
به ولزمته ، ثم نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ ، هَذَا مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ .

ومعناه في الاصطلاح النحويّ الامر بأسماء يقال لها أسماء  
الافعال ” . ( ٢ )

ثم بعد هذا الحد تطرق الخفاف إلى تفسير معنى الإغراء وحكمه ،  
والفرق بين المُغْرَى والمُغْرَى بِهِ ، وذلك حيث يقول بعد ذكر  
الحدّ المتقدم :

” فَإِذَا فَهِمْتَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْإِغْرَاءُ فَتَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُغْرَى  
هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَذَا الْكَلَامِ ، وَالْمُغْرَى هُوَ الْمُخَاطَبُ الْمَأْمُورُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَاضِرًا ،  
وَالْمُغْرَى بِهِ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ ، وَهُوَ الْمَنْصُوبُ بِاسْمِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْإِغْرَاءُ ، وَهُوَ  
زَيْدًا الْمَنْصُوبُ فِي قَوْلِكَ هِنْدُكَ زَيْدًا .

ولا يكون المُغْرَى بِهِ إِلَّا غَائِبًا ، ثم تحدث الخفاف عن معنى الغائب  
في اصطلاح النحويين في هذا الباب وفي ذلك يقول : ” والغائب في اصطلاح  
النحويين من ليس بمتكلم ولا مخاطب ” . ( ٣ )

( ١ ) ص ١٩٥ .

( ٢ ) ص ١٩٢ .

( ٣ ) ص ١٩٢ .

٣ - تسلسل الافكار :

في باب الإغراء أعطى ابن بابشاذ الأولية للحديث عن الشذوذ قبل  
الحديث عن أسماء الأفعال والظروف ، فبعد ترجمة باب الإغراء تناول الحد  
والفرق بين الإغراء والأمر المأخوذ من الفعل ، ثم قال :

" فأما ما يحكى عن العرب من قولهم "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي" ، ففيه  
شذوذ .. وعلى الشذوذ أيضا حُملَ قوله صلى الله عليه وسلم ( مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ  
الْبَاهُ فَعَلَيْهِ بِالصَّيَامِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ ) (١) ، هذا الحديث عن الشذوذ في الإغراء  
جاء معترضا بين ما يفرق به بين الأمر المأخوذ من الفعل والإغراء .

في حين تسلسل الخفاف أفكاره هنا على نحو ما رسمه في طريقته  
المنهجية التفصيلية ، حيث تناول هذه الأدوات ، وبعد سردها تدرج إلى  
فكرة الشذوذ في هذا الباب ، فَسَأَقَهَا ، كَمَا يَرَاهَا ، وذلك حيث يقول :  
بعد عرض منهج هذا الباب :

" ثم نقول : وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّهُ بَادٍ وَأَتِ أَقِيمَتْ مَقَامَ الْفِعْلِ  
فَخَصَّ بِاسْمٍ لِمَفَارَقَتِهِ لِلْأَمْرِ بِهَذِهِ الْأَدْوَاتِ . وَهَذِهِ الْأَدْوَاتُ عَلَيْكَ ، وَذَوْنُكَ  
وَعِنْدَكَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ " (٢)

ثم تناول بعد هذا الحديث عن فكرة الشذوذ ، والمذاهب في ذلك  
الشذوذ مَفَصَّلًا .

(١) المخطوط ١٧٤ .

(٢) ص ١٩٦ .

٤ - غزارة المادة العلمية :

لقد أشرنا فيما مضى إلى أنّ باب الإغراء من أقصر أبواب النحو ، والأمر كذلك إذ لم يكن في هذا الباب مجالاً للتعليل والمناقشة ، وكل ما يمكن أن يكون فيه بحثاً هو فكرة تقديم المعمول في هذا الباب ، وجواز القياس على ما سمع من الظروف في هذا الباب عند بعض النحويين ، وقد استوفى ابن بابشاذ الحديث عن هذا .

في حين يضيف الخفاف إلى هاتين الفكرتين فكرة تقسيمها إلى قسمين : منها منقول ، ومرتجل ليوسع بذلك الحديث عن هذا الباب ، واستعمال رويد في كلام العرب على أربعة أضرب ، وتقسيم أسماء الأفعال المرتجلة إلى قسمين :

منها ما هو مشتق من الفعل الذي هو اسمه .  
والقسم الثاني من أسماء الأفعال المرتجلة ما ليس بمشتق من الفعل الذي هو اسمه ،

وضرب الأمثلة على هذه الأقسام وناقشها ، فتكوّن من ذلك مادة غزيرة فوق ما ساقه ابن بابشاذ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد باب الإغراء قليلة جداً على الرغم من تنوعها ، فلم تتجاوز من القرآن آية واحدة ، ومن الحديث حديث واحد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم ( من لم يستجِج الباهَ فعليه بالصّيام ، فإنّه له وجاء ) ، بالإضافة إلى ثلاثة شواهد من الشعر العربي الفصيح ، وقول واحد من أقوال العرب . في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا ، حيث لم تتجاوز شواهد من القرآن الكريم آيتين ، ومن الحديث حديث واحد ، ومن الشعر العربي شاهدين فقط ، وقول واحد من أقوال العرب .

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل أدوات الإغراء :

لم يعلل ابن بابشاذ لهذه الأسماء ، وإنما اكتفى في ذلك بقوله :  
" وما يحتاج إليه في هذا الباب معرفة المعاني التي تعدت هذه  
الأشياء لأجلها ، فمعنى دُونَكَ زِيداً : خذ زِيداً ، وأما مَكَ زِيداً فمعناه  
تقدم " . ( ١ )

وهكذا لم يعط تفسيراً أكثر من هذا .

في حين اعتنى الخفاف بتعليل هذه الأسماء وتفسيرها ، وذلك

حيث يقول :

" ومعنى قول العرب عندك زيد ، خُذْ زِيداً من جهة من جهاتك ،  
ومعنى قولهم : دُونَكَ زِيداً ، خُذْ زِيداً من قرب منك . . . عليك زِيداً معناه :  
الزم زِيداً ، واليك عَنِّي مَعْنَاهُ : تَنَحَّ عَنِّي وتباعد . . . وَحَذَارِ مَعْنَاهُ : احذر ( ٢ ) .

إلى آخر الأدوات المذكورة في هذا الباب المسموعة عن العرب .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن بابشاذ العلة في هذا ، كما لم يذكر السبب في ذلك ،

في حين علل الخفاف لهذه العلة وذكر السبب فيها ، وذلك حيث يقول :

" عدلت العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء إلى هذه

الأسماء لفائدتين : إحداهما : تكثير اللغة ، والتوسع فيها ، والثانية :

الإيجاز والاختصار ، لأنهم إلى تحقيق ما كثر في كلامهم أحوج من التطويل .

ثم بين الخفاف وجه الإيجاز فيها بقوله :

( ١ ) المخطوط ١٧٥ .

( ٢ ) ص ١٩٨ .

" ووجه الإيجاز فيها والاختصار أنَّ الفعل تتصل به الضمائر كُلُّهَا سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة فيطول الكلام لذلك .  
وهذه الأسماء التي سميت بها الأفعال لا يتصل بها لا مفردة ، ولا مثناة ولا مجموعة ، فهذا الإيجاز والاختصار " . ( ١ )

\*

### المسائل الخلاقية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

عني ابن بابشاذ بذكر الخلاف في هذه المسألة مرجحاً ما ذهب إليه الأكثرون من النحويين مع ذكر الدليل في ذلك ، وفي هذا يقول :

" واختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاثة أولاً يقاس ، فمذهب الأكثر أن لا يقاس عليها بسائر الظروف . . وأجاز بعضهم ذلك ، وجعله قياساً مستمراً في سائر الظروف " . ( ٢ )

وذكر ابن بابشاذ الأدلة على بطلان هذا القول الأخير دون أن يذكر من هم أصحاب هذا المذهب مكتفياً بذكر بعضهم .

في حين يذكر الخفاف أصحاب المذهبين في هذه المسألة ، وذلك حين يقول :

" ولا يقاس عليها عند المصريين ، وقد أجاز الكوفيون القياس عليها بسائر الظروف " .

وانتقد مذهب الكوفيين وقال إنَّ فيه إحداث لُغَةٍ ، وفي ذلك يقول :

( ١ ) ص ٢٠١ .

( ٢ ) المخطوط ١٧٥ .

والصواب أن هذا من اتساع كلام العرب، فلا يقاس عليه / أحداث  
لغة، ولا تعمل هذه الاشياء إلا في الخطاب". (١)

تقديم معمول اسم الفعل عليه :

لم يتعرض ابن بابشاذ لمسألة الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل

عليه . في حين تعرض الخفاف لهذه المسألة وذكر فيها مذهبين :

مذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز ، وفي ذلك يقول :

"والمفعول المنصوب باسم الفعل لا يكون إلا مؤخرًا عنه، ولا يجوز

أن يتقدم عليه ؛ لأنه لم يقو قوة فعله الذي هو اسمه فيعمل في المفعول

متقدما ومتأخرًا، هذا مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون تقديم مفعول

اسم الفعل عليه واحتجوا بآية وشطر رجز". (٢)

وأجاب عن هذا المذهب الأخير بالبطلان، وساق الأدلة على ذلك .

(١) ص ١٩٦

(٢) ص ٢٠٠

## باب الإغراء

ابن بزينة والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن بزينة باب الإغراء بتوسع أكثر مما عرضه به الخفاف فذكر في هذا العرض المقيس والمسموع ، واستعمال الأسماء في معاني الأفعال ، وذكر من خلال ذلك مسائل معلومة بالخلاف، فصل القول عليها بعد ذلك .  
في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب في إيجاز شديد منها على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزينة طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء في حين وضع الخفاف طريقة خاصة به ، كما وضحنا من قبل .

\*

ثانيا - الناحية التشكيلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن بزينة هذا الباب بطريقة تختلف عن تلك التي عالجها بها الخفاف ، حيث شرع يفصل القول في هذا الباب دون سرد أدوات الإغراء ودون الإشارة إلى أنّ ضبط أسماء الأفعال من كتب اللغة .  
في حين ذكر ذلك الخفاف حسبما ذكرناه سابقا في المقارنة بينه وبين ابن بابشاذ .



٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيمة حَدَّ الإغراء لغة كما ذكره الخفاف ، ولم يذكر معناه في الاصطلاح النحوي ، وإنما اكتفى بذكر المقصود به عند النحاة .  
في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلاً ، كما مر من قبل .

٣ - تسلسل الأفكار :

أعطى ابن بزيمة الأولوية للحديث عن المقيس والمسموع في هذا الباب وذكر معاني أدوات الإغراء ، ومسائل تتعلق بالإغراء .  
في حين سلسل الخفاف أفكاره على نحو ما أجمله في الطريقة الكلية حسبما وضحنا من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

وسع ابن بزيمة الحديث عن باب الإغراء ، وذلك بذكر عدد من أسماء الأفعال ، وحقيقة الإغراء وما ورد في ذلك من الخلاف بين النحاة ، إلا أنه لم يقسم أسماء الأفعال المرتجلة إلى قسمين : مشتق من الأفعال وما ليس بمشتق .

في حين ذكر ذلك الخفاف بتفصيل واسع ، كما ذكر من قبل .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم يذكر ابن بزيمة من الاستشهاد في هذا الباب على الرغم من تنوع شواهد ، فقد استشهد بست آيات من القرآن الكريم ، وثلاثة أحاديث ، ومَثَبٍ واحدٍ من الشعر العربي ، وقولاً واحداً من أقوال العرب .  
في حين كانت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل من هذا ، ومن الشعر العربي شاهدين .

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

اعتنى ابن بزيمة بتفسير أدوات الإغراء على نحو ما ذكره الخفاف ،  
وقد مضى تفصيل عناية الخفاف بذلك .

العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الاسماء .  
لم يذكر ابن بزيمة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وقسمها قسمين :  
أحدهما : تكثير اللغة والتوسع فيها .  
والثاني : الإيجاز والاختصار ، كما وضحنا من قبل .

\*

### المسائل الخلافية

١ - هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

لم يذكر ابن بزيمة الخلاف الوارد في هذه المسألة .  
في حين ذكر الخفاف الخلاف فيها وذاهب الملماً حسيماً وضحنا

من قبل .

٢ - تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن بزيمة الخلاف في هذه المسألة كما ذكر مذهب الكوفيين

فيها .

كما ذكر ذلك الخفاف ، كما وضحنا فيما مضى .

## باب الإغراء

ابن عصفور والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

قدم ابن عصفور باب الإغراء في صفتين وثلاثة أسطر وذلك ما ينبىء عن الإيجاز الشديد لهذا الباب وذكر فيه مذاهب النحويين وخلافهم فسي جواز القياس على ما سمع عن العرب فيه . ولم يعلل كثيرا لما ذكر .

في حين قدمه الخفاف بطريقة أوسع ما ذكره ابن عصفور .

٢ - طريقة المنهج :

لعل قصر هذا الباب حدا بآين عصفور أن لا يضع منهجا خاصا

به يسير عليه هنا .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، كما

بينها من قبل .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بأقرب طرق البحث ، حيث مال فسي

معالجته للقضايا إلى الإيجاز والاختصار ، وتقريب المعاني بأوجز عبارة .

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل ، حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتصريفات :

ذكر ابن عصفور حد الإغراء لغة ، واصطلاحا ، ولم يذكر أصله ومعناه

وقد اختلف مع الخفاف في هذا الحد إذ يقول :

\* الإغراء لغة هو أن يقال أغريته بكذا أي سهلته عليه ، وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتها .<sup>(١)</sup>

في حين ذكر الخفاف غير هذا في الحد اللفظي والاصطلاحي ، كما ذكر أصله ، ومعناه ، حسبما بينا من قبل .

### ٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن عصفور سلسلة على النحو التالي :  
تحدث في بداية باب الإغراء عن السماع والقياس في هذا الباب حول ما سمع من تلك الظروف والمجرورات .

بعد نهاية هذه الفكرة تحدث عن تقديم معمول هذه الظروف عليها ، وذكر فيه مذهب البصريين وهو منع ذلك . ومذهب الكوفيين جواز ذلك . في حين ذكر ذلك الخفاف بتوسع ، كما يتضح مما سبقناه من قبل .

### ٤ - غزارة المادة العلمية :

لم يتوسع ابن عصفور هنا في الشرح والتعليل والاستشهاد بالنشر والشعر ، ولهذا لم يكن هذا الباب من الأبواب التي توصف بغزارة المادة عند ابن عصفور .

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل ، حيث تحدث عن أقسام هذه الاسماء واشتقاقها ، ومعانيها ، حسبما وضحنا من قبل .

### ٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم تتجاوز شواهد ابن عصفور في هذا الباب آية واحدة من القرآن الكريم ، وثلاثة أبيات من الشعر العربي الفصيح ، وقولاً واحداً من أقوال العرب .

في حين أضاف الخفاف الى هذا الاستشهاد بحديث واحد ، كما

ذكر من قبل .

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - توضيح أدوات الإغراء :

لم يوضح ابن عصفور معاني هذه الاسماء .

في حين اعتنى الخفاف بتفسيرها وتعليلها على ما ذكرنا من قبل .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة ، والسبب في ذلك .

\*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذا وذكر أدلة ذلك ، كما ذكر فيه

مذهب أهل البصرة ، ومذهب أهل الكوفة حسبا ذكره ابن بابشاز .

ولم يزد الخفاف شيئا على هذا غير الترجيح لمذهب أهل البصرة ،

ورد مذهب أهل الكوفة حسبا بينا من قبل .

تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في تقديم معمول هذه الظروف عليها فذكر

مذهب الكوفيين وأدلته في جواز ذلك ، كما ذكر مذهب البصريين في منع ذلك

قال : " وهو الصحيح " . (١)

في حين ذكر ذلك الخفاف دون أن يزيد على ما قال ابن عصفور .

-----

باب الإغراء

ابن الفخار والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الإغراء في عشرة فصول وست مسائل ، وربما كان يبني من ذلك التوسع في الحديث عن باب الإغراء ، ويلاحظ هنا أنه كان بارعا في عقد تلك الفصول ، والمسائل لما يجب أن يتحدث عنه .

وقد عني بذكر عمل الأسماء التي تنوب عن الأفعال في هذا الباب ، كما عني بذكر موجب بنائها .

في حين يقدم الخفاف الحديث في هذا الباب عن السماع والقياس ، والشذوذ ، وتفسير الإغراء والمراد به .

٢ - طريقة المنهج :

لم يضع ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وإنما اكتفى بالدخول في الشرح والتعليل ، وذلك بعد ترجمة باب الإغراء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء كما أوضحنا من قبل في المقارنات السابقة .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

يتميز ابن الفخار في معالجته لهذا الباب ، وذلك بتوسعه في الشرح ووضعه فضلا عاما أمام كل قضية يريد أن يتحدث عنها ، وافتراضه أسئلة على تلك القضايا وإجابته عن تلك الأسئلة .

في حين اكتفى الخفاف بتقديم الحديث عن الترتيب والمنقول  
من هذه الأسماء ، والتنبية على أن موضوع ضبط أسماء الأفعال كتب اللغة ،  
كما وضحنا من قبل .

### ٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخار حد الإغراء لغة ولم يذكر حده في الاصطلاح النحوي .  
في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما ذكر أصله ووجهه حسبما وضحنا في  
المقارنات السابقة .

### ٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن الفخار مسلسلة في هذا الباب نحو ما سبقه به  
الخفاف ، حيث تكلم عن أسماء الأفعال هنا وأن العرب لم تفت بذكر  
الأفعال ، ومن هذه الأسماء ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى .  
وقد تحدث الخفاف عن ذلك فيما مضى .

### ثالثا - من الناحية الموضوعية :

#### ١ - تعليل أدوات الإغراء :

علل ابن الفخار لهذه الأدوات وذلك بعقده فلا خاصة لم دلالات  
هذه الاسماء ، ذكر في هذا الفصل ما اتفق عليه بين اللغاة وما اختلف فيه  
بينهم ، وذكر من الأدلة في هذا ما لم يذكره الخفاف .

وقد وضحنا ما كتبه الخفاف في هذا في التعريفات السابقة .

#### ٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر الفخار العلة في ذلك ، وإنما اكتفى بذكر العلة في بنائها  
وموجب ذلك .

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما وضحنا من قبل .

٣ - غزارة المادة العلمية :

توسع ابن الفخار في الحديث عن باب الاغراء ، ولهذا تكونت عنده مادة غزيرة من خلال شرحه وتعليقه ، وفي عقد الفصول والمسائل المذكورة آنفا دليل على غزارة مادة هذا الباب عند <sup>ابن</sup> الفخار ، غير أنه لم يقسم هذه الأسماء التي قسعين : مرتجل ومشتق ، كما فعل الخفاف .

وقد أشرنا في المقارنات السابقة الى ما كتبه الخفاف في هذا .

٤ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن الفخار شواهد في هذا الباب غير أنه لم يكثر من الشواهد ، ذلك أن شواهد من القرآن الكريم لم تتجاوز ست آيات ، ومن الحديث الشريف اقتصر على الاستشهاد بحديث واحد ، أما الشعر فلم يتجاوز شاهدا واحدا أنشده في أدلة الكوفيين في جواز تقديم معمول هذا الاسم عليه ، وقد استشهد كذلك من أقوال العرب بقول واحد .

في حين جاءت شواهد الخفاف في هذا الباب أقل من شواهد الفخار ، حيث لم يتجاوز آيتين استشهد بهما ، كما وضحنا من قبل .

\*

المسائل الخلاقية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

تحدث ابن الفخار عن هذه المسألة ، وذهب فيها مذهب البصريين وهو قصر ما سمع من ذلك على السماع ولا يقاس على شيء منها وذكر في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيويه والحناف من أصحابه ، وهو قصرها على

السماع .



الثاني : مذهب المبرد وهو جعله فعال كذلك مقصودا على السماع كغيره من هذه الاسماء .

الثالث : مذهب الكسائي ، وهو القياس على ما سمع من ذلك في سائر الظروف .

واتفق ابن الفخار مع الخفاف في أن في القياس عليها إحداث لفظة ، وذلك لا يستقيم .

ليس هناك فارق بين ما كتبه/الفخار في هذه المسألة مع ما كتبه<sup>ابن</sup> الخفاف ، كما وضحنا من قبل .

هل يتقدم محمول اسم الفعل عليه ؟

ذكر الفخار هذه المسألة وساق أدلة الكوفيين فيها دون أن يرجح مذهباً ، وانتقل بعد ذلك الى ذكر المذاهب في الكاف من عليك ودونك وذكر فيه مذهبين :

مذهب لسيبويه والجمهور ، وهو أن الكاف اسم مضاف اليه .  
ومذهب الأخفش وهو أن الكاف حرف خطاب كالكاف في ربيدك زيدا .<sup>(١)</sup>  
ما كتبه/الفخار في هذا هو ما كتبه الخفاف في هذه المسألة من قبل كما وضحنا في المقارنات السابقة .

(١) شرح الجمل ١٠٦٣/٢ - ١٠٦٤ .

## الخلاصة

من دراسة ما سبق نجد أن شرح الخفاف يتميز عن الشروح التي

قورن بها بالأشياء التالية :

أولا : في المنهجية : رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها :

الطريقة الكلية ، وهي عبارة عن تقديم الباب في نقاط شديدة الإيجاز يعرض من خلالها ما ينطوى عليه الباب من الأبحاث العلمية ، والمسائل ، والقضايا النحوية التي تستوجب الشرح والتفسير ، وفي نهاية ذلك يقول : " فهذا الذي وضع له الباب " ، يعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية " .

ثانيا : الطريقة التفصيلية كما سماها ، وتختلف عن سابقتها ،

حيث جعل من هذه الطريقة سبيلا إلى الشرح والتعليل ومناقشة آراء النحاة ، وذكر المذاهب ، والترجيحات ، ومقد الأبواب والفصول والمسائل .

ثالثا : يعقب على هذه الطريقة بعد استكمال الشرح بتبسيهات

وتفقدات لفظية ، وتعميمات ، وتعقيبات على الباب ، وهذه المصطلحات يقدم من خلالها ملاحظات عامة على ما تقدم من الشرح ، كما يران بها الاسهب والتوسع .

أما التفقدات اللفظية فيراد بها نقد ألفاظ كتاب الجمل ، وفيها

يحاول التبرير له في ما أخذ العلماء عليه .

رابعا : عنايته بالحدود والتعريفات عناية كبيرة ، حيث شملت

تعريف الحد لفة واصطلاحا ، واشتقاقا .

خامسا : تميز شرح الخفاف " المنتخب الأكل على كتاب الجمل "

بذكر المناسبات الأدبية التي لها صلة بما ينشده من الشواهد ، كما عني بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد من البيت الذي ينشده ، وبالرجوع للدواوين التي ينشد منها شواهد .

سادسا : كثرة الشواهد وتنوعها ، وهذا ما رأيناه من دراستنا لشرحه هذا ، حيث كانت تفوق شواهدهُ شرح الجمل التي قورن بها .

سابعا : اعتاد الخفاف أن يقدم أبياتاً مع بيت الشاهد من قصيدة البيت الذي أنشده ، وعند ذلك يقول : وقبل بيت الشاهد كذا ، أو بعد بيت الشاهد كذا ، أو متصل بهذا البيت مباشرة كذا .

ويعتبر ذلك من دواعي فهم المعنى ، إذ يقول في توضيح معنى بيت الشاهد : ومعناه يتبين بما قبله ، أو ومعناه يتبين بما بعده ، وينشد ما قبله ، أو ما بعده .

## وصف نسخة المخطوط

على الرغم من الجهد الذي بذلته في البحث والتفتيش فــــي  
فهارس المخطوطات العربية ومطابقتها من الكتب مثل كتاب كشف الظنون  
ونذيله ، وهداية العارفين ، وأقدم المخطوطات العربية لكوركيس عواد ،  
وتاريخ الأديب العربي لبروكلمان ، وغير ذلك من الكتب التي تعتبر مظاننا  
للمخطوطات العربية وسوءال المختصين في هذا الشأن من أساتذة وباحثين  
عن نسخة أخرى لهذا المخطوط ، إلا أن الحظ لم يحالفني في العثور على  
نسخة غير تلك التي اعتمدها في التحقيق ، وهي تلك التي تفضل علي بها  
سعادة الدكتور عياد الثبيتي ، وذلك يمثل جانباً من الجوانب العلمية التي ظل  
يعدني بها إلى أن تم إعداد هذا البحث للطباعة ، أثابه الله على ذلك ، وجزاه  
خير الجزاء .

١ - هذه النسخة هي الوحيدة من هذا المخطوط ، وتقع في  
خمس وعشرين ومائتين ورقة بمعدل سبعين وأربعمئة صفحة ، بمقاس  
٢٤ × ٨ سم ، وتحتوي الصفحة على سبعة وعشرين سطراً ، في كل سطر  
أربع عشرة كلمة .

٢ - مصدرها : المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، رقم  
المخطوط ٣٣ نحو تصوير جامعة الرياض : شعبة التصوير بتاريخ ١١/٢٦/  
١٣٩٢ هـ . ورقم الفلم ١٤١ والنسخة على ورق جيد وبعضه كتب بالحرمة .

٣ - نوع الخط أندلسي معتاد ، ولا يوجد عليها اسم الناسخ  
ولا تاريخ النسخ .

٤ - صفحة الغلاف .

وقد كتب عليه اسم الكتاب : السفر الثالث من شرح كتاب الجمل لأبي القاسم  
الزجاجي النحوي .

تأليف : الشيخ الأجل النحوي أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله

الأصاري الأشبيلي شهر بالخفاف رضي الله عنه .

وثبت بالأبواب النحوية التي شملها هذا السفر ، وليس بخط ناسخ المخطوط .

وعلى الورقة الأولى من المخطوط كتب بخط ردي : وقف لله تعالى هذا الشرح في ذى الحجة ١٢٤٩ هـ والنظر فيه . . كتبه واقفه محمد عابد ابن الشيخ جمعة بن محمد بن مراد ، وعلى الوجه الثاني من هذه الورقة : وقف محمد عابد ، وتحتة خاتم عتيق غير مقروء ، وعلى آخر ورقة من المخطوط اسم المؤلف ، كما جاء في أول ورقة من المخطوط مع استبدال كلمة " شهر بالخفاف " بالمعروف بالخفاف .

ه - في بعض أوراق هذه النسخة خلط واضطراب شديد يبدو أنه في ظني يرجع إلى اهتزاز في آلة التصوير .

كما يوجد بهذه النسخة سقطات من المتن أثبتت في حواشيهـا دون الإشارة إلى موضع تلك السقطات من المخطوط .

كما توجد بحواشيتها هوامش لعناوين الأبحاث التي ضمنها تلك الأبواب وليست هذه العناوين من خط ناسخ المخطوط أيضا .

كما يوجد ببعض حواشيتها تعليقات يبدو أنها ليست من صلب الشرح بدليل أن بعضها أبيات من الخلاصة الألفية من باب جمع التفسير .

كما يوجد بها خروم وتصحيقات كثيرة لم تسلم منه الآيات القرآنية .

٦ - لم يظهر لي أن هذه النسخة قويت على نسخة أخرى والدليل على ذلك كثرة ما فيها من السقطات والتصحيقات .

ويبدو لي أنها ليست بخط المؤلف كذلك ، والدليل على ذلك قوله في بعض الأحيان : قد قلت في الصفح مقلوب هذا كذا وكذا أو وجهه في الجواب أوائل الصفح يمنة هذا ، حيث لا تنطبق هذه الصفحة أو هذا الموضع على ما ذكر في موضعه في هذا المخطوط .  
اختلفت كتابة الشعر بكتابة النثر في هذه النسخة .

### منهج التحقيق

إن الهدف من تحقيق الكتاب هو الوصول إلى حيث أراد له مؤلفه .  
وتقتضي الأمانة العلمية أن لا يمس النص إلا بقدر ما يصلح خلله إن كان  
به خلل .

ولا شك أن نشر الكتاب وجعله في متناول اليد من أهم ما يحرص  
عليه المحقق ، إلا أن للتحقيق قواعد وأصولاً ينبغي اتباعها ، ولا يسع  
أحد أن يخرج عنها .

وانطلاقاً من تلك القواعد ، والأمانة العلمية ، فإنني لم أتدخل في  
النص المحقق ، ولم أغير فيه إلا بقدر ما يحافظ على إبقائه والوصول به إلى  
الغاية التي أرادها له مؤلفه ، حيث التزمت :

١ - الإبقاء على صورة الكلمة التي أصلحتها في هامش مستقل  
بها مع وضع الكلمة التي أدخلتها في النص بين حاصرتين معقوفتين  
هكذا [ ] .

أما الأخطاء الملائية التي أصلحتها فلم أثبت لها صورة في هامش ،  
وذلك لعلم القارئ بما عليه الاختلاف بين كتابة خط النسخ وقواعد الإملاء  
الحديثة ، ومن الأمثلة على ذلك : ملائكة : مليكة ، وسألة : مسئلة ،  
والقبائل : القبائل ، وأولئك : أوليك ، ورحمة الله : ورحمت الله .

٢ - وضعت نص الجمل بين قوسين هكذا ( ) . وعنوان  
لبعض المواضع التي تحتاج إلى عنوان ووضعت ذلك بين معقوفتين هكذا [ ] .

٣ - وضعت نقاطاً بين قوسين هكذا ( . . . ) إشارة إلى مكان  
الخرم أو البياض الذي لم أتمكن من قراءته ، أو وضع عبارة يلتزم بها الكلام .

- ٤ - وضعت هامشا للزيادة أو العبارة التي يلتزم بها الكلام .
- ٥ - وضعت النصوص المقتبسة بين علامتي تنصيص هكذا " .
- ٦ - كما وضعت هوامش لتوضيح ما ينبغي توضيحه من العبارات الخفية التي تحتاج إلى توضيح .
- ٧ - ضبطت النص المحقق بالحركات الإعرابية بما في ذلك الأبنية وغيرها .
- ٨ - وقد التزمت بتخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والأمثال .
- ٩ - والأقوال العربية ، والشواهد الشعرية ، وعزوت منها ما لم يعزه المؤلف .
- ١٠ - كما دلت على موضع الشاهد من البيت ووجه الاستشهاد منه .
- ١١ - وتكلمة الشاهد الذي لم يكمله الشارح أو أغفل الناسخ تكلمته .
- ١٢ - وشرحت الكلمات الغريبة التي لم يشرحها المؤلف ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم المعتبرة .
- ١٣ - حافظت على علامات الترقيم ، كما التزمت بقواعد الإملاء كتابة .
- ١٤ - وترجمت لغير المشهورين من الأعلام الواردة أسماؤهم ضمن هذا الشرح ، أما الأعلام المشهورة كالخليل وسيبويه وأبو الحسن والأخفش وأضراب هؤلاء ، فلم أترجم لهم لاعتقادي أن الترجمة لهم لاء تعد من باب تحصيل الحاصل ، ذلك أنهم معروفون لدى الجميع .

ولقد واجهتني صعوبات أثناء هذا العمل ، وهي كثيرة منها مثلا :

- ١ - تخريج الاحالات من كتب أصحابها أو مظانها ما تيسر لي منها .
  - ٢ - وضع السقطات والخرجات التي دوت في الحواشي - ودون الاشارة إلى أماكنها من المخطوط - في مواضعها بعد التمعن في قراءتها ، ومن ذلك على سبيل المثال لوحة ٦/ب على حاشيتها نموذج مما ذكرنا . ولوحة ١٢/ب كذلك ، ولوحة ١٠٧/ب .
  - ٣ - ووجدت صعوبة في قراءة بعد الكلمات ، حيث لم تكن لدى نسخة مساعدة تعين على فهم ما انبهم من الكلمات التي لا تتلاءم والسياق التي وردت فيه .
  - ٤ - وضعت شرطة هكذا : / ، عند انتهاء الصفحة من المخطوط وأثبت رقمها في نهاية السطر هكذا : ١/أ ، إشارة إلى الوجه الأول و : ١/ب ، إشارة إلى الوجه الثاني من صفحة المخطوط .
  - ٥ - التزمت بذكر المصادر التي ورد الشاهد فيها بالتسلسل الزمني . تلك هي خطوات التحقيق ، وأخيراً المصادر والمراجع ، والفهارس العامة .
- ولم آل جهدا في الاجتهاد لكي يخرج هذا الكتاب حسيما أراد له مؤلفه ، وما بدى فيه من خلل فذلك مني ، والخير أردت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل .



بأنه في هذا النوع في رده الموصوفين والنظير في نفسه لا يرد في غيره من الأسماء كالأفعال والصفات والادوات  
فإنه لا يرد في الأفعال والصفات والادوات كالأفعال والصفات والادوات كالأفعال والصفات والادوات كالأفعال والصفات والادوات

تسليم الله الرحمن الرحيم  
هـ في أنه على نحو النسخ الكرم

### قال الشيخ الأجل المحقق أبو بكر

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري

الإسفيه شهر رمضان سنة ثمان مائة لله عليه

### باب ما ينصرف وما لا ينصرف

يقوم بين هذه الباب ان يقال لما فرغ من بيان وجوه الاعراب في الأسماء والأفعال  
 واختلاف أنواع عوامليها وأحكامها في بيان أحكام آخر من أحكام الأسماء  
 والأفعال من أحكام الأفعال والأسماء والأفعال فمن أحكام الأفعال والأسماء  
 وخلافه والأفعال والأسماء من وجهين أحدهما أن الأفعال والأسماء من وجه  
 الاسم وإنما كل اسم لا يتغير من ان يقال في صفة معربة أو من غير معربة لا  
 يتغير من ان يقال في صفة ينصرف أو غير منصرف وإنما حق الاسم ان يتغير من الأفعال  
 حق معربة ان يكون ينصرفا أما غير منصرف الاسم ما منع من اعرابه كالأفعال  
 لبعض معربة ما منع من انصرفه وتكون اعرابه ينصرفا كما منع من اعرابه  
 المتغيرين في منع عن معاقبه فتسمى المتغيرين من هذه النوع غير منصرف كما سطر  
 خلافه فيمكن اعرابه بتعاقبه التركبات الثلاث على آخره فيقول المتغيرين مع  
 جميع معاقبه ينصرفا والأفعال في اللغة الثورات عن الشيء والرجوع عنه وإنما  
 كان متغير الاسم على ضربين أحدهما الاسم الذي الفعل ان يشبهه ولم ينسحق شبيهه  
 والثاني يشبهه ويستعمل يشبهه وهو المتغيرين منه في الأفعال في قوله  
 يستعمل يشبهه بالفعل غير انصرف لانه لم يرجع عن شبهه الفعلين في قوله  
 في قوله يستعمل الفعل ولم يستعمل يشبهه في الأفعال الرجوع عن شبهه الفعل  
 وقد ينصرف المنصرف فيمكن ان يكون غير المنصرف فيمكن ان يكون منصرفا  
 نسبت الأفعال بالفعل وتشبهه من وجهين أحدهما ان الأفعال المنصرف على  
 في ما منع من استعمال يشبهه في قوله وان كان ذلك فالاسم المعرب على قوله  
 في قوله يستعمل الفعل في قوله وان كان ذلك فالاسم المعرب على قوله  
 في قوله يستعمل الفعل في قوله وان كان ذلك فالاسم المعرب على قوله

: بين بيعة فيما الصليب لآمه و يدعوم من كفر منار المساجد : و بعوه :  
 : فما سبق القيسين البيت و سبب هدم منار المساجد انه بلغة شعر لمعنى  
 مرابك الاذهار و مقوله : لينتج في المودة بين حياي انتم يصورون من في السكوح  
 فيستبشرون اوتشبير اليهم بالهون كل انة في السكوح  
 فتم منار المساجد عن دور الناس و سنا مشوه حرد اللام من علي يعر حروف الالف  
 لا لتفاه المساكين فاجتمعت لاما من متحركة و ساكنة فتمتدوا المتحركة بالجزء في الخ  
 يملن اء غامها فهذا توجيه الشزود فيهما و كتبها يا نتال العيمن باللام هكذا غتمها  
 واسم الفرزدق بهام و قيل مهمم و الاول شهر و كنيته ابو فراس و ولدته من ذاك الجبل  
 و رثاء جرير و نسج يبق بعوه الا شهر ايسير و ترفعي رحمهما الله  
 : كمل الكتاب المنتهي الاكمل على شرح كتاب الجمل :  
 : من تاليف الشيخ الافضل الاكبر الامير القاهم العليم :  
 : الا و حوالا استفاد الاجل المقرب اليه بتوتميم بن اخو بن عبد  
 : الا زهار في الاستيلاء المعروف بالتحفا و رضى الله عنه  
 : و امتح دور

القسم الثاني :

التحقيق  
بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد النبي الكريم .

قال الشيخ الاجل النحوى :

أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالله الانصارى الاشبيلي ، شهير

بالخفاف رحمه الله عليه .

### باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف

يقدم بين هذا الباب أن يقال : لما فرغ من بيان وجوه الإعراب في الأسماء . والأفعال ، واختلاف أنواع عواملها وأحكامها ، أخذ في بيان أحكام آخر من أحكام الأسماء والأفعال ، من أحكام الأواخر والأواسط والأوائل ، فمن أحكام الأواخر الانصراف وخلافه . والانصراف وخلافه من وصفٍ مصرّبٍ الاسم ، كما أن الإعراب والبناء من وصفٍ الاسم .

وكما أن كلّ اسم لا يخلو من أن يقال في صفتيه : مصرّبٌ أو مبنيٌّ ، كذلك كلّ مصرّبٍ لا يخلو من أن يقال في صفتيه : منصرفٌ أو غير منصرفٍ . وكما أن حقّ الاسم أن يكون مصرّباً ، كذلك حقّ مصرّبه أن يكون منصرفاً ، وكما عرض لبعض الأسماء ما منع من إعرابه ، كذلك عرض لبعض مصرّبه ما منع من انصرافه ، وتمكّن إعرابه ، وهو كسر آخره لعامل الخفض ، ودخول التنوين فيه مع عدم معاقبه .

فَسَمَّى النحويون هذا النوعَ غيرَ مُنْصَرَفٍ ، كما سَمَّوْا خِلافَهُ - مِمَّا  
تَمَكَّنَ إِعرابُهُ بِتَعاقِبِ الحِركاتِ الثِلاثِ على آخِرِهِ ، ودخولِ التَّنوينِ عليه  
مع عَدَمِ مِعاقِبِهِ - مُنْصَرَفًا .

والانصرافُ في اللغة : العُدولُ عن الشَّيْءِ ، والرَّجوعُ عَنهُ .

ولما كان مَعْرَبُ الاسمِ على ضَرَبَيْنِ :

أحدهما : أَلَا يَشْبَهُ الفِعْلَ ، أَوْ يَشْبَهُهُ ، ولم يَسْتَحِكُمْ شَبَّهُهُ بِهِ . ( ١ )

والثاني : يَشْبَهُهُ ، وَيَسْتَحِكُمْ شَبَّهُهُ .

وصفَهُمَا النحويون بِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ ، فوصَفُوا المِستَحِكِمُ شَبَّهُهُ

بِالفِعْلِ بِغَيْرِ الإِنْصِرَافِ ، لِأَنَّهُ لم يَرْجِعْ عَن شَبِّهِ الفِعْلِ .

ووصَفُوا الَّذِي لم يَشْبَهُ الفِعْلَ أَوْ لم يَسْتَحِكُمْ شَبَّهُهُ بِهِ بِالإِنْصِرَافِ ،

لِرَجُوعِهِ عَن شَبِّهِ الفِعْلِ .

وقد يَصِفُونَ المِنْصَرَفَ بِتَمَكُّنِ أَمْكَنْ ، وَغَيْرِ المِنْصَرَفِ بِتَمَكُّنِ غَيْرِ

أَمْكَنْ .

وَاسْتَحْكَامُ شَبِّهِ الاسمِ بِالفِعْلِ أَنْ يَشْبَهُهُ مِن وَجْهَيْنِ فَصَاعِدًا ،

كأَحْمَرٌ مُسْتَسَى بِهِ ، وَغَيْرُ مُسْتَسَى بِهِ .

وَأَمَّا الَّذِي لم يَسْتَحِكُمْ شَبَّهُهُ بِهِ ، فَالْأَكْزِيدُ وَأَفْكَلٌ . ( ٢ )

( ١ ) في اللسان ( حكم ) وأحكمت الشيء فاستحكم ، صار محكما ، واحتكم الامر ،  
واستحكم وثقه .

وقد استخدم سيويوه هذه العبارة في الكتاب ، بهذا المعنى . الكتاب ٢ / ٣٦٥ .

( ٢ ) الأفكل اسم رعدة ، كما في النصف ٣ / ١٥ وقد فسره العصف بهذا المعنى في  
٢٠٤ / ب .

فالاسم المعرب على ثلاثة أوجه :

ضرب لا يشبه الفعل: كرجلٍ وحمير.

وضرب يشبه الفعل ولا يستحکمُ شَبَّهُه بِهِ ؛ كزيدٍ وعمرو ، فهذان

يوصفان بالانصراف .

وضرب يشبه الفعل ، واستحکمُ شَبَّهُه بِهِ ، / كأحمرٍ وحمراء ، فهذا أ/٢

يوصفٌ بغير الانصراف .

وهذا ينقسمُ قسمةً أولى قسَمين : ثم ينقسمُ كلُّ قسمٍ من قسميه أقساماً ،

حتى تبلغَ أقسامه سبعةً عشرَ قسماً ، كما قال أبو القاسم .

فموضوعُ البابِ لتبيينِ كلِّ قسمٍ من نوعي ما ينصرفُ بالوصفِ والتمثيلِ ،

ثم الإعلامِ بما ينقسمُ إليه غيرُ النصرفِ ، ثم ما ينقسمُ إليه كلُّ واحدٍ من قسميه ،

وتبيينِ أقسامها بالتمثيلِ بها ، والإعلامِ بما في بعضها ، وانقلابِ اللفظة .

وأنَّ دخولَ الألفِ واللامِ على ما لا ينصرفُ وإضافتهُ يوجبانِ صرفه

على قولٍ ، أو جرّه على قولٍ . (١)

فهذا الذي وُضِعَ له البابُ ، وضمنه مع ما انضمَّ إلى ذلك من الأمثلة .

انتهت الطريقة الكلية .

ثم اختلفَ النحويونَ في السببِ الذي قيلَ في الاسمِ ؛ منصرفٌ لأجله ،

فقال الأستاذُ الأجلُ أبو الحسينِ بنُ أبي الربيعِ (٢) - رحمه الله - :

(١) اختلف النحويون في هذا على قولين : فرأى سيبويه أنَّ ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف أنجرَّ على ذلك هو باقٍ على منع صرفه . ينظر الكتاب (١/٢٢-٢٣) . ونذهب إلى الأخصِّ والمبردِ إلى أنه مبنيٌّ في حال فتحه إذا دخله الجارُّ .

ينظر تفصيل القول في هذه المسألة : كتاب المقصد في شرح الايضاح (١/١١٤)

وشرح الفصل لابن يعيش (١/٥٨) .

(٢) هو : عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيد الله بن

محمد بن عبيد الله بن الربيع القرشي الأعمى العثماني الأشبيلي

المقرئ : الفقيه النحوي .

سمعتُ الأستاذَ أبا علي (١) - رحمه الله - يذكرُ في هذا الاصطلاحِ ثلاثةَ  
أوجهٍ : (٢)

أحدها : أن الأسماءَ المنصرفةَ سُمِعَتْ منصرفةً لأن فيها صوتاً زائداً ،  
وهو النونُ الساكنةُ ، نحو : زيدٍ ، وجعفرٍ ، ومحمدٍ ، وما أشبهَ ذلكِ .  
والصريفُ هو الصوتُ .  
قال النابغةُ : (٣)

\* له صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ القَعْرِو بِالْمَسَدِ \*

====  
أخذ عن الشلوين ، وله شرح الإيضاح لأبي علي ، وشرح الجمل  
للزجاجي ، وغير ذلك . تخرج عليه أهل سبته وتوفي سنة ٦٨٨ .  
ترجمته : في الاحاطة ٢٨٩/١ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة  
١١٦-١١٧ ، وبغية الوعاة ١٢٥/٢ ، ونفح الطيب ٣٧٤/٣ ،  
والأعلام ١٩١/٤ ، ومقدمة البسيط : تحقيق الدكتور عياد  
ابن عيد الثبتي .

- (١) هو : عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوين ، قال  
الفيروزآبادي : " وهو بلغة الإندلس الأشقر الأبيض . إمام في  
العربية واللغة أستاذ أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه " له شرح  
الجزولية صغيراً / كبيراً وله كتاب في النحو سماه : التوطئة ، وكانت  
ولادته في اشبيلية سنة ٥٦٢ وتوفي سنة ٦٤٥ باشبيلية .  
ترجمته في : الانباه ٣٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، والبلغة  
١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥ ، ونفح الطيب ٣٨/٥-٣٩ .  
(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢١٤/١ .  
(٣) الشاهد عجزبيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦ ، ومن شواهد الكتاب  
٣٥٥/١ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد  
ابن القاسم الأنباري ٢٧٨ ، والكامل للمبرد ١١٩/٣ ، وشرح القصائد  
المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١٦١/٢ ، وشرح شواهد  
سيبويه للنحاس ١٥٤ وتهذيب لأصلاح المنطق ٥١٠ ، وأوله :

====

الثاني : أنَّ الأسماءَ المنصرفةَ تُخفَضُ بالكسرةِ ، وكانت في النصبِ بالفتحةِ ، فقد انصرفتْ في الخفيضِ إلى حالةٍ غيرِ حالةِ النصبِ .  
والأسماءُ غيرُ المنصرفةِ نصبُها أو خفضُها واحدٌ ، فلم تنصرفْ عن حالةِ النصبِ إلى حالةِ الخفيضِ .

ويدخلُ على هذا التثنيةُ والجمعُ السالمُ مذكراً كان أو مؤنثاً ، فإن نصبَهما وخفضَهما واحدٌ ، فيجزيُّ على هذا في التثنيةِ والجمعِ غيرِ منصرفين .  
قلت : فانكسرتْ هذه العلةُ .

الثالث : أنَّ الأسماءَ المنصرفةَ قد انصرفتْ عن شبهِ الفعلِ ، وغيرِ المنصرفةِ قد أشبهتْ الفعلَ فلم تنصرفْ عن شبهِها ، والأقوالُ كلها متقاربةٌ ، والأولُ أحسنُها .

وذكر الأستانُ المرحومُ أبو الحسنِ بنِ خروفٍ<sup>(١)</sup> عن الأستانِ المرحومِ أبي بكرِ بنِ طاهرِ المعروفِ بالخِذِّبِ<sup>(٢)</sup> - رحمهما اللهُ -

==== مقتدوفةٌ يدخيسُ النحسِ يازِلُها .....  
وهو من المعلقةِ :

( يا نازِمةً بالعلياءِ فالسَّندِ )

والشاهدُ فيه أنَّ الصريفَ هو الصوتُ الرقيقُ وقد سُجِّهَ به التنوينُ .  
(١) هو : علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الأشبيلي قال الزبيدي : " إمام النحو واللغة أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق ابن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر ، وله مصنفات مفيدة ، منها : شرح الكتاب وهو جليل سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح جمل الزجاجي ، وكتاب في الفرائض وردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء ، توفي سنة ٦٠٩ هـ .  
ترجمته في : الأنباء ١٩٢/٤ ، ومعجم الأدباء ٧٥/١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ ، والبلغة ١٦٤-١٦٥ وبغية الوعاة ٢/٢٠٣ ونفح الطيب ٣٩١/٢ ، ١٨٥/٣ و ١٧٨/٤ .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي المعروف بالخذب



في ضبطِ العليلِ المانعِ من الصرفِ ، وهي عشرة: (١)

موانعِ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكُمَا

مَهْدَبَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ

فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَعَجَمَةٌ

وَوُصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَوُزْنٌ مَخَصَّصٌ

وَمَا زَيْدٌ فِي عُلُقَى وَعِمْرَانٌ فَانْتَيْسَةٌ

وَعَاشِرُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصٌ

فعلى هذا، فأصلُ الأسماءِ التنكيرُ والتذكيرُ، وأن لا تكون وصفاً، وأن لا تخرجَ

عن أوزانِ الآحادِ إِذَا جُمِعَتْ، وأن لا يركبَ الاسمُ مع غيره، وأن لا يكونَ

معدولاً عن شيءٍ.

ب/٢

==== قرأ النحوي بلاده على مشائخ الأندلس، وأجاد فيه، ويقال: إن

كتاب سيبويه كان على لسانه، وكان رئيس النحويين بالمغرب

في زمانه بلا مدافعة، وأفهمهم أغراض سيبويه، وله عليه تعليق

سماه الطرر لم يسبق إلى مثله من تلاميذه ابن خروفه. مات

سنة ٥٧٠.

ترجمته فسي الانباه ٤/١٩٤-١٩٥، والذيل والتكملة ٥/٢/٦٤٨

والبلغة ٢٠٦، وطبقات بن قاض شهبه ١٢٣، وبغية الوعاة ١/٢٨٠.

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف أول باب ما لا ينصرف والأبيات فيه غير

منسوبة لأحد.

مخطوط رقم ٤٧٨ وبها خروم بحيث لا تظهر فيها أرقام اللوحات.

والأشباه والنظائر ٢/٦٦.

وفي شرح الجمل لابن بزيزة هذا الرجز وقد نسب لإبي الحسن

الرماني.

وقد رواه ابن بزيزة:

موانعِ صرفِ الاسمِ تسعٌ .....

====

ونقدم هنا مقدمةً تشمل على بيان جميعِ الباب - إن شاء الله تعالى -  
 وذلك أن النحويين - رحمهم الله - والفضل للتعقُّم - لما رأوا ما لا ينصرفُ  
 يقاربُ في الكثرة ما ينصرفُ نظرُوا في الأصلِ منهما ، فوجدوا ما لا ينصرفُ  
 يفتقرُ إلى توجبِ ينعه الصرفُ ، وما لا ينصرفُ (\*) يفتقرُ إلى ما يصرفُه علموا  
 أن الأصلَ الصرفُ ، فبحثوا عن العوجياتِ ، فوجدوها عشرةً :

سبعةً إذا اجتمع منها في الاسمِ اثنانِ من التنوينِ ، وهما :

التعريفُ والعجمةُ ، نحو : "إبراهيمَ ، وإسماعيلَ" .

فالتعريفُ والمدلُّ ، نحو : "عمر ، وزُفر ، وسحرٌ من يومِ بعينه .

والتعريفُ ووزنُ الفعلِ المختصُّ ، نحو : "فَعَلَّ ، وَقَعَلَّ ، وَقَعَلَّ ، و"فوعِلَّ" .

والتعريفُ - أيضاً - ووزنُ الفعلِ الغالبِ نحو : "أحمدَ ويزيدَ" ،

والتعريفُ والتأنيثُ ، نحو : عائشةَ وزينبَ ، والتعريفُ والألفُ والنونُ

الزائدتانِ ، نحو : "عثمانَ ، وسلمانَ ، وعمرانَ" .

والتعريفُ والتركيبُ ، نحو : "بعلتكِ زَمامَ هرمز" . (٢)

والتعريفُ والألفُ الإلحاقِ ، نحو : "أرطى" (٣) في حالِ التسميةِ بها .

والصفةُ والمدلُّ ، نحو : "مثنى وثلاثٌ وموحدٌ وثناٌ ورباعٌ" .

=== وفي البيت الأخير :

وما زيدَ في عمرانَ من بعدِ رايهِ \* وتاسعُها التركيبُ هذا ملخصُ

غاية الأمل في شرح الجمل ٥٢٤/٢ .

(١) قال عبد العزيز بن جمعه العوصلي : "ومن المختص ما كان على فَعِلَ

وَفَعَلْ مخففاً ومشدداً ، وِفَوَعِلَ ، وَاِنْفَعَلْ ، وَاِفْعَلَّ وَاِفْعَالَ ونحوها" .

شرح ألفية ابن معطي ٥٤٤٦/١ .

(٢) رَامَ هُرْمَزَ اسمُ أعجمي مركبٌ ، وهو بلدٌ ، والنسبةُ إليه رَامِيٌّ ، قال

سيبويه "واختلفوا في رَامَ هُرْمَزَ فجعله بعضهم اسماً واحداً وأضاف

بعضهم رَامَ إلى هُرْمَزَ" الكتاب ٢٩٦/٢ .

وانظر المعرب من الكلام الأعجمي . للجواليقي ٨٣ .

(٣) الارطى شجرينبت في الرمال يدبغ به . اللسان ( أرط ) .

(\*) في الأصل : لا يفتقر ، تحريف ، والصواب ما أثبتناه .

وجميع هذا لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، فَإِذَا  
اجْتَمَعَ التَّأْنِيثُ وَالصِّفَةُ ، نَحْوُ : ضَارِبَةٌ وَقَائِمَةٌ ، لَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الصَّرْفِ مَنْ  
حَيْثُ كَانَ التَّأْنِيثُ غَيْرَ لَازِمٍ فِي مِثْلِ هَذَا ، لِأَنَّكَ تَسْقِطُ التَّاءَ ، فَتَقُولُ :  
ضَارِبٌ ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ فِي الْعَلَمِ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي "عَائِشَةَ الْعَلِيسِ" :  
عَائِشٌ ، فَالْمَذْكُورُ لَا يَشْرِكُهُمَا فِي هَذَا اللَّفْظِ مَا دَامَتِ عَلِمًا ، فَلَمْ يُعْتَدَّ بِالتَّأْنِيثِ  
عِلَّةً إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا .

وكذلك إِذَا اجْتَمَعَ التَّعْرِيفُ وَالْعَجْمَةُ ، نَحْوُ : "أَجْرٌ وَلِجَامٌ" (١) فِي

حَالِ التَّسْمِيَةِ بِهَا لَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الصَّرْفِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ رَدَّتْ مِثْلَ هَذَا إِلَى  
أَوْزَانِ كَلَامِهَا ، وَاسْتَعْمَلَتْهَا نِكْرَاتٍ وَمَعَارِفَ ، فَخَفَّتْ عَلَيْهَا ، وَلَمْ تَرَاغِ الْعَجْمَةُ  
فِيهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَعْجَمِيُّ الْمَنْقُولُ مِنَ الْعَلَمَةِ ، نَحْوُ : "إِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ" ،  
وَجَمِيعُ بَابَيْهِمَا ، لِأَنَّهَا لَمْ تُدْخِلْهَا فِي كَلَامِهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا ، وَلَمْ تَسْتَعْمَلْهَا  
أَجْنَاسًا نِكْرَاتٍ كَمَا اسْتَعْمَلَتْ "اللِّجَامَ وَالْأَجْرَ" ، فَبَقِيَتْ الْإِعْلَامُ الْعَجْمِيَّةُ  
عَلَى ثِقَلِهَا ، وَالْوَصْفُ وَالْعَجْمَةُ بِهَذِهِ الْعَنْزَلَةِ ، نَحْوُ : "سَفْسِيرٌ" (٢) وَ"بِنْدَارٌ" (٣) ؛  
لِأَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْهَا أَجْنَاسًا ، وَتَصَرَّفَتْ فِي ذَلِكَ ، كَأَجْرٍ فَخَفَّتْ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ

الْجَمْعُ الَّذِي يَشْبَهُ الْآحَادَ لَا يَكُونُ عِلَّةً عَلَى حَالٍ ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الْجَمْعَ الَّذِي لَا يَشْبَهُ الْآحَادَ  
إِذَا أَشْبَهَ الْآحَادَ فِي اللَّفْظِ صَرَفٌ .  
لِأَنَّ الْجَمْعَ الَّذِي لَا يَشْبَهُ الْآحَادَ إِذَا أَشْبَهَ الْآحَادَ فِي اللَّفْظِ صَرَفٌ نَحْوُ :

«مَلَائِكَةٌ» .

(١) اللجام معروف ، وهو ما يوضع في فم الفرس ، وقال قوم إنه عربي ، وقال آخرون : بل هو معرب . ويقال : إنه بالفارسية لغام ، ويجمع على أُلجمة .  
ينظر المعرب من الكلام الأعجمي ٥٦٤ .

(٢) السفسير بالفارسية السَمَسَارُ قاله أبو عبيد عن الأصمعي . وقال مؤرِّج :  
السفسير العبقري ، وهو الحانق بصناعته من قوم سَفَسِيرَةَ وعباقرة ، ويقال :  
للحانق بأمر الحديد سفسير ينظر المعرب للجواليقي ٣٧٢ .

(٣) البندار بالضم واحد البنادرة ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ،  
وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض ، ومنه سَمِّيَ بِنْدَارِ بْنِ  
عبد الحميد بن لُزَّةَ التحوي ، قال القفطي : خَلَطَ الْمَذْهَبِينَ وَلَهُ تَصَانِيفٌ .

ينظر الإنباه ٢٩٢/١ .

مسألة :

والثلاثُ العِللُ الباقيةُ التي تمنعُ واحدةً منها الصَّرْفُ في الاسمِ ؛  
ألفُ التأنيثِ مَقْصُورَةٌ وممدودةٌ ، نحو : حُبْلَى ، وَحَمْرَاءُ ،  
والألفُ والنونُ في مثلِ : "سَكَرَانَ" ، و"عَضْبَانَ" .  
والجَمْعُ العتاهي الذي لا نظيرَ له في الآحادِ ،

فهذه الثلاثُ إذا وُجِدَ منها واحدةٌ في الاسمِ امتنعَ من الصرْفِ البتةُ/ في ١/٣  
المعرفةِ والنكرةِ ، فجميعُ ما لا ينصرفُ قد انحصَرَ إلى قياسِ يعملُ عليه ،  
لا نجدُ شيئاً ما لا ينصرفُ إلا وفيه ما ذكرنا ، ولا يصرفُ شيءٌ ما ذكرنا ما فيه  
هذه العِللُ على شروطِها إلا لضرورةٍ شعرياً أو فاصلةٍ نُونٍ إِتِّبَاعاً، نحو قوله  
تعالى : \* قَوَارِيرًا \* (١) .

الثاني : وما وُجِدَ غيرُ مصروفٍ ، وليس فيه علةٌ لم يُثبِتْهُ البصريونُ ،  
وأثبتَهُ الكوفيونُ ورَوَّاهُ عن العربِ ، كقوله : (٢)

فَمَا كَانَ حِصْنًا وَلَا حَابِسًا      يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

(١) الآية ٥١ من سورة الانسان .

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي . من أبيات قالها

لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين ، فأعطي  
عمينة بن حصن الفزاري ، والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة  
قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس .

والشاهد فيه قوله : ( مرداس ) حيث منعه من الصرْفِ وليس فيه إلا  
علة واحدة وهي العلمية ، وقد استشهد به الكوفيون والأخفش  
والفارسي على ترك صرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشعر ، ورواه البصريون  
رواية لا شاهد فيها وهي :

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ \*

ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢ ، والضرائر لابن عصفور  
١٠٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٤٢/١ ، وشفاء العليل في إيضاح  
التسهيل ٩١٠/٢ ، والهمع ١٢١/١ ، والخزانة ٧١/١-١٢٢ ،  
والدرر ١١/١ .

وأبياتاً غيرَه، وهو محمولٌ على منعٍ صرفٍ ما ينصرفُ ضرورةً، وبما  
شَبَّهتِ العربُ فيه الأصلَ بالفرعِ كما مدتِ القُصُورَ .  
قلت : فهذا الذي ذَكَرَهُ النحويون قَرَّبَ حَصَرَ البابِ وَسَهَّلَ  
حَفْظَهُ ، واستَغْنِي به عن حَفِظِ جميعِ ما تشتملُ عليه هذه الأنواعُ التي لا يمكنُ  
حَصْرُها بالحَفِظِ ، فلا فرقَ لَمَّا بين قولِكَ : كُلُّ اسْمٍ اجتمعَ فيه العَجْمَةُ  
والتعريفُ أو العدلُ والصفةُ لا ينصرفُ ، وبين قولِكَ : كُلُّ فاعِلٍ ومبتدأٍ  
مرفوعٌ ، وكلُّ مضافٍ إليه مخفوضٌ أبداً ، فهذه عللٌ مطردةٌ (١) موجبةٌ ،  
وهكذا مقصدُ النحويين - رحمهمُ اللهُ - . فَإِذَا عَلِمَ هذا جازَ أن يوقفَ عنده  
ولا يعلِّلُ ، ويكونُ الواقفُ عند ذلكَ مؤدِّياً لكلامِ العربِ عالماً به ، وجازَ أن يتجاوزَ  
ذلكَ ، ويبحثَ عن أصولِ تلكِ العَلَلِ ، ولا يبيِّنُ شَيْءَ صيرتِه عللاً ، فَإِذَا وَفَّقَ  
لذلكَ ناظرٌ فيه وعرفه كانَ أعظمَ خَطراً ، وأكبرَ قدرًا ، وأكثرَ تصرفًا ، وأنبهَ  
علماً من الأوَّلِ ، وكلاهما متَّبِعٌ ما وجدَ من كلامِ العربِ متصِّرفٌ فيما تصرفوا  
فيه .

ثم النحويون رأوا هذه الأنواعَ من الأسماءِ التي اقترنتُ بها هذه  
العللُ مُنِعَتِ التَّنوينَ وهي مُعَرَّبَةٌ فخرجتُ عن أصولِها ، نَظَرُوا ما ليس  
فيه تنوينٌ من الكَلِمِ الثلاثِ وإعرابه فرع ، فوجدوا الفعلَ المضارعَ فاعتقدوا  
أنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ محمولٌ عليه في تركِ التَّنوينِ من حيثِ خَرَجَ إلى  
شبهه بالنقلِ بالعللِ التي دخلتْه ، كما أن الفعلَ محمولٌ على الاسمِ فسي  
الإعرابِ لما أشبهه أعيربَ ، ولما دخلَ الاسمَ هذان السببانِ أو سببٌ يقومُ  
مقامهما ؛ فخرجَ عن أصله ، وصارَ فرعاً من جهتين ؛ حَمِلَ على الفعلِ إِذِ الفعلُ  
ثانٍ عن الحدثِ من جهاتٍ (٢) :

- (١) قال ابن جنى أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار والاطراد  
نقيض الشذوذ قال : فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في  
الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه  
وما انفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً \* . الخصائص ١/٩٦-٩٧ .  
(٢) في الاصل : \* الحدثن \* والسياق يعطي ما أثبتناه .

منها : أَنَّ الفِعْلَ يَضْرُفُهُ ، وَالْحَدِيثُ لَا يَضْرُفُهُ .

ومنها : الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ ، وَالْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

ومنها : بِنَاءُ لَفْظِ الْفِعْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَالْحَدِيثُ

لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

فلما أشبهه بخروجه عن أصله ، كما خرج عن أصله نُقِلَ عَنْهُمْ

كثقله ، فَتَنِيحَ مَا تَنِيحَهُ الْفِعْلُ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مَفْرَعًا عَنِ الْحَدِيثِ

فِي الْعَمَلِ لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ فِي الصِّفَاتِ وَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ عِلَّةً يَنْعَى الصَّرْفَ .

فهذا هو الشبه الذي ذكره النحويون ، وليس حملُ الاسمِ في هذا على

الفعلِ بآءٍ بعد من حملة على الحرفِ قسِي الْبِنَاءِ .

والدليل على أَنَّ الفِعْلَ أَثْقَلُ مِنَ الْإِسْمِ مَعْنَى قِسْلَةِ أُبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ ،

وَكثرة أُبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ ، فَأُبْنِيَةُ / الْأَفْعَالِ نِيْفٌ عَلَى ثَلَاثِينَ ، وَأُبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ

نِيْفٌ عَلَى ثَلَاثِيْنَ ، قَسَالٌ هَذَا

أَبْنِ خُرُوفٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . ( ٢ )

وحروفُ الْأَفْعَالِ تَنْقُصُ عَنِ حُرُوفِ الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّهَا ( ٣ ) تَكُونُ ثَلَاثِيَّةً

وَرَبَاعِيَّةً وَخَمَاسِيَّةً ، وَتَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ سَبْعَةً نَحْوَ : "أَشْهَبَابٌ" ، فَهَذَا دَلِيلٌ

ثَقِيلُ الْفِعْلِ وَخَفِيَّةُ الْإِسْمِ ؛ وَهَذَا مَعْنَى الثَّقِيلِ وَالْخَفِيَّةِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ،

وَهُوَ بَدِيْعٌ ، فَالْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا فَهُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْإِسْمِ السَّبَاعِيَّةِ الْمُنْصَرَفِ

مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

ثم الثلاثيُّ التَّحْرُكُ الْأَوْسَطُ أَثْقَلُ لَفْظًا مِنَ السَّاكِنِ الْأَوْسَطِ ، وَحُرَاءٌ ٣

أَثْقَلُ مِنْ حَبَلِيٍّ ٤ ، وَكَذَلِكَ مَا عَدَّتْهُ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ أَثْقَلُ مَا عَدَّتْهُ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ مِنْ

جِهَةِ اللَّفْظِ ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ .

( ١ ) فِي الْأَصْلِ : مَرْفُوعًا ، وَهُوَ تَصْغِيفُ ظَاهِرِ وَالسِّيَاقِ يُعْطِي مَا أُثْبِتْنَاهُ .

( ٢ ) يُنْظَرُ شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ مَخْطُوطٌ لَوْحَةٌ ٢

( ٣ ) فِي الْأَصْلِ : لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ ، وَهُوَ تَصْغِيفُ ظَاهِرِ وَالسِّيَاقِ يُعْطِي مَا أُثْبِتْنَاهُ .

ثُمَّ لَمَّا حَذَفُوا التَّنْوِينَ حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ أَتْبَعُوهُ الْجَرَّةَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ أَيْضًا ، فَصَارَ زَوَالُ الْخَفْضَةِ تَبَعًا لِلتَّنْوِينِ ، فَإِذَا جَاءَ مَوْضِعٌ لَا يَدْخُلُهُ تَّنْوِينٌ عَادَ إِلَيْهِ الْخَفْضُ ، حَيْثُ أَمِنُوا التَّنْوِينَ ، وَذَلِكَ مَعَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَهُوَ عَلَى حَالِهِ مَصْرُوفٌ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَصْفَرَ - نَحْوُ : " أَحْمَرُ وَأَحْمِرٌ " - غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَقَدْ دَخِلَهُ التَّصْفِيرُ كَمَا دَخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَالْإِضَافَةُ ، وَكُلُّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، فَلَمْ تَقَاوِمُ لِأَحَدَى الْعَلْتَيْنِ .

فَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ صَغَّرَ فِي التَّعْجِبِ فَلْيُؤَدِّ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ قَدْ دَخَلَتِ الْفِعْلَ فِي قَوْلِهِمْ : ( الْحِمَارُ الْجِدْعُ )<sup>(١)</sup> ، وَالصَّبِي الْجِدْعُ<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ جَمِيعُ ظُرُوفِ الزَّمَانِ<sup>(٣)</sup> ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ أَصْلِهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِضَاقَةِ الْفِعْلِ وَالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا لَيْسَ مِنْ بَابِهِ ، وَلِهَذَا قَالَ سَيَبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : " وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ " <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَصْرُوفًا عِنْدَهُ لَمْ يَفْعُدْ قَوْلَهُ : " وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ " شَيْئًا ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ .

- 
- (١) قطعة من بيت رواه أبو زيد في كتابه النوادر ضمن أبيات نسبت مرة لرجل من بني ثعلبة اسمه طارق بن سبيق ، ومرة لدى الخسرق الطهوي والبيت الذي منه هذه القطعة هو :
- يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً \* إلى ربنا صوت الحمار الجدع  
والشاهد فيه دخول الالف واللام على الفعل المضارع شذوذاً أو ضرورة .  
ينظر النوادر لأبي زيد ٢٧٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٥١ .  
وشرح المفصل لابن يعين ٢ / ١٤٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان : ٣٧ .
- (٢) قال السيرافي \* فإن قال قائل : فقد أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال ، كقولك : هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب زيد ورأيتك يوم قام زيد ، وإنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ، لأن الأفعال لا بد لها من فاعلين والفعل والفاعل جملة والزمان يضاف إلى الجمل ، كقولك : رأيتك يوم زيد أمير ورأيتك زمن أبوك غائب ونحو ذلك . . . الخ  
شرح سيبويه ١ / ٩٦ - ٩٧ وانظر الخصائص ١ / ٣٥٦ .
- (٣) الكتاب ١ / ٢٣ و ٣ / ٢٢١ .

تنبيه : قد قُلتَ - في الصفح مقلوبٌ هَذَا - (\*) كلاً ما معناه أَنَّ مِنْ  
أَدَى جميع ما لا ينصرف من غير تعرضٍ لأوجهٍ كونيّاً عللاً ؛ فقد أدَّى كلامُ  
العرب ، ومن تجاوز ذلك بأنْ أبدى أوجهَ كونها عللاً أرسخُ قدما ، وأوفرُ حكماً  
وخطراً ، فالذي أراه الآن التعرضُ لذلك ؛ لأنَّ الكتابَ كتابُ بسطٍ وتحقيقٍ .  
فأقول : قال محققو هذه الصنعة : (١) إِنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ  
هو ما كان ثانياً من جهتين من الجهاتِ التسعِ ، لا أعلمُ خلافاً بين  
النحويين المتقدمين أن موانعَ الصرفِ تسعةٌ : التعريفُ ، والتأنيثُ ، والوصفُ ،  
والجمعُ ، ووزنُ الفعلِ ، والتركيبُ ، والعدلُ ، والمعجمةُ ، وزيادةُ الألفِ والنونِ ،  
وجاءَ بعضُ التأخرينَ وزادَ في موانعِ الصرفِ عاشرًا (٢) وهو أَلْفُ الإلحاقِ ،  
فقال النحويون كلُّهم يقولون : إِنَّ أَرطَى إِذَا سَعَى بِهِ مذكورٌ : فإنه لا ينصرفُ ،  
ولا مانعٌ إلاَّ التعريفُ وزيادةُ الألفِ ، وَثَمَّ مِنْ زَادَ حَادِي عَشَرَ ، وَهُوَ

(\*) ينظر ص ٩ حيث أن المصنّف أجعل الكلام هناك على هذا الموضوع  
، وتوسع في الحديث عنه هنا ، وقد استخدم عبارة الصفح هنا  
وفي عدة مواضع من هذا الكتاب - بمعنى - الصفحة ، وانظر

٤٠/٢ - ٨٢

ويقصد بعبارة : ( الصفح مقلوبٌ هَذَا ) الصفحة المقابلة لهذه الصفحة  
من اللوحة .

(١) قال عبد القاهر الجرجاني " إِذَا قُلْتَ : ثَانٍ كَانَ الاسمُ بِنَفْسِهِ ثَانِيًا ، وَهُوَ  
الحقيقة ، وَإِذَا قُلْتَ : فِيهِ الفرعية جعلت الفرعية معنى فيه ، وَلَمْ  
تجعل الاسمَ ثَانِيًا بِنَفْسِهِ . كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/٩٦٤ .

(٢) قال عبد العزيز بن جمعه الموصلي " وَذَهَبَ السِّيرَافِيُّ إِلَى أَنَّهُا عَشْرَةٌ  
فَزَادَ شِبْهَ أَلْفِ الإلحاقِ بِأَلْفِ التَّأنيثِ " . ينظر شرح الجمل لابن عصفور  
٢٧/٢/٢١٤ وانظر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٠ .



شبه ما لا ينصرف (١) فقال : لِأَنَّ سَيْبِيَه يَقُولُ : إِنَّكَ إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِأَحْمَرَ  
لا ينصرف لوزن الفعلِ والتعريفِ (٢) فَإِذَا نَكَرْتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، وليس فيه  
لَا وَزْنَ الفعلِ ؛ لِأَنَّ الوَصْفَ قَدْ زَالَ بِالتَّسْمِيَةِ ، والتعريفُ قَدْ زَالَ بِالتَّنْكِيرِ ،  
ووزنُ الفعلِ وحده لا يمنع الصَّرْفَ ، / أَلَا تَرَى أَنَّ «أَفْكَلًا» يَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ ،  
فلا بد من زائدٍ ، ولا زائدٍ إِلَّا شِبْهُ الْأَصْلِ .

الجواب : أنهم كَتَبُوا عن هذا كَلِمَةً بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ والنونِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ  
الْأَلِفِ والنونِ لم تَمْنَعِ الصَّرْفَ من حيثِ هُمَا زِيَادَتَانِ ، أَلَا تَسْرَى أَنَّ «عَفْرِيَّتًا»  
يَنْصَرِفُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مَذْكَرٌ ، وفي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ الْيَاءُ والتاءُ ، وَإِنَّمَا مَنَعَتْهَا  
لشبههما بِهَمْزَةِ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّهُمَا زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعًا فَمِنِ آخِرِ  
كَلِمَةٍ ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَلْفٌ ، قَبْلَ الْأَلِفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَأَكْثَرَ لَا تَلْحَقُهَا تَاءُ  
التَّأْنِيثِ ، وكذلك ما آخِرُهُ أَلْفٌ الْإِلْحَاقُ لِأَنَّهَا لم يَصْرَفْ فِي المَعْرِفَةِ لِشِبْهِ الْأَلِفِ  
الْإِلْحَاقِ بِالْأَلِفِ التَّأْنِيثِ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَرْجِعُ إِلَى الشَّبهِ أَتَوْا بِوَأَحَدٍ  
مِنْهَا ، وَاسْتَفْتَوْا عَنِ الْاِثْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فلم لم يستغنوا بألف الإلحاق ؟ قلت : أَلْفُ الْإِلْحَاقِ  
لا أَثْرَ لَهَا إِلَّا مَعَ التَّعْرِيفِ ، وَالْأَلْفُ والنونُ يَنْعَمَانِ مَعَ التَّعْرِيفِ وَمَعَ الوَصْفِ  
فِي النِّكَرَةِ فِي «فَعْلَانِ» الَّذِي مُؤَنَّهُ «فَعْلَى» .

فَإِنْ قُلْتَ : قد تقدم الكلام على علل ما لا ينصرف ، وهي : التسع ،  
وقد ذَكَرْتَهَا أَوَّلَ الْبَابِ نِظْمًا وَنَثْرًا ، وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ : (٣)

جَمَاعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدَلٌ وَعَجْمَةٌ

وَوَصْفٌ وَتَرْكِيبٌ وَوزنٌ وَمَعْرِفَةٌ

وَحَرْفَانِ مِنْ فَعْلَانِ آخِرُهُ الَّذِي

مُؤَنَّهُ فَعْلَى أَتَتْكَ مَصْنَفَةٌ

(١) ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ١/٦٠٦ .

(٢) الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٣) لم أقف على من نظمها . وفي الأصل جماع ، وهي عبارة سيويه .

الكتاب ٣/١٩٤ .

وهذه العِلَلُ كُلُّهَا من خواصِّ الأسماءِ ، فكيف تكون خواصَّ الأسماءِ

مُنْقَلَةً لِلأَسْمَاءِ إِلَى شَبهِ الأَفْعَالِ ؟

فالجواب أن هذه العِلَلُ إِذَا دخلت على الأسماءِ تنقلها إلى حالةِ الشَّيْئِيَّةِ (١) عن الأسماءِ الأَصُولِ إلى حالةِ الفرعيةِ (٢) ، فالتعريفُ فرعٌ للتذكيرِ ، والمجعةُ فرعٌ في كلامِ العربِ على العربيةِ ، لِأَنَّ أصلَ الأسماءِ في كلامِ العربِ أن تكونَ على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ لتكونَ على لغتِهِمْ ، وكذلك ما كان من الأسماءِ على وزنِ الفعْلِ - قَالِيهِ ، وَمُخْتَصِّهِ - فرعٌ على ما كان على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ ، والوصفُ - أيضاً - ، كذلك فرعٌ ، لِأَنَّ الاسمَ يكونُ أولاً ثم يطراً عليه الوصفُ ؛ فلهذا كان الوصفُ فرعاً ، والتأنيثُ أيضاً علةٌ فرعيةٌ للتذكيرِ ؛ لِأَنَّهَا ثانيةٌ له من حيثُ أَنَّ التَّأْنِيثَ يفتقرُ إلى بَيَانَةٍ معناه إلى علامةٍ أو تعريفٍ بالوضعِ لَهُ بخلافِ التذكيرِ ، فالتذكيرُ هو الأولُ ، والتأنيثُ يتلوه ، وكذلك التركيبُ فرعٌ للإفراهِ ، والعدلُ أيضاً علةٌ فرعيةٌ ؛ لِأَنَّ أصلَ الاسمِ المعدولِ أن يكونَ على بناءٍ غيرِ الذي عدلَ إليه ، فَذَلِكَ البِنَاءُ هو الأَصْلُ والأولُ ، والذي عدلَ إليه يتلوه ، فهو ثانٍ له ، والزيادةُ أيضاً علةٌ فرعيةٌ ، وليسَ كُلُّ زيادةٍ تمنعُ من الصرفِ ، فالزيادةُ التي تمنعُ هي الألفُ والتَّوْنُ من « فعلان » الذي مَوْثَهُ « فعلى » ، وَسَيَبِينُ بِأَتَمِّ من هذا .

وألفُ التَّأْنِيثِ المقصورةُ والمدودةُ ، وكذلك الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ هو علةٌ مانعةٌ من الصرفِ ؛ لِأَنَّ الجمعَ ثانٍ عن الإفراهِ ، فالإفراهِ هو الأولُ ، والجمعُ يتلوه ، فهو ثانٍ له ، وهذه العِلَلُ التَّمْنَعُ لا تمنعُ مِنْهَا / واحدةٌ إِلاَّ إِذَا اجتمعت مع أخرى إِلاَّ عِلَّتَيْنِ ، فَإِنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنْهَا تمنعُ الصرفَ وحدَها ، وهي الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ ، وألفُ التَّأْنِيثِ مقصورةٌ أو مدودةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنْهَا قامت مقامَ عِلَّتَيْنِ من حيثُ كان

(١) ينظر كتاب المقصد في شرح الايضاح ١/١٢ و ٢/٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/٩٦٤ .

جمعاً ، ومن حيثُ كان لا نظيرَ له في الآحاد ، فهو جمعٌ ونهايةُ الجمعِ ،  
وكذلك ألفُ التانيثِ قامت مقامَ علتينِ ، فلما اجتمع في الاسمِ علتانِ من  
هذه العلةِ مَنَعَ الصَّرْفُ لشبهه بالفعلِ ، وإتّما أشبه الاسمُ الفعلَ إذا كانَ  
فيه علتانِ ، أو ما يقومُ مقامَ علتينِ ؛ لأن الاسمَ إذا اجتمعَ فيه مثلاً- التعريفُ  
والتانيثُ فقد اجتمعَ فيه شيئانِ زائدانِ عليه لم يكونا فيهِ قبلاً ،  
فَصَارَ لذلك بمنزلةِ الفعلِ ؛ لأن الفعلَ يَتَضَعَنَّ الفاعلُ ، وهو شئٌ  
زائدٌ عليه أيضاً ، فصار الاسمُ لاجتماعِ علتينِ فيه بمنزلةِ الفعلِ ، فهذا وجهُ  
مشابهةِ الاسمِ الذي لا ينصرفُ للفعلِ .

وقيل: وجهُ الشبهِ بينهما . أن الاسمَ الذي لا ينصرفُ إذا اجتمعَ فيه  
علتانِ صار كأنه فرعٌ من جهتينِ ، فأشبهه الفعلُ ؛ لأن الفعلَ فرعٌ عن  
الاسمِ من جهتينِ : عن الفاعلِ بالحدثِ ، وعن المصدرِ بالاشتقاقِ ، فَكُلُّ  
اسمٍ صار فرعاً من جهتينِ ، فقد أشبهه الفعلُ ، فَمَنَعَ الصَّرْفُ ، وهو الجُرُّ  
والتنوينُ ؛ ولأن هذه العلةَ تحدثُ فرعيةً فيما تكونُ فيه . (\*)

قال أبو موسى الجزولي (١) - رحمه الله - في عقْدِ باب ما لا ينصرفُ :  
أصلُ الاسمِ أن يكونَ مفرداً عَرَبِيَّ الوُضْعِ إلى آخِرِ ما قال : (٢) إِنَّهُ أصلٌ في الاسمِ ،

(\*) في الأصل : وليبيان ، والسِّيَاق يعطي ما اثبتناه .  
(١) أبو موسى الجزولي هو : عيسى بن عبد العزيز بن رباب الخزازي الجزولي  
النحوي من أهل مراكش . حجج فلقي ابن بري بمصر ، فلزمه  
وأخذ عنه النحو واللغة والادب ، وقرأ عليه الجمل للزجاجي ، وسمع عليه  
صحيح البخاري فكان واحداً من فئمة انتهت إليه رئاسة العربية ببلده ،  
ومن مصنفاته كتاب القانون في النحو . توفّي بناحية مراكش سنة ٦٠٧ هـ  
ترجمته في : الانباء ٢٧٨/٢ وبرنامج الوادي آشي ٢٨٧ والبليغ  
١٧٩ وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ ، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢ ، والأعلام  
١٠٤/٥

(٢) ينظر المقدمة الجزولية في النحو ٢٠٧ هـ

ويكونُ مقابلهُ كُلِّ ما ادَّعِيَ أصالتهُ يُحدِثُ فيه فرعيةً ، فيشبهُ النوعَ الذي هو الفعلُ ، فيَمْنَعُ ما يَمْنَعُ الفعلُ .

فقدُ تحققَ من هذا معرفةً عِلَلٍ ما لا ينصرفُ ، ومعرفةً أوجهٍ كونِها عللاً ، وتَحَصَّلَ بهذا معرفةً موانعِ الصرفِ تفصيلاً وتحليلاً ليَحْصَلَ الوفاءُ بالضرورة ، والأَكْمَلُ الأوَّلُ الذي كان التنبيةُ عليه قبْلَهُ والحمدُ لله .

وكذلكُ الجوابُ عن اعتراضِ من قال : جميعُ عِلَلٍ ما لا ينصرفُ كُلِّها من خواصِّ الأسماءِ ، فكيفُ يكونُ ما هو من خواصِّ الاسمِ مخرجاً له عن حكمِ الأَصْلِ من الأسماءِ إلى شبهِ الفعلِ ؟

فالذي أقولُهُ : أَنَّ تلكَ الخواصِّ الأوَّلَ من خواصِّ الأسماءِ ، ولكن من حيثُ أحدثتُ في الاسمِ الذي تدخلُ عليه منها خاصيتانِ عَرَضُ لَمَّا دخلتُ عليه مرتبةُ الثبوتِ عن أصولِ الأسماءِ ، فأشبههُ ما هو ثانٍ لَمَّا هو فرَعٌ بالحقيقةِ عن الاسمِ ، فبقي مُعَرَّباً غيرَ جارٍ بوجوهِ الإعرابِ ، بل يدخلُهُ ما يدخلُ الفعلَ المضارعَ من أنواعِ الإعرابِ ، وهيَّ الرفعُ والنصبُ وجوباً أو تقديرًا ، ويَمْنَعُ الجرُ والتنوينُ ، لشبهِهِ بِمَا لا يدخلُهُ الجرُ والتنوينُ ، وهو الفعلُ .

وجرى في تخاطبِ النحويين أن يقالَ : \* وكان في موضعِ الخفِضِ

مفتوحاً \* ، والفتحُ من ألقابِ البناءِ ، فمن النحويين من قال : إن الاسمَ الذي لا ينصرفُ في حالِ الخفِضِ مبنئٌ <sup>(٢)</sup> ، لأنَّ حركتهُ الفتحُ ، وهي غيرُ مجانبيةٍ

للخفِضِ ، وحركاتُ البناءِ لا تُجانبُ العواملَ المقتضيةَ / لها ، فهو عندُ القائلِ مبنئٌ ، وهو أبو الحسنِ الأَخْفَشُ ، وعلامةُ الخفِضِ عنده الكسرةُ التي زالت لشبهِ الفعلِ كما زال التنوينُ لذلكِ ، فلَمَّا بقي الاسمُ ساكناً لزوالِ حركتهِ كرهُوا بناءً ذلكِ لشبهِ المبنئِ ، فحركوهُ بالفتحِ ، فهذهِ الحركةُ عنده ليستُ بحركةِ إعرابٍ على هذا القولِ ، فتسميتُهُم لها فتحةً صحيحٌ ؛ لأنَّها ليستُ

(١) في الأصل : مخرج ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) ينظر شرح المغفل لابن يعيش ٥٨ / ١ و ذكر مع الأَخْفَشِ أبا العباس المبرد .

حركة إعراب ، وأكثر النحويين يذهبون إلى أنها حركة إعراب ، وأن الاسم الذي لا ينصرف يُخَفَضُ بالفتحة ، والفتحة علامة الخفيض ، والفتح من القاب البناء فيعرض هنا سؤا ل ، وهو أن يقال : فكيف يقال فيه مفتوح ، وحركته حركة إعراب ؟

الجواب أن يقال : لأن هذه الحركة لما لم تكن مناسبة للعامل ، وإنما يناسبه الكسرة صارت كأنها وجدت بغير عامل ، فأشبهت بذلك السمتى من الحركات بداءً فتحاً ، فلذلك قيل : فيه مفتوح ، وأبو علي لم يثبت مذهبه في كتابه "الإيضاح" ؛ لأنه قال فيه : " وكان في موضع الخفيض مفتوحاً " (١) ولم يقل : خفض بالفتحة ، فيمكن أن يكون مذهبه مذهب أبي الحسن على أنه ينبغي أن يقال في الفتحة : إنها علامة الخفيض على كل قول ؛ لأنها صارت في موضع الكسرة ، فينبغي أن يحكم لها بحكمها ، فينسب لها الإعراب كما فعل أبو علي ذلك في "أخيك و كليهما" (٢) والله أعلم .

وما يدل على أن هذه الفتحة تجرى مجرى الكسرة أنهم يقولون : رأيت جوارى ، فيظهرون الفتحة التي هي علامة النصب ، فإذا قالوا مررت بجوارٍ لم يظهروا الفتحة التي هي علامة الخفيض إلا في الشعر ، كما قال : (٣)

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يَمْعِلِيَا .....

(١) ينظر الايضاح ٥٨/١ .

(٢) ينظر الايضاح ٥٦/١-٥٧ وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ١٠٢/١ .

(٣) الشاهد من أبيات الرجز للفرزدق ، وبعده :

\* لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلِيقًا مَقْلُولِيَا \*

وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣/٣١٥ وابن السراج في الأصول

٣/٤٤٤ والخصائص لابن جني ١/٦ والمنصف ٢/٦٨ ، والضرائر لابن

عصفور ٤٣ واللسان (علا) و (قلا) .

والشاهد فيه إجراء يعملي على الأصل ضرورة ، وهو تصغير يعلَى اسم رجل ،

قال يونس : لأن العلم المنقوص يجوز إظهار فتحه في حال الجر .

فجاء هذا في الشعر، كما ظهرت الكسرة في الياء أيضاً قال (١) :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْفَوَائِي هَلْ يُصِيحُّنَ إِلَّا لَهِنَّ مَطْلَبُ

وانما ذلك، لأن هذه الفتحة عوض من الكسرة، وناعبة منابها، فجرت عليها أحكامها من الظهور والكُمون، فإن كان في الاسم علة واحدة انصرف؛ لأن قوة الأصل تقاومها، إلا أن تكون العلة الجمع التناهي. أو التانيث ولزوم التانيث، فإنه قد تقدم أن كل واحدة من هاتين العلتين تقووم مقام علتين .

ثم نقول؛ وجملة الأسماء في صرفها وترك صرفها على اثني عشر قسمًا :

ستة لا تنصرف في النكرة، وستة لا تنصرف في المعرفة، فالأول : التانيث

بالألف المقصورة، والتانيث بالألف المدودة، والجمع الذي لا نظير له في

الآحاد، والعدل في العدد، وأفضل صفة، وفعلان الذي مؤنثه على فعلى.

والستة الأخرى : هي التانيث بالمعنى والتاء، والعدل في غير

المدود، ووزنة الفعل الذي يغلب، أو يخص، والمعجمة والتركيب، وزيادة

الألف والنون، ولكل واحد من هذه أصول وشرائط تذكر إن شاء الله تعالى .

قال أبو القاسم - رحمه الله - ( وما لا ينصرف ينقسم قسمين، / فقسم

ب/ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ) (٢) قلت : وضابط هذا، لأن علتين  
تلتزميه في الوجهين، أعني : في حالة تعريفه أو تنكيره، أو يكون في التنكير بعد

(١) البيت لابن قيس الرقيات، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣/٣١٤

والعقضب ٣/٣٥٤، والخصائص ١/٢٦٢، والمنصف ٢/٦٧،

وأما ابن الشجري ٢/٢٢٦، وابن يعيش في شرح الفصل ١/١٠١،

ورصف المياني ٣٤١ واللسان (عنا) .

(٢) الجمل ٢١٨ .

التسمية يشبه أصله على مذهب سيبويه (١) في "أفعال الله استي به ثم نُكِّرَ  
بعد التسمية، فيكون تنكيره بعد التسمية مشبهاً أصله.  
وما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة لأن إحدى علتيه قد  
زالت في التنكير، وليس له حالة ترجع (٢) إليها في حال تنكيره، قد كان  
فيها لا ينصرف، وخالف الأَخفش سيبويه في "أحمر إذا تكرر بعد التسمية، فصرفه  
كأحمر إذا نُكِّرَ، والصحيح ما قاله سيبويه (٣) لأن "أحمر" في حال تنكيره منصرفٌ  
بخلاف "أحمر".

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٠٣ ولم يفصح عن العلة كما يوهم كلام المصنف،  
وقال ابن يعيش: "استثنى أحمر ونحوه من الصفات إذ كان فيه  
خلاف إذ استعي به ثم نُكِّرَ، فإن سيبويه يتبع من صرفه بعد تنكيره  
كما كان يمنع في حال تعريفه إلا أن الملح من الصرف مختلف.  
ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل، وفي  
حال التنكير يشبهه بحاله قبل التسمية ويذهب أبو الحسن  
الأخفش إلى صرفه؛ لأنه بالتسمية فارق الثقة وعرض فيه التعريف،  
ووزن الفعل على ما ذكر، فإذا نُكِّرَ زال التعريف، وبقي فيه علة  
واحدة، وهي: الوزن وحده فانصرف. ووزن القياس ما قاله  
أبو الحسن"، شرح المفصل ١/٧٠.

(٢) في ابن بابشاذ، يرجع إليها، لوحة ٥٥.

(٣) ينظر قول سيبويه في الكتاب ٣/٢٠٣ فابعثها.

فَصْلٌ : [ أَفْعَلٌ صِفَةً ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - ( فَمِنْ ذَلِكَ أَفْعَلٌ إِذَا كَانَ نَعْتًا ،  
نحو : أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ ) ، (١) فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ (٢) ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ  
وَاحْتِرَازٍ ، وَإِلَّا انْتَقَضَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ :  
« أَفْعَلٌ ، إِذَا كَانَ نَعْتًا ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ عَلَى «فَعْلَاءَ» ، وَكَانَ مَعَهُ ( مِنْ )  
لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ( \* ) وَلَمْ تُحذفْ هَمْزَتُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْصَرِفُ  
لِلوصفِ وَوزنِ الفَعْلِ ، وَأَفْعَلٌ هُوَ أَقْوَى الْأَسْمَاءِ شَبَهًا بِالْفَعْلِ بِالزِيَادَةِ  
الَّتِي فِي أَوَّلِهِ ، وَكَوْنِهِ وَصْفًا ، وَتَحْمِيلِهِ الضَعِيفِ كَالْفَعْلِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ عِنْدَ  
سَبَبِيهِ نَكْرَةً وَلَا مَعْرِفَةً ، وَلَا نَكْرَةً بَعْدَ المَعْرِفَةِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى «فَعْلَاءَ» ،  
احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِكَ : مَرَّتْ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ ، وَبِرَجُلٍ أَرْمَلٍ ، فَإِنْ هَذَا مَصْرُوفٌ .  
وقوله : (٣) وَلَمْ يَحذفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، احْتِرَازًا مِنْ أَحْوَى إِذَا صَغُرَ فِي

(١) الجمل : ٢١٨ عبارته : فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس منها : أفعل . الخ

(٢) من هنا مقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ إلى قوله : « وسياطي حكم هذا ص ٣٣ ولعل الشارح لم يعزه اكتفاء بما عناه لابن بابشاذ في عدة مواضع من هذا الكتاب .

( \* ) في اللوحة السابعة من الوجه الثاني كُتِبَ فِي هَامِشِ المَخْطُوطِ :  
وَمِنْ قِيُودِ « أَفْعَلٌ » أَنْ يَكُونَ مَعَهُ « مِنْ » مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مُرَادَةً فِى  
النِّيةِ كَمَا قَالَ الفَرَزْدَقُ :

إِنَّ الَّذِي سَمَّكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

يريد : أعز من دعائم كل بيت ، وأطول من دعائم كل بيت . وهذا الكلام أنسب في هذا الموضع من الموضع الذى كُتِبَ فِي هَامِشِهِ وهو : فصل : الجمع المتناهى .

وفصل أفعل هذا ما عسود من شرح الجمل لابن بابشاذ وهذه الزيادة التي في هذا الهامش ليست فيه .

(٣) في ابن بابشاذ : ( وقولنا ) لوحة ١٥٥ .



أحيد وجوهيه ، ومن خيرٍ وشيئٍ ، وذلك أنْ أُحْوِيَّ إذا صَغَّرَ كان فيه ثلاثة أوجهٍ : (١)  
"أَحْيِيَّ" بياءٍ مشددةٍ مصروفٍ ، كأنك لما حذفْتَ لامَ الكلمةِ حذفًا كراهيةً  
لاجتماعِ الياءِ اتِّ زَالَ وزنُ أَفْعَلَ ، فصرفته ، ومنهم من يقولُ : "أَحْيِيَّ" ، فحذفَ  
الياءَ على حدِّ حذفِها من جوارٍ وفواشٍ .

ويأتي بالتثوين عوضًا فيثبته في حالِ الرفعِ والجرِ ، ويحذفُه في  
حالِ النصبِ لتعامُ البناءِ ، ومنهم من يقولُ : أَحْيِيو ، فيجمعُ بينَ الياءِ والواوِ ،  
ولم يدغمْ حملًا على التكميرِ ؛ لأنَّهما من واوٍ واحدٍ .  
وأما "خيرٌ وشيئٌ" فلا إشكالَ فيهما ، فإِذا صَغَّرَا أُعيدَا إلى أصلِهما  
ولم يُصرفَا ؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها ، وإِذا عادتِ الهمزةُ  
تَمَّ ، وإِذا تَمَّ لم ينصرفْ .

(٢) قد كُنَّا ذكرنا الخلافَ في "أفعل" ، إِذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ - بينَ

سببويه والأخفش فلا فائدةَ في إعادته ، (٣) وَيَكْرَهُ أَنْ أَبِيعَ عُمَيْيَانُ الْمَازِنِيَّ سَبْرًا  
أبا الحسنِ الأخفشِ عن "أحمرٍ إِذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ به ، فقال : أَصْرَفُهُ ؛ لأنَّ  
الوصفَ قد ارتفعَ عنه بالإسميةِ ، فلم أُعيدْهُ إلى أصلِهِ ، فقال له أبو عثمان ، فما  
تصنعُ بقولِكَ : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ؟ فقال : أَصْرَفُهُ ، فقال : ولمَ ؟ فقال :  
لأنَّ أصلَهُ أن يكونَ عددًا كأربعةٍ وخمسةٍ ، فحملته على أصلِهِ فقال له : أَلَا فعلتَ  
ذلك في أحمرٍ ؟ فلم يأتِ بمقنعٍ .  
فإن سميتُ بأفضلٍ مِنكَ ومما أشبههُ يَمَّا

(١) ينظر الكتاب ٤٧٢/٣ وقال ابن مالك في الأوجه الثلاثة : "وهذا

الحذف مجع عليه إن كان أول الميامين الواقعين بعد ياء التصغير  
زائدا ، فإن لم يكن زائدا كالعقلب عن واو (أحوي) فإن أبا عمرو  
يرى فيه تقرير الياءات الثلاث فيقول : هذا أَحْيِيَّ ورأيت أَحْيِيَّ  
وغیره لا يرى ذلك إلا أن سببويه يحذف ويستصحب منع الصرف وعيسى  
ابن عمر يحذف ويصرف" شرح الكافية ١٩٠٧/٤ .

(٢) في ابن بابشاذ : " في أحمر وأصفر إِذا سَمِّيَ به ثم نُكِّرَ بعدَ التسمية .

لوحه ١٥٥ . وانظر ص ٢٠ .

(٣) انظر ما جرى بين المازني والأخفش في صرف أحمر إِذا نُكِّرَ بعدَ التسمية  
كتاب العتصد في شرح الايضاح ٩٧٩/٢-٩٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي  
٤٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن بزينة ٥٢٧/٢ .

مَعَهُ مِنْكَ لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً ، وَلَا إِذَا تَكَرَّرَتْ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ / بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ ١/٦  
"مِنْكَ" النَّالَةَ عَلَى مَعْنَى الْمَغَاضِلَةِ وَالْوَصْفِ مَوْجُودَةٌ فِي الْحَالِيْنَ (١) ، فَإِنْ  
سَمِيَتْ بِأَفْضَلٍ "وَلَيْسَ مَعَهُ مِنْكَ" (٢) لَمْ يَخُلْ حَذْفُ مِنْكَ "مِنْ أَنْ يَكُونُوا  
تَخْفِيفًا ، وَهُوَ مَرَانٌ أَوْ حَذِيفٌ" وَلَمْ يَزِدْ ، فَإِنْ كَانَ حَذِيفٌ وَهُوَ يُرَادُ فَحُكْمُهُ  
حُكْمُ زِكْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَذِيفٌ وَلَمْ يَزِدْ انْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي  
كَانَ بِهِ وَصْفًا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ ، وَلَا فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ .

فَإِنْ سَمِيَتْ بِأَفْكَالٍ ، وَهُوَ اسْمٌ رَعْدَةٌ أَوْ بِأَيْدِعٍ ، وَهُوَ اسْمٌ صَبْغٌ لَمْ

تَنْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَصَرَفَتْهُ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَكَذَلِكَ إِنْ

سَمِيَتْ بِأَجْمَعٍ أَكْتَعَ أَبْصَعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ ،  
فَإِنْ سَمِيَتْ بِأَرْقَمٍ وَأَرْقَمٌ  
لَمْ تَنْصَرَفْ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَالْأَجُودُ تَرَكَ الصَّرْفَ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّةَ  
لَمْ تُسَمَّ بِأَرْقَمٍ إِلَّا لِمَعْنَى النَّقْطِ الَّتِي فِيهَا ، وَلَمْ يُسَمَّ الْقَيْدُ بِأَرْقَمٍ إِلَّا لِمَعْنَى

السَّوَابِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَجُودُ وَالْأَحْسَنُ أَلَّا تَنْصَرَفَ ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ صَرْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ  
اسْمٌ غَيْرٌ مُشْتَرِكٍ .

فَأَقْسَمَا "أَجْدَلٌ وَأَخِيْلٌ" ؛ فَإِنَّ سَيْبُوِيَه - رَحِمَهُ اللهُ - جَوَزَ

صَرْفَهُمَا وَتَرَكَ صَرْفَهُمَا ، وَقَالَ: تَرَكَ صَرْفَهُمَا أَحْسَنَ الْوَجْهَيْنِ (٣) ؛ لِأَنَّ أَجْدَلَ

(١) قَالَ سَيْبُوِيَه " وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا صِفَةً بِعَيْنِكَ وَلَوْ سَمِيَتْهُ أَفْضَلُ مِنْكَ لَمْ

تَنْصَرَفَ عَلَى حَالٍ " . الْكِتَابُ ٢/٣ - ٢٠٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ مِنَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَانَ ؛ لِأَنَّ الْمُصَنَّفَ

قَالَ بَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ " لَمْ يَخُلْ حَذْفُ مِنْكَ " فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا هِيَ

الْمُرَادَةُ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا الْخَطَأُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) الْكِتَابُ ٣/٢٠٠-٢٠١ وَعِبَارَتُهُ : " وَذَلِكَ أَجْدَلٌ وَأَخِيْلٌ وَأَفْعَى ، فَأَجُودٌ ذَلِكَ

فيه معنى الشدة ولذلك سُمِّيَ به ، وأخيل فيه لعمَّة ، وهو طائر أخضر فسي جناحه لعمَّة تخاليف لونه ، فهذه أصول «أفعل» إذا كان وصفاً أو غير وصف ، وليس في العربية ما أخذَ عليه الوصف غير هذا ، وغير مثني ، وثلاث ، ورباع في العدد .  
وسن قال : إنَّ «سكرى» لم ينصرف للوصف والتأنيث لم تطرد علقته في «صحراء وطرفاء»<sup>(١)</sup> ، لأنَّهما لا ينصرفان ، وهما اسمان غير وصفين ، فإذا العلة المطردة التأنيث ولزوم التأنيث .  
وكذلك من قال : إن سكران لم ينصرف للوصف وزيادة الألف والنون بطلت عليه بئدمان وقرثان<sup>(٢)</sup> ، لأنَّهما وصفان والزيادتان فيهما ، ومع ذلك هما مصروفان ، فإذا «علتَّهما» - أعنى : منع صرف فتلان - الحمل على «فعلاً» ؛ لأنَّ في آخر «سكران» زيادتَيْن زيدتا معاً .  
الأول مِنْهُمَا حرف مد ولين ، كما أن «حمرأ» كذلك .

### سألة :

إذا سميت «بأكلل» لم تُجره مجرى «أحمه»<sup>(٣)</sup> ، بل تُجره مجرى «قرود»<sup>(٤)</sup> ومهدد<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه ملحق بجعفر يدل على ذلك بإظهار مضاعفه ، ولو كان بوزن «أفعل» لكان مدغماً كأجليل وأشدد .

(\*) في الاصل : زيادتان ، خطأ نحوى ، وما أثبتناه أولى .  
==== أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأنَّ الجدل شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لعمَّة سوداء مخالفة للونه ، وعلى هذا المثال جاء أفعل كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر .

(١) الطرفاء جماعة الطرفة شجر ، وبها سمي طرفة بن العبد ، قال سيبويه :

الطرفاء واحد وجمع ، والطرفاء اسم للجمع وقيل واحدها طرفاءة .

الكتاب ٢١٣/٣ واللسان ( طرف ) .

(٢) القرثان الجائع ، ومنه الحديث «كُلُّ قَالِمٍ قَرْثَانٌ إِلَى عِلْمٍ» أي جائع

اللسان ( قرث ) .

(٣) قال سيبويه : «ولو جاء في الكلام شيئاً نحو : أكلل وأيقق فسميت به

رجلاً صرفته ؛ لأنه لو كان أفعل لم يكن الحرف الأول إلا ساكناً مدغماً» .

الكتاب ١٩٥/٣ .

(٤) القرد ما ارتفع من الأرض وغلظ ، قال سيبويه هو ملحق بجعفر وليس

كعمد ولو كان كعمد لما ظهر فيه المثان . وانظر المنصف ٩/٣ واللسان ( قرد ) .

(٥) مهدد اسم امرأة قال ابن سيدة وإنما قضيت على ميم مهدد أنها =

مسألة :

إن سميت بألبب من قول العرب : ( قد علمت بذلك بنات ألبب )<sup>(١)</sup>  
أي: عقله لم تصرف للتعريف ووزن الفعل ؛ لأنه مشتق من اللب ، وواظمه سار  
مضاعف فيه سموح من العرب على طريق الشذوذ ، فلذلك لم يُغير ، كما لم<sup>(٢)</sup>  
يغيره مكوزة<sup>(٣)</sup> ولا درجا<sup>(٤)</sup> بن حيوة<sup>(٤)</sup> ، فإن صفرته أدغمته ؛ لأن العرب  
لم تصغره ، فلذلك عدلوا إلى القياس ، وقالوا: ألبب .

مسألة :

إذا سميت بأرطى لم تصرف ، لعلتين مختلفتين : إن أخذته من أريم  
أروط ، فهزنته أصل ، وألفه للإلحاق ، فلا تصرف للتعريف ؛ وشبه الألف بألف  
التأنيث ، وإن أخذته من قولهم : أريم مرطى كان بوزن أفعل ، فلم ينصرف<sup>(٥)</sup>  
للتعريف ووزن الفعل .

====  
أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة  
كسسي ومري . اللسان ( مهيد ) .

( ١ ) بنات ألبب : عروق في القلب تكون منها الرقة قال الكميث :  
إليكم ذوى آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظمًا وألبب  
فأظهر التضعيف ضرورة والقياس ألب ، ويضرب هذا المثل في الرقة  
لذوى الرحم .

ينظر مجمع الأمثال للميداني ١٣٢/١ ، وأصل المثل ( تأتي له ذلك  
بنات ألبب ) وانظر الكتاب ١٩٥/٣ .

( ٢ ) الزيادة من شرح الجمل لابن بابشاذ ساقطة من الاصل لوحة ١٥٥ .

( ٣ ) قال في اللسان : كوز ، وكوز ، ومكوزة اسمان شذ مكوزة عن حد ما تحتمله

الاسماء الأعلام من الشذوذ نحو قولهم : محيب ورجاء بن حيوة وسمت  
العرب مكوزة و مكوازا .

( ٤ ) رجاء بن حيوة بن جرول الكندي أبوالمقدام شيخ أهل الشام في  
عصره من الحفاظ الفصحاء العلماء . كان ملازماً لعمر بن عبد العزيز  
في عهدى الإمارة والخلافة واستكتبه سليمان بن عبد الملك وهو  
الذي أشار على سليمان باستخلاف عمرو له أخيار . ترجمته في الأعلام  
١٧/٣ ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت ، لأنه اسم موضوع لأعلى  
وجه الفعل ، وقد قلبت الياء الثانية فيه وأوا في العلم خاصة لأن  
الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه .  
ينظر شرح الشافية ١/٢٥٥ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل والتكلمة من شرح الجمل لابن بابشاذ  
لوحة ١٥٥ .

وما يَحْمَلُ عَلَى وَجْهَيْهِ «أَوْلَقُ» ؛ لِأَن جَعَلْتَهُ فَوَعَلًا فَهُوَ مُشْتَقٌّ  
 [ من قولهم: رَجُلٌ مَأْلُوقٌ ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ أَلِقَ ، وَإِن جَعَلْتَهُ  
 بوزنِ «أَفْعَل» ، فَهُوَ مُشْتَقٌّ ] (٢) من وَلَقَ يَلِيقُ ، وَلَمْ تَصْرَفْهُ إِذَا سَمَّيْتَ  
 بِهِ ، وَمِثْلُهُ : \* إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ \* (٣)

-/٦

فصل : [ فَعْلَان ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - (ومنها: فَعْلَانُ الذي مَوْئِشُهُ فَعَلَى نحو: «سَكَرَانَ وَسَكَرَى» ، وَغَضِبَانَ وَغَضِبَى» ، وَوَعَطَشَانَ وَوَعَطَشَى» (٤) يعني : أَنَّ هَذَا  
 مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَلَا نَكْرَةً ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعِلَّةِ الَّتِي  
 لَا جِلْمًا يُنْعَى الصَّرْفُ ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْوَصْفِ ، وَزِيَادَةِ الْإِلْفِ وَالنُّونِ ،  
 وَهَذِهِ الْعِلَّةُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِفَرْتَانٍ وَنَدْمَانٍ ؛ لِأَنَّ هَاتِيكُمَا وَصْفَانِ مَزِيدٌ (\*)  
 فِيهِمَا الْإِلْفُ وَالنُّونُ ، وَمَعَ ذَلِكَ هُمَا مَصْرُوفَانِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ -  
 رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّمَا يَنْصَرِفُ فِي النُّونِ ؛ لِأَنَّ النُّونَ تَبْدُلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي حَمْرَاءَ  
 وَصَفْرَاءَ ، فَكَمَا لَمْ يَنْصَرَفْ «فَعْلَانُ» فِي النُّونِ كَذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ «فَعْلَانُ» ، وَاحْتَجَّ عَلَيَّ  
 ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ فِي النَّسَبِ لِلِى بَهْرَاءَ بَهْرَانِيٌّ وَإِلَى حَوْرَاءَ حَوْرَانِيٌّ ، وَإِلَى صَنْعَاءَ  
 صَنْعَانِيٌّ (٦) ، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ مَنَاسِبَةٌ ،

(\*) فِي الْأَصْلِ : مَزِيدًا ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُشْبِهَتْهُ .

(١) الْأَوْلَقُ الْجَنُّونُ قَالَ الْأَعْمَشُ :

وَتَصَبَّحَ عَنِ فَيْبِ السُّرَى وَكَأَنَّمَا \* أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ  
 قَالَ سَيِّبِيهِ : " فَإِن أَوْلَقًا إِنَّمَا الزِّيَادَةُ فِيهِ الْوَاوُيْدُ عَلَى ذَلِكَ : قَدْ  
 أَلِقَ الرَّجُلُ قَهْوً مَأْلُوقٌ ، وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْ أَمْرًا وُلِقَ لَكَانَ عِنْدَنَا أَفْعَلٌ لِأَنَّ  
 أَفْعَلَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ أَكْثَرَ مِنْ فَوَعَلٍ " .

الكتاب ١٩٥/٣ ، دَقَّالٌ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ ، قَوْلُهُمْ : أَوْلَقٌ هُوَ مِنْ بَابِ

تَأَلَّقَ الْبِرْقُ إِذَا لَمَعَ ، يَنْظُرُ السَّائِلُ الْبَصْرِيَّاتِ ٢٧٣/١ ، وَالْمَنْصَفُ ١٧/٣ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَالتَّكْمِلَةُ مِنْ شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَانَ ١٥٥

(٣) الْآيَةُ ١٥ مِنْ سُورَةِ النُّورِ . قِرَاءَةُ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وَابْنِ يَعْمَرَ وَعِثْمَانَ الثَّقَفِيَّ : إِذْ تَلَقَّوْنَهُ . يَنْظُرُ الْمُحْتَسِبُ ١٠٤/٢ .

(٤) الْجَمَلُ : ٢١٨ . وَفِيهِ سَكَرَانَ وَسَكَرَى وَعَطَشَانَ وَعَطَشَى وَغَضِبَانَ وَغَضِبَى .

(٥) فِي ابْنِ بَابِشَانَ : " بَدَلَ " ١٥٦ .

(٦) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٣/٣٣٥ .

وَأَمَّا النُّونُ عِنْدَنَا بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ لَا مِنَ الْهَمْزِ ، فَكَانَ الْأَصْلُ «بِهْرَاوِيٌّ وَصَعَاوِيٌّ» ،

كُحْمَرَاوِيٌّ وَسُودَاوِيٌّ» ، فَأَبْدَلَ مِنَ الْوَاوِ النُّونَ لِلْمُقَابَرَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى إِلَى

جَوَازِ مَا دَغِمَ النُّونَ فِي الْوَاوِ مِنْ نَحْوِ : ( مِنْ وَآلِ ) (١) وَ ( مِنْ وَاقٍ ) (٢)

وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا : إِنَّ هَذَا النُّوعَ [ ] لَمْ يَنْصَرَفْ [ ] (٣)

لِلشَّبهِ «بِفَعْلَاءَ» مِنْ نَحْوِ حَمْرَاءَ وَبَيْضَاءَ ، وَالشَّبْهُ بَيْنَهُمَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ :

مِنْهَا : أَنَّ فِـسِي آخِرَ «فَعْلَانٍ» زَائِدِينَ زَيْدًا مَعًا ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ فِي آخِرِ «فَعْلَاءَ» :

وَمِنْهَا : أَنَّ الْمُرَادَ بِزِيَادَةِ جَاءَتْ بَعْدَ سَلَامَةِ الصَّدْرِ ، وَكَوْنِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ،

وَمِنْهَا : أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى كَمَلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، لَا يَقَالُ : سَكْرَانَةٌ وَلَا حَمْرَاءَةٌ . (\*\*)

وَمِنْهَا : أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صِفَةً تَخْصُ الْمَذْكَرَ ، كَمَا لَهُ

صِفَةٌ تَخْصُ الْمَوْثِقَ ، فَتَقُولُ : «سَكْرَانٌ وَسَكْرِيٌّ» ، وَغَضَبَانٌ وَغَضِبِيٌّ ، وَمَذْكَرُ  
«حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ» : أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ .

وَمِنْهَا : كَوْنُ إِحْدَى الزِّيَادَتَيْنِ فِيهِمَا حَرْفٌ مَسِيٍّ وَبِئْسَ لِيْسِيْنِ ،

فَلَمَّا قَوِيَ شِبْهُ «فَعْلَانٍ» بِفَعْلَاءَ ، مِنْ الْأَوْجِهِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ ، كَمَا لَمْ تَنْصَرَفْ

«فَعْلَاءُ» ، فَلِذَا سُمِّيَتْ (٤) «سَكْرَانٌ» لَمْ تَنْصَرَفْ ، فَإِنْ نَكَرَتْ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ جَاءَ الْخِلَافُ

الَّذِي فِي «أَحْمَرٌ» بَعْدَ أَنْ سُمِّيَتْ بِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي «حَمْرَاءَ» أَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ

[ ] إِذَا [ ] نَكَرَتْ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةً غَيْرَ مُفَارِقَةٍ ، وَجَمِيعُ هَذَا

إِذَا صُفِّرَ لَمْ يَنْصَرَفْ (٥) ، نَحْوُ : سَكْرِيَانٌ ، وَغَضَبِيَانٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي حَمْرَاءَ :

(١) الآية ١١ من سورة الرعد .

(٢) الآية ٢٤ من سورة الرعد .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، والتكلمة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٦ .

(\*) ينظر في شرح الجمل لابن عصفور : ٢١٤ .

(\*\*) في الأصل : وَلَا غَضْبَانَةٌ وَالصِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أُشْتَبَاهُ .

(٤) في ابن بابشاذ : فَلِذَا سُمِّيَتْ بِهِ لَمْ تَنْصَرَفْ ، لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النُّكْرَةِ

فَأُحْرِي أَنْ يَنْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ١٥٦ .

(\*\*) في الأصل فَإِذَا نَكَرَتْ فِي ابْنِ بَابِشَازٍ بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ ١٥٦ .

(٥) في ابن بابشاذ : لَمْ يَنْصَرَفْ أَيْضًا وَلَمْ تَغْيِرْ أَلْفَهُ وَنُونَهُ إِذَا كَانَ مَعَالِيَجُمِعُ

عَلَى فَعَالِيَيْنِ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَكْرَانٍ ، وَغَضْبَانٍ وَعَطْشَانٍ وَكِسْلَانٍ سَكْرِيَانٍ

حُميراء ، فإن كَانَ ما جمعتُه العربُ على "فَعَالِينَ" صَفَرْتَهُ على "فَعِيلِينَ" ، وسيأتي  
حُكْمُ هَذَا فِي التَّصْفِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها ما في آخره أَلِفُ التَّأْنِيثِ  
مَقْصُورَةٌ أَوْ مَدْدُودَةٌ ، فَالْمَقْصُورَةُ ، نَحْوُ : حُبْلَى وَسَكْرَى ، وَالْمَدْدُودَةُ ، نَحْوُ :  
حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ وَأَنْبِيَاءُ وَأَصْدِقَاءُ ) (١) يَعْنِي : أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مَا لَا يَنْصَرِفُ  
فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ ، وَهَذَا الضَّرْبُ مَا قَامَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مَقَامَ عِلْتَيْنِ ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ  
وَلِزُومِ التَّأْنِيثِ .

فالتأنيث بَيِّنٌ ، وَلِزُومِ التَّأْنِيثِ كَوْنُهُ مَلَاذِمًا لِلْكَلِمَةِ ، وَغَيْرُ مَفَارِقٍ لَهَا ، حَتَّى

إِنَّهُ ثَبَتَ فِي التَّكْسِيرِ نَحْوُ : حُبْلَى وَحُبَالَى وَصَحْرَاءُ وَصَحَارَى ، وَلَا / يُفَعَّلُ ذَلِكَ أ/٧  
بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، فَثَبَاتُهَا دَلِيلٌ عَلَى لِزُومِهَا ، وَلِلزُومِ تَأْثِيرٌ ، فَكُلُّ مَا كَانَ بِوِزْنِ  
حُبْلَى ، وَسَعْدَى ، أَوْ بِوِزْنِ "فَعَالَى" كَجَمْرَى (٢) أَوْ بِوِزْنِ "فِعَالَى" ، كذِفْرِى (٤)

(١) الجمل ٢١٩ ، مع سقوط أصدقاء من المطبوعة وسقوط كان من قوله : ومنها ما في آخره . مع اختزال لعبارة أبي القاسم .

(٢) في ابن بابشاذ : بوزن فعلى ، كحبلَى وسعدى ٥٦ ١ .

(٣) الجَمْزَى : هو عدوٌ ، وحمار جَمْزَى وَثَابٌ سَرِيحٌ ، وَالنَّاقَةُ تَعْدُو ، وَكَذَلِكَ الْفَرَسُ ، قَالَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدِ الْهَدَلِي :

كَأَنَّ رِحْلِي إِذَا رَعَّتْهَا عَلَى جَمْزَى جَازٍ بِالرِّمَالِ

وَأَصْحَمَ حَامِ جَرَامِيْزِهِ حَزَابِيَّةَ حَيْدَى بِالذِّحَالِ

قال الأصمعي : لم أسمع بفعلي في صفة المذكر إلا في هذا

البيت يعني : أن جَمْزَى وَبَشَكَى وَزَلْجَى وَمَرْطَى وما جاء على هذا

الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل . اللسان (جمز) .

(٤) الذِفْرِى : هو : العظم الشاخص خلف الأذن بعضهم يؤنثها

وبعضهم ينونها إشعاراً باللاحق ، قال سيويوه : وهي أقلهما .

الليث الذفري من القفا هو : الموضع الذي يعرق من البعير خلف

الأذن يقال : هذه ذفري أسيلة لا تنون لأن ألفها للتأنيث وهي

مأخوذة من ذفر العرق ؛ لأنها أول ما تعرق من البعير ، ومن العرب

من ينونها ويجعل ألفها لللاحق . اللسان ( ذفر ) ، وانظر الكتاب ٢١١/٣ .

أو بوزنٍ فَعَلَى كَشَعَبَى ، أو بوزنٍ فَعَالَى كَفَرَادَى ، وَحَمَادَى ، فُكَّهَ للتأنيثِ ؛  
لأنه لا تخلو الألف أن تكون أصلية أو ملحقة أو مزيدة للتأنيث على ما ذكرنا ،  
فلا يجوز الوجهان الأولان ؛ لأنه ليس في كلام العرب من المعتل أو الصحيح  
ما هو بوزنٍ فَعَلَى ، ولا بوزنٍ فَعَلَى ، ولا فَعَلَى ، وإذا بطل أن تكون في كلامهم  
هذه الأصول (\*) (١) ويطل أن تكون للإلحاق ، ولم يبق إلا أن تكون للتأنيث ، والذي  
يدل على أنها للتأنيث امتناعهم من إدخال علامة التأنيث عليها .

لا تجوز حَبَلَاءَ ، ولا خُنَّاءَ ، فأما قولهم : بُهَمَاءَ لضربٍ من النباتِ ،  
فقليلٌ شأنٌ ، ويمكن أن يكون هذا على الأصل الذي يذهب إليه الأخفش  
من إثباته فَعَلَاءَ كَجَحَدٍ ، فلا تكون الألف للتأنيث وقد دخل عليها تاء التأنيث (٢)

وقد يأتي من هذا الضرب ما يصلح أن تكون ألفه للتأنيث ،  
وغير التأنيث من نحو قوله : \* ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرَى \* (٣) يُقْرَأُ مَنْوَنًا ،  
وغير مَنْوِنٍ ، فمن نَوْنُهُ جعله ملحقاً بجعفر بوزنٍ فَعَلَى ، وأصله وَتْرًا مَنْ  
المؤاترة ، ومن لم ينوّن جعله للتأنيث مثل : سَكْرَى ، فإذا سميت «بتتري» على  
من نَوْنٍ لم تصرف في المعرفة وصرفت في النكرة ، وإن سميت على الوجه  
الآخر لم تصرف في معرفة ولا نكرة ،

وَمَنْ ذَلِكُ قَوْبَاءُ (٤)

(\*) زيادة يلتئم بها الكلام .  
(١) في ابن بابشاذ : بطل أن تكون للإلحاق ، وإذا بطل أن تكون  
للإلحاق لم يبق ١٥٦ .  
(٢) انظر رد ابن جني على ما حكى عن أبي عبيدة في هذا . الخصائص ١/٢٢  
(\*\*) في الأصل : فعلاء ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) الآية ٤٤ من سورة المؤمنون .  
قراءة ابن كثير وأبي عمرو «تتراً» بتنوين وقرأ نافع وعاصم وابن عامر  
وحمزة والكسائي بلا تنوين . ينظر السبعة : ٤٤٦ .  
(٤) القوباء : التي تخرج في جلد الانسان فتداوى بالريق ، قال الفراء

===



”وَحَشَاءٌ“<sup>(١)</sup> . فِيهِمَا الْفَتَانِ : اسْكَانُ الْوَاوِ وَالشَّيْنِ وَفَتْحُهُمَا ، فَمَنْ سَكَنَهُمَا  
كَانَا مُلْحَقِينَ بِقِسْطَائِسَ ، وَفُسْطَاطٍ<sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ حَرَكَهُمَا لَمْ يَكُونَا مُلْحَقِينَ لِعَسْدِمِ  
الْمُلْحَقِ [ بِه ]<sup>(٣)</sup> ، وَكَانَا بِوزنِ ”فُعْلَاءَ“ ، فَلَمْ يَنْصَرَفَا لِذَلِكَ .

ثم المؤنث بالالف المقصورة والمدودة لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً،  
لأنَّ صيغةَ علامةِ التانيثِ لا تنزلُ منه ، تقولُ في مصغِرِ حَبَلِي : حَبِيلِي ،  
وفي حمرَاءَ : حُمَيْرَاءَ ، ولو كانت الألفُ لغيرِ التانيثِ كالألفِ معزِيٍّ وألفِ  
حرباءٍ<sup>(٤)</sup> لصرفتهُ وغيرتهُ .

====  
تَوْنَتْ وتذكر وتحرك وتسكن ” ، فيقال : هذه قوباءٌ فلا تنصرف فسي  
معرفة ولا نكرة ، وهو داءٌ معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه يتقشر  
ويتسع يعالج ويداوى بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها قُوبٌ .  
اللسان ( قوب ) .

( ١ ) في تهذيب اصلاح المنطق ٥١٢ قال : ” وليس في الكلام فُعْلَاءَ مضمومة  
الفاء ساكنة العين مندودة إلا حرفان الخَشَاءُ : خَشَاءُ الأذن ، وهو :  
العظم الناتئ وراء الأذن ، وقوباءٌ ، والأصل فيهما تحريك العين  
والتنوين نحو : خُشْشَاءٌ وَقُوبَاءٌ وسائر الكلام إنما يأتي على فُعْلَاءَ بتحريك  
العين والمد ” .

( ٢ ) الفسْطاط بيت من شعر وفيه لغات : فُسْطَاطٌ وَفُسْطَاطٌ وَفُسَاطٌ وَكسْر  
الْفَاءِ لُفَّةٌ فِيهِنَّ . وَفُسْطَاطٌ مدينةٌ مصر حماها الله . وَالفَسْطَاطُ  
وَالْفِسَاطُ وَالْفُسْطَاطُ وَالْفِسْطَاطُ : ضرب من الإبنية . وكل مدينة  
فُسْطَاطٌ ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص الفسْطاط .  
اللسان ( فسط ) .

( ٣ ) في الأصل ( بهما ) والتصويب من شرح الجمل لابن بابشان ١٥٧ .

( ٤ ) الحرباء : ذكر أُمَّ حَبَّيْنِ ، وقيل : هودوية نحو : العظاءة  
أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ويتلون ألوانا  
بحر الشمس والجمع الحرابي والأنثى الحرباءة . اللسان ( حرب ) .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف مشددة ، فإنه لا ينصرف إلا ما كان في آخره قائم التانيث )<sup>(١)</sup> ، يحتاج إلى شرائط أكثر ما ذكرها ، وهو أن تقول : كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وليس الأخير حرف علة منقوصاً ولا ياء نسبة ولا تاء تانيث فإنه لا ينصرف ، فقولنا : كل جمع احتراز من مثل : الترابي والتداني والتعالي من "تفاعل" ، تقول : أحب تعالياً وأكره تدانياً ، لأنها في التقدير تفاعل بضم العين كالتقاتل ، واحتراز أيضاً من "سراويل" ، فإنه عند جماعة مصروف لكونه مفرداً أعجمياً<sup>(٢)</sup> ، وعند آخرين غير مصروف لاحتمال أن يكون جمع سروالية<sup>(٣)</sup> ، كما قال الشاعر :<sup>(٤)</sup>

عليه من اللؤم سروالية فليس يرق لمستعطف

وقولنا : وبعد الألف حرفان / احترازاً من مثل : دجاج وسحاب ، ٧/ب

- (١) الجمل ٢١٩ . مع تصرف واختصار لعبارة الزجاجي .
- (٢) قال سيبويه " وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الإجمار إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له نظير في الاسماء " الكتاب ٢٢٩/٣ ، وانظر المقتضب ٢/٣٤٥ .
- (٣) قال العبد " ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سروالية وينشدون : ( عليه من اللؤم سروالية ) ، المقتضب ٢/٢٤٥-٢٤٦ .
- (٤) الشاهد في المقتضب ٣/٣٤٦ بلا نسبة وقائله مجهول وقيل : ممنوع ، وأنشده أبو علي في شرح إيضاح الشعر له ٨٠ وهو في كتاب المقتصد ٢/١٠٠٥ وابن يمين في شرح المفصل ١/٦٤ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢١٧ وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٠ ، والهمع ١/٨٠ ، والتصريح ٢/٢١٢ ، والخزانة ١/١١٣ .

فإن هذا ونحوه من الجموع مصروفٌ ، لأنَّ له نظيراً في كلامهم في الآحاد من نحو : ذهاب .

وقولنا : " أو ثلاثة أحرفٍ أوسطها ساكنٌ ، إعلامٌ أنه لا يكون في كلامهم جمعٌ بعد ألفه ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ؛ لأنَّ من لا يحتزُّ بالسكون يوهم أنَّ فسي كلامهم ما هذا سبيله ؛ لأنه لا يكون عجزُ الكلمة أكثرَ من صدرها بحروفٍ أصولٍ ، ومن ها هنا أجمعوا على أنهم إذا جمعوا سفر جلا وفرزدا أو جَحْرَشًا (١) أو "قَرَطْعًا" (٢) أو قَدْعِيلاً (٣) ونحوه ما حروفه أصولٌ حذفوا الحرفَ الأخيرَ ، لأنهم لو لم يحدفوا لكان العجزُ أكثرَ من الصدرِ ، وخالف بابُ التصغيرِ ، لأنهم كرهوا أن يجمعوا على الكلمة نهايةَ الجمعِ ونهايةَ الأصولِ ، فَحَفَفُوا بحدفِ حرفٍ ، وخصوا به الأخيرَ ؛ لأنه محلُّ التغييرِ .  
وقولنا : وليس فيه تاءُ التانيثِ احترازاً من صَيَاقِلَةٍ (٤) وِبَرَابِرَةٍ وِفَرَازِنَةٍ (٥) لأنَّ هذا مصروفٌ ، وإن كان جمعا ، لأن تاءُ التانيثِ تشبهه بالآحادِ ، ومن نحو : الكراهية والطواعية والرعاية ، فكما أنَّ هذا مصروفٌ ، فكذلك صياقلةٌ ، فإن أسقطت الهاءُ من "صياقلةٌ" ونحوها لم تصرفْ ، لأنه قد زال الشبهُ .

(١) الجَحْرَشُ : العجوز الكبيرة أو السنة . ينظر المنصف ٥ / ٣ و شرح

الشافية للرضي ٥١ / ١ .

(٢) القَرَطْعُ : السحابة ، وقال ثعلب : هو دابة . شرح الشافية ٥١ / ١ .

(٣) يقال : ما أمطاني قَدْعِيلاً ، وقَدْعِيلاً أي : لم يعطني شيئاً ، ويقال :

القَدْعِيلة الضخمة من الأبل أو الناقة الشديدة . المنصف ٥ / ٣ و شرح

الشافية ٥١ / ١ .

(٤) الصيقل : شحانُ السيفِ وِجلاؤُها ، والجمع صياقل وصياقلة دخلت

فيه الهاءُ لغيرِ علة من العللِ الأربعة التي توجب دخول الهاءِ فسي

هذا الضرب من الجمع ، ولكن على حدِّ دخولِها في الملائكة والقشاعة

والصيقل السيف . اللسان ( صقل ) .

(٥) قال سيبويه " ويقولون في فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين ومن

قال فرازنة قال أيضا فريزين لأنه قد كثر كما كثر ججاج وزنديق كما

قالوا : زنادقة وجاجحة " ، الكتاب ٤٢٢ / ٣ .

وقولنا : "ولا حرف علة منقوص احترازاً من مثل : "جوارٍ وغواشيٍ" ، فإنَّ هذا مصروفٌ في حال رفعه وجره ، وإن كان مجموعاً ، [لأنَّه بحذف يائه أشبه الآحاد] من نحو : "صلاحٍ وجناحٍ وجوارٍ" ، وإنما حُذِفَتِ الياءُ حذفاً لاستثقالها ، وبقيت الكسرةُ قبلها دليلاً عليها ، ودخل التنوينُ .

وقد اختلفوا في هذا التنوين ، فذهب أبي إسحاق أنه تنوينُ العِوضِ من الحركة التي كان من حَقِّهَا أن تكونَ في الياءِ ، وألزموا أبا إسحاق في الفعلِ أن يقولَ : "هذا يَترَمُ" فيأتي بتنوينِ العِوضِ ، وأجاب بأنَّ الفعلَ لا يدخله تنوينٌ ، فليس يدخلُ فيه عِوضٌ<sup>(١)</sup> ، فقيلاً له : فيابُ الجمعِ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ أن لا يدخله تنوينٌ أيضاً ، وذهب غيرُ أبي إسحاق إلى أن هذا التنوينُ هو تنوينُ الصرفِ<sup>(٢)</sup> ، ويثبتُ في حالِ الرفعِ والجرِّ موصولاً ، ويحذفُ في حالِ النصبِ ؛ لأنَّ هذا النوعَ في حالِ نصبه يَتِمُّ لخفيةِ الفتحةِ على الياءِ ، ولذا تَمَّ زالتُ مشابهته لبابِ "جناح" ، فلم ينصرفُ .

---

(١) في الأصل : لا يحذفُ يائه الآحادُ والتصويبُ من شرحِ الجمل لابن بابشاذ لوحة ١٥٧ .

(٢) في الأصل : عوضاً ، صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر هذا الخلافُ في شرحِ ألفية ابن معطى ٤٥٦/١ .

## بيان ياء النسبة مضاھية لتاء التانيث

وقولنا : "ولا ياء نسبة احتراز من مدائني (١) ومعافري (٢) فإن هذا النوع مصروف وإن كان جمعاً في أصله ، لأن ياء النسب مضاھية لتاء التانيث بدليل إخراجهم بها الواحد من الجمع ، كما يخرج بتاء التانيث ، وذلك قولهم : رومي<sup>٢</sup> وروم ، وهندي<sup>٢</sup> وهند . كما يقولون : برة<sup>٢</sup> وبر ، وسدرة<sup>٢</sup> وسدر ، فإذا ثبت أنها مضاھية لتاء التانيث انصرف الاسم معها كما ينصرف مع تاء التانيث ، فأما "بختي<sup>٢</sup> وبخاتي<sup>٢</sup> ، وكريسي<sup>٢</sup> وكراسي<sup>٢</sup> ، وقمري<sup>٢</sup> وقماري<sup>٢</sup>" فغير مصروف ، لأن ياء نسبة لم تحذف في جميعه بل هي ثابتة في واحده ، فصارت كأنها من نفس الكلمة ، فلم تشبه تاء التانيث ، ولم تُصرف ، فإذا ثبت هذا فإشارة امتناع صرفه في حال النكرة أنه جمع لا نظيره في الآحاد ، وعلته بمنزلة / ٨/٨ علتين ، وقد جمعت العرب هذا الجمع جمعاً ثانياً سبالغة وتباهياً ، فقالوا : "صواحبات يوسف"<sup>(٥)</sup>

(١) مدائني منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد سميت

بذلك لكبرها . ينظر شرح الشافية ٧٩/٢ .

(٢) معافري نسبة إلى معافر وهو المعافر أو معافر وهو لقب له واسمه النعمان بن يعفر ابن سكك من حمير ملك جاهلي يمانى قيل في خبره ولد في صنعاء ومات أبوه وهو جنين فبويع بالملك قبل أن يولد . ترجمته في الأعلام ٢٥٩/٧ .

(٣) البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب ، وهي الإبل الخراسانية تنتج من بين عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي<sup>٢</sup> ، وينشد لابن قيس الرقيات : \* لبن البخت في قصاع الخننج \* اللسان : بخت .

(٤) القمري : طائر يشبه الحمام . ابن سيده القمري ضرب من الحمام

وهو منسوب إلى طير قمر والجمع قمري<sup>٢</sup> غير مصروف . اللسان : قمر .

(٥) قال أبو علي في إيضاح الشعر ٦٨ (١٦٩) حكاه أبو عثمان المازني

عن العرب ، وهو في الخصائص ٢٣٦/٣ ، وجاء في حديث أخرجه

البخاري في كتاب بدء الخلق من طريق عائشة رضي الله عنها

وقالوا : " جَرَتِ الطَّيْرُ أَيَامِنِينَ " (١) جمعُ أَيَامِنٍ ، فكأنه نزلَه منزلةَ  
الآحادِ تقديراً قبلَ أن يجمعَ لفظاً ، وإذا نُزِّلَ ذلك التَّنزِيلَ كان فيه بعضُ  
العذرِ لصرفِ (سَلَسِلًا) (٢) و (قَوَارِيرًا) (٣) وهذه طريقةُ أبي علي (٤)  
فإذا ثبتَ هذا فإنه إذا سُمِّيَ بهذا الجمعِ من نحو : " ساجدٌ ، وقواريرٌ " لم  
يصرفَ ، وكانت علتُه المانعةُ أنه معرفةٌ ، وأنه يشبهُ الأسماءَ الأعجميةَ ، وشبهه  
لها من جهةٍ أنه قد صارَ على وزن لا تكونُ عليه الآحادُ .  
فَأَمَّا قَوْلُهُم : " حَضَّاجِرٌ " في الضَّبْحِ لكِبْرِ  
بَطِينِهَا ، فَكَأَنَّ كُلَّ جِزءٍ بَطْنِ ، فَإِنْ ذَكَرَ  
هذا الضربَ بعد أن سُمِّيَ به لم يصرفَ في المذهبينِ (٥) جميعاً ، أما مذهبُ

====  
" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها مري أبا بكر يصلني بالناس  
قالت: إنه رجل أسيفٌ متى يقم مقامك رقى ، فماد ، فعادت ، قال :  
في الثالثة أو الرابعة إنكن صواحب يوسف مروا أبا بكر " . صحيح  
البخارى مجلد ٤ / ٢ ص ١٢٢ .  
وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء  
في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه عن عائشة رضي الله  
عنها ٣٨٩ / ١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٩٥-١٩٧٥  
ولفظه : " . . . فَإِنَّكِنَّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ " .

- (١) هذا من بيت وهو بتمامه مع آخر :  
قَد جَرَتِ الطَّيْرُ أَيَامِنِينَا      قَالَتْ وَكُنْتِ رَجُلًا فِطِينَا  
أنشده أبو علي في إيضاح الشعر ١٦٩ ولم ينسبه وهو فسي  
الخصائص ٢٣٦ / ٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٦ / ٢ ،  
والشاهد فيه ما جمع بعد التكسير على التثنية وانظر اللسان ( يمن ) .  
(٢) الآية ٤ من سورة الانسان .  
(٣) الآية ١٥ - ١٦ من سورة الانسان .  
(٤) الفارسي في الايضاح ٣١٢ / ١ - ٣١٣ .  
(٥) يعني في مذهب من جعله مفرداً على وزن لا تكون عليه الآحاد ،  
ومذهب من جعله جمعاً لحضجر فقال : حَضَّاجِرٌ .

سيبويه قَبِيْنٌ<sup>(١)</sup>، وأما مذهبُ الأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup> فقياسُه أن العَرَبَ قد سَمَّتْ  
بالجمعِ من نحو : كِلَابٍ وَضِيَابٍ ، وكان معنى الجمعيةِ باقٍ على "مفاعِل".  
وان سَتِيَّ بجوارٍ وفواشٍ ، فالعَلمُ فيه عِنْدَ الخليلِ وسيبويهِ معرفةٌ  
كالعَلمِ فيه وهو نكرةٌ<sup>(٣)</sup> ، ومذهبُ عيسى بنِ عمرَ أن لا يدخله التَّنوينُ ،  
ويجربُه مُجْرَى الاسمِ الصحيحِ ، فَيَسْكُنُ ياءَهُ في الرفعِ ، ويفتَحُها في الجَرِّ

(١) قال : سيبويه \* وان سميت حضاجر ثم حقرتة صرفته لا نها انما

سميت بجمع الحَضَجِرِ سمعنا العرب يقولون : أوطب حَضَاجِرٌ ، وانما

جعل هذا اسما للضيع لسعة بطنها \* . الكتاب ٢٢٩/٣ .

(٢) قال المراد \* إلا أبا الحسن الأَخْفَشِ فإنه كان إذا سَعِيَ بشيءٍ مَسَّن

هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس ، وكان

يقول : إذا منعه من الصرف إنه مِثَالٌ لا يَقَعُ عليه الواحدُ ، فلما نقلته

فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع ، وكان يقول : الدليل

على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه : أنه مصروف في المعرفة

والنكرة ، وصياقلة : أنه مصروف في النكرة متمنع بالهاء من الصرف فسي

المعرفة ، لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد . قيل له فلم لم تصرف

ساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد

بلغ به مِثَالٌ ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا

المثال بمنزلة الملحق بالالف بما فيه ألف التانيث ومنزلة أفكل

وبابه من أحمر وبابه ومنزلة عثمان وسرحان من باب فضيان وسكران \* .

المقتضب ٣٤٥/٣ .

(٣) قال سيبويه : وسألت الخليل عن رجل يُسَمَّى بِجَوَارٍ فقال : هو

في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسما ولو كان من

شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون

معرفة \* . لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من  
مفاعل ، فلما امتنع من الانصراف في شيء لا تمتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك +

قلت : فان جعلته اسم امرأة قال أصرفها ، لأن هذا التنوين جعل عوضا

فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين .

الكتاب ٣١٠/٣ .

والنصب فيقول : جَاءَ نِسِي جَوَارِي ، وممرت بجواري ، ورأيت جَوَارِي ، (١) وأنشد : (٢)

أَبَيْتٌ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاتٍ      بِهِنَّ مَلَوْبٌ كَدِمِ الْعِبَاطِ

وكقول الآخر : (٣)

لَهَ مَا رَأَتْ عَيْنَ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ      سَمَاءٌ إِلَّا لَهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وكذلك مذهبه إذا سميت بالفعل من نحو : يَرْمِي وَيَجْرِي ، ومذهب سيبويه

كمنه في "جوار" ، (٤) ومذهب عيسى بن عمر كمنه في "جوار" ، (٥)

(١) انظر لبيان مذهبه : شرح الفصل ٦٤/١ ووافقه فيه يونس بن

حبیب وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان المازني .

(٢) الشاهد للمنخل الهذلي وهو من شواهد سيبويه ٣١٣/٣ وفي شرح

ديوان الهذليين ١٢٦٨/٣ وانظر المنصف ٦٧/٣ ، وجمهرة أشعار

العرب ٤٧٩ والضرائر لابن عصفور ٤٣ ، قال السكري والعباط وجماعة

العبيط ، والعبيط : ما ذبح أو نحر من غير مرض ، قدمه صاف .

(٣) الشاهد لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه ٣١٥/٣ ،

وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٥٩ والخصائص ٢١١/١-٢٣٣

و ٣٤٨/٢ والمنصف ٦٦-٦٨ والضرائر لابن عصفور ٤٤ ، والدر

العصون ١٧٠/١ ويروى : \* سماء الإله فوق سبع سمائيا \* .

(٤) قال سيبويه : \* زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضا رب من قولك :

ضارب ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارباً وكذلك

ضرب ، وهو قول أبي عمرو والخليل . الخ \* . الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٥) قال سيبويه : \* وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب

سمعتهم يصرفون الرجل يسمى : كغسبياً ، وإنما هو فعلٌ ممن

الكَغْسَبَةِ وهو العَدُوُّ الشَّدِيدُ مع تداني الخطأ .



وعليه أنشد : (١)

قَد عَجِبْتَ مَتَى وَمَنْ يَعْجَلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُوبِيَا  
فقال : "يعلياً" في موضع الجرّ بالفتح ، وهو تصغير "يعلى" ، وهذا كله لا دليل  
فيه ؛ لأنه شعرٌ ، والعربُ تُشَبِّهُ المعتلَّ بالصحيح ؛ لأنه الأصلُ فتردُّه إليه ،  
وأجمعوا على أنَّ جميعَ هذا إذا نُكِرَ بعد أن يسقى به عائدٌ إلى التنوين ؛ لأنَّ  
القرآنَ جاء به قال الله سبحانه \* لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ قَوَائِسُ  
وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ \* (٢) فإن صغرت هذا الجمع قبل أن تُسَمِّيَ  
به أعدته إلى واجده ، وجمعتَه بالالف والتاء إذا كان لما لا يعقلُ أو بالواو  
والنون إذا كان لمن يعقلُ ، [ ثم تصغره ] (٣) .

فَتَصْغِيرُ مَنَابِرٍ وَقَوَارِيرُ مَنَابِرَاتٍ ، وَتَصْغِيرُ أَحَامِدٍ ؛ أَحْمَدُونَ  
فإن صغرته بعد أن سَمَّيْتَ به فَإِنَّكَ تصغرُ لفظه ولا تزيدُ عليه شيئاً .

===  
والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الشَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية كما قال :

\* مَتَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصَرَّ وَتَحَلَّبَ \*

كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا . الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/١ .

(١) الشاهد : مرقبياً وتخريجه هناك .

(٢) الآية ٤١ من سورة الأعراف .

(٣) ناقص من الأصل والتكلمة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

فصل : [ في المعدول في العدد ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - ( مِنْهَا الْمَعْدُولُ فِي الْعَدَدِ نَحْوُ :

مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعًا وَمَا أَشْبَهَهُ ) . (١)

هذا هو الفصل الخامس مما لا ينصرف في النكرة ، واختلف أصحابنا

في العلق المانعة من صرفه ، فعذهب المحققين أَنَّهُمَا : الوصف والعدل ، قال

الله سبحانه \* أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعًا \* (٢) فلم يصرف للعدل

والوصف ، وفائدة العدل في هذا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَالَ : / جَاءَنِي فِرْقٌ ثَلَاثٌ وَرِبَاعٌ ٨/ب

أَفَادَ أَنَّ عِدَّةَ [ س ] جَاءَتْهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، كَأَنَّهُمْ جَاءُوا ثَلَاثَةً [ ث ] (٣) ،

وليس كذلك إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي قَوْمٌ ثَلَاثَةٌ ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَعْنِي بِهِ إِلَّا هَذَا

القدر من العدد ، وهكذا حقيقة العدل أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ عَلَى شَيْءٍ وَالْمُرَادُ عَلَى

غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ النَّاسِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَ \* فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ

النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعًا \* (٤) فَجَعَلَهُ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ التَّزْوِيجِ (٥) بِتَسْمِعِ ،

وَأَجْرَاهُ مُجْرَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : فَانْكَحُوا

مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ : اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ إِنْ شِئْتُمْ ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا إِنْ شِئْتُمْ ، وَأَرْبَعًا أَرْبَعًا

إِنْ شِئْتُمْ ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا مَحْمُولًا عَلَى الظَّاهِرِ لَقَالَ تَسْعًا عَوْضَ ثَلَاثَةِ

أَشْيَاءَ ، وَفِي عَدَمِ ذَلِكَ وَاجْتِنَاعِهِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ ، وَلَمْ يَبِحِ التَّزْوِيجُ لِتَسْمِيعِ

إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَهِيَ أَحَدَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهِ .

وقال بعض النحويين : إنما لم تنصرف "مثنى" وأخواتها للعدل من

جهة اللفظ والمعنى ، فاللفظ عن اثنين والمعنى عن اثنين اثنين ، فإن سمي

بهذا المعدول فذهبت طائفة من المحققين منهم أبو علي (٦) أنه ينصرف ،

(١) الجمل ٢١٩ . وفيه وما أشبه ذلك .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر . (\*) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ساقطة من الأصل والتكلمة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

(٤) الآية ٣ من سورة النساء .

(٥) في ابن بابشاذ : التزوج ١٥٨ .

(٦) ينظر الإيضاح ١/٢١٠-٢١١ .

وهذا من المواضع العجيبة ، وهو أنه لا ينصرف في النكرة، وينصرف في المعرفة، لأن علته قد زالتا بالتسمية، وهما: الوصف والعدل، لأن هذا الضرب لم يعدل إلا في حال التنكير، ولم يوصف به إلا في تلك الحال، فإن نكّر بعد أن سمي به كنت مخيراً إن شئت صرفت، وإن شئت لم تصرف على الخلاف، فإن صرفت جميع ذلك نكرة كان أو معرفة صرفت، لأنه لم يعدل في حال تصغيره، فتقول: جاءني قومٌ مشينٌ وثلاثٌ وربيعٌ، وهذا العدل لفظان: "مثنى وثناء، ومثلاثٌ وثلاثٌ، ومرتعٌ ورباعٌ، وبوزن الثقل والفعل"، ومنهم من يقصره على الأربعة، ومنهم من يقيسه (١) ويتجاوز به إلى العشرة (٢). قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( وإذا أدخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضفته انصرف ) (٣).

وقال غيره "سيبويه" (٤) والفرسي: " انجّر " (٥) ، اعلم أن الأسماء

التي لا تنصرف وتخفّض بالفتحة إذا دخل عليها الألف واللام أو أضيفت فإنها تخفّض بالكسرة، وكذلك هذه الأسماء إذا لحقها التنوين في ضرورة الشعر، فإنها تخفّض بالكسرة، ويكون ذلك لأمرين في الإضافة، أحدهما: زوال الموجب لمنع الصرف عند الإضافة، وذلك نحو: إبراهيم، فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، فإذا قلت: جاءني إبراهيم لم ينصرف للعجمة والتعريف، فإذا نكّر انصرف لزوال التعريف، والعجمة لا تضع إلا مع التعريف، فإذا أضيف زال مانع الصرف، لأن الإضافة لا تزد إلا على التنكير، فإذا

(١) ينظر شرح الفصل لابن يعيش ٦٢/١ قال ابن يعيش " فغير سموع والقياس لا يدفعه " .

(٢) إلى هنا انتهى النص المقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٩ .

(٣) الجمل ٢٢٠ .

(٤) الكتاب ٢٢١-٢٢٣ .

(٥) الإيضاح ٥٨/١ .

أردت أن تُصَيِّفَ فلا بدَّ من أن تُنَكِّرَ، وأبراهيمُ "تُنَكِّرُ" انصرفَ كما ذكرت لك ، وكذلك الكلامُ في الأسماءِ الأعجميةِ كلها التي عَجَّتْهَا تمنعُ الصَّرفَ (١) وكذلك "أحمدُ" لا ينصرفُ في المعرفةِ ، فإن نُكِّرَ / انصرفَ ، وهو لا يضافُ حتى ١/٩ ينكَّرَ ، فيجب أن يخفَضَ بالكسرةِ ، ولا يكونُ الجر عند دخول الألفِ والسلامِ لهذا الوجهِ ، لما يكونُ في الألفِ واللامِ للوجهِ الثاني .

والثاني : أن يكونَ مانعُ الصَّرفِ قائماً لكن للحاقِ الألفِ والسلامِ والإضافةِ حَدَثَ ما يُعَارِضُ ذَلِكَ ، فيرجعُ إلى أصلِهِ . وأصلُهُ أن يخفَضَ بالكسرةِ ، وذلك نحو "ساجِدٌ" ، فإنه لا ينصرفُ للجمعِ وعدمِ النَظِيرِ في الآحادِ ، فإذا ادخلتِ الألفُ واللامُ أو أضفتَ لم يزل عنها ذلك ؛ لأنَّهُ الآنَ كما كان - جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ ، لكن حَدَثَ بِدخولِهِمَا شبهُ الاسمِ المنصريفِ ، فعارضُ شبهِ الفِعْلِ ، فعادَ إلى الأصلِ وهو الخفضُ بالكسرةِ ، ألا ترى أن رجلاً وجميعَ الأسماءِ المنصرفَةِ إذا دخلتِ الألفُ واللامُ عليها أو أُضِفَتْ فَإِنَّهَا يُؤَمَّنُ مَعَهَا التَّنْوِينُ ، وكذلك الأسماءُ التي لا تنصرفُ إذا اضطرَّ الشاعرُ نَوْنَهَا ، فإذا دخلتِ الألفُ واللامُ أو أُضِفَتْ فَإِنَّهَا لا تنوَّنُ في الشعرِ ، فَيؤَمَّنُ مَعَهَا التَّنْوِينُ ، ويمكنُ أن يقالَ : إنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ مَعاقِبَتَانِ للتَّنْوِينِ ، والعربُ تحكُمُ المَعاقِبَ بحكمِ ما عاقبه ، فلما كانت الأسماءُ التي لا تنصرفُ إذا نونتُ في الضرورةِ خُفِضَتْ بالكسرةِ ، فكذلك إذا دخلتِ مَعاقِبَ التَّنْوِينِ تخفَضُ بذلك ، ومنهم من قال : إن هذه الأسماءَ لما أشبهتِ الأفعالَ زال التَّنْوِينُ بحكمِ الشبهِ ، ثم تبعهُ الخفضُ ، فزال بزوالِهِ ، وإذا دخلتِ الألفُ واللامُ أو أُضِفَتْ سَقَطَ التَّنْوِينُ لهما ، ولم يَسْقُطْ للشبهِ فتبعهُ الجرُّ ،

(١) ينظر الكتاب ٢٣٥/٣٢ ، والإيضاح ٣١٤/١ ، قال أبو علي : "وأما ما أعرب وهو اسم علم منقول في حال التعريف فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو: يعقوب وإسماعيل وجبريل وإسرائيل تقول: مررت بإسماعيل وإسماعيل آخر فتصرفه في النكرة".

والتعليلُ الأوَّلُ هو الذي يَظْهَرُ من كلام سيبويه - رحمه الله - (١)

وبه كان يأخذ الأستاذ أبو علي ، وقال أبو علي الفارسي : "لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمنَ فيه التَّنوينُ" ، (٢) فيحتملُ أن يريدَ الأوَّلُ ، لأنَّ أَمَنَ التَّنوينِ أحدُ الشبهين ، والآخِرُ دخولُ الألفِ واللامِ والإضافةُ ، فذكرَ الخفيَّ وتَرَكَ ما هو الظاهرُ ، وسيبويه ذكرهُما جميعاً .

ويمكنُ أن يُريدَ (٣) التعليلَ الثاني ، فيكونُ التقديرُ : لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمنَ فيه التَّنوينُ لدخولِ مَعاقِبِهِ ، فَنَبَهَ على المَعاقِبَةِ . وقد تَقَرَّرَ أن العربَ تحكُمُ للمعاقِبِ بحكمِ ما عاقِبَهُ ، ويمكنُ أن يريدَ الغالبُ ، وهو سقوطُ الجرِّ لشبهِ الفعلِ إنما يكونُ فيما سقطَ منه التَّنوينُ للشبهِ ، فيقولُ : إن هذا الموضعَ لا يَدْخُلُهُ التَّنوينُ ، فلا يسقطُ الشبهُ فتبعَهُ الجرُّ والأوَّلُ أظهرُ والله أعلم .

وقال أيضا سيبويه : "وأمنوا التَّنوينَ" (٤) وأما قول أبي القاسم "مَكَانَ الجرِّ انصرفَ" (٥) فليس بجديدٍ ، لأنَّ المنصرفَ هو الذي لم يَدْخُلْ عليه ما ينعُضُهُ من الصرفِ من وجهين ، وهذا بالألفِ واللامِ والإضافةِ على حالةٍ من ذينك في وَقْتِ عَدَمِ الألفِ واللامِ .

---

(١) قال سيبويه : "وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ ، لأنها أسماءٌ أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التَّنوينَ فجميعٌ ما يتركُ صرفُهُ مُضَارَعٌ به الفعل لا نَهَ إنما فَعِيلٌ ذلك به لأنه ليس له تمكنٌ غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم ."

الكتاب ١/٢٢-٢٣ .

(٢) الإيضاح ١/٥٨ .

(٣) في الاصل يريد صوابه ما أثبتناه .

(٤) الكتاب ١/٢٣ .

(٥) الجمل ٢٣٠ .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( وأما ما لا ينصرف في المعرفة

وينصرف في النكرة ، فأثنا عشر جنساً منها : كل اسم أعجمي زائد على / ثلاثة (أحرف) . (١) .  
نقول : لما قسم الباب إلى قسمين ، وتوَّعته إلى ما لا

ينصرف في نكرة ولا معرفة ، وهو خمسة أقسام ، وفرغ منها أخذ أيضاً في بيان ما أخذ عليه التعريف ، فأعلم أنه اثنا عشر جنساً ، فأنحصرت كيفية الباب في سبعة عشر قسماً ، وقد فرغ من خمسة الأقسام ، وهي التي ليس إحدى علتها التعريف ، فأخذ الآن في بيان الاثنى عشر جنساً ، فقال :

( وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، فأثنا عشر جنساً ،

منها : كل اسم أعجمي زائد على ثلاثة أحرف ) . (٢)

نقول : الإعجمي على نوعين : نقول عن العجمية نكرة ، ونقول معرفة ، فالمنقول نكرة ينصرف في كلام العرب ،

لأنه قد استعمل في المعرفة والنكرة ، فلم يمتنع من الصرف ، ومثاله : اللجام ،

والنيروز (٢) ، والاطريفل (٣) ، ونحو ذلك إلا أن يطراً عليه في حال التسمية

به ما يمنع الأسماء العربية من الصرف ، فإذا نقل معرفة فهذا مقصور لا يستعمل

إلا في التعريف خاصة ، فصار فيه التعريف علة ، والعجمة الثقيلة إذا كان زائداً

على ثلاثة أحرف ، فإن كان على ثلاثة أحرف فخفة وزنه الحقة بالنصرف كأنه

لم يكن فيه إلا التعريف لا غير .

وأما وزن عجمته فله نظائر ، وقد أران بعضهم قياسه على المؤنث

الخفيف ، فجوز فيه الصرف وترك الصرف ، وقد أساء في قياسه ، فإن المؤنث

الخفيف نحو : هند في التانيث بالمعنى والتعريف ، وهاتان علتان ، ثم قدر

(\*) في الاصل : فاثني عشر . والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الجمل ٢٢٠ . نقل الخفاف نص الجمل بتصرف .

(٢) الجمل ٢٢٠ . وقد نقل النص منه بتصرف .

(٣) النيروز والنوروز أصله بالفارسية وفي القاموس أول يوم من أيام السنة

معرب نوروز . اللسان ( نرز ) وانظر المعرب ٦١٧ .

(٤) الاطريفل : طرفل دواء مؤلف وليس بعربي محض . اللسان طرفل ،

وانظر المعرب ١٣٠ .

لفظهما زائداً بعدَها ، فوجِبَ للكلمة الخفة ، وتقوم مقام إحدى الملتيين ، فمن لم يصرف فلان في الكلمة علتين ، ومن صرف فلان الخفة تقاوم إحدى الملتين ، ونوح ولوط في الأعجمية فيه التعريف ووزن العجمة ، وهو فسي مقابلة وزن التانيث هناك ، وقد كان الوزن الخفيف هناك يوجب له الصرف ، وكذلك يجب أن يكون هنا ، ولم يبق فيه إلا التعريف لا غير .

وأما موسى وعيسى فنص / أنهما أعجميان في باب ما في آخره ألف بعد الكلام على أفعال .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل اسم على وزن الفعـلـ المستقبل ) (٢) تقول أوزان المستقبل تمنع من الصرف إذا كان أولها إحدى الزوائد الأربع ، وما كان نحوها من الماضي خاصة ووزنان سواهما من الماضي خاصة ، وهما : فَعَلَّ وَفَعَّل ، أما وزن المستقبل ، فنحو : "يزيد" ، وتغلب (٣) وأحمد ، وما أشبه ذلك ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ويجرى مجرى ذلك "أخرج وأضرب" من صيغ الأمر ، ولا يجرى ذلك الجرى "قم" ، وإذا سميت بأضرب وأخرج قطعت همزتهما (٤) ، ولو سميت بقم رددته إلى أصله من الواو ، فقلت : جاءني قوم ورأيت قوماً (٥) وأما وزن الفعل الماضي ، فنحو :

(١) قال سيويه : "وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان فسي

المعرفة وينصرفان في النكرة ، أخبرني بذلك من أثق به . " الكتاب

٠٢١٣/٣

(٢) الجمل ٠٢٢٠

(٣) ينظر الكتاب ٠٢٩٨/٣

(٤) الكتاب ١٩٨/٣ قال سيويه : "وإذا سميت رجلاً بأضرب أو اقتل أو

أذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء ."

(٥) انظر هذا الكلام بنصه في التبصرة والتذكرة ٥٤٢/٢ ، وشروح

الشافية ٠٢١٩/١

"ضَرْبٌ" تقول : جاءني ضَرْبٌ ورأيت ضَرْبٌ ومررت بضَرْبٍ ، فلو سميتُه "بِقِيلٍ" صرفته ، لأن الإعلال قد ألحقه بما له وزنٌ من الأسماء كثير ، كسيد وسيد (١) وقيل ، وديك (٢) ، ولو سميت "ببغزو" لرددت الواو ياءً ، وكسرت ما قبلها ، / لا تهلل . ١/١٠ في كلامهم اسمٌ [معرب] آخره واو قبلها ضمة (٣) فتقول : يَغْزِي ، فَتَعَلَّه بِالْحَذْفِ كجوار وغواش ، وتَعْبُوضُ من تنوينه تنويناً في الرفع والخفض ، ولا يعوض في النصب لكمال البنية .

[ مبحث ينية ما في آخره ألف ونون زائدتان على قسمين ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان ) (٤) تقول : كل ما في آخره ألف ونون زائدتان على قسمين : منه ما له مؤنث ، ومنه ما لا مؤنث له ، والذي له مؤنث على نوعين : مؤنث بهاء التانيث نحو : عريان وعريانة ، ومنه ما له مؤنث على فعلئ ، نحو : سكران وسكرى ، وهذا وحده لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقد تقدم ذكره ، وما سواه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، أما منع صرفه في المعرفة فلأن وزنه بالألف والنون غير منصرف ، لأنه حينئذ في المعرفة ولا مؤنث له ، وإنما هو مقصور على المعرفة خاصة وفيه التعريف فلم ينصرف ، فإذا تنكّر رجع إلى مثل حاله الأولى من التنكير ، وانصرف حين سقطت إحدى عتبيه ، وصار منصرفاً في التعريف والتنكير .  
ومن هذا الشكل كل ما تكون

(١) في الأصل : ككريد وقيل . تصحيف من الناسخ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣١٤-٣٢٤ ، وقال عبد العزيز بن جمعة الموصلي

في شرح الفية ابن معطي ٤٤٦/١ " فلن سعي بمثل قيل وسبع ورد وشد انصرف مطلقا لخروجه بالاعتلال والادغام عن البناء المختص بالفعل إلى ما يكثر في الأسماء إذ قيل بوزن ديك وقيل ورد وشد بوزن حر ووبر ."

(٣) قال سيبويه "وثبات الواو خطأ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف

مضموم" . الكتاب ٣/٣١٦ .

(٤) الجمل ٢٢١ . والنص منه بتصرف .

(\*) زيادة يلتئم بها الكلام .



نونه غير زائدة فهذا مصروفٌ نحو: تَبَّانٌ من التَّبَنِ ، فإن أخذته من التَّبِ  
صارت نونه زائدة مع الألف فلم ينصرف، وكذلك حَسَّانٌ من الحَسَنِ ومِسَّنٌ  
المِسِّس (١) ، وأما رَمَّانٌ (٢) فلم يعلم سيبويه والخليل - رحمهما الله -  
اشتقاقه، فحملناه على الباب الأوسع، وهو القضاء بزيادة الألف [والنون] (\*) وأما  
الأخفش - رحمه الله - فسمع عن العرب "أرض رَمْنَةٌ" (٣) ، فالنون على هذا  
السماح أصلية.

[ مبحث كل اسم في آخره هاء التانيث ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل اسم في آخره هاء التانيث ) (٤)  
تقول المؤنث على نوعين : بعلامة وبلا علامة ، وكلاهما على نوعين : فالذي بعلامة ،  
إما بإحدى الألفين ، وإما بتاء التانيث ، والذي بلا علامة على نوعين : خفيفٌ  
وثقيلٌ ، والخفيف على نوعين : مسكن الوسط ، وثلاثي محرك الوسط ، والثقيل  
رباعيٌّ فصاعداً . فأما ما في آخره إحدى ألفي التانيث [ فلا ينصرف في  
المعرفة والنكرة ] (٥) وأما ما في آخره تاء التانيث فلا ينصرف في المعرفة  
وينصرف في النكرة ، لأن تاء التانيث قد لزمت في المعرفة حيث لم يستعمل

(\*) زيادة يقتضيتها السياق .  
(١) ينظر الكتاب ٢١٧/٣ وقال المبرد : " فأنت في هذه الأسماء مخير  
إن أخذت ذلك من السَّمَنِ والتَّبَنِ والحَسَنِ ، فانما وزنها فَعَّالٌ ،  
وإن أخذت حَسَّانٌ من الحِسِّسِ وسَمَّانٌ من السِّمِّمِ وتَبَّانٌ من التَّبِ  
لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون وصرفته في النكرة " .

المقتضب ٣/٣٢٦ .

(٢) قال سيبويه : " وسألته عن رَمَّانٍ ، فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر

إذ لم يكن له معنى يُعْرَفُ " . الكتاب ٢/٢١٨ .

(٣) وذهب الأخفش إلى صرفه لأصالة النون ، لأنه من رَمِنَ بالمكان إذ أقام

فيه . ينظر كتاب المقصد ٢/١٠٠١ ، والمرتل لابن الخشاب ٨٨ ،

وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٥٩ .

(٤) الجمل ٢٢١ . وبقية النص فيه نحو فاطمة وعائشة وطلحة .

(٥) زيادة يقتضيتها السياق .

بعد التسمية في النكرة، ولزمتها التاء في المعرفة، فصار وزنه مقصوراً وفيه  
التعريف فلم ينصرف، وإن كان اسم امرأة ففيه زائدٌ لذينك التانيث<sup>(١)</sup>،  
فإذا نكر بعد التسمية زال عنه التعريف وزال عنه الوزن القاصر على  
التعريف، وصارت فيه التاء بمنزلة التاء في التنكير الأول في حكم السقوط،  
فوجب أن ينصرف .

فصل :

وأما ما لا علامة فيه للتانيث، فإن كان رباعياً لم ينصرف في المعرفة  
وانصرف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث، أما مع صرفه في المعرفة للمؤنث  
فالتعريف والتانيث، وأما مع صرفه للمذكر فلكون التانيث الذي صار فيه  
خاصاً بالتعريف غير منصرف في التعريف والتنكير الموجود فيه، فإذا نكر  
زال عنه الوزن الخاص، وزال عنه التعريف، وهذا إذا كان للمذكر، وإن كان  
للمؤنث فقد زال / عنه التعريف والوزن الخاص بالتعريف، ولم يبق له إلا  
التانيث، فوجب أن ينصرف . وإن كان ثلاثياً متحرك الوسط، فإنه ينصرف  
للمذكر لخفة الوزن، ولا ينصرف للمؤنث في التعريف والتانيث، فإذا نكر انصرف  
فيهما جميعاً. وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، فلا يخلو أن يكون الاسم  
مذكراً سمي به المؤنث أو مؤنثاً سمي به المذكر أو مؤنثاً سمي به المؤنث،  
فالمذكر الذي سمي به المؤنث لا ينصرف في التعريف نحو امرأة سميتها  
"يزيد"، فإنه لا ينصرف في التعريف والتانيث، وقد قاوم فيه خفة اللفظ نقله من  
الخفيف إلى الثقيل . والمؤنث الساكن الوسط الثلاثي فيه وجهان في حال  
التعريف : الصرف وعدم الصرف، وترك الصرف أقيس، لأن فيه علتين : التعريف  
والتانيث، ومن صرفه جعل خفة اللفظ قاومت إحدى علتين .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل اسم معدول عن فاعل إلى  
فعل في حال التعريف نحو : عمر )<sup>(٢)</sup> ، تقول : قد ذكر هو كل ما كان على

(١) في الأصل زائد صوابه ما أثبتناه .

(٢) الجمل ٢٢٢ . والنص منه بتصرف واختصار .

وزن فَعَلٍ ، وَنَوَعَهُ إِلَى جَمِيعِ كَغَرَفٍ وَحَفِيرٍ ، وَإِلَى اسْمِ جِنِينٍ ، كَغَفِيرٍ وَصَرَدٍ  
لنوعين من الطير ، وَإِلَى وَصْفِ كَهْطَمٍ وَقَشَمٍ ، وَالْحَطْمُ وَالْقَشْمُ : الْكَسْرُ (١) قَالَ  
الشاعر : (٢)

\* قَدْ لَقَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حَطْمٌ \*

وكلُّ هذه الأنواع الثلاثة مصروفٌ . والرابع المعدول في العلم كَعَمَرٌ وَزَفَرٌ ، فهذا  
القسم لا ينصرف للتعريف والعدل ، فَإِذَا نَكَّرَ انصرف ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ هَيْئَةٌ  
إلا التعريف ، وعلّةٌ واحدةٌ تُقَاوَسُهَا خَفَّةُ الْأَصْلِ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( ومنها كل اسمين جُعِلَا اسماً واحداً

نحو : حَضْرَمَوْتُ وَبَعْلَبَكَ ) (٣) نَقُولُ : هَذَا النُّوعُ لِلْمَرْبِ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ

(١) الْحَطْمُ : الْحَطْمُ الْكَسْرُ فِي أَيِّ وَجْهِ كَانَ وَقِيلَ : هُوَ كَسْرُ الشَّيْءِ

الْيَابِسِ خَاصَةً كَالْعَظْمِ وَنَحْوِهِ ، اللَّسَانُ " حَطْمٌ "

وَأَمَّا الْقَشْمُ فَهُوَ : الْجَمُوعُ لِلْخَيْرِ ، وَرَجُلٌ قَشْمٌ وَقَدْ مَّ إِذَا كَانَ مِعْطَاءً ،

اللِّسَانُ ( قَشْمٌ ) .

(٢) الشاهد للحطْم القَيْسِي كما فسّي سيبويه في الكتاب ٢٢٢/٣

وهو من شواهد المقتضب ٣٢٣/٣ ، والنصف لابن جنّي ٢٠/١ ،

وكتاب المقتصد في شرح الأيضاح ١٠١٣/٢ وابن يعيش في شرح

المفصل ١١٣/٦ وشرح ألفية ابن معطي ٤٤٥/١ .

(٣) الجمل : ٢٢٢ .

وجهاين ، أحدهما : أن تجعلَ الاسمين بمنزلة مضافٍ ومضافٍ إليه ، فيكونُ  
الأولُ يجرى بوجوه الإعراب ؛ الرفع والتَّصَبُّبِ والخَفْضِ ، ويكونُ الثاني مَخْفُوضًا  
بالإضافة ، فإنِ انصَرَفَ دَخَلَهُ الجَرُّ والتنوينُ ، وإن لم ينصَرَفْ كانت فيه علامة الخفض ،  
[الفتحة] (\*) ومثالُ القسمينِ : هَذَا غَلامٌ زَيدٌ ، وهذا غَلامٌ أَحْمَدُ ، فيكونُ المضافُ  
إليه حَكَمَ نَفْسِهِ .

والوجهُ الثاني : أن تجعلَ الاسمينِ اسْمًا واحدًا ، وتَجْعَلَ الإعرابَ  
في الآخرِ مِنْهُمَا ، وتَفْتَحَ الأولَ لبناءِ التركيبِ كخمسَةَ عَشَرَ ، إِلَّا أن تَكُونُ  
آخرُهُ ياءً فَإِنَّهُ يَسْكُنُ ، نحو : مَعْدَى كَرَبٍ ، فإنه لما طالت الكلمةُ شَبَّهُوا  
ياها بياها نَرْدَبِيسُ (١) ، فَسَكَنَتْهَا ، وكذلك يَسْكُنُ في القولِ الأولِ بخلافِ  
قولك : رأيتُ قَاضِيَّ المَدِينَةِ ، لأنَّ الاسمينِ لَواحِدٍ ، وقاضي المَدِينَةِ لِمُسَمَّينِ (٢) ،  
ومنهُم من يُجْرِيهِ مُجْرَى قَاضِيِ المَدِينَةِ ، وذلك قليلٌ ، ويمنعُ الصرفُ في الثاني  
من الاسمينِ للتركيبِ والتعريفِ ، فَإِذَا نَكَّرَ انصَرَفَ ، أَوْ زَالَ إِحْدَى عِلْتِيهِ ، وهي  
التعريفُ ، على هذا تُضْرَبُ المسائلُ ، فتقولُ : جَاءَنِي بِعَلُّ بَكِّ ، وَبِكَ قُيِّ  
الوجهُ الأولُ تُعْرَبُ الأولُ بوجوه الإعرابِ وتُضَيَّفُ إلى الثاني ، وتَصْرَفُ الثاني ،  
أَوْ لَا تَصْرِفُهُ كِهَيْبَدَ ، وتقولُ في الوجهِ الثاني : جَاءَنِي بِعَلِّبِكَ / وتفتحُ الأولُ

(\*) مابين معقوفتين زيادة يقتضيهما السياق .

(١) الدردبيس : الداهية وهو من الخماسي المزيد فيه بحرف على وزن

فعلليل . ينظر الكتاب ٢١٢/٣ ، والمنتخب من غريب كلام العرب

٣٥٠ ، وشرح الشافية ١/٥٠ - ٦٢ .

(٢) ينظر شرح سيويه للسيرافي ١/٢٠١ ، قال السيرافي : " فان قال

قائل : فان كان الأضر على ما ذكرت فهلا قالوا رأيت معدي كَرَبٍ

كما تقول : رأيت قَاضِيَّ واسِطَ ، قيل له : معدي كرب لا يشبه قاضي

واسط من قبل أن الياء في معدي قد كانت ساكنة في الموضع

الذي يجب فتح الحرف الصحيح فيه وذلك إذا جعلته مع كَرَبٍ

بمنزلة اسم واحد .\*

من الاسمين ، وترفعُ الثاني غيرَ منصرفٍ ، وكذلك جاءني رامُ هُرْمَزٍ إِذَا أَضْفَتْ  
الاولَ إلى الثاني ، وتنعُ هُرْمَزَ الصَّرْفِ ، لِأَنَّهُ أَعْجَبِيٌّ ثَقِيلٌ ، وَجَاءَنِي رَامٌ هُرْمَزٌ  
في لفةِ التركيبِ إِذَا جَعَلْتَ الاسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا وَجَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي آخِرِ  
الثاني ، وتقولُ : جَاءَنِي مَعْدِي كَرَبٌ ، تَخْفِضُ كَرَبٌ عَلَى لَفَةِ الْإِضَافَةِ وَتَسْكِنُ  
ياءَ مَعْدِي ، وَفِي النِّصْبِ مَعْدِي كَرَبٌ تَسْكِنُ الْيَاءَ أَيْضًا ، وَيجوزُ فَتْحُهَا فِي  
القَلِيلِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى هَذِهِ اللَّفَةِ : مَعْدِي كَرَبٌ ، فَتنعُ الثَّانِي  
من الصَّرْفِ إِذَا قَصَدْتَ الْقَبِيلَةَ ، وتقولُ في لفةِ التركيبِ : جَاءَنِي مَعْدِي كَرَبٌ ،  
ومررتُ بِمَعْدِي كَرَبٍ ، فَلَا تَصْرَفُ .<sup>(١)</sup>

قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( وَمِنْهَا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ  
الْإِلْحَاقِ ) <sup>(٢)</sup> تَقُولُ : هَذِهِ الْأَلْفُ شُبِّهَتْ بِالْفِ التَّانِيَةِ فِي التَّعْرِيفِ  
مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَلْفًا زَائِدَةً ، وَمِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ ، كَأَلْفِ التَّانِيَةِ ، وَالْمَعْلُومَةُ  
الثَّانِيَةُ التَّعْرِيفُ ، فَإِذَا نَكَّرَ صَرَفَ لِبِنَائِهِ عَلَى عَلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَعَلَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقَاوَمَتْهَا  
قُوَّةُ الْأَصْلِ .

---

(١) تفصيل لفة التركيب والاضافة في الامالي النحوية لابن الحاجب ٢٨/٣ .  
(٢) الجمل ٢٢٣ وفي المطبوعة : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق .

تنبيهاتٌ على البابِ بها اختتامُ البابِ :

تنبيهٌ : تقدّم أنّ الصرفَ في اصطلاحِ النحويين عبارةٌ عن الخفضِ والتنوينِ ، <sup>(١)</sup> وحقائقه إنّما هو التنوينُ ؛ لأنه صوتٌ زائدٌ على الكلمةِ بعددِ تعاميرها ، ولذلك يحدّدُه النحويونَ بأنَّ يقولوا : التنوينُ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسمَ بعددِ كمالِهِ ، تفصلُهُ عمّا بعدهُ ، ولكنه لما كان يتبعُهُ الخفضُ في الحذفِ من الأسماءِ التي لا تنصرفُ أدخله النحويونَ معه في التسميةِ ، فسَمَوْها صرفاً . والأسماءُ المنصرفةُ هي : ما دخله الخفضُ والتنوينُ ، وغيرُ المنصرفةُ ما لم يدخله الخفضُ ولا التنوينُ <sup>(٢)</sup> ، ولم تنحصِرْ الأسماءُ في هذينِ القسمينِ بسببِ ثَمِّ قسمٍ ثالثٍ : وهو اسمٌ لا يقالُ فيه منصرفٌ ولا غيرُ منصرفٍ ، وهو ما يدخله الخفضُ ولا يدخله التنوينُ ، نحو : الاسمِ الذي دخلتهُ الألفُ واللامُ والمضافُ ، فإنَّ هذينِ النوعينِ من الأسماءِ يدخلُهُما الخفضُ ، ولا يدخلُهُما التنوينُ ، فلا يستحقّانِ أن يقالَ فيهِما : غيرُ منصرفينِ لوجودِ الخفضِ فيهِما ، ويضمُّ النحويونَ إلى هذينِ القسمينِ تثنيةَ الأسماءِ وجمعَ المذكرِ السالمِ وجمعَ المؤنثِ فإنّها أيضاً يدخلُهُما الخفضُ ولا يدخلُهُما التنوينُ . والتنوينُ الذي في جمعِ المؤنثِ السالمِ نحو : مُسَلِمَاتٍ ليسَ يتنوينُ صرفاً ، وإنّما هو تنوينٌ مُقابلَةٌ قُوبِلَ به النونُ التي في جمعِ المذكرِ السالمِ ، وقد تقدّمَ ذلكَ <sup>(٣)</sup> . فهذهُ الأنواعُ الخمسةُ لم يضعْ لَهَا النحويونَ اسماً يخصُّهَا ، ففَقِروا عنها بِالنَفْسِ بِأَن يَقُولُوا : لا يقالُ فيهَا منصرفٌ ولا غيرُ منصرفٍ .

(١) ينظر ص ٠١

(٢) في الجزء المفقود من هذا الكتاب.

تنبيه آخر :

قول النحويين : الاسم الذي لا ينصرف لا يدخله الخفض ، يحتاج  
هذا الإطلاق إلى بيان ، وذلك أن مرادهم بالخفض - في هذا الموضع ،  
وهذا الإطلاق - الكسرة لا غير ، فإن الاسم الذي لا ينصرف يدخل عليه  
عامل الخفض ، كما يدخل على الاسم الذي ينصرف ، وله فيه معنى . وعمل  
كما له ذلك في الاسم المنصرف ، وعمله / الأيسع المنصرف الكسرة ، وكذلك  
خفض الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة ، فإذا قال النحويون : "الاسم السدى  
لا ينصرف لا يدخله الخفض" إنما مرادهم : لا يدخله الخفض الذي هو عبارة  
عن الكسرة ، ولا يريدون خفض على الإطلاق ، لأنه يؤتى إلى أن يدخل  
الخاص على الاسم الذي لا ينصرف ، فلا يكون له فيه عمل ، لا في اللفظ ، ولا في  
الحكم ، وذلك محال ، فبان أن عمله في الاسم الذي لا ينصرف هي الفتحة  
التي هي مثل : عمل الناصب .

تنبيه آخر :

لما أشبه الاسم الذي ينصرف الفعل منع ما يمنع الفعل من الجر  
والتنوين ، وذلك أن الفعل فرع من جهتين إحداهما : أنه فرع عن المصدر ؛  
لأنه مشتق من المصدر ، (١) فالمصدر أصله ، والمصدر فرع عن زيد وعمرو مثلاً ؛  
لأنه عنهما صدر ، وهو عوض لهما ولغيرهما من الأسماء . والفعل فرع عن  
المصدر ، وفرع الفرع فرع عما هو أصل لأصله ، فثبت أنه فرع عن المصدر ،  
وفرع عن الفاعل لكونه فرع فرعه ، فهو فرع من جهتين : لوجود العلتين  
الفرعيتين فيه ، أو لوجود علة تقوم مقامهما فيه ، وقد تقدم بيان ذلك أول الباب .

(١) مسألة خلافية ينظر لها في الانصاف ٢٣٥/١ ، والتبيين للعكبرى

٠١٤٢

(٢) ص ١٥

تنبيه آخر :

إن قيل : فلم حذفت الفتحة عن الياء في حال الخفض والفتحة خفيفة على الياء بدليل أنها تثبت عليها في حال النصب إذا قلت : رأيت جوارى؟ فالجواب أن يقال : لما نابت الفتحة مناب الكسرة والكسرة ثقيلة فاستثقلت الفتحة لكونها نائمة مناب الكسرة .

سألة :

الثلاثي العجبي كحمص اسم بلدة إنما لم ينصرف للتعريف والتأنيث ، ولولا ذلك لانصرف .

سألة أخرى :

إذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لم ينصرف ، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط مؤنثاً نحو : « هِنْدٌ وَدَعْدٌ » اسماً لرجلٍ انصرف قولاً واحداً ، لأنه إذا كان اسماً لمؤنث ينصرف في إحدى اللغتين ، فإذا كان اسماً لمذكر فهو آخرى بالانصراف ، فإن صغرت « هِنْدًا وَدَعْدًا » إذا سُمِّيَ بهما المؤنث ألحقتهما التاء ، فقلت : « هِنْدَةٌ » ، فإن سميت بهما مذكراً لم تلحقهما الهاء في التصغير ، لأن الهاء إنما تلحق لأجل التأنيث المعنوي ، وهو مفقود من هِنْدٍ وَأَمْثَالِهِ إذا سُمِّيَ بِهِ مذكرٌ .

فإن قيل : فقد قالوا « عُرْوَةٌ بِنَ أَدِينَةَ » ، « وَسَفِيَانُ بِنَ عَيْنَةَ » (١) ،

وأدِينَةُ وَعَيْنَةُ اسمانِ لرجلين ، وقد ألحقتهما الهاء في التصغير . قيل : لم يسم الرجل بأذن ثم صغّر ، ولا سُمِّيَ بعين ثم صغّر ، وإنما سُمِّيَ بهما صغرين ابتداءً ، كطلحة وحمزة في كونهما سُمِّيَ بهما ، وفيهما تاء التأنيث .

(١) في الأصل : فإن صرفت ، وهو تصحيف والسياق يقتضي ما أثبتناه .  
 (٢) عروة بن أدينة بن يحيى ولقبه أدينة بن مالك بن الحارث الليثي شاعر غزل مقدم من أهل المدينة وهو معدود من الفقهاء والمحدثين أيضاً لكن الشعر أغلب عليه . ترجمته في الأعلام ٢٢٧/٤ . وأذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغيرها وتدع الهاء هاهنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة ، ويونس يدخلها الهاء ويحتج بأدينة وإنما سمي بمحقّر . الكتاب ٤٨٤/٣ ، والمسائل البصرية ٣٧٤/١ ، وكتاب المقتصد ٩٩٦/٢ .  
 (٣) سفيان بن عيينة بن سميون الهلالي الكوفي أبو محمد محدث الحرم المكي من العوالي ولد بالكوفة وسكن مكة وبها توفي كان حافظاً ثقة واسع العلم . ترجمته في الأعلام ١٠٥/٣ . والقول فيه كالأدى قبله . ينظر المقتضب ٢٤٠/٢ والمسائل البصرية ٣٧٤/١ .



سألة :

بِهَا اخْتَتَمَ الْبَابُ ، إِذَا سَمِيتَ امْرَأَةً بِدِيمٍ وَأَخٍ وَأَبٍ مَا بَقِيَ عَلَى  
حَرْفَيْنِ . فَهَلْ يَنْصَرَفُ أَوْ لَا يَنْصَرَفُ ؟ فَالْقِيَاسُ أَلَّا يَنْصَرَفُ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ زَيْدٍ  
فِي كَوْنِهِ إِذَا اسْتَسَى بِهِ مَوَاتَكَ نُقِلَ مِنْ أَصْلٍ إِلَى فَرْعٍ ؛ لِأَنَّ مَمَّا وَأَخًا وَأَبًا  
أَسْمَاءَ مُذَكَّرَةً ، فَإِذَا اسْتَسَى بِهَا مَوَاتَكَ ، فَقَدْ نُقِلَتْ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ ،  
وَأَنشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي / الْبَابِ : (١)

أ/١٢

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِعْزَرِهَا      دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ  
الْبَيْتُ لَجْرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَيُرِيدُ : أَنْ دَعْدًا نَشَأَتْ فِي الرَّفَاهِيَةِ  
لَيْسَتْ بِدَوِيَّةٍ فَتَتَلَفَّعُ لِلابْتِدَالِ وَالْمِهْنَةِ ، وَالتَّلَفُّعُ : الْإِشْتِمَالُ فِي الثَّوْبِ وَالِاتِّفَافُ  
فِيهِ ، وَلَا تَشْرَبُ فِي أَوَانِي جُلُودِ الْإِبِلِ ، وَهَذَا ضِدٌّ مَا قَالَهُ الْآخَرُ - (٢) مَا دِحًا  
لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ -

لَعَمْرِي لِأَعْرَابِيَّةٍ فِي عَبَاءَةٍ      تَحَلُّ دِيمَاتًا مِنْ سَوِيْقَةٍ أَوْ قَرْدًا  
أَحَبُّ إِلَيَّ الْقَلْبِ الَّذِي لَجَّ فِي الْهَسَوَى

مِنَ اللَّائِسَاتِ الْغَزَّ يُظْهِرُهُ كَيْدًا  
وَشَاهِدُهُ فِيهِ صَرْفٌ دَعْدٍ الْأُولَى لَخَفْتِهِ ، كَمَا صَرَفَ الْأَعْجَمِيُّ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْعِدَّةِ  
قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَلْتَفَّتْ إِلَى قَوْلٍ مِنْ رَأْيٍ تَرَكَ صَرْفَهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ (٣) ، وَتَرَكَ

(١) الْجَمَلُ : ٢٢١ . دِيَوَانُهُ  
وَالشَّاهِدُ لَجْرِيرِ ، مَلْحَقَاتُ ٢ / ١٠٢١ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِيهِ فِي الْكِتَابِ  
٢٤١ / ٣ وَابْنُ جَنِيٍّ فِي الْخَصَائِصِ ٢ / ٦١ ، وَكِتَابُ الْمُقْتَصَدِ فِي شَرْحِ  
الْإِيضَاحِ ٢ / ٩٩٤ وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ لِلصَّيْمَرِيِّ ٢ / ٥٥٢ ، وَابْنُ يَعْمِيشٍ  
فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١ / ٧٠ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِي ١ / ٤٦٣  
وَالدَّرُ الْعَصُونَ ١ / ٣٩٥ ، وَاللِّسَانُ (دَعْدٌ) وَالشَّاهِدُ فِيهِ صَرْفٌ دَعْدٍ الْأُولَى  
فِي الْبَيْتِ وَمَنْعُ الثَّانِيَةِ مِنَ الصَّرْفِ .

(٢) الْبَيْتَانِ فِي الْاِقْتِضَابِ ٣٦٧ دُونَ نِسْبَةٍ ، وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْجَمَلِ  
٢٩٦-٢٩٧ وَاللِّسَانُ (فَرْدٌ) وَيُرْوَى :

لَعَمْرِي لِأَعْرَابِيَّةٍ فِي عَبَاءَةٍ      تَحَلُّ الْكَثِيبِ مِنْ سَوِيْقَةٍ أَوْ قَرْدًا  
وَالْبَيْتَانِ فِي الْخَزَانَةِ ٨ / ٥٠٥ .

(٣) تَقْدِمُ فِي ص ٥٤ .

الثاني غير مصروفٍ على حُكْمِ التأنِيثِ ، وإن كان الاسمُ خفيفاً واستعملَ فسي  
إحداهما لغةً غيره ، وكرّرَ نِكرُ دَعْدٍ اسْتِطَابَةً له مع أنّ تكررَ الاسمِ إذا لم يكن  
في موضعٍ يربطُ الكلامَ جائزٌ حسنٌ ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ  
حَتَّى تَنْزِلَ مِنَّا مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ (١)  
وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ (٢)  
إلى آخرها ، وكذلك قول الشاعر : (٣)

\* لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً \*

وأشباهه كثيرٌ ، ويروى في القَلْبِ ، وبالضَّالِبِ ، والمعنى واحدٌ ؛ لأنّها أوعيةٌ  
يُشْرَبُ بِهَا ، ويروى : \* لَمْ تُفْذَ \* مِنَ الْغِذَاءِ .

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة الانعام .

(٢) الآية ٣ من سورة الناس .

(٣) الشاهد لسواد بن عدى بن زيد المبادي : ديوانه ٦٥ ، وهو من

شواهد الكتاب ٦٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٧/١ ،

والخصائص ٥٣/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٤٣/١ - ٢٨٨ ، والمغني

٥٠٠/٢ ، وشرح شواهده للبغدادي ٧٧/٧ ، ونسبه الأعلام لأُمَيَّةَ

ابن أبي الصَّلْتِ كما في الخزانة ١٨٣/١ .

والشاهد فيه أنه ثنى الاسم وأظهره في موضع الاضمار نحو : أما زيد ،

فقد ذهب زيد ، وفي ذلك قبح ، وعجزه :

\* نَفَسَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنِيِّ وَالْفَقِيرَا \*

(١) باب أسماء القبائل والأحياء، والسور، والبلدان

ويقال على هذا الباب: الأسماء المشتركة الوقوع على الآباء والأحياء، والقبائل، والأسماء على ضربين: أحدهما: لا علة فيه من العليل المانعة من الصرف غير العلمية، كتميم، وأسد.

والثاني: ما يضاف إلى العلمية فيه علة ثانية من العليل المانعة من الصرف، كالتأنيث في «باهلة»، و«كنانة»، و«جديلة»، و«حنيفة»، ووزن الفعل في «تغلب»، و«يشكر»، والجمع في «هوازن»، فهذا لا ينصرف في المعرفة أريد به المذكر من الأب أو العم أو المؤنث من القبيلة أو الأم.

والقسم الأول: إن أريد به المذكر من الأب أو العم انصرف أو المؤنث لم ينصرف، وقد وهم أبو القاسم - رحمه الله - في جميعه بين «تغلب» وبين «ميم»، و«طيسى» إن صح ذلك عنه؛ (٢) لأن «تغلب» لا ينصرف في التعريف، أريد به المذكر أو المؤنث، وليس «ميم»، و«طيسى» كذلك. وبين أسماء البلدان ما يغلب عليها التأنيث، وبينها ما يغلب عليها التذكير، وما تختلف فيه اللفظة.

وأسماء الأنبياء عليهم السلام المذكورين في سور القرآن يتكلم بها على وجهين: أحدهما: أن تجعل أعلا ما للسور فلا ينصرف شئ منها في المعرفة، قلت حروفها أو كثرت.

والثاني: أن يتكلم بها على تقدير حذف المضاف، فينصرف منها ما كان ينصرف مع وجود المضاف، ويحتم من الصرف ما كان يحتم مع وجود المضاف. فموضوع الباب للإعلام باختلاف حكمي الأسماء المذكورة المشتركة الوقوع على الآباء، والأحياء، والقبائل، والأسماء في الانصراف وخلافه بحسب اختلاف ما يراد بها من التذكير والتأنيث، وما يغلب عليه منها -/١٢-

(\*) في الأصل: من، تصحيف والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) الجمل ٢٢٤.

(٢) الجمل ٢٢٤.

أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا ، وَمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلْدَانِ ، وَمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الْوَجْهَانِ ، وَمَا يَخْتَلَفُ حُكْمُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي سُورِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - بِحَسَبِ اخْتِلَافِ مَا يُرَادُ بِهَا مِنْ تَسْمِيَةِ السُّورِ بِهَا وَغَيْرِ التَّسْمِيَةِ ، وَمَا يَسْتَوِي حُكْمُهُ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ، هَذَا الَّذِي وَضَعَ لَهُ الْبَابَ مَعَ مَا لَفَّ لَفَّهُ مِنْ أَمْثَلِ السَّائِلِ .

انتهت الطريقة الكلية .

ثُمَّ نَقُولُ : ذَكَرَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (١) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ بَابِشَانَ - (٢) رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ خَلَطَ أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ الْآبِيَاءَ وَالْأَحْيَاءَ وَالْقَبَائِلَ وَالْأَمْهَاتِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ، فَأَوَّلَ ذَلِكَ قَوْلَهُ : (٣) " وَكُلُّ مَا جُعِلَ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ وَعَنِي بِهِ الْأُمُّ لَمْ يَنْصَرَفْ ، وَذَلِكَ " تَعِيمٌ ، وَسَدُوسٌ ، وَتَغْلِبٌ ،

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف عند قوله : " باب أسماء القبائل والأحياء والبلدان " قال : خلط ابن بابشان في أول هذا الباب . . الخ مخطوط رقم ٤٧٨ .

(٢) ابن بابشان هو : طاهر بن أحمد النحوي المصري المعروف بابن بابشان اللغوي المشهور المذكور ، أصله من العراق وكان جده أو أبوه قدم مصر تاجرا . . وكان من أكابر النحويين حسن السيرة منتفعًا به ويتصانيفه ، شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ووقف مقدمة في النحو سماها : المحتسب ، وهو من حذاق نحاة المصريين عيسى مذهب البصريين مات سنة ٤٥٤ وقيل : ٤٦٩ .

ترجمته في : نزهة الألباء ٢٦٣ ، والانباء ٩٥/٢ ، والبلفة ١١٦ ، وبغية الوعاة ١٧/٢ ، وكشف الظنون ٤٢٩/٥ - ٤٣٠ ، والأعلام ٢٢٠/٣ .

(٣) مابين علامتي تنصيص من كلام ابن خروف ، شرح الجمل مخطوط رقم ٤٧٨ . ونسوق إليك كلام ابن بابشان بنصه قال : " لكل ما جعل اسمًا للقبيلة وعني به الأم لم ينصرف ، وذلك تعيم ، وسدوس ، وتغلب ، وطبيخ ، وجذام ، وقيس ، والدليل على أنهم أرادوا هذا النوع القبيلة والأم وصفهم لها بالمؤنث ، حكى يونس أنه سمع العرب تقول : تلك تغلب ابنة وائل في وصف تغلب بالمؤنث ، ومثله : تعيم بنت مِرٍّ ، وقيس ابنة عيلان ، فإن ابنة ، هذا كان بمنزلة سعدى اسم امرأة لا ينصرف " . شرح الجمل لابن بابشان مخطوط لوحة ١٦٣ .

وُطِيئِي، وَجَذَام، وَقَيْس، وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ أَسْمَاءً  
لِلْأَمْهَاتِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ أَسْمَاءً لِلْأَبْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ عَلَى السَّعَةِ، قُلْتُ: إِذَا جَازَ  
عَلَى الْإِتْسَاعِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْطَأَ، وَلَكِنْ وَلَعَّ الْمَتَأَخِّرُ بِالرُّدِّ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ،  
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ مَا أَمَكَّنَ تَصْحِيحَ كَلَامِهِ، وَالْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ.

رَجَعُ، فَقَالَ: " وَكَذَلِكَ 'بَاهِلَةٌ' لَا يَكُونُ اسْمًا لِلْأَبِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ اسْمًا لِلْأُمِّ أَوْ  
الْقَبِيلَةِ أَوْ الْحَيِّ عَلَى السَّعَةِ أَيْضًا، وَالصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ سَيَبَوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَالَ: مِنْ أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ مَا أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْأَبِ الْأَوَّلِ نَحْوُ:  
"تَيْمٍ"، وَمِنْهَا مَا أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْأُمِّ نَحْوُ: "بَاهِلَةٌ"، وَفِي هَذَيْنِ مُضَافٌ  
لِيَهُمَا، فَيُقَالُ: بَنُو فُلَانٍ، وَبَنُو فُلَانَةَ، كَبَنِي تَيْمٍ وَبَنِي أُسَيْدٍ، ثُمَّ يُوقَعُ ذَلِكَ  
الاسْمُ عَلَى الْحَيِّ وَعَلَى الْقَبِيلَةِ، فَيُسَمَّوْنَ بِهَا بِاسْمِ الْأَبِ وَاسْمِ الْأُمِّ، فَإِنْ غَلَبَ ذَلِكَ  
الاسْمُ عَلَى الْحَيِّ انصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفَ <sup>(١)</sup>، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى  
الْقَبِيلَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ، فَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهِ عِلَتَانِ غَيْرُ التَّأْنِيثِ  
المَعْنَوِيِّ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يَنْصَرَفْ، نَحْوُ: "تَغْلِبُ، وَبَاهِلَةٌ وَبَشْكُرُ، وَيَعْمَرُ" <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ  
فِيهَا التَّعْرِيفَ وَوزْنَ الْفِعْلِ، وَالتَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ بِالْمَلَامَةِ، فَهَذَا النُّوعُ غَيْرُ  
مَصْرُوفٍ، عَنَيْتُ الْحَيَّ أَوْ الْقَبِيلَةَ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ لِلْقَبِيلَةِ أَوْ الْحَيِّ أَوْ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَهَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ:  
بَنُو فُلَانٍ وَلَا بَنُو فُلَانَةَ، نَحْوُ: "قَرِيشٍ، وَثَقِيفٍ، وَمَعَدٍ"، فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَيَّ  
صَرَفْتَ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ عِلَّةٌ سِوَى التَّعْرِيفِ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْ  
لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، وَقَدْ يَغْلِبُ عَلَى بَعْضِهَا التَّذْكِيرُ وَعَلَى بَعْضِهَا التَّأْنِيثُ  
فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَهَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَذَكَرَهُ تَغْلِبُ <sup>(٤)</sup>، فِيمَا يَنْصَرَفُ فُلْطُ،

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب ٢٤٦/٣ فما بعد ها .

(٢) إلى هنا انتهى كلام ابن خروف . شرح الجمل ، مخطوط برقم ٤٧٨ .

(٣) ينظر الكتاب ١٩٨/٣ .

(٤) قال سيبويه " ومن ذلك تغلب ابنة وائل غير أنه قد يجيء الشيء و

لأنه غير مصروف في حال التعريف ، عَنِيَتْ أَباً أَوْ حَيًّا ، لِلتَّعْرِيفِ وَوَزَنَ الْفِعْلِ  
وَأُنشِدُ فِي الْبَابِ : ( ١ )

فَإِنْ تَبَخَّلَ سَدُوسٌ بِدِرْهَمَيْهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةً قَبُولُ

البيت للأخطل ، وقد تقدم اسمه . ويروى أن الأخطل أتى الفضبان بن  
القبعثرى الشيباني ( ٢ ) يَا الْكُوفَةَ فَسَأَلَ لَهْ فِي حِمَالَةٍ ، فَقَالَ لَهُ : إِنْ شِئْتَ أُعْطَيْتَكَ

الْفَيْنِ ، وَإِنْ شِئْتَ أُعْطَيْتَكَ دِرْهَمَيْنِ . فَقَالَ : مَا بَالُ الْفَيْنِ وَالِدِرْهَمَيْنِ ،  
فَقَالَ : إِنْ أُعْطَيْتَكَ الْفَيْنِ لَمْ أُعْطِكَ إِلَّا قَلِيلًا ، وَإِنْ أُعْطَيْتَكَ دِرْهَمَيْنِ لَمْ يَبْقَ

بِكْرِي إِلَّا وَأَعْطَاكَ / دِرْهَمَيْنِ ، وَكُتِبْنَا لَكَ إِلَى إِخْوَانِنَا بِالْبَصْرَةِ ، فَلَمْ يَبِيقَ ١٣/أ

بِكْرِي إِلَّا وَأَعْطَاكَ دِرْهَمَيْنِ ، فَخَفَّتْ عَلَيْهِمُ التَّوْنَةُ ، وَكَثُرَ النَّيْلُ ، فَقَالَ : فَهَذِهِ  
وَنَجْمُهَا إِلَيْكَ إِلَى أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْنَا ، وَكُتِبَ لَهُ إِلَى سُوَيْدِ السَّدُوسِيِّ ( ٣ ) بِالْبَصْرَةِ  
فَأَنَّهُ فَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، فَأَقْبَلَ عَلَى قَوْمِهِ ، وَقَالَ لَهُمْ : هَذَا أَبُو مَالِكٍ

==== يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أبا ، وقد يجيء الشيء يكون الأكثر

في كلامهم أن يكون اسماً للقبيلة وكل جائز حسن . الكتاب ٢٤٩/٣ .  
( ١ ) السجل : ٢٢٤ . والشاهد للأخطل ، ديوانه ١٢٥ ، ومن شواهد سيويه في

الكتاب ٢٤٨/٣ ، وطبقات ابن سلام ٤٦٨/٢ ، والخصائص

١٧٦/٣ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ، والتبصرة والتذكرة

٥٧٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٦٧/١ .

والشاهد فيه منع صرف سدوس ، لأنه جعله اسماً للقبيلة . وفيه شاهد

آخر على تأنيث الفعل وتأنيث الضمير .

( ٢ ) الفضبان بن القبعثرى الشيباني ، سيد بقر بن وائل ، وانظر

قصته مع الأخطل في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٤٦٦/٢ ،

والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ، فمابعد ١٥ .

( ٣ ) سويد بن منجوف السدوسي وكان سيد بني سدوس ، وسدوس بفتح

السين قبيلة من بني شيبان ، والتي من طيغ بضم السين ، وهذا

قول الكلبي ، انظره في الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ فمابعد ١٥ .

وانظر قصة ذلك في طبقات ابن سلام ٤٦٩/٢ فمابعد ١٥ .

قد أتى ، ويسألكم أن تَجْمَعُوا لَهُ ، وقد هَجَاكُمْ بقوله (١) :  
إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ صَالَحْتُ بَكْرًا      أَبِي الْبِفَضَاءِ وَالنَّسَبِ الْبَعِيدُ  
الآبيات ، فَقَالُوا هَاءَ اللَّهُ لَا نَفْعَ ، فَقَالَ الْأَخْطَلُ :

فَإِنْ تَبَخَّلَ سَدُوسٌ بِدِرْهَمَيْهَا      فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةً قَبُولُ  
تَوَاكَلْنِي بَنُو الْعِلَالِ مِنْهُمْ      وَقَالَتْ مَالِكًا وَيَزِيدُ غُـوْلُ

يريد: مالك بن مسمع (٢) ويزيد بن رُوَيْم الشيباني (٣) ويروي :

فَإِنْ تَغَنَعَ سَدُوسٌ بِدِرْهَمَيْهَا      . . . . . الْبَيْتِ

وهو سدوس بن شيبان ، ويُريد: إن تبخَّلَ بِالْدرهمين اللذين جُعِلَا لي علسي  
كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ، فَإِنِّي مُسْتَفِينٌ عَنْهُمْ بِمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكُنْتُ بِالرِّيحِ عَنِ  
الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدِهِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُمْ ، وَذَكَرَ الْقَبُولَ (٤) ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَرُدُّهُ مِنْ  
الْبَصْرَةِ فِي الْغُرَاتِ إِلَى مَوْضِعِهِ الْجَزِيرَةِ الَّتِي حَيْثُ بَنُو تَغْلِبَ قَوْمَهُ .

وشاهدته في البيت منع سدوس من الصرف ؛ لأنه أراد القبيلة ،

(١) البيت للأخطل ، ديوانه ٢٨٢ ، والآبيات في طبقات فحول الشعراء

لابن سلام ٤٦٧/٢-٤٦٨ ، ويروي البيت :

\* أَبِي الْبِفَضَاءِ لَا النَّسَبُ الْبَعِيدُ \*

(٢) مالك بن مسمع الجحدري ، كان أُنِيه الناس قال رجل لعبد الملك بن مروان :

لَوْ غَضِبَ مَالِكٌ لَغَضِبَ مَعَهُ مِائَةُ أَلْفٍ لَا يَسْأَلُونَهُ فِيمَ غَضِبَ ، فَقَالَ :

عَبْدَ الْمَلِكِ هَذَا وَأَبِيكَ السُّؤْدُ . . . . . طبقات ابن سلام ٤٦٩/٢ .

(٣) يزيد بن رُوَيْم الشيباني أبو حوشب من بني ذهل بن شيبان من بكر

ابن وائل أيضا وكان سيديا مذكورا ، وكان على شرطة الحججاج

بالبصرة ، يُثْنِي عَلَى هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ بَكْرِينَ وَائِلٍ وَيَحْسُـزْنَ

لَفَقْدِهِمَا وَيَذَمُّ الْآخَرِينَ مِنْ بَنِي بَكْرِينَ وَائِلٍ . . . . . ينظر طبقات

ابن سلام ٤٦٩/٢ .

(٤) قال كراع النمل إذا هبت الريح من مطلع الشمس قبالة باب الكعبة

فهي النَّصْبَا وَالْقَبُولُ . المنتخب ٤٢١/١ والعرب تستبشرون بالقبول

وتحمدها ، وقد ضربه مثلا لاستغناءه عنهم . ينظر اللسان (قبيل)

والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠١ .

ولذلك أعاد الضمير مؤنثاً . وأراد في الرواية الأخرى : السمي فصرف ، وطيبة»  
خبر " لأن " ، وقبول" (١) بدل من طيبة لا صفة لها ، لأن القبول من أسماءها ،  
وليست يصفة ، ورد العبري على سيبويه "سدوس وسلول" ، وقال : هما مؤنثان (٢)  
فلذا قلت : "سدوس" ، و"سلول" لم تصرف . قال السيرافي عن أشياخه  
عن محمد بن حبيب (٣) في كتابه مختلف القبائل : "سدوس بن دارم ، وسدوس  
ابن نهل ، وفي طيبي سدوس بن أصمغ" ، وعن غيره في نسب بني تميم "سدوس  
ابن دارم" ، وقال ابن حبيب : في "قيس سلول بن مرة" ، وفي قضاة سلول  
بنت زيان ، وفي خزاعة سلول بن كعب (٤) ، وأنشد أبو القاسم - رحمه الله -  
في الباب : (٥)

بِكَيِّ الْخَزْمِ مِنْ رَوْحٍ ، وَأَنْكَرَ جَلْدَهُ

وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ

- 
- (١) قال ابن هشام : قبول نعت . إعراب الجمل ٣٠٤ .  
(٢) قال العبري : " وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفاً إلا في  
النكرة ، وإنما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وإن كان في باهله  
علامة التأنيث " . المقتضب ٣/٣٦٤ ، وانظر كلام سيبويه في هذا  
الكتاب ٣/٢٤٦-٢٤٧ ، وانظر هامش ٤ ما رد به السيرافي على من  
خطأ سيبويه في إيراده سلول مورد الآباء .  
(٣) محمد بن حبيب : وحبيب اسم أمه في أكثر الروايات ، وكان عالماً  
بالنسب وأخبار العرب كثيراً من رواية اللغة موثقاً في روايته ، وذكر  
القاضي أبو طاهر أن محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر .  
وقد أحصى له ابن النديم كثيراً من الكتب . انظر ترجمته في مراتب  
النحويين ١٥٢ ، وطبقات الزبيدي ٩٨ ، والفهرست لابن النديم ١٥٥ ،  
وتاريخ العلماء ٢٠٤ ، والانباء ٣/١١٩ ، ومعجم الأدباء ١١٢/١٨ ،  
مات سنة ٣٦٨ .  
(٤) ينظر كتاب مختلف القبائل لمحمد بن حبيب ٢٤-٣٧-٣٨ وزيان مخفف  
ابن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة .  
(٥) الجمل : ٢٢٥ .  
والشاهد لحميدة بنت النعمان بن بشير الأناضلي رضي الله عنه وهو



البيت لعبيدة بنت النعمان بن بشير الانصاري - رضي الله عنهم - وكنيتهم  
أم جعفر، وكانت زوجاً للحارث بن خالد المخزومي، وكان قبيحاً فهجته، ثم  
تزوجها روح بن زبياع (١) فهجته بهذا البيت، ثم تزوجها الفيز بن أبي عقيل  
فهجته، وخبرها مشهور، وعجت: ضجت وعجيجاً؛ مصدر مؤكّد تريد: تشققت،  
وعبرت عن ذلك بعجت مجازاً، وفيه تأكيد المجاز، وجماد قبيلة روح،  
والجدم: القطع يقال: إن جدماً قطع أخاه لهما فجدم لخم يده أي:  
قطعها، فلزمه ذلك الاسم والمطرف؛ جمع مطرف بكسر الميم، وضماً، تميم  
تكسير، وقيس تضم، والمطرف؛ ثوب خيزله علمان، ويعدده:  
وقال القبا قد كنت حيناً لباسكم

وأكسية مخروجة وقطائف

فقال روح راداً عليها: (٢)

فإن تبك منا تبك ممن يهينها

وما صانها إلا اللئام المقارف

وشاهد البيت ترك صرف جذام حيث أراد القبيلة.

==== من شواهد الكتاب ٢٤٨/٣، والمقتضب ٣٦٤/٣، والحلل في شرح  
أبيات الجمل ٣٠٢، والتبصرة والتذكرة ٥٧٧/٢، وفيه هند بنت  
النعمان بن بشر الانصاري، والدر المصون ١٥٣/١، والشاهد فيه  
منع جذام من الصرف لأنه أراد القبيلة. وفي الكتاب: (نبا الخزعن روح)  
، وفي المقتضب: (بكى الخزم عوف).

(١) روح بن زبياع الجذامي، سيد يمانية الشام وقائد لها وخطيبها  
ومحربها وثيسها قال القالي: وانما قالت ذلك لا شرسه يوم العرج،  
وقيل: مسه قبل ذلك في حرب غسان فافتدى، فقالت قول العربية  
الشريفة للولي الهجين وعيرته الاقراف، وكان وزيراً لعبد الملك بن مروان.  
انظر كتاب التنبيه ٣١-٣٢.

(٢) البيتان: في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢ قال: والقبا ضرب  
من الاكسية معروف، والمخروجة المشقوقة، والقطائف أكسية من الصوف

[ مَبْحَثٌ فِي أَسْمَاءِ الْبِلْدَانِ ]

وأما أسماءُ البلدانِ ؛ فما كَانَ فِيهِ عِلْتَانِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثٍ / مَعْنَوِيٍّ  
لم يَنْصَرَفْ نَحْوُ : تَأْنِيثِ "خُرَاسَانَ ، وَدِمَشْقَ ، وَبَغْدَادَ" ، وَمَا لَا عِلَامَةَ فِيهِ إِلَّا  
التَّعْرِيفُ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْبُقْعَةِ أَوْ الْبَلَدَةِ أَوْ الْعِيْنَةِ لم تَصْرَفْ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ  
اسْمًا لِلْمَوْضِعِ وَالْعَكَانِ وَالْبَلَدِ وَالْمِصْرِ صَرَفْتَهُ ، ثُمَّ تَغَلَّبَ الْعَرَبُ التَّذْكَيرَ عَلَى  
بَعْضِهَا فَلَا تَصْرَفُ ، كَمَا ذَكَرْنَا نَحْوُ : "عَمَانَ" ، وَالزَّابُ وَحَجْرٌ ، وَهُوَ حَجَرُ الْيَمَامَةِ ،  
وَهُوَ حَصْنٌ يَذْكَرُ وَيؤْتَى ، وَلَيْسَ فِي "فَلَجٍ" (٢) إِلَّا التَّذْكَيرُ ، وَكَذَلِكَ "وَاسِطٌ" ،  
وَأَصْلُهُ الصَّفَّةُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْتَى ، وَهُوَ قَلِيلٌ (٢) .  
وَاجْتَمَعَ فِي "بَغْدَادَ" التَّعْرِيفُ وَالتَّرْكِيبُ وَالْعِجْمَةُ ، وَإِنْ عَنَيْتَ الْبُقْعَةَ كَانَتْ  
فِيهِ أَرْبَعُ عِلَلٍ ، وَفِي خُرَاسَانَ الْإِلْفُ وَالتَّنُونُ وَالْعِجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ، وَمَعَ ذَلِكَ  
هُوَ مَعْرَبٌ ، وَفِيهِ : رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ زِيَادَةَ الْعِلَلِ تُوجِبُ الْبِنَاءَ (٣)

- ===  
أَيْضًا ، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : فَأَجَابَهَا رُوحُ بْنُ زَيْبَاعٍ بِقَوْلِهِ :  
أَبَتْ هِنْدٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَهَانَةً \* وَكَانَ لَهَا مِائَةُ عَشِيرٍ مَوْالِفٍ  
فَلَمَّا نَجَزَهَا بِالْهَيْوَانِ فِيهَا جَدِيرَةٌ \* وَلَمْ نَهْوَهَا يَمْهَوُ الْإِلْيَامُ الْعَقَارُفُ  
(١) الْفَلَجُ ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : مَوْضِعٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَضَرْيَةَ . تَهْدِيبُ إِصْلَاحِ  
الْمَنْطِقِ ٢٠٢ ، قَالَ سَيِّبِيُّهُ : " وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّذْكَيرِ  
نَحْوُ : فُلَجٌ " الْكِتَابُ ٢٤٤/٣ ، وَانظُرْ مَعْجَمَ الْبِلْدَانِ ٢٧٢/٤ .  
(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢٤٣/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٥٨/٣ .  
(٣) قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : " وَمَا يَفْسُدُ قَوْلٌ مِنْ قَالَ : إِنْ الْاسْمُ إِذَا انْمَعَسَ  
السَّبِيحَانِ الصَّرْفُ فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الثَّلَاثَةِ فِيهِ تَرْفَعُ عَنْهُ الْأَعْرَابُ أَنَا نَجِدُ  
فِي كَلَامِهِمْ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ خَمْسَةٌ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ  
وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَعْرَبٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ وَذَلِكَ كَأَمْرَةٍ سَمِيَّتْ بِأَنْدَرِيجَانَ فَمِنْهَا  
اسْمٌ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَمْسَةٌ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ وَهِيَ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَالْعِجْمَةُ  
وَالتَّرْكِيبُ وَالْإِلْفُ وَالتَّنُونُ . . . الخ ، الْخَصَائِصُ ١٧٩/١ - ١٨٠ ، وَانظُرْ  
أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١١٥/٢ - ١١٦ .

وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ: (١)

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا

أَيَّامٌ وَاسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرًا

أَنْشَدَهُ لِلأَخْطَلِ، وَالْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَرْتَثِي بِهَا عَمْرُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ بِسَنِ  
مَعْمَرِ التَّمِيمِيِّ، وَكَانَ شَرِيفًا بَطْلًا فَاضِلًا، وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ حِينَ  
خَرَجَ ابْنُ الْأَشْعَثِ عَلَيْهِ (٢)، فَمَاتَ بِالطَّاعُونِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الشَّامِ، فَرَثَاهُ  
بِالْقَصِيدِ الَّذِي فِيهِ الْبَيْتُ، وَكَانَ وَالِيًا لِمَدِينَةِ الْمَلِكِ، وَكَانَ لَهُ ظَفَرٌ عَلَى أَعْدَائِهِ  
بِوَاسِطٍ وَهَجَرَ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ تَرَكُ صَرَفِهِمَا، " وَقَدْ عُرِفَتْ بِهَا " جُمْلَةً  
فِي مَوْضِعِ الصَّفْحَةِ لِلْأَيَّامِ، " وَأَيَّامٌ وَاسِطٌ " بَدَلٌ مِنَ الْأَيَّامِ (٣) وَالْأَخِيرَةُ مَعْطُوفَةٌ  
عَلَى أَيَّامٍ وَاسِطٍ، وَسَمِّيَ وَاسِطٌ لِأَنَّهُ وَسَطُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَكَانَ صَفْحَةً فَصَحَّفَ  
عَلَمًا، وَلِذَلِكَ كَانَ الصَّرْفُ فِيهِ أَكْثَرَ، وَشَبَّهَهُ سَيْبُوهُ بِنَابِغَةٍ. (٤)

(١) الجمل: ٢٢٦.

والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢٩١، ومن شواهد سيبويه في الكتاب

٢٤٣/٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٥، والتبصرة والتذكرة

٥٨٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٤٧١/١، واللسان "وسط"،

والخزانة ١٣٦/١١، والشاهد فيه أن هجر يوثق ويذكر وهنأ

أنت فنع من الصرف.

(٢) في الأصل: إليه، ولعل الصواب ما أثبتناه، وانظر خروج ابن الأشعث

على عبد الملك بن مروان في الكامل ٢٧٢-٢٧٣ و ٣٥٠/٣.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قال سيبويه: "وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر وإنما سمي واسطاً

لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطة، ومن

العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. . فمن الأرضين ما يكون

مؤنثاً ويكون مذكراً، ومنها ما لا يكون إلا على التأنيث نحو: عمان

والزاب وإراب، ومنها ما لا يكون إلا على التذكير نحو: فلج وما وقع صفة

كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمرو وإنما وقع للمعنى نحو قول الشاعر:

ونابغة الجعدي بالرملة بيتي \* عليه تراب من صفيح موصع

أخرج الألف واللام وجعله كواسط. الكتاب ٢٤٣/٣-٢٤٤.

[ مَبْحَثٌ فِي أَسْمَاءِ السُّورِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ ]

وَأَمَّا أَسْمَاءُ السُّورِ فَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ مُحْكِيٌّ نَحْوُ : اقْتَسَرَبَ  
وَبَابُهَا الْمَزْمِلُ ؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : الْأَسْمَاءُ الْمَفْرَدَةُ مِنَ السُّورِ نَحْوُ : "نُوحٌ" ، "هُودٌ" ، "يُونُسُ" ،  
و"يُوسُفُ" (١) ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ لِأَنَّ جَعْلَهَا أَسْمَاءً لِلسُّورِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ مُضَافٍ  
لَمْ تَصْرَفْ - كَانَتْ مَصْرُوفَةً فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ السُّورِ أَوْ لَمْ تَكُنْ ، تَقُولُ : هَذِهِ "هُودٌ" ،  
و"نُوحٌ" ، "يُونُسُ" ، "يُوسُفُ" ، وَإِنْ أُرِدَّتْ حَذْفَ مُضَافٍ أَبْقَيْتَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ  
فِي السُّورَةِ مِنْ صَرْفٍ أَوْ تَرْكِهِ ، كَقَوْلِكَ : "هَذِهِ هُودٌ" ، "نُوحٌ" ، "يُوسُفُ" ، "يُونُسُ" ،  
تَرِيدُ : "سُورَةُ هُودٍ" ، "سُورَةُ يُونُسَ" ، "سُورَةُ يُوسُفَ" ، "سُورَةُ نُوحٍ" ، أَبْقَيْتَ كَلًّا عَلَى مَا  
كَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْهَا أَسْمَاءً لِلسُّورِ ، "هُودٌ" ، "نُوحٌ" ، "مُصْرُوفَانِ" ، "يُونُسُ" ،  
و"يُوسُفُ" غَيْرُ مَصْرُوفَيْنِ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَجَبَةِ .

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ : حُرُوفُ التَّهْجِيِ التِّي فِي أَوَائِلِ السُّورِ ، مِنْهَا مَا لَا  
يَكُونُ فِيهِ إِلَّا السِّكَايَةُ نَحْوُ : "الر" و "المر" و "كهيعص" ، و "حم عسق" ،  
وَمِنْهَا مَا يُحْكِي ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، كَصَادٌ (٢) ، "وَقَافٌ" ، مِنْ أَعْتَقَدَ التَّذْكِيرَ  
فِي الْحُرُوفِ صَرَفًا ، وَمَنْ أَنْتَ لَمْ يَصْرَفْ ، وَكَذَلِكَ : "حم" و "يس" و "طس" (٣) ،  
يُحْكِي إِنْ شَاءَ ، وَيُهْرَبُ إِنْ شَاءَ ، وَيَجْعَلُهَا كَهَابِيلَ ، وَقَابِيلَ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ ، وَلَا  
يَصْرَفُ (٤) ، وَيَصْرَفُهَا فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا التَّبَسُّتُ تَقُولُ : "حم السجدة" ، وَمِنْهَا

(١) ينظر الكتاب ٢٥٦/٣ .

(٢) قال سيويه : "وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً لأن

هذا البناء والوزن من كلامهم ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا

تصرفه" . الكتاب ٢٥٨/٣ .

(٣) الكتاب ٢٥٨/٣ قال سيويه : "وأما طسم فإن جعلته اسماً لم يكن

بد من أن تحرك التَّوْنَ وتَصِيرَ مِمَّا كَأَنَّكَ وَصَلْتَهَا إِلَى طَاسِينَ فَجَعَلْتَهَا

اسماً واحداً بمنزلة دَرَابَ جَرَدَ وبعمل بك وإن شئت حكيت وتركت السواكن

على حالها" .

(٤) قال سيويه : "وأما حم فلا ينصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه

لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو : هابيل وقابيل" . الكتاب ٢٥٧/٣ .

ما تكون فيه الحكاية والتركيب أيضا إذا أُعربت، تقول: هذِهِ (طاسين ميم) ء  
والإضافة جائزة لحضومت، وكلُّ عِلَّةٍ لم تمنع إلا مع التعريف / فإنها إذا زال  
التعريف عنها لم تكن علة، ولو اجتمع في الاسم ما كان (١)، ولذلك صرفت :  
أذربيجان في النكرة، وفيها أربع عِلَلٍ .

تنبيهات على الباب :

منها : على قوله في الترجمة : "باب أسماء القبائل والأحياء والسور  
والبلدان" (٢) .  
اعلم أن هذه الترجمة مشتقة على فصول ثلاثة :  
فأسماء القبائل والأحياء فصل، وأسماء البلدان فصل، وأسماء السور  
فصل . وأما جمعها في باب واحد لأجل أن إحدى العلتين المانع  
من الصرف في هذه الأسماء التي اشتملت عليها الفصول الثلاثة العلمية،  
والعلة الثانية التأنيث المعنوي، هذا هو مقصوده بهذا الباب، وهو أن  
يتكلم على ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي من هذه الفصول الثلاثة،  
فإن فرض في شيء منها التعريف ووزن الفعل، والتعريف والتأنيث والمجمعة،  
فإنما ذكر ذلك بالمرض لا بالقصد الأول.

- (١) في الأصل "أو اجتمع في الاسم ما كان ولذلك صرفت" وربما كان صحة  
الكلام : أو اجتمع في الاسم ما كان أكثر من علتين ولذلك صرفت  
أذربيجان، وهو الذي يعطيه السياق، وانظر الصفحة قبل الماضية  
وشرح ابن بزيمة ٥٢٤/٢ .
- (٢) الجمل ٢٢٤ .

## الفصل الأول في أسماء القبائل :

اعلم أنّ القبائل جمعُ قبيلةٍ ، وهو اسمٌ مؤنثٌ ، والأحياء جمعٌ حي ، وهو اسمٌ مذكّرٌ ، فالقبيلةُ يلاحظُ - في الاسم الذي لا ينصرف من أسماء القبائل - تعريفها وتأنيتها المعنويّ هو بملاحظة هذه اللفظة ، والحيّ هم بنو آباءٍ مختلفين ، فإذا فهمت هذا ، فاعلم أنّ أسماء القبائل تنقسم ثلاثة أقسامٍ ؛

منها : ما هو اسمٌ للأب ، فنقل عن الأب إلى بنيهِ ، وهي القبيلةُ مثل : "تميم" ، و"قيس" ، و"أسد" .

وقسمٌ : يكونُ اسماً للأب ثم ينقل إلى بنيها ، وهي القبيلةُ نحو : "باهلة" ، وكذلك ما أشبهه .

والقسم الثالث : وهو ما وضع للقبيلة ابتداءً من غير نقل عن كونه اسم أبٍ أو أمٍّ ، وذلك "قريش" .

ثم هذه الأقسام الثلاثة إذا وقعت على الحيّ ، فإن لاحظت بها القبيلة كما تقدم لم تصرف ، وإن لاحظت بها الحيّ صرفت ذلك الاسم ، لا أن تكون فيه علةٌ تنضم إلى التعريف غير التأنيت المعنويّ ، نحو : "تغلب" ، فإنه لا ينصرف - وإن أردت به الحيّ - للتعريف ووزن الفعل ، وكذلك "باهلة" ، لا ينصرف - وإن أردت به الحيّ - للتعريف والتأنيت اللفظي .

ثم هذه الأقسام تنقسم باعتبار آخر ثلاثة أقسام :

منها : ما يغلب عليه التأنيت نحو : "تميم" ، و"سدوس" ، و"أسد" ، و"قيس" ،

وأكثرها .

ومنها : ما يغلب عليه التذكير نحو : "قريش" ، و"ثقيف" ، و"معد" ،

ومنها : ما يستوي فيه التذكير ، والتأنيت ، وهو "ثمود" ، و"سبأ" ،

فملاحظة التذكير والتأنيت فيها يتكافئان .

فالقسم الأول : يجوز أن يراد به التذكير ، ولكن ملاحظة التأنيت عليه

أغلب .

والقسم الثاني : يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّأْنِيثُ، وَلَكِنْ مَلَّا حَظَّةَ التَّنْذِيرِ عَلَيْهِ أَغْلَبَ .

وأما قولُ أبي القاسم - رحمه الله - ( وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ هُوَ لِأَنَّ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ أَوْ مِنْ بَنِي تَعِيمٍ ، فَالْصَّرْفُ لَا غَيْرُ ) (١) ، لَا يُرِيدُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عِلَّةٌ مَعَ التَّعْرِيفِ غَيْرِ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَأَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى تَنْضُمُ إِلَى / التَّعْرِيفِ غَيْرِ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ فَلِئِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْأَبُ كَتَغْلَبَ ، فَإِنَّ فِيهِ وَزْنَ الْفِعْلِ . فَلَا يَنْصَرِفُ أُرِيدَ بِهِ الْقَبِيلَةَ أَوْ الْحَيَّ أَوْ الْأَبَّ .

قوله ( وَمِمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْحَيِّ "مَعَدَّةٌ" ، وَقَرَيْشٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ مِنْ بَنِي فَلَانٍ وَلَا بَنُو فَلَانٍ ، فَاصْرِفْهُ ) (٢) وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ "مَعَدَّةً" ، وَ"قَرَيْشًا" ، وَ"ثَقِيفًا" أَسْمَاءُ الْقِبَائِلِ لَمْ يُنْقَلِ لِلْقَبِيلَةِ مِنْ أُمَّ وَلَا أَبٍ ، فَلَا يُقَالُ فِيهَا : بَنُو قَرَيْشٍ ، وَلَا بَنُو مَعَدَّةٍ ، وَلَا بَنُو ثَقِيفٍ ، وَفِيهَا تَفْصِيلٌ :

وَذَلِكَ أَنَّ يَنْهَى : مَا يَتَّفَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ / مِنْ اسْمِ أَبِي وَلَا مِنْ اسْمِ أُمَّ . وَمِنْهَا : مَا اخْتَلَفَ فِيهِ ، فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ قَرَيْشٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي آبَائِهِمْ مِنْ اسْمِهِ قَرَيْشٌ ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ : بَنُو قَرَيْشٍ ، وَإِنَّمَا جَدُّهُمُ النَّضْرُ بْنُ كِنَانَةَ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدَهُ ، فَلَيْسَ بِقَرَيْشِي ، وَقَرَيْشٌ لِقَبَائِلِهِمْ ، وَاخْتَلَفَ فِي سَبِيهِ ، فَقِيلَ : لَقَبُوا بِذَلِكَ لِأَنَّ تَنَهُمُ كَانُوا تِجَارًا لَهُمْ رِحْلَتَانِ : رِحْلَةٌ فِي الشِّتَاءِ إِلَى الطَّائِفِ ، وَرِحْلَةٌ فِي الصَّيْفِ إِلَى الشَّامِ ، فَاشْتَقَّ لَهُمْ اسْمٌ مِنْ قَرَشٍ لِذَا جَمَعَ ، وَقِيلَ : لِنَسَا سَمَوْا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ تَنَهُمُ كَانُوا لَيْسَ بِدَلٍّ بِهِمْ إِذَا سَافَرُوا يُسَمَّى قَرَيْشًا ، فَفَلَسَبَ عَلَيْهِمْ اسْمُهُ . وَقِيلَ : قَرَيْشٌ دَابَّةٌ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ تَخَافُهَا دَوَابُّ الْبَحْرِ كُلُّهَا ،

(١) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة : فاذا قلت هُوَ لِأَنَّ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ أَوْ مِنْ

بَنِي تَعِيمٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَالْصَّرْفُ لَا غَيْرَ .

(٢) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ مِنْ بَنِي

فَلَانٍ وَلَا بَنُو فَلَانٍ فَلَا يَنْصَرِفُ .

فَسَمِيَتْ قَرِيشٌ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْعَرَبِ ، وَأَنْشَدُوا فِي مِصْدَاقِ ذَلِكَ قَوْلَ  
الشاعر: (١)

وَقَرِيشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ رَ بِهِ سُمِّيَتْ قَرِيشٌ قَرِيشًا  
وَقِيلَ : قَرِيشٌ كَانَ اسْمًا لِقِصِيِّ بْنِ كِلَابٍ ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَرَشٍ إِذَا  
جَمَعَ ، فَسُمِّيَ بِهِ لِكُونِهِ جَمْعَهُمْ ، وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمَعَهُمْ قَوْلُهُ : (٢)

أَبُوكُمْ قِصِيُّ كَانَ يُدْعَى مَجْتَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فَهْرٍ

وَيُقَالُ : الْقَرَشُ لِلْقَوْمِ إِذَا تَجَمَّعُوا ، ثُمَّ غَلَبَ الْاسْمُ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ .  
وَأَمَّا "مَعَدٌ" فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمٌ أَبِيهِمْ ،  
وَهُوَ مَعَدُّ بْنُ عَدْنَانَ ، وَلَيْسَ بِلِقَبٍ لِلْحَيِّ ، فَجَائِزٌ  
أَنْ يُقَالَ فِيهِ : هُوَ مَعَدٌّ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٣)

عَمَرْتُ دَارَنَا تَهَامَةً فِي الدَّهْرِ وَفِيهَا بَنُو مَعَدٍّ حَلُولًا

وَأَمَّا "ثَقِيفٌ" ، فَقِيلَ : إِنَّهُ لِقَبٌ لِلْحَيِّ وَالْقَبِيلَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ لِقَبٌ لِأَبِيهِمْ ، وَهُوَ  
قَيْسُ بْنُ مَنبَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَايِلَ بْنِ هَوَازِنَ .

قَوْلُهُ : ( وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ فِيهِ مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَلَا بَنُو فُلَانٍ ) (٤)

(١) الشاهد في المقتضب ٣/٣٦٢ منسوب للهبلي ، وفي الكشاف ٤/٢٨٨ ،

بلا نسبة ، والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ٢٩٢ ،  
واللسان ( قرش ) .

(٢) الشاهد في الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٢ ، واللسان

( جمع ) ، والخزانة ١/٩٨ بلا نسبة ، والشاهد فيه كما في اللسان  
أن قصي بن كلاب كان يدعى : مجتعا لقب بذلك ؛ لأنه جمع قبائل  
قريش وأنزلها مكة وبنى دار الندوة ، وفيه قال الشاعر هذا البيت .

(٣) الشاهد لمهلهل بن ربيعة كما نسبه له ابن الأباري في شرح

القوائد السبع الطوال الجاهليات ٢٥٨ ، وانظر الحلل في إصلاح  
الخلل ٢٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٥ ، واللسان ( غنو )

ويروى في هذه المصادر : ( غنيت ) .

(٤) الجمل ٢٢٥ .



مطوفٌ هُوَ عَلَى قَوْلِهِ " وَمَا غَلَبَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْحَيِّ "مَعَدَّ" ، وَثَقِيفٌ" ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَلَا بَنُو فُلَانٍ " ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ : "مَعَدَّ" وَقَرِيشٌ" ، وَمَعَدَّ وَقَرِيشٌ وَثَقِيفٌ"عِنْدَهُ مَا لَا يُقَالَ فِيهِ : بَنُو مَعَدَّ ، وَلَا بَنُو قَرِيشٍ ، وَلَا بَنُو ثَقِيفٍ ، وَلَا مِنْ بَنِي مَعَدَّ ، وَلَا مِنْ بَنِي قَرِيشٍ ، وَلَا مِنْ بَنِي ثَقِيفٍ ، وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ التَّأَخِّرِينَ : (١) لَا يُوهِمُ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ ( وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَقُولَ : مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَلَا بَنُو فُلَانٍ فَاصْرِفَهُ ) أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ لَا يُرَادُ بِهِ الْقَبِيلَةُ ، وَالْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقَبِيلَةُ" . قُلْتُ: لَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يُوهِمُ مَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَرْدُودٌ عَلَى قَوْلِهِ ( مَعَدَّ ، وَقَرِيشٌ ، وَثَقِيفٌ ) / ، وَقَدْ قَالَ قَبْلَ هَذَا . (٢)

/١٥

( وَمَا غَلَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْحَيِّ ) ، وَيُقِيمُ مِنَ الْقَبِيلَةِ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقَبِيلَةُ ، وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَيُّ ، فَذِكْرُهُ الْقَبِيلَةَ فِيهَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الْوَهْمَ مِنْ تَوْهَمِهِ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ .

---

(١) فِي الْحَلَلِ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ ٢٩٠ قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ :

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَلَا بَنُو فُلَانٍ .

قَالَ الْمَفْسَرُ الْغَالِبُ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَقْصَدَ بِهَا إِلَى الْحَيِّ فَتَصْرَفُ ، وَرَبَّمَا قَصَدَ بِهَا الْقَبِيلَةَ فَلَمْ تَصْرَفْ . . وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ إِنَّهُ لَا يُقَالَ : بَنُو قَرِيشٍ وَلَا بَنُو مَعَدَّ وَلَا بَنُو ثَقِيفٍ ، فَمِنْهُ مِثْقُوقٌ عَلَيْهِ وَمِنْهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ " .

(٢) الْجَمَلُ : ٢٢٥ .

## الفصل الثاني : في أسماء البلدان :

اعلم أنّ أسماء البلدان تنقسم قسمين : أعجميٌّ وعربيٌّ ، فالأعجميُّ غير مصروفٍ وإن أُريدَ به المكانُ، لأنَّ فيه علةٌ تُضافُ إلى التعريفِ غير التانيثِ المعنويِّ فتنبه الصرْفُ وهي العجدة ، وذلك نحو : «دمشق» ، وأصبهان» ، و«بغداد» ، و«خراسان» .

والعربيُّ على ضربين : جملةٌ ومفردٌ ، فالجملةٌ تحكى لا غير ، وذلك كبادي بَدَا (١) و«سَرَّ مَنْ رَأَى» (٢) في بغداد .

والمفردٌ على ضربين : مذكرٌ اللفظ ، ومؤنثٌ اللفظ ، فالمتؤنثُ اللفظُ نحو : «مكة» ، و«عكة» (٣) ، و«إشبيلية» ، و«سببته» على أن اشبيلية اسمٌ أعجميٌّ ، فهذا النوعُ لا ينصرفُ أصلاً ، وإن أُريدَ به المكانُ ، لأنَّ فيه علةٌ غير التانيثِ المعنويِّ ، وهو التانيثُ اللفظيُّ يلحقُ التاء .  
والتذكرُ اللفظيُّ على أربعة أضربٍ ، ضربٌ لا يكونُ إلا مذكراً نحو : «فلج» . وضربٌ : يجوزُ تذكيره وتانيثه ، والغالبُ عليه التذكيرُ ، ك«دابق» (٤) ، و«حنين» ، و«هجر» .

- (١) قال سيوييه : «وأما قوله : كان ذلك بادي بَدَا ، فإنهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ولا نعلمهم أضافوا ولا يستنكرون تضيفها ولكن لم أسمع من العرب ، ومن العرب من يقول : بادي بَدَا » ، الكتاب ٣٠٤/٣ ، وانظر شرح سيوييه للسيرافي ٢٠٤/١ ، والخصائص ٣٦٤/٢ .
- (٢) مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة استحدثها المعتصم وسماها سَرَّ مَنْ رَأَى وقد خربت ، وفيها لغات : سَامِرَاءُ ممدود ، وسامرا مقصور ، وسَرَّ مَنْ رَأَى مضموز الآخر ، وسَرَّ مَنْ رَأَى مقصور الآخر . معجم البلدان ١٢/٥ - ١٣ .
- (٣) عكة اسم بلد على ساحل بحر الشام من عمال الأردن وهي من أحسن بلاد الساحل . معجم البلدان ١٤٣/٤ .
- (٤) في اللسان ( دبق ) وادبق مصروف موضع أو بلد . والأغلب عليه التذكير والصرف لانه في الأصل اسم نهر ، وقد يؤنثُ ولا يصرف .

وضرب : الغالب عليه التأنيث نحو : "مصر، وفاس، وسلا" (١) تعريفاً، وهذا النوع هو الأغلَبُ على أسماء البلدان ، ويجوز أن تذكر ويراد بها المكَّانُ والبلدُ ، فتصرف إلا أن تكونَ شَمَّ عِلَّةٌ غيرَ التأنيثِ المعنويِّ إذا انضمت إلى التعريفِ منَعتهُ الصرفُ كما تقدَّم في العجدة وتاء التأنيث . والضرب الرابع : ضربٌ : يستوي فيه التذكير والتأنيث ، وهو "قبا" (٢) و"كدا" (٣) فالعرب تذكره تارةً وتؤنثه أخرى على التكافؤ والتساوي

---

(١) سلا يلفظ الفعل الماضي ، مدينة بأقصى المغرب وليس بعدها

معمور إلا مدينة صغيرة . معجم البلدان ٥ / ٩٩٠ .

(٢) قوبا ، يذكر ويؤنث ، فمن أنشده منعه من الصرف لألف التأنيث

المدودة ومن ذكره صرفه . ينظر الكتاب ٣ / ٢١٥ ، والمقتضب

٣ / ٣٨٦ .

(٣) كدا في اللسان ( كدا ) كدى وكدا موضعان وقيل : هما جبلان

بمكة وقد قيل : كدا بالقصر ، ابن الأنباري : كدا مدود جبل

بمكة، وقال حسان بن ثابت :

عَدِسْنَا حَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا \* تَشِيرُ النَّقْعَ مَوْعِدَهَا كَدَاءُ .

الفصل الثالث : في أسماء السور :

اعلم أنّ أسماء السور تنقسم قسمين : جملةٌ وغير جملةٌ ؛  
فالجُملةٌ تُحكى لا غير ، وذلك نحو قوله تعالى :  
\* اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ \* (١) وما أشبهها .

وغير الجملة على ضربين : إما حرفٌ معجمٌ ، وإما غير حرفٍ معجمٍ ،  
وحروف المعجم نحو : "صاِد ، وقاِف ، وكهيعص ، و ألم ، و طسم ، وحم عسق" ،  
وما أشبه ذلك ، فإن كانت السورة سُميت بحرفٍ مغرِبٍ من حروف المعجم نحو :  
" صا د ، ونون " ، فللمرِبِ فيها لفتانٍ : (٢) مِنْهُمْ مَنْ يَحِكِي اسْمَ الحَرْفِ ، وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَعْرِبُهُ ، فَإِذَا أَعْرَبَهُ ، فَتَمَّ مِنْ يَمْتَقِدُ أَنَّ اسْمَ الحَرْفِ لَمْ يَكُنْ ، فَتَمَّ مَذْهَبُهُ  
هَذَا فِي حُرُوفِ المَعْجَمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَفْتَانٍ : الصَّرْفُ وَعَدَمُ  
الصَّرْفِ مِثْلُ : " هِنْدِي " مِنْ حَيْثُ هُوَ اسْمٌ لَمْ يَكُنْ غَالِبٌ عَلَيْهِ ، فَهُوَ يَنْصَرِفُ تَأْرَةً  
وَلَا يَنْصَرِفُ تَأْرَةً . (٣)

ومن اعتقد في حرف المعجم أنه مذكّرٌ سُمِّيَ بِهِ السورةُ فَيَنْبَغِي أَلَّا  
يَصْرَفَهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَذْكَرٌ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ  
امْرَأَةً لَا يَنْصَرِفُ أَصْلًا ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ أَبُو القَاسِمِ فِيمَا تَقَدَّمَ : ( وَنَمَاهَا كَمَلُّ  
مُؤَنَّثٍ سَمَّيْتَهُ بِمَذْكَرٍ ، فَلَيْتَهُ لَا يَنْصَرِفُ ) (٤) قَلَّتْ حُرُوفُهُ / أَوْ كَثُرَتْ ، وَإِنْ  
سَمَّيْتَ السُّورَةَ بِحُرُوفِ المَعْجَمِ الزَّائِدَةِ عَلَى الوَاحِدِ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لِاسْمِهَا  
نَظِيرٌ فِي الآحَادِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُرَكَّبَةٍ أَوْ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ  
لَمْ تَكُنْ فِيهِ إِلَّا الحِكَايَةُ مِثْلُ : " كهيعص " ، و " ألم " ، و " حم عسق " ،  
وَتَعْنِي بِالحِكَايَةِ هَاهُنَا أَنْ تُحْكِيَ أَسْمَاءُ حُرُوفِ المَعْجَمِ مِنْ غَيْرِ إِعْرَابٍ .  
وَإِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الآحَادِ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يُضَمَّ لِإِيهِ اسْمٌ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ  
المَعْجَمِ نَحْوُ : " طس " ، و " يس " ، و " حم " ، فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مُرَكَّبٌ مِنْ حَرْفَيْنِ

(١) الآية الأولى من سورة القمر .

(٢) ينظر المقتضب ٣/٣٥٧ وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٧٢ ،  
والهمع ١/١١٣ .

(٣) ينظر المقتضب ٣/٣٥٧ .

(٤) الجدل ٢٢٣ . في الجمل : وضها كل اسم مذكور سميته بمؤنث على أكثر من  
ثلاثة أحرف ، نحو رجل سميته زينب أو سعاد ، وما أشبه ذلك .

لم يضم إليهما ثالث، ونظيرها من الآحاد "هاييل وقاييل"، وهما حرفان بمنزلة الاسم الواحد، فهذا النوع وأمثاله للعرب فيه لغتان: الحكاية، وأن تعريبه لأعراب ما لا ينصرف<sup>(١)</sup>، والنابع له من الصرف التعريف والتأنيث المعنوي؛ لأنه اسم سورة فتقول: هذه "حم" وشجرتك "حم"، وكذلك نظائره، وإن شئت حكيت فلان ضمت إلى هذين الاسمين اللذين هما على وزن "قاييل وهاييل" - حرفاً ثالثاً نحو: "طسم"، فإنه تجوز فيه الحكاية ويجوز أن تجعل "طسين"<sup>(٢)</sup> مركباً مع ميم، فتجعله يثلاً: "بعلبك" وتعريبه أعراب ما لا ينصرف فتقول: هذه "طسين ميم" [وتبركت بطاسين ميم\*]، وقرات "طسين ميم"، كما تقول: هذا بعلبك ورأيت بعلبك وسرت بعلبك، وهذه حضرموت ورأيت حضرموت وسرت بحضرموت، كما تقول: هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد وسرت بغلام زيد، وتقول في اسم السورة المركبة هذه "طسين ميم" [وقرات طاسين وتبركت بطاسين ميم]<sup>(٣)</sup>، وإن كان اسم السورة غير حروف المعجم، فلا يخلو إما أن تكون فيه الألف واللام أو الإضافة أو يكون عارياً منهما، فلان كان فيه الألف واللام أو الإضافة أعرب أعراباً كالميل<sup>(٤)</sup>، تقول: "هذه البقرة وهذه المائدة"، و"هذه الأحقاف"، وقرات البقرة، والمائدة، والأحقاف، وتبركت بالبقرة، والمائدة، والأحقاف، وكذلك إذا كان مضافاً كقولك: "هذه آل عمران وقرات آل عمران وتبركت آل عمران".

وان كان اسم السورة عارياً من الألف واللام والإضافة نحو: "هود"، ونوح، ويونس، ويوسف، وما أشبه ذلك، فلا يخلو إما أن تنوى مع هـ هذه الأسماء مضافاً محذوفاً، وتجعلها نفسها أسماء للسور فلان قدرت هناك مضافاً محذوفاً وجعلت هذه الأسماء أسماء للسور منعتها الصرف كلها، فإذا انضاف

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٥٧-٢٥٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٠.

(٢) في الأصل طسم مركباً مع ميم خطأ صوابه ما أثبتناه.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٥٨، والهمع ١/١١٤.

(٤) ينظر الهمع ١/١١٣.

(\*) زيادة يقتضيها السياق.

(\*\*) زيادة يقتضيها السياق.

فِيهَا إِلَى التَّعْرِيفِ التَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ مَوْئِثَةٌ ، فَإِذَا سَمَّيْتُهَا بِهَذِهِ  
الْأَسْمَاءِ سَمَّيْتُ مَوْئِثًا بِمَذَكِرٍ ، وَإِذَا سَمَّيْتُ مَوْئِثًا بِمَذَكِرٍ لَمْ يَصْرَفْ بِحَالٍ  
- قَلَّتْ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ كَمَا تَقْدَمُ . ( ١ )

قول أبي القاسم - رحمه الله - : ( وهذه يونس تريد سورة يونس ) ( ٢ )

أنكر أبو محمد بن السيد ( ٣ ) - رحمه الله - عليه إتيانه بيونس في هذا الفصل ،

لكونه لا ينصرف أردت اسم النبي - عليه السلام - أو أردت به اسم السورة ؛ لأنه

إذا لم يكن اسماً للسورة ، ففيه ( ٤ ) التعريف والمجعة ، وإذا كان اسماً للسورة ؛

ففيه التعريف والتائيث المعنوي والمجعة ، فهو لا ينصرف / أصلاً في كل حال ، ١٦/أ

إتيانه به في هذا الموضع لا فائدة له فيه ، وإنما تكون القاعدة في هود ، وما

أشبهه ؛ لأنه إذا جُعِلَ اسماً للسورة لم ينصرف ، وإذا جُعِلَ اسماً لغير السورة

انصرف ، هذا معنى كلام أبي محمد بن السيد - رحمه الله - ( ٥ ) قلت : بل

لا تيانه فائدة في هذا الموضع ، وبيان تلك القاعدة أَنَّ مِنَ النُّحْوِيِّينَ مَنْ

يقول : إِنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْإِسْمِ ثَلَاثُ عِلَلٍ فَأَكْثَرَ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ

لِلصَّرْفِ ، فَإِنَّهُ يُبْنَى وَلَا يَعْرَبُ ( ٦ ) ، فَأَتَى بِيُونَسَ هَاهُنَا وَيَبِينُ أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

( ١ ) قريبا ص ٥٨

( ٢ ) الجمل ٢٢٢٧

( ٣ ) هو : عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين البطليوسي بفتح

الموحدة والطاء المهملة وضم التحتانية وسكون اللام والواو ، نزيل

بلنسية كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيها انتصب لاقراء

علوم النحو واجتمع إليه الناس ، صنف شرح أدب الكاتب ، شرح

الموطأ ، شرح سقط الزند ، شرح ديوان المتنبي ، إصلاح الخلل

الواقع في الجمل ، الحلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك ، مات

سنة ٥٢١ هـ ، ترجمته في الانباء ١٤١ / ٢ .

( ٤ ) في الأصل فيه التعريف ولعل الصواب ما أثبتناه .

( ٥ ) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٦ .

( ٦ ) ينظر الهمع ٤٨ / ١ و صفحة ٦٣ من هذا الكتاب .

التي لا تنصرف إذا كان اسماً للسورة وأنه لم ينقل إلى البناء ، لكونه فيه ثلاث عِللٍ ، فقد ثبت لذكره له فائدةٌ في هذا الفصل ، ومذهب مَنْ يقولُ : إن العِللَ المانعةَ من الصرفِ إذا كثرتُ في الاسمِ تنقله إلى البناءِ مذهبٌ باطلٌ ، فإنَّ يونسَ إذا كان اسماً للسورةِ [١] فيه ثلاث عِللٍ : التعريفُ والعجمةُ والتأنيثُ المعنويُّ وهو معرَّبٌ ، وكذلك خُراسانُ ، وأصبهانُ ، وبغدادُ ، ودمشقُ فيها العجمةُ والتأنيثُ المعنويُّ ، وفي بعضها الزيادتان اللتان هما الألفُ [والنونُ] (٢) ومع ذلك لم تنقل إلى البناءِ بل هي معربةٌ لا تنصرفُ .

---

(١) في الأصل : فيه ، والسياق يقتضي زيادة الغاء في جواب " إذا " .  
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما جاء من المعدول على فعّال (١)

نقول: المعدل ضرب من الاشتقاق ونوع منه، وهو أن تلفظ بيناء ما وأنت تريد لفظاً آخر على بناء آخر، قالوا: فكل معدول مشتق، وليس كل مشتق معدولاً (٢)، والفرق بينهما ما ذكرت في صفة المعدول، وليس المشتق كذلك؛ لأنك لا تريد بالمشتق لفظاً آخر غير الذي تلفظ به، والمعدول أنواع، أحدها: ما كان على مثال "فعال"، وله انقسام إلى عدة أقسام، فموضوع الباب للإعلام بعدد ما ساق فيها من الكلام، فهذه جملة ما تضمنه الباب، ومن هذا النوع نوع خامس لم يذكره أبو القاسم - رحمه الله - وهو ما عدل عن الصفة في غير النداء، كقول الشاعر: (٣)

\* لِحِقَّتْ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ \*

فهو معدول عن الحالقة، وهي النية، وقول الآخر: (٤)

\* قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَّاقٍ \*

(١) الجمل : ٢٢٨ .

(٢) ينظر الخصائص ١/٥٢ .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢/٢٧٣، والمقتضب ٣/٣٧٢، والسيرافسي ١٢٩/١، بلا نسبة، وتهذيب إصلاح المنطق ٨٨، والأمل الشجرية ١١٤/٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٩، ونسب في اللسان للأخزمي بن قارب الطائي وقيل للمعد بن عمرو، وأكسائهم ما خرهم الواحد كسر بالضم وحلاق السنة المجذبة، وعجزه :

\* ضَرَبَ الرِّقَابِ وَلَا يَهُمُّ المَعْنَمُ \*

اللسان (حلق) .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٣/٢٧٤، ونسبه سييويه للمهلل بن ربيعة



فهذا معدولٌ عن "حالقة"، وهي السنية، وكلُّ هذه الأَنواعِ الخمسةِ سبنيُّ على الكسر، إلا ما كان اسماً للمؤنث نحو : حَذَامِ ، وَقَطَامِ ، فَإِنَّ بني تميم يعربونه ويمنعونه من الصرفِ ، وكذلك يفعلون بسائر الأنواع إذا نقلوها وسَمَّوْا بِهَا الْمؤنثَ ، إلا ما كان في آخره راءً كحَضَارٍ في اسم الكوكبِ وِسَفَارٍ في اسمِ الماءِ ، فإنهم يكسرون آخرَ مثل هذا ويوافقون أهلَ الحِجَازِ ؛ لأنَّ ذلك يوصلهم إلى الإِمالَةِ التي هي من لَفْتِهِمْ ، وأهلُ الحِجَازِ يَتَّبِعُونَ جميعَ ذلك على الكسرِ في حالٍ . (١)

انتهت الطريقة الكلية .

==== ومن شواهد المقتضب ٣/٣٧٣ ، والأمالِي الشجرية ٢/١١٤ ، ونسب

في التبصرة والتذكرة لعدى بن زيد ٢/٥٦٥ وصدرة :

\* مَا أَرْجَى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامَى \*

والشاهد فيه كالذي قبله وهو بناءٌ حلاق على الكسر ؛ لا نهامعدولة عن حالقة كما عدل قَطَامِ وَحَذَارِ ، وقد حصل في حلاق العمدل والتأنيث والصفة الغالبة . وانظر اللسان ( حلق ) .

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩ قال سيويه : " ألا ترى أن بني

تميم يقولون : هذه قطام وهذه حذام ؛ لأن هذه معدولة عن جازمة وقطام معدولة عن قاطمة ، وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً للمؤنث ورأوا ذلك البناء <sup>على</sup> حاله لم يغيروه ، فأما ما كان في آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لفة أهل الحجاز ، فما جاء و آخره راءً سَفَارٍ وهو اسم ماءٍ وَحَضَارٍ وهو اسم كوكبٍ ولكنهما مؤنثان . وانظر المقتضب ٣/٣٧٣ .

(\*) في الأصل : سيار ، صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/٣٧٣ .

(\*\*) في الأصل : حضار ، صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/٣٧٣ .

تتيماتٌ وتَفَقَّدَاتٌ لَفْظِيَّةٌ :

(١) فمن ذلك على الترجمة في قوله : ( بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الْمَعْدُولِ عَلَى فَعَالٍ .

فَسَقَوْلُهُ : عَلَى "فَعَالٍ" متعلقٌ "بِجَاءٍ" ، لأنه قال : بَابُ مَا جَاءَ عَلَى

فَعَالٍ مِنَ الْمَعْدُولِ ، أَى عَلَى وَزْنِ "فَعَالٍ" ، قلت : وكلُّ مَا ذَكَرَ فِي الْبَابِ / مَفْهُومٌ ١١٦

سمعتانٌ من كلام الناس ، إِلَّا الْفَاطِمَةَ يَسِيرَةً مِنْهَا : مَا زِيدَ فِي أَقْسَامِ الْمَعْدُولِ

سَحْكِيًّا عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْقِسْمِ الْخَامِسِ ، وَهُوَ "صَفَارٍ فِي اسْمِ مَاءٍ وَشِرَاءٍ" (\*)

اسْمُ جَبَلٍ وَ"سَكَابٍ" اسْمُ فَرَسٍ ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَنْبَغِي عَلَى مَا عُدِلَتْ عَنْهُ ، وَهِيَ

صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ "صَفَرٍ يَصْفَرُ إِذَا خَلَا" يُقَالُ : صَفَرْتُ يَدِي مِنْ الدَّرَاهِمِ إِذَا خَلْتُ ،

فَيَكُونُ الْمُسْتَهْمِيُّ أَرَادَ أَنْ يُسْتَهْمِيَ ذَلِكَ الْمَاءَ صَفْرًا ، فَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى "صَفَارٍ" كَمَا

عُدِلَ عَنْ عَامِرٍ إِلَى عَمْرٍ وَنَحْوِهِ .

ويكون "شِرَاءٌ" معدولًا عن "شَارٍ" ، وهو اسمٌ فاعلٍ من "شَرَى إِذَا غَضِبَ" (٢) ،

وَكَذَلِكَ "سَكَابٍ" معدولٌ عن "سَاكِبٍ" اسمٍ فاعلٍ من سَكَبَ الْمَاءَ يَسْكِبُهُ إِذَا صَبَّهُ ،

ويمكن في "سَكَابٍ" أَنْ يَكُونَ مَثَلٌ : "حَذَامٍ" معدولًا عن صِفَةٍ غَالِبَةٍ ، وَيَكُونُ وَصْفُهُ

بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْكِبُ الْجَرِيَّ سَكْبًا ، كَمَا يُقَالُ : سَحَّ الْفَرَسُ الْجَرِيَّ سَحًّا ، وَالسَّحُّ

وَالجَرِيُّ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ وَصَفَ اسْمُوهُ الْقَيْسِ فَرَسَهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : (٤)

سِجِّحٌ إِذَا مَا السَّيَّاحَاتُ عَلَى الْوَتْنِ . . . . . الْبَيْتِ

(\*) فِي الْأَصْلِ : صَفَارٌ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١) الْجَمَلُ ٢٢٨ .

(٢) وَشَرَى فَلَانَ غَضِبًا وَشَرَى الرَّجُلَ شَرَى وَاسْتَشْرَى غَضِبَ وَلَجَّ فِي الْأَمْرِ ،

وَشِرَاءٌ كَحَذَامٍ مَوْضِعٌ . اللِّسَانُ ( شَرَى ) .

(٣) وَفَرَسٌ مِسْحٌ بِكسْرِ الْمِيمِ جَوَادٌ سَرِيعٌ لِأَنَّهُ يَصُبُّ الْجَرِيَّ صَبًّا شَبِيهًا

بِالْمَطَرِ فِي سُرْعَةِ انصَابِهِ وَسَحُّ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ يَسْحُهُ سَحًّا صَبًّا صَبًّا

مُتَابِعًا كَثِيرًا . اللِّسَانُ ( سَحَّ ) .

(٤) الشَّاهِدُ لِامْرِئِ الْقَيْسِ ، دِيوانُهُ ٢٠ ، وَالْقَصَائِدُ السَّبْعُ الْمَطْوَالُ الْجَاهِلِيَّاتُ

٨٦ ، وَشَرَحَ الْقَصَائِدَ الْمَشْهُورَاتُ لِلنَّحَّاسِ (١/٣٧) ، وَجَمْهَرَةُ أَشْعَارِ

الْعَرَبِ (١/١٣٧) ، وَالسُّتَةُ الْجَاهِلِيَّةِينَ اخْتِيَارُ الْعِلْمِ ٣٧ وَهُوَ مِنَ الْمَعْلُوقَةِ

الْمَشْهُورَةِ : \* قَفَا نَبِيكَ مِنْ نِكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ \* .

وقول أبي القاسم في المعدول ( وهو على أربعة أضرب ) (١) يعني : المعدول الذي جاء على وزن "فَعَالٍ" الذي عَقَدَ البابَ له ، وأسقطَ منه الضَّرْبَ الخَامِسَ (٢) نحو : صغارٍ وشراءٍ وسكابٍ ، لأنه قليلٌ بالنسبةِ إلى الأربعة التي ذَكَرَ ، فتركه على عادته في الاختصارِ والإيجازِ ، لأنَّ / كتابه اختصاراً وإيجازاً ، ويحتملُ أن يكونَ تركه لأن حكمه وحكم المعدولِ عن صفةِ المؤنثِ في غيرِ النداءِ (٣) واحدٌ ، لا نهماً سَخْتَمَرانِ عن فاعلة (٤) ، وهما مَبْنِيانِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، وسعربانِ إعراباً ما لا ينصرفُ على مذهبِ بني تميمِ إلا ما كانَ آخره راءً رَعِيّاً لإمالةِ .  
فإن قيل : إن "نَرَاكَ" وما كانَ مثلها ما عدلَ عن فعلِ الأمرِ ما فاعلة (٥) عدله ؟ قيل : فاعلة ذلك المبالغةُ ، وذلكَ أن قولك : "نزالٌ" أبلغُ من قولك : "انزلُ" وأكدُ ، وعدلُ "فَعَالٍ" عن فعلِ الأمرِ الثلاثيِّ مُطَرِّقٌ مقيسٌ ، بخلافِ ما أخذَ من غيره ، لأنه لا يقالُ منه إلا ما قالتهُ المربُّ وسمعَ منها ، وهي "نَسْزَالٌ" لوقوعها موقعَ فعلِ الأمرِ .

وقال بعضُ النحويينِ بنيني "نزالٌ" لتضمنه معنى الحرفِ ، وذلك الحرفُ هو لامُ الأمرِ . (٥)

وما كانَ على وزنِ "فَعَالٍ" سوى المعدولِ من فعلِ الأمرِ بنيني لشبهه "بفَعَالٍ" المعدولِ عن فعلِ الأمرِ ، ووجهُ الشبهِ بينهما وبينه أنهما على وزنٍ واحدٍ ، وأنها معدولةٌ مثله ، وأن كلَّ واحدٍ منهما علمٌ للجنسِ الذي وُضِعَ له إلا ما كانَ علماً لشخصٍ ، فإنه يشاركها في العليَّةِ خاصةً من غيرِ أن تكونَ مشاركةً له في

(\*) في الأصل : مختصان ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الجمل ٢٣٨ .

(٢) قال السيرافي : " وقد يكون مثل هذا في الفعل الرباعي إلا أنه

قليل لا يجعل أصلاً ولا يقاس عليه قالوا قَرَقَرًا في معنى قرقر

وعرعار في معنى عرعر ، وعرعارٌ لعبٌ " . شرح سيويه ١ / ٢٥٠ .

(٣) في الأصل " هذالة " والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) في الأصل ما فاعلة في عدله ولعل الصواب حذف تلك الزيادة .

(٥) انظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ، وشرح المفصل لابن يعيش

٤ / ٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٣ .

عَلِيَّةَ الْجَنِينِ، وكذلك ما كان معدولاً عن صفة المؤنث الغالبة، وان لم يكن علماً،  
فالفالبة تشبه العلمية، والجامع بينهما الاختصاص، فكانها علم، فلما أشبهت  
هذه الأَنواع الأربعة "فَعَالٍ" المعدول عن فِعْلٍ الأَمْرِيَّةِ كِبْنَاهُ، فهِيَ  
مبنيةٌ لشبهتها بالبنيَّةِ، ولأجل أن بَعْدَ "فَعَالٍ" الذي هو علم وفَعَالٍ / الذي  
هو معدولٌ عن صفة المؤنث الغالبة بَعْضُ البَعْدِ عن "فَعَالٍ" المعدولِ عن  
فِعْلٍ الأَمْرِيَّةِ بِنُوتِيمٍ.

فَإِنْ قِيلَ : "فَعَالٍ" المعدول عن صفة المؤنث في باب النداء لَمْ  
لا يُقَالُ فِيهِ بِنِيَّةٍ بِمَا بِنِيَّةٍ بِهِ الْقَلَمُ ؟ وَالْمَقْصُودُ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ وَيَارْجُلُ،  
ولا تجعله مبنياً بالحصل على "نَزَالٍ" وأمثالها، لأنَّه مقصودٌ في النداء، فإذا  
قُلْتَ : "يَا لَكَاعِ، وَيَا غَدَارِ" في بابِ النداءِ، فَإِنَّمَا قَصِدْتَ اسْمَ رَأْسِ  
بِعَيْنِهَا، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "يَا رَأْسُ" كَذَلِكَ، قِيلَ : يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ  
لِوَجُودِهِ فِيهِ، وَلَكِنِ الأَوَّلَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى "نَزَالٍ"، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ مِثْلَهُ عَلَى الكَسْرِ،  
فَبِنَاؤُهُ هُمْ لهُ عَلَى الكَسْرِ يَشْعُرُنَا بِأَنَّهُمْ لَاحِظُوا فِيهِ الشَّبَهَ بِ"نَزَالٍ"،  
فَإِنْ قِيلَ : نَا الفَرْقُ بَيْنَ المعدولِ عَنِ صِفَةِ المَوْثِقِ  
فِي غَيْرِ النِّدَاءِ وَبَيْنَ القَلَمِ، إِذْ كِلَاهُمَا مَخْتَصِمَانِ ؟  
قِيلَ : الفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ المعدولَ عَنِ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ لَمْ يَزَلْ مِنْهُ

سَمِعَتِ الصِّفَةَ الغَالِبَةَ عَلَى مَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ، كَمَا غَلَبَ "الصَّعِقُ" (١) فِي الصِّفَاتِ،  
وَالنَّجْمُ فِي الأَسْمَاءِ عَلَى مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِكُلِّ مَنْ صَعِقَ بِهِ، وَمَعَ  
كَوْنِ النَّجْمِ مُسْتَحَقًّا لِكُلِّ نَجْمٍ، وَالقَلَمُ السَّعْدُولُ فِي هَذَا البَابِ وَفِي غَيْرِهِ لَيْسَ  
بِصِفَةٍ مُسْتَحَقَّةٍ لِأَمْثَالِ مَا هُوَ اسْمُهُ وَلَا بِاسْمٍ مُسْتَحَقِّ لِأَمْثَالِ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ، كَيْلَ هُوَ  
مَوْضُوعٌ لَهُ ابْتِدَاءً كَعَمَرَ، وَزَفَرَ، وَكَذَلِكَ "صَفَارُ" اسْمُ مَاءٍ، وَشَرَاءُ" اسْمُ جَبَلٍ لَمْ  
يَسْتَحِقَّهُ شَيْءٌ خِلافَ مَا وَضِعَ لَهُ، كَمَا أَنَّ "عَمَرَ وَزَفَرَ" لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْءٌ خِلافَ مَنْ  
وَضَعَا لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢) عَنِ أَبي حَسَنِ عِدَالِ شَرَاءِ وَسَكَبِ وَصَفَارِ، فَإِنْ كَسُونَ  
أَبِي القَاسِمِ جَعَلَ "فَعَالٍ" فِي هَذَا المَوْثِقِ نَظِيرَ "فَعَلٍ" كَقَدَرُ وَفَسَقُ مَا وَجِبَهُ  
مَعَ أَنَّ النَظِيرَ هُوَ المِثْلُ ؟

(١) الكتاب ٥٠٧/٣، قال سيويوه "إلا أن يكون شئ من ذا فيغلب عليه

فيعرف به كالصعق وأشباهاه .

(٢) قريبا صفحة ٦١ من هذا الكتاب .

قيل : هو مثله في أوصاف غير الوزن ، هو مثله في كونه معدولاً ،  
وفي كونه خاصاً بباب النداء ، فلذلك جعله نظيره ، ويمكن أن يريد بالنظير  
المقابل ، فكأنه ينظر إليه ، وذلك يتحقق فيه ، لأنه مقابل .  
وذكر عن أبي الحسن بن بابشاذ  
وأبي الحسن بن خروفي - رخصهما الله - أنهما قالاً في  
السعدول إلى "فعال" في المصدر أن القصد بذلك المبالغة فيهما .<sup>(١)</sup>  
وأشدد أبو القاسم - رحمه الله - في الباب :<sup>(٢)</sup>

ولنعم حشوا الذرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

البيت لزهير بن أبي سلمى يمدح به هرم بن سنان ، والقصيد مشهور ، وحشوا  
الذرع لابسها ، ونزال مفعول لم يسم فاعله على الحكاية ، والمعنى : لذا قيل  
نزال نزال ، أي : انزلوا ، ويقال : في موضعين في الحرب : عند النزول  
عن الإبل إلى الخيل ، وعند النزول عن الخيل إلى المضاربة على الأقدام ،  
وقوله : "ولج في الذعر" أي : تودى في الجزع لشدة الأمر ، و"في  
الذعر" في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، واللام صلة لقسم محذوف ،  
"وحشوا" فاعل "نعم" ، و"أنت" مبتدأ وخبره "نعم" ، والعائد من الخبر من  
المعنى ، كما تقدم ، والمعنى : نعم لابس الذرع أنت في هذا الوقت  
الذي يفر فيه البطل ، وسهل / دخول اللام على الخبر كونها جملة متقدمة

/١٧

(١) قال ابن بابشاذ : " فأما القسم الثاني : ففعال التي عدلوهما  
عن المصدر للمبالغة كما عدلوا فعال عن الفعل لذلك ، وذلك  
قولهم "لأَسَائِب" أي لا ماسة ، فهذا كله معدول عن المصدر  
وانما عدل للمبالغة كما عدل اسم الفعل " شرح الجمل ، مخطوط  
لوحه ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) الشاهد لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ٨٩ ، وهو من شواهد الكتاب  
٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٧٠٤ ،  
والانصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٥٦٧/٢ ،  
وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ، وتذكرة النحاة لابن حبان ٣٩٤ ،

على المبتدأ ، والقسم يطالبها ، والتقدير : والله لأنت نعم حشو الدرع ، ودخول

التاء في "دعيت" دليل على تأنيث "نزال" ،  
وأشهد في الباب : (١)

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

البيت للنابغة الذبياني ، والقصيد مشهور ، الذي هو منه يقول لزرعة ،

وكان قد عرض عليه وعلى قومه أن ينقضوا ما بينهم وبين بني أسد ، ويفدروا

بهم ، فأبى وجعل خطته التي دعا إليها فجوراً ، وخطته التي وفى بها

بئراً ، فعسَدَ "فجار" عن "الفجرة" برة من البر ، وذكر بعضهم أن "فجار" معدولة

عن صفة ، وجعل برة صفة لسحد وف ، يتقدير الخطه البرة ، واحتملت الخطه

الفاجرة ، قال الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - : وهذا غير

سديد ، وذلك أن "فعال" المعدولة عن المصادر كثيرة ، فلا معنى للعسَدِ

عنها إلى ادعاء الحذف فيما لا دليل عليه ، وفيه ترك صرف برة ، وهو

صفة لما فيه الأفعال اللام في قوله ، فيلزم أن تكون معدولة عن الألف واللام ،

ولا يجوز أن تكون معدولة وهي صفة لسحد وف ، ولو كان كما زعم لكانت نكرة ،

ولا يجوز أن تكون "فجار" معدولة عن صفة لسحد وف ، ويقدر ذلك السحد وف

معرفة ، فيلزم أن تكون معدولة عن الألف واللام وهذا كله هذيان .

=== وشرح ألفية ابن معطي ١٠١٤/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣١ ،

والدرر ١٢٨/٢ وبروي :

ولانت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر  
الجميل : ٢٢٩ . (١)

والشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٠٢ ، ومن شواهد

سيبويه في الكتاب ٢٧٤/٣ ، وشرح سيبويه للسيرافي (١/١٢٧) ،

والخصائص لابن جني ١٩٨/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل

٣٠٧ ، والتبصرة والتذكرة ٥٦٤/٢ ، وأسالي ابن السجري ١١٣/٢ ،

وشرح الفصل لابن يعيش ٣٨/١ و ٥٣/٤ ، وتذكرة النحاة لأبسي

حيان ٤٩٩ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٩/١ ، والشاهد فيه أن فجار

معدولة عن الفجرة .

وَبِرَّةٍ مَفْعُولٌ لِحَتَلْتُ ، و "فَجَارٍ" مَفْعُولٌ لِحَتَلْتُ ، وهو كقولهِ  
 تعالى : \* لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ \* (١) فاستعملت زيادة  
 الفعل في الشَّرِّ ، وترك الزيادة في الخير ، وهذا لا أصل له ، يُقَالُ :  
 كَسَبْتُ الْمَالَ وَاكْتَسَبْتَهُ ، وَقَدَّرْتُ وَاقْتَدَّرْتُ عَلَى الْقَبِيحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَرَبَّمَا  
 كَثُرَتِ الْحُرُوفُ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّبَالُغِ (٢) وَالكَثْرَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : أَعْشَبَ الْمَكَانُ ،  
 إِذَا صَارَ ذَا عَشْبٍ ، وَأَعْشَوْشَبَ ، كَثُرَ عَشْبُهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ \*  
 وَأَنْشِدُ فِي الْبَابِ : (٣)  
 فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلْنَا نَحْجَّ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلُهُ ؟  
 البيت لخميد الأرقط ، يقوله لزوجهِ ، وقد سألتهُ الحج ، اصبري حتى  
 نيسرَ وكان مَقِيلًا ، فقالت متعجبةً من قوله منكرةً له : أنكث أعامًا وقابله ؟  
 أي : نكث هذا العامَ والعامَ الذي بعده ، يُقَالُ : قَبَلَ وَأَقْبَلَ ، وَدَبَرَ  
 وَأَدْبَرَ ، ومنه قراءة ابن كثير وغيره \* وَاللَّيْلُ إِذَا دَبَرَ \* (٤) وقبل هذا  
 البيت :

(\*) في الأصل : اعشوشبه ، خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) قال ابن جنِّي : قولهم : خَشَنَ وَأَخْشَوَشَنَ \* ، فمعنى خَشَنَ

دون معنى أَخْشَوَشَنَ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، وكذلك  
 قولهم : أَعْشَبَ الْمَكَانَ ، فَإِذَا أَرَادُوا مَا كَثُرَ الْعَشْبُ فِيهِ قَالُوا : أَعْشَوْشَبَ ،  
 ومثله : بَابُ فَعَلَ وَافْتَعَلَ نَحْوُ : قَدَرَ وَاقْتَدَرَ ، فاقترأ أقوى معنى

من قولهم : قدر ، كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ،  
 وعليه عندي قول الله - عز وجل - ( لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ )  
 وتأويل ذلك أَنَّ كَسَبَ الْحَسَنَةَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْكَسَابِ السَّيِّئَةِ أَمْرٌ يَسِيرٌ

وَمُسْتَصْفَرٌ الْخَصَائِصُ ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، ولم ينسبه ، وأما ابن السجري

٢ / ١١٣ ، والحلل في شرح أبيات الجمل . ٣١ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ٤ / ٥٥ ، والهبع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ٩٩ ، والشاهد فيه بناء

يسار على الكسر للمعدل عن اليسرة ، قال السيوطي : وسائر العرب  
 على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدرًا ومأخذه : المساع  
 كفجار وحماد ويسار \* ، والابيات الثلاثة في الخزانة ٦ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) الآية ٣٣ من سورة المدثر . ( واللَّيْلُ إِذَا دَبَرَ ) قرأ ابن كثير

تَحَرَّضْنِي الدَّلْفَا عَلَى الْحَجِّ وَيَلْهَا  
وَكَيْفَ نَحَجُّ الْبَيْتَ وَالْحَالَ حَائِلَهُ  
فَقُلْتُ: امْكُشِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا  
نَحَجُّ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَهُ؟  
لَعَلَّ مِلَمَاتِ الزَّمَانِ سَتَتْجَلِي

وَعَمَلُ إِلَهِ النَّاسِ يُؤَلِّيكِ نَائِلَهُ  
والشاهدُ في البيتِ كونُ "يسار" اسمًا للمصدر الذي هو الميسرة والميسرة،  
وهي : في موضعٍ خفضٍ "حتى" ، والمعنى : حتى نيسرَ والرُّدُّ على المخالِفِ  
في "يسار" كالرُّدِّ في "فجار" ، و "معًا" حالٌ من الضميرِ في الحج ، والهمزةُ  
لِلانكسارِ ، وعامًا منصوبٌ على الظرفِ ، وقابله مُضَافًا / إلى ضميرِ العَامِ  
وهو معطوفٌ عليه ، وما قلتهُ من أن قَبَلَ وَأَقْبَلَ (١) بمعنى واحدٍ ذكر ذلك  
ابنُ طريفٍ (٢) في كتاب الأفعالِ له ، وقوله : "أَعَامًا وَقَابِلَهُ" ، قابله اسمُ  
فاعلٍ من قَبَلَ الذي يُرَادُ بِهِ أَقْبَلَ ، وقيلَ : في العامِ الآتي قابله ؛ لأنه  
يُقْبَلُ إلى جهةِ العامِ الذي قبله ، فلذلك يُقالُ فِيهِ قَابِلٌ .

-----  
وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو بكر عبد عاصم إذا ذُبرَ بفتح الدال  
وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحزمة إذ أدبر بتسكين الدال .

- السبعة : ٦٥٩ .  
(١) قال الزجاج : "يقال : قَبَلَ الشئى، وأقبل وعام قابِل ومقبل" . فعلت  
وأفعلت ٠٧٥ .  
(٢) ابن طريف هو عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوى  
اللفوى أخذ عن أبي بكر بن القوطية وكان حسن التصرف في اللغة  
أصلاً في تثقيفها ، وله كتابٌ حسن في الأفعال ، وهو كثير في أيدي  
الناس هَدَّبَ فيه أفعال أبي بكر بن القوطية شيخه وتوفي سنة ٤٠٠ .  
انظر ترجمته في الانبأ ٢/٢٠٨ و ٤/١٩٤ ، وبغية الوعاة ٢/١١١ ،  
وكشف الظنون ٥/٦٢٥ .



باب الاستثناء (١)

الاستثناء : إخراج المستثنى ما دخل فيه المستثنى منه بأداة الاستثناء التي هي : "إلا" ، وما جرى مجراها من الحروف والأفعال والأسماء ، وإنما قلت هذا ، لأن أدوات الاستثناء تنقسم إلى هذه الأجناس الثلاثة ، وليست كلها من جنس واحد كما يُؤيّد كلام أبي القاسم ، وإن كان قد بين أجناسها فيما بعد ، فكان أجود مما قال أن يقال : باب أدوات الاستثناء والمستثنى ، والمستثنى منه .

وأدوات الاستثناء أشياء مختلفة يجب معرفة بعضها من بعض . فالاستثناء ما تقدم وصفه . والمستثنى منه هو المخرج مما دخل فيه بعض ما يقتضيه بالأداة . والمستثنى هو المخرج بالأداة من حكم ذلك الملام الذي يقتضيه حقيقة أو مجازاً . والأداة ما توسط بين المستثنى والمستثنى منه لإفادة هذا الحكم بين الأدوات الموضوعية له المختلفة الأجناس كما قد سناه .

فموضوع الباب للإعلام بها ، بذكرها ، وبيان مختلف أحكامها ، وإعراب المستثنى بها بحسب اختلاف جنس الأداة ، وحكمي المستثنى بها لا من حكمي الاتصال والانقطاع ، وهو تعيين المستثنى منه ، ونوعي الكلام الذي يتضمنه

من الإيجاب وغير الإيجاب ، وتفريغ العامل له وغير التفريغ : ثم يوصل هذا بأن يقال : فما كان ممن هذه الأدوات اسماً أو حرفاً غير "إلا" فالمستثنى به مخفوض أبداً على ما كان من تقديم أو تأخير أو اتصال أو انقطاع ، وما كان منها فعلاً كان المستثنى بها منصوباً أبداً ، (٢) وما كان منها مشتركاً بين الحرف والفعل بحسب اختلاف اللغة فيه ، اختلف إعرابه به بحسب اختلافه هو في نفسه .

ولا يختلف إعراب المستثنى بها بحسب اختلاف ما قبله من النفي والإثبات والتام في النفي والنقصان والتقديم والتأخير والاتصال والانقطاع ،

(١) الجمال ٢٣٠ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

فتارةً يلزمُ النَّصْبَ، وتارةً يكونُ تابعاً لما قبله، وكذلك إعرابُ "غيرٍ" في نفسها،  
لأنها تجرى مجرى الاسمِ الواقعِ بعدَ "إلا"؛ و"إلا" هي أمُّ أدواتِ هذا  
البابِ؛ لأنَّ فيها وفي المُستثنى بِهَا تصرفاً ليسَ لغيرِها، وبِأبها أن تكونَ استثناءً،  
كما أنَّ بابَ "غيرٍ" أن تكونَ صفةً، ثمَّ تشبهُ كلُّ واحدةٍ منهما بصاحبتهما،  
فيستثنى بـ "غيرٍ" على التشبيهِ بِـ "إلا" إذا صلحت في موضعها "إلا"، وإن لم  
تصلح في موضعها "إلا" كانت على بابها تابعةً، وتجعلُ "إلا" وما بعدها  
تابعةً لما قبلها على التشبيهِ بِـ "غيرٍ"، ولا تكون كذلك إلا تابعةً، أي :  
حتى يتقدمها ما تتبعه، كقولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فيجوزُ في "إلا"  
ها هنا أن تكونَ صفةً، وأن تكونَ بدلاً، وأن تكونَ مستثنىً بِهَا، ولا يستثنى  
بـ "غيرٍ" إلا في الموضعِ الذي تحسُنُ فيه "إلا"، وإن تقدمت "إلا" أو "غيرٍ"  
على المُستثنى منه في الموضعِ الذي يجوزُ اتباعها فيه لزمت "غيرٍ" النَّصْبَ،  
وكذلك المُستثنى بِـ "إلا" في المشهورِ، فإن توسطاً بينَ المُستثنى منه (و) صفةِ  
كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا أخوكَ خيرٌ من زيدٍ جازَ الإتيانُ والنَّصْبَ، فمن  
نصبَ أجرى تأخرَ الصفةِ مُجرى تأخرِ الموصوفِ، لأنَّها تامَّةٌ. قال سيبويه  
- رحمه الله - : " كَرِهُوا أَنْ يَقْدِمُوا فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْئًا مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا،  
كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَقْدِمُوا قَبْلَ الْإِسْمِ إِلَّا نَصَبًا" (٢) ولا يستثنى بأفعالِ الاستثناءِ  
إلا بشروطِ الإضمارِ فيها، وقد يوصفُ ببعضها، وإذا ضمت إلى خَلَا وَعَدَا "ما"  
فالمشهورُ فيها أن تنصبَ المُستثنى معها، وقد حكى خفصه (٣).  
وبابُ المُستثنى والمُستثنى منه أن يكونا موجودين في اللفظِ، وقد  
يحذفُ كلُّ واحدٍ منهما لدلالةِ الكلامِ عليه، كقولهم: ما جاءني إلا زيدٌ، وقولهم:  
ليس غيرٌ، وليس إلا. انتهت الطريقة الكلية.

ثم نقول: بابُ الاستثناءِ يدور على خمسةِ فصولٍ:

- (١) زيادة يقتضيهما السياق .  
(٢) الكتاب ٢/٣٣٧ .  
(٣) حكاة الا خفش، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨ .

الفصل الأول : في بيان أحكام "إلا" :

وهي تجسبي على معنيين : على معنى الاستثناء الصرف ، وتجسبي على معنى "غير" وصفاً ، وهي في هذا المعنى لا تخرج عن معنى الاستثناء ، وهي على الوجه الأول متصرفة تلي العوامل ، وإنما تكون تابعة ثم لا تخلو بعد هذا أن تجسبي بعد كلام تام أو قبل تاليه ، فإن جاءت بعد كلام تام كان ما بعدها منصوباً على الاستثناء بالعامل الذي قبلها ، لا أنها وصلت إليه حتى اقتضاه فصلة ، فنصبه ، ويجوز أيضاً فيما بعدها إعراب آخر من بدل أو نعت أو غيرها ما يقتضيه الموضع إن اتفق ذلك ، والبدل أجود من الاستثناء ، ولم يكن فيما بعدها إلا وجه واحد يحسب ما قبلها كما تقتضيه ، إما على أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو خبراً إلى غير ذلك ، فتقول في ضرب المسائل :  
ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً ، النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل أو النعت .

وما جاءني القومُ إلا زيداً ، النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل

أو النعت .

وما جاءني القومُ إلا زيداً أو إلا زيدٌ كذلك ، إلا أنها هنا لا تكون

نعتاً حتى يكون القومُ اسمَ جنسٍ .

وتقول : ما رأيتُ أحداً إلا زيداً من الثلاثة الأوجه ، وكذلك ما رأيتُ

القومُ إلا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً ، وما مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ وإلا زيداً ،

وكذلك ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً ، وتقول : ما قام إلا زيدٌ بالرفع لا غير ،

وتقول : لا إله إلا الله بالرفع لا غير ، وأجاز الفراءُ النصب (١) وجعل الخبرَ

(١) قال السيوطي في الهمع : "إنما وقعت إلا بعد لا" جاز في المذكور

بعدها الرفع والنصب نحو : لا سيف إلا ذو الفقار وذا الفقار ،

ولا إله إلا الله وإلا الله ، فالنصب على الاستثناء ، ومنعه الجرمي

قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إله ، ورد بأنه تم بالإضمار ،

والرفع على البدل من محل الاسم . الهمع ٢/٢٠٣ .

١٦/أ محذوقاً وليس بجيدٍ ؛ لانه يُضمرُ توكيداً ، / والخبرُ لا يكونُ توكيداً ، وهل قامَ  
إِلَّا زَيْدٌ؟ وما رأيتُ إِلَّا زَيْدًا ، وما سررتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وتقولُ : قامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا  
بالنصبِ لا غيرَ ، وقد يكونُ الرفعُ على النعتِ إذا كانَ القومُ اسمَ جنسٍ ، ولا  
يجوزُ البَدَلُ ؛ لأنَّ البَدَلَّ يحلُّ محلَّ الأولِ ، ولو أحلته هنا محلَّ الأولِ لفسدَ  
السعنى .

وتقولُ : عندي عشرةٌ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا اثْنَيْنِ ، والاستثناءُ هنا من الاستثناءِ ،  
فأقرُّ له بسبعةٍ لا غيرَ ، ولا يجوزُ له عندي عشرةٌ إِلَّا خَمْسَةً سوى سِتَّةٍ على أن تكونَ  
الستةُ مستثناةً من الخمسةِ ، وأجازها الفراءُ (١) على أن تكونَ "إِلَّا" بمعنى "سوى"  
فكانه قالَ : له عندي عشرةٌ إِلَّا خَمْسَةً سوى سِتَّةٍ كانت له عندي ، فأقرُّ له  
بأحدٍ عشرَ على هذا السعنى ، وتقولُ : عندي درهمٌ إِلَّا جَيْدٌ بالرفعِ على  
النعتِ ولا يجوزُ النصبُ لفسادِ السعنى ، وتقولُ : ما جاءني من أحدٍ إِلَّا زَيْدًا ،  
بالنصبِ على الاستثناءِ ، وبالرفعِ على البَدَلِ من موضعٍ من أحدٍ ، ولا يجوزُ  
على البَدَلِ من أحدٍ وَحدهُ ؛ لأنَّ البَدَلَّ يحلُّ محلَّ البَدَلِ مِنْهُ ، وكأنك قلتَ :  
ما جاءني من أحدٍ إِلَّا زَيْدًا وإلا من زَيْدٍ ، وذلك باطلٌ لدخولِ "من" لتوكيدِ  
المعارفِ في الإيجابِ ، ولا تدخلُ "من" هذهُ إِلَّا لتوكيدِ النفيِ .

---

(١) قال السيوطي في السمع ٢٦٨/٢ : "نقل ابن مالك عن الفراء  
جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف  
إلا ألفين" .

الفصل الثاني : وهو فصل "غير" :

و"غير" الباب فيها أن تكون صفة وقد تدخل على "إلا" في بابها ، كما دخلت "إلا" عليها في بابها ، وهي بمنزلة الاسم الواقع بعد "إلا" على ما تقدم من الأحكام في "إلا" فتقول : ما قام أحد غير زيد ، بالرفع من وجهين ، والنصب على الاستثناء ، وما قام القوم غير زيد وغير زيد ، وكذلك هل قام أحد غير زيد وغير ؟ بالرفع والنصب ، فالرفع من وجهين ، وتقول ما قام غير زيد بالرفع لا غير على القائل . "وغير" تحتمل وجهين : أن تكون بمعنى "إلا" ، وأن تكون على بابها من الوصف ، والفرق بين المعنيين أنك إذا جعلتها بمعنى "إلا" فإنك تعرضت لنفي القيام عن من سوى زيد .

وتقول : قام غير زيد ، فهي ها هنا وصف لا غير ، ولا تكون بمعنى الاستثناء لفساد المعنى ، ورأيت غير زيد بالنصب لا غير ، وسرت بغير زيد ، وهي للوصف في هذا كله ، وتقول : لا إله غير الله بالرفع لا غير ؛ لأنه خبر ، وقال بعضهم (١) إنه بدل والخبر مقدر ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا دليل عليه ، أو يكون توكيدا ، وهذا كلام مستقل بنفسه ، وجوز الفراء فيه النصب (٢) وهو في الفسار مثل الأول ، لأنه اطرأ . فمن يمنح النصب ولا يرى فيه إلا البدل والنصب ، فالرفع على الخبر أو على البدل ،

(١) انظر هذه المسألة في النكت للأعلم (١/٦٢٥-٦٢٦) .

(٢) لم أعر على هذا فيما قرأته من كتب الفراء ، وقد أجاز ذلك المهرج نقلًا عن المازني قال السرد : سألت المازني هل تجوز لا إله إلا الله فأجازه على وجهين : على تمام الكلام ، لأنه أضمر لنا وللناس فنصبه بالاستثناء .

والوجه الآخر : أن تجعل "إلا" وصفاً لأنه قال لا إله غير الله ، وأضمر الخبر وجعل "إلا" وما بعدها في موضع غير ، ورفع على البدل من موضع إله أحسن ؛ لأنه إيجاب بعد النفي والخبر أيضا

وفي البديل خلاف ؛ لأنه لا يحلُّ محلَّ الأول ، وفيها "هُوَ الْخَبْرُ وَالنَّصْبُ عَلَى  
الاستثناء .

وتقول : عندي درهمٌ غيرٌ جيِّدٍ بالرفعِ على النعتِ لا غيرُ ، وعندى  
عشرةٌ غيرٌ خمسةٍ غيرِ اثنينٍ غيرِ واحدٍ ، فالاستثناءُ من الاستثناءِ فالذى أقرَّ له  
به ستةٌ ، ومثلُ هذه المسألةِ ليست من كلامِ العربِ ، وإنما هي تدریبٌ للتعلمين .

وتقول : ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ غيرُ عمرو ، ولا يجوزُ / نصبهما  
جميعاً إلاَّ بالواو ، ويجوزُ رفعُ أحدهما ولا يجوزُ رفعُهُما جميعاً إلاَّ بالسواو .  
وتقول : ما جاءني غيرُ زيدٍ أحدٌ غيرُ عمرو أحدٌ فتنصبهما جميعاً  
مع التقديم ، ولا يجوزُ ذلك مع تأخيرهما جميعاً .

وتقول : ما جاءني غيرُ زيدٍ غيرُ عمرو ، وترفعُ أحدهما خاصة .  
وتقول : كلُّ أحدٍ يقولُ ذلكَ غيرُ زيدٍ بالنصبِ وبالرفعِ على النعتِ  
لكلِّ ، وبالخفضِ على النعتِ لأحدٍ ، وما أحدٌ يقولُ ذلكَ غيرُ زيدٍ بالرفعِ والنصبِ ،  
غيرُ عمرو بالنصبِ لا غيرُ إذا رفعتَ غيرُ زيدٍ ، والرفعِ لا غيرُ إذا نصبتَ غيرُ زيدٍ ،  
وتقولُ : ما أكلَ أحدٌ إلاَّ الخبزَ إلاَّ زيداً ، ينصبُ زيدٌ خاصة ،  
لأنَّ المعنى : أكلَ الناسُ أكلَ الخبزِ إلاَّ زيداً .

الفصل الثالث : وهو فصل "سَوَى وَسَوَاءٌ" :

واعلم أنك إذا ضمت التَّسِينَ أو كسرتها قصرت آخر الكلمة ، وإذا  
فتحت السين مددت ، هذا هو المشهور ، وقد كسر الفراء السين مع السين (١) ،  
ولا يَكُنَّ إِلَّا مَنْصُوبَاتٍ عَلَى الظرفِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاغِرٌ ، فيجعلهن فاعلاتٍ  
ومفعولاتٍ وسَجَرُورَاتٍ ، هذا مذهب البصريين (٢) ، فتقول : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ  
سِوَى زَيْدٍ ، وَسِوَى زَيْدٍ ، وَسِوَاءٌ زَيْدٍ ، وَوَأَفْقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الكُوفِيُّونَ ، وانغرد الكوفيون  
بِاجازَةٍ مَا جَاءَنِي سِوَى زَيْدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ سِوَى زَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِسِوَى زَيْدٍ (٣) .

- (١) قال عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معطي  
٦٠٤/١ ، وسواء بالمد وفتح السين وكسرها والقصر وضم السين  
وكسرها \* .  
وفي الساعد ٥٩٥/١ \* حكى ابن الخباز وابن العليج وابن  
عطية والقاسي شارح الشاطبية كسر السين والمد في سوي  
أربع لغات \* ، وانظر الأشموني ١٦٤/٢ .  
(٢) ينظر الكتاب ٣١/١ ، والأصول ٢٨٧/١ ، والانصاف في مسائل  
الخلافاً ٢٩٤/١ ، فابعدها ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ،  
وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٧/١ .  
(٣) يعني أنها تتصرف تصرف الأسماء فتكون فاعلة ، ومفعولة ومجرورة  
وذلك لا يجيزه البصريون .

الفصل الرابع : في " خلا وعدا وحاشا " :

فأما "حاشا" ، فلم يسمع فيها سيبويه إلا الخفض بها لما بعد هاء ،  
فهي عنده حرف (١) ، وقد حكى أبو زيد : " اللهم اغفر لي ولئن سمعني حاشا  
الشیطان وأبأ الإصبع " (٢) بالنصب ، فهي فعلٌ على هذا ، وفيها لفات :  
يقال : حاشى وحشا وحاش ، ويقال : حاش لله أن يكون كذا ، والمبرد  
يجعلها مثل " خلا " (٣) .

«خلا» تكون حرفاً ، فتخفض ما بعدها يسيها ، وتكون فعلاً ، فتنصب  
ما بعدها هاء ، والنصبُ بها أكثرُ من الخفضِ باتفاق ، واحتج المبردُ بقول  
الشاعر : (٤)

\* وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ \*

(١) الكتاب ٣٤٦/٢ قال سيبويه : " وأما حاشا فليس باسم ولكنه  
حرف يجرم ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء " .  
وانظر المقتضب ٣٩١/٤ .

(٢) حكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد كما في الأصول ٢٨٨/١ ،  
والمقرب لابن عصفور ١٦٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١١/١ ،  
والمغنى لابن هشام ١٢٢/١ ، والتصريح ٣٦٥/١ ، وقال  
أبنا الأصمغني بفتح الهيمزة وإهمال الصاد وأعجم الفين " . ويروي :  
يسمعني .

(٣) ينظر المقتضب ٣٩١/٤ ، قال المبرد : " وما كان حرفاً سوى " إلا ،

(٤) " فحاشا وخلا " . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ .  
والشاهد للنايعة الذبياني ، ديوانه ٢٥ ، والأصول ٢٨٩/١ ، وشرح  
المعلقات للنحاس ١٦٦/٢ ، ومن شواهد الجرجاني في كتاب  
المقصد ٧١٦/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٨/١ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١١/١ ،  
واللسان ( حاشا ) ، والخزانة ٤٠٣/٣ ، والدرر ١٩٨/١ وهو من  
أدلة الكوفيين على فعلية حاشا في الاستثناء ، وصدر البيت :

\* وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبِهُهُ \*



ولعل هذا التصريف وافق في اللفظ التي للاستثناء ، وهي مأخوذة من "العشاء" وهي الناحية .

"وعدا" ، المشهور فيها أنها فعل تنصب ما بعدها ، وقد حكى الأخفش [الجـر] (١) بعدها ، فإذا دخل على "خلا وعدا" ( ما ) ، فالمشهور النصب بهما خاصة ، وحكى الجرمي الخفض بهما (٢) كذا قال الأستاذ أبو إسحاق (٣) - رحمه الله - وإذا نصبتا ما بعدهما "فما التي معهما بتأويل المصدر ، وإذا خفضت "فما زائدة للتوكيد .

(١) في الأصل : النصب صوابه ما أثبتناه . وقول الأخفش في شرح المفصل لابن يعين

٧٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣ ، والتصريح على التوضيح (١) ٣٦٣ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٧٢٢/٢ : " وحكى الجرمي الجر مع " ما " عن بعض العرب حكاه في كتاب الفرخ ووافق الفارسي

والربيعي ، وهو قول الكسائي " . وانظر المساعد (١) ٥٨٤ .

(٣) أبو إسحاق بن ملكون أحد نحاة الأندلس أخذ عنه أئمة

هذا الشأن منهم أبو علي الشلوبين ، وكان نحويا فاضلا

خبيرا بهذا الشأن له كلام على مشايخ المغرب ورد على من

رد على مشايخ النحاة المتقدمين وكان مصنفا وله شهرة ظاهرة

وتنافس أهل الأندلس في تحصيل مصنفاته .

انظر ترجمته في : الإنباه ١٩٦/٤ ، والبلغة في تاريخ أئمة

اللغة ١ . ، وطبقات ابن قاضي ١٥٢ ، وبغية الوعاة (١) ٤٣١ ،

وكشف الظنون ١٠/٥ ، والاعلام ٦٢/١ ، مات سنة ٥٨٤ .

الفصل الخامس : في ليس ولا يكون وإلا أن يكون :

أما "ليس ولا يكون" ، فلا يقع بعدهما إلا النصب ، تقول : قام القوم  
ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، ونصبهما على الخبر ، والاسم مضمراً لا يجوز إظهاره  
هنا لتعذره ، ولا استعمالهما مكان "إلا" فخرجاً بذلك عن أصلهما ، فالزمنا  
إضرار الاسم ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً (١) ، فإن  
قال قائل : وكيف يكون هذا الإضرار ولم يتقدم على من يعود ، وإنما يكون  
الإضرار عائداً على شيء قد تقدم من لفظ أو حالة ما ؟ فالجواب : أن  
قول القائل : ما قام القوم / تخيل فيه القائل أن مخاطبه يحسب أن  
بعضهم زيداً ، فاستثنى على تخيل مخاطبه ، فقال : قام القوم ليس زيداً ،  
أي : ليس بعضهم زيداً على ما تخيلت يا مخاطب .

وأما "إلا أن يكون" ، فيجوز فيما بعده الرفع والنصب ، فالرفع  
على أن تكون تامة ، والنصب على أن تكون ناقصة ، والاسم مضمراً ، فإذا رفعت (٢)  
فلا نها لم تقع موقع "إلا" وإنما وقعت بعد "إلا" وإذا نصبت وأضرمت (٣)  
الاسم : فلا نها في هذا الباب كأختيها "ليس ولا يكون" ، والرفع أجود حين لم  
تقع موقع "إلا" ، ولا إسقاط تكلف الإضرار والنصب لتقدم ما يعود عليه المضمرة ،  
والتزام إضرارها لجريانها مع أختيها في باب الاستثناء .

(١) ينظر المقتضب ٤/٤٢٨ .

(٢) في الأصل "فاذا رفعت" ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل "وإذا نصبت وأضرمت" ولعل الصواب ما أثبتناه .

تتبعات وتفقدات لفظية :

فمن ذلك أن الباب انطوى على استثناءٍ ومستثنى منه ، فالاستثناءُ في اللفظ يرجع إلى التخصيص ، والاستثناءُ في اصطلاح النحويين هو إخراج بعض من كلِّ ب "إلا" أو ما يقوم مقامها (١) ، وهذا الحدُّ لنا يتناول الاستثناءَ المتصلَّ لا المنقطعَ ، ليس فيه إخراجٌ بعضٍ من كلِّ إلا على طريق الجاز على ما تبين في الاستثناءِ المنقطعِ .

ولقد كان الأستاذُ المرحومُ فضيل بن محمد (٢) يقول في حـدِّ الاستثناءِ : "الاستثناءُ إخراجٌ ما بعد أداة الاستثناءِ عن حكم ما قبلها ب "إلا" أو كلمة في معناها" (٣) ، وقصد بذلك أن يشمل الحدُّ الاستثناءَ المتصلَّ والمنقطعَ ، وأنا أقول : متى دخل الاستثناءُ المنقطعُ تحت الكلام الأول حتى يصحَّ إخراجُه منه ، وعلى الجملة ، فالخيار في حده أن يقال : الاستثناءُ عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بنفسه دالٌّ بحرفٍ "إلا" أو أحدِ أخواتها، على أن مدلوله غيرُ مرادٍ مما اتصل به .

(١) هذا التعريف عند الرماني ، ينظر رسالتان في اللفظة ٧٠ ، وانظر

كشف المشكل ٤٩٤/١ .

(٢) فضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سماك المعافري المقرئ النحوي

الإشبيلي أبو محمد كذا ذكره ابن الزبير وقال : أخذ القراءات عن أبي بكر بن عتيق بن علي بن خلف الأبي ، وأقرأ القرآن والنحو والأدب بطليلة إلى أن مات بها قبل ٦٥٠ ، قال ابن عبد الملك : كان مقرئاً متحقياً بالعربية ذاهباً صالح من الأدب ، وله تعليقٌ حسنٌ على جمل الزجاجي دال على فهمه ونبهه وتناقله الناس استجادةً له . انظر ترجمته في برنامج الوادي آشي ١٢٦ ، والذيل والتكملة ٥٤٢/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٤٧/٢ .

(٣) لم أقف على هذا الحدِّ لفضيل بن محمد فيما قرأته من المصادر ولعله ذكره في شرح الجمل له وهو في عداد المصادر التي لم أطلع عليها .

(\*) في الأصل : دليل ، وهو تصحيف بدليل قوله الاتي في الصفحة التي تلي دال .

فقولنا: اللفظ، احترازًا عن الدلالات العقلية والحسية الموجبة للتخصيص، وقولنا: متصلٌ بجملة احترازٌ من الدلائل المنفصلة، وقولنا: لا يستقل بنفسه احترازٌ عن مثل قولنا: قام القومٌ وزيدٌ لم يقم، وقولنا: دالٌ احترازٌ عن الصيغ الشهلية، وقولنا: على أن مدلوله غير مرادٍ ما اتصل به احترازٌ عن الأسماء المؤكدة والنعنعية، كقول القائل: جاءني القوم العلماء كلهم ونحوه، وقولنا: يحرف "إلا" أو أحد أخواتها: احترازٌ عن قولنا: دون زيدٍ، وفيه احترازٌ عن إلزامات وردت على حد الاستثناء من أرباب العربية وأهل أصول الفقه.

ثم الاستثناء مشتقٌ من تثبت الشيء إذا ردته، وذلك أن الاستثناء ثنى اللفظ الأول الذي يخرج منه الاسم الواقع بعد "إلا" أو بعد ما كان مثلها من سائر أدوات الاستثناء عن أن يصلح الاسم الواقع بعد "إلا" أن ينطلق عليه، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام الناسُ كان الناسُ صالحًا لأن يقع على زيدٍ في جملة الناس، فإذا قلت: قام الناسُ إلا زيدًا فقد رده الاستثناء بإلا عن أن ينطلق عليه، وبيان ذلك أنك إذا قلت: ما في الدار أحدٌ، أو لا رجلٌ في الدار، فهذان الإسمان وما أشبههما من النكرات / ٢٠ الواقعة في النفي موضوعةٌ للعموم يدخل تحتها زيدٌ وغيره.

وإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا زيدًا، ولا رجلٌ في الدار إلا زيدًا، فقد رده الاستثناء أحدًا، وزيدًا الواقع قبل الآخر أن ينطلق على زيدٍ، وهذا هو معنى قول بعض العلماء أن الاستثناء مشتقٌ من تثبت الشيء، إذا ردته، لأنه يثنى الكلام عن صورته<sup>(١)</sup>، وتفسيره ما ذكرت لك، والمستثنى هو المتكلم بالاستثناء، والمستثنى هو اليقظ المخرج بـ "إلا"، أو ما يقوم مقامها. والمستثنى منه هو الكل الذي يخرج منه البعض بـ "إلا" أو ما يقوم مقامها، وهو الاسم المتقدم على "إلا".

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعين ٢/ ٧٥-٧٦، وشرح ألفية ابن معطي

وسائر أدوات الاستثناء: "إِلَّا" ، وَحَاشَى ، وَغَيْرُ ، وَسِوَى ، وَسِوَى ،  
وَسِوَاءُ (١) ، وَلَا سِيَّمَا ، وَمَا خَلَا ، وَمَا عَدَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا بغير "ما" ، وَلَيْسَ ،  
وَلَا يَكُونُ ، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ ، وهي تنقسم أربعة أقسام:

منها : ما هي حروف وهي "إِلَّا" و"حاشا على مذهب سيويه" (٢).

ومنها : ما هو اسم وهي : غير وسوى وسوى وسواء ولا سيما .

ومنها : ما هو فعل وهو ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ،

وَلَا أَنْ يَكُونَ .

ومنها : ما يكون تارة فعلاً وتارة حرفاً ، وهي خلا .

إِلَّا / الأسماء منها على قسمين : اسم ليس بظرف نحو : غير ولا سيما .

واسم هو ظرف ، وهو سوى ، وسوى وسواء ، هكذا عند سيويه . (٣)

وأما أبو القاسم فيظهر من كلامه أنها ليست بظروف ، فإنَّه

ذكرها في باب حروف الخفض مع الأسماء التي ليست بحروف ولا ظروف فقال :

( وأما الأسماء فنحو : مثل وشبه ، وشبيه ، وسوى ، وسوى ، وسواء ، وخذو ، وقرب ،

ولدى ، وكل ، وبعض ، وغير ، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد

تفصل من الإضافة ولا تستعمل مفردة ) (٤)

ونذكر قبل هذا الفصل الظروف ، فلو كانت عنده من قبيل الظروف

- كما هي عند سيويه - وهو ظرف مكان إلا أنه ظرف مكان معنوي ، وبيانه أنك

إِذَا قُلْتَ : قام القوم سوى زيد ، وسواء زيد ، فمعناه : قام القوم مكان زيد ،

أي : في مكان زيد ، وليس هناك مكان حقيقة ، وإنما معناه بدل زيد ،

وعوض زيد ، كما تقول : قمت مقام زيد في العلم وفي الأمر ، ولا تريد

أنك قمت في مكانه ، وإنما تريد أنك عوض منه تفعل مثل فعله ،

(١) ساقطة من الأصل والسياق يقتضيها وقد ذكرت في التقسيم .

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢-٣٤٩ ، والمقتضب ٣٩١/٤ .

(٣) الكتاب ٣١/١ وانظر المقتضب ٣٤٩/٤ ، والانصاف ٢٩٥/١ ،

وشرح الكافية لابن مالك ٧١٦/٢ .

(٤) الجمل ٦١ .

فهذا معنى ظرف المكان ، ولا يخرج عن الظرفية إلا في الضرورة كما قال الشاعر :  
(١)

تَجَانَفُ عَنِ جَوِّ السَّمَاءِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وأجاز بعض النحويين القائلين بأنها ظرف أن يتوسع فيها ، فتجعل مثل "غَيْرِ" (٢) فإذا أعربتها على مذهب أبي القاسم كان إعرابها كإعراب "غَيْرِ" ، وسَيِّئِينَ بعدَ هَذَا ، وإذا أعربتها على مذهب سيبويه لم تعربها إلا ظرفاً ، ومن أجاز التوسع فيها أعربتها إعراب "غَيْرِ" كإعرابها على مذهب أبي القاسم .

[ مبحث المستثنى ينقسم خمسة أقسام ]

فلذا فهمت هذا فاعلم أن المستثنى ينقسم خمسة أقسام :  
مستثنى لا يكون الا منصوباً ، وهو المستثنى بـ "إِلَّا" \* بعد الواجب ، والواجب في اصطلاح النحويين ما ليس / منفياً ولا مستغنياً عنه . والمستثنى المقدم وسيأتي بعد . والمستثنى بليث وبلا يكون وما عدا وما خلا ، وهذا على مذهب سيبويه ، فإنها عنده أفعال (٣) لا تخرج عن الفعلية ، والنصب في هذه الأشياء مختلف .

(١) الشاهد للأعشى ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٢/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٢ ، والانصاف ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٨/١ ، وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين على خروج سوى عن الظرفية إلى الاسمية بدليل دخول حرف الجر عليها ، وهو ضرورة عند البصريين .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢ ، وشرح الخلاصة عند قوله :

ولسوى سوى سواءٍ اجعللاً \* على الأصح ما لغير جعللاً

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢

وسيبين انتصاب كل نوع منه على أي وجه انتصب بعد هذا ،  
والمنصب على اختلاف وجوه نصبه مستثنى مخرج ما قبله .

والقسم الثاني : مستثنى لا يكون لآ مخفوضاً ، وهو المستثنى بغير  
وَسَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٍ وَيَلَسِيماً ، تقول : قام القوم لا سيما زيد ، و " ما " هناك  
زائدة ، ومنه قوله : (١)

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

ومن رواه "يوم" بالرفع جعل " ما " موصولة ، ويوم " خبر ابتداء مضمرة ، كأنه  
قال : وَلَا سَيِّمًا الْيَوْمَ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ ، فهي خافضة لئلا كما  
خففت يوماً حين جعلت " ما " زائدة .

والقسم الثالث : يجوز فيه النصب والخفض ، وهو المستثنى بخلا

وعداً على مذهب غير سيبويه ، وهو مذهب أبي الحسن ، فإنه حكى فيها  
الخفض ، فإذا خففت بخلاً وعداً كانا حرفين ، وإذا نصبت بهما كانا فعليين ،  
وسياتي الكلام عليهما بعد هذا ، وإن كان قد انطوى عليه الكلام على الأقسام  
الخاصة في تنويع أدوات الاستثناء ، ولكن القصد هنا التفصيل . وكذلك " حاشي"  
في مذهب "المبرد" تنصب المستثنى وتخفزه (٢) و على مذهب "سبويه"  
لا تكون إلا خافضة (٤) ، وهي إذا خففت كانت حرفاً ، وإذا نصبت كانت فعلاً .

(\*) في الأصل : لها والسياق يعطي ما أشتناه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٠ ، وشرح القوائد السبع الطوال

الجاهليات لابن الأنباري ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك

٧٢٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعين ٨٦/٢ ، والمخلص في ضبط

قوانين العربية ٤٠٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٦/١ ، والهمع

٢٩٣/٣ ، ويروى البيت بالأوجه الثلاثة : الرفع والجر والنصب ،

فالرفع على أن ما موصولة والتقدير ولا مثل ، والجر بإضافة سيي

وهو بمعنى مثل ، وما حينئذ زائدة ، والنصب على أن ما موصولة

وبدانة جلجل/ويوما منصوب على الظرفية بما في بدانة .

(٢) مر معنا قريباً ، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ .

(٣) ينظر المقتضب ٥٢٩١/٤ .

(٤) الكتاب ٥٢٤٩/٢ .

والقسم الرابع : هو ما يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل من  
المستثنى منه ، وهو المستثنى بعد غير الواجب ، نحو قولك : ما في الدار  
أحدٌ إلا زيداً وإلاً زيدٌ .

والقسم الخامس : يجوز فيه النصب والرفع ، وهو المستثنى بـ " إلا "  
بإلا أن يكون ، وسيأتي بعد إن شاء الله تعالى .

قوله : ( وكان ما قيل إلا مفرغاً للمعد فيما بعد ها ) ( ١ )

المفرغ / اصطلاحهم / هو الذي يطلب ما بعد " إلا " ليعمل فيه ، إما رفعاً على أنه  
فاعل ، أو يطلبه الابتداء ليعمل فيه رفعاً على أنه المبتدأ ، أو يطلبه للمعد  
نصباً على أنه مفعول به ، أو يطلبه على أن يتعلق به على أنه مجرور ، فمثال  
الفاعل : ما قام إلا زيدٌ ، ومثال المبتدأ : ما في الدار إلا عمرو ، ومثال  
المفعول به : ما رأيت إلا زيداً ، وتقيس على المفعول به غيره من المنصوبات ،  
ومثال المجرور : ما مررت إلا بزيدٍ ، فإذا أخذ الابتداء مبتدأه قيل " إلا " والفصل  
فأعله ومفعوله قبلها ، والفعل الذي يتعلق به المجرور ، جروره قبلها ، قيل :  
ما قيل إلا مفرغ لما بعد ها ( ٢ ) ، ولا يكون ما قبل " إلا " في إيجاب " إلا "  
غير مفرغ كقولك : قام القوم إلا زيداً ، والناس في المسجد إلا عمراً ، ورأيت  
الناس إلا زيداً ، ومررت بالناس إلا عمراً ، فعلى هذه الحال يكون الواجب  
الذي قبل " إلا " ، وإذا كان كذلك وجب أن ينصب ما بعد إلا على الاستثناء ،

فإن كان / ما قبلها غير موجب أمكن فيه التفرغ وغير التفرغ .  
والتفرغ يسمى به بعض النحويين التمام ،  
فإذا كان ما قبل " إلا " مفرغاً لما بعد ها كان  
ما بعد ها على ما يقتضيه العامل الذي قبلها من رفع أو نصب أو خفض ،  
كقولك : ما قام إلا زيدٌ ، وما في الدار إلا عمرو ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت  
إلا بعمرو ، وإذا كان غير مفرغ جاز لك فيما بعد " إلا " البدل والنصب

( ١ ) الجمل ٢٣١ في المطبوعة وإذا فرغت ما قبل إلا لما بعد ها .

( ٢ ) في الأصل لما بعد صوابه ما أثبتناه .



على الاستثناء، ومعناه بدلاً ومنصوباً على الاستثناء واحدٌ ، فإنه مخرج ما قبله في الحالين ، والبدل هو الأكثر في كلام العرب ، فتقول : ماجاني أحدٌ إلا زيدٌ على البدل ، وإلا زيداً على الاستثناء ، وما مرت بأحدٍ إلا زيدٌ وإلا زيداً، وما رأيت أحداً إلا زيداً على البدل والاستثناء، والبدل والاستثناء بلفظ واحد لا يفترق إلا بالنية ، ونظيره في كلام العرب ما لا يفترق إلا بالنية "يا منسُ ويا مسع" (١) في الترخيم على لفة من نوى، وعلى لفة من لم ينو ، وكذلك الفلک (٢) مفرداً وجماً ، وكذلك ناقة هجان ونوق هجان (٣) كل هذا لا يفترق إلا في النية .

فإن قيل : وبم انتصب المستثنى ؟ قيل : مذهب التحقيق فيه أنه يُنصبُ بالفعل الذي قبله أو بالابتداء بوساطة [إلا] (٤) ، فإذا قلت : " قام القوم إلا زيداً " ، فزيداً منصوبٌ بقام بوساطة "إلا" ونظيره المفعول معه إذا قلت : جاء البرد والطيا لسة ، فالطيا لسة منصوبٌ بجاء بوساطة

(١) ترخيم مسعود ومنصور وعمار ، يقال فيه : يا مسع ويا منس ويا عم .

ينظر الأما لي الشجرية ٨٤ / ٢ .

(٢) الفلک بالضم ، السفينة تذكر وتو نث وتقع على الواحد والاثنين والجمع ،

فإن شئت جعلته من باب جنب وإن شئت من باب لا يص وهجان ،

وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيويه ، أعني أن تكون ضمة الفاء

من الواحد بمنزلة ضمة باء برز وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة

ضمة حاء حمير وصار صفر جمع أحمر وأصفر . انظر الكتاب ٥٧٧ / ٣

والأما لي الشجرية ٨٥ / ٢ ، واللسان ( فلک ) .

(٣) الهجان من الإبل الناقة الأدماء وهي الخالصة اللون والعتق من

نوق هجان وهجن والهجانة البياض . ومنه قيل : إبل هجان

وهي أكرم الإبل . اللسان ( هجن ) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[ الواو ] (١) ، وكذلك تقولُ : ما في الدار أحدٌ إلا زيداً ، فزيدٌ منصوبٌ  
بالابتداء الذي رفع أحداً بوساطة "إلا" ، ومن يقولُ إنَّه منصوبٌ بإضمارِ  
فعلٍ فإنَّ القائلَ : قام الناسُ إلا زيداً يقولُ : استثنى زيداً من الناسِ ، (٢)  
فهو يبطلُ بقولهم : قام القومُ غيرَ زيدٍ ، فإنَّ "غيرَ" منصوبٌ بما انتصبَ بِهِ  
زيدٌ في قوله : قام القومُ إلا زيداً ، فإن كان منصوباً باستثنى "بطلَ المعنى ،  
فإنه إذا قال : أستثنى غيرَ زيدٍ ، فيكونُ المستثنى ليسَ بزيدٍ ، وزيدٌ هو  
المستثنى ، فإن قيلَ : فإذا كان قولهم : قام القومُ إلا زيداً منصوباً بالفعلِ  
بوساطة "إلا" فما الوساطةُ في قولك : قام القومُ غيرَ زيدٍ ؟ قيلَ : الوساطةُ  
معنى "إلا" الذي تضمنته "غيرُ" فغيرُ منصوبةٌ بالفعلِ بوساطة ما تضمنتْ  
من معنى "إلا" ، فإذا لا بُدَّ من وساطتها في هذا الموضعِ ، إنما لفظاً ومعنى ،  
أو معنى لا لفظاً .

وقوله : ( وإذا كان ما قبلَ إلا غيرَ موجبٍ ) (٣) قد تقدمَ تفسيرُ  
غيرِ الموجبِ بعدَ "إلا" .

(١) في الأصل بوساطة إلا وهو تحريف .

(٢) ذهب المبرد وأبو اسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن  
الناصب للمستثنى إلا نياية عن استثنى فإذا قال القائل : أتاني  
القوم إلا زيداً فكأنه قال أتاني القومُ أستثنى زيداً ، وأما عند سيويته  
وجسهور البصريين ، فالناصب له الفعل المتقدم أو معناه . قال  
علي بن سليمان الحيدرة اليميني إنَّ الناصب له هو الفعل  
الموجود متعدياً كان أو لازماً ، لأنه قويٌّ باعتدائه على إلا فتعدي  
إليه ، ولا يجوز أن ينصب بفعل محذوف تقديره أستثنى ولو جاز  
ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف والنفي على تقدير  
أنفي إلى غير ذلك من المعاني . ينظر لهذه الأقوال المقتضبة  
٣٩٠/٤ ، وكشف المشكل ٥٠٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيشر

٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢

(٣) الجمل ٢٣٠ .

وقوله : ( كَانَ مَا بَعْدَهَا تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا عَلَى الْبَدَلِ وَجَازَ فِيهِ  
النَّصْبُ إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ ) (١) ، قوله : " إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ " قَيْدٌ مُسْتَعْنَى  
عَنْهُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا وَضَعَ السَّأَلَةُ فِيمَا يَتِمُّ الْكَلَامُ دُونَ الْمُسْتَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُ تَأْكِيدًا ،  
وَلَعَلَّهُ قَالَ : " إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ " وَغَيْرُهُ النَّاسِخُ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ تَبْعِيَّةُ الْبَدَلِ  
إِلَّا فِيمَا يَتِمُّ الْكَلَامُ دُونَ الْمُسْتَعْنَى ، وَلَوْلَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ لِمَا جَازَ فِيهِ التَّبْعِيَّةُ  
وَلَا النَّصْبُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ فَاعِلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ الْقَوَامُ  
الَّتِي / قَبْلَ "إِلَّا" .

أ/٢٢

قوله : ( وَإِذَا فَرَعْتَ مَا قَبْلَ إِلَّا لِمَا بَعْدَهَا عَمَلٌ ) فِيهِ فَاعِلٌ "عَمَلٌ"  
مُضْمِرٌ يَعُودُ عَلَى " مَا " . مِنْ قَوْلِهِ : ( وَإِذَا فَرَعْتَ مَا قَبْلَ إِلَّا ) .  
قَوْلُهُ : ( وَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا شَيْئًا ) (٢)

اعلم أنَّ إِلَّا لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ لَا مَعَ التَّفْرِيعِ وَلَا مَعَ عَدَمِهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاسِطَةٌ  
لِلْفَعْلِ فِي نَصْبِ الْمُسْتَعْنَى إِذَا لَمْ يَتَفَرَّغْ مَا قَبْلُهَا لِابْتِعَادِهَا ، وَلَكِنَّهُ  
نَسَبَ لَهَا الْعَمَلَ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَاسِطَةٌ فِيهِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَنْسَبْ لَهَا عَمَلًا وَلَكِنَّهُ نَفَى الْعَمَلَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ :

( وَلَمْ تَعْمَلْ إِلَّا شَيْئًا ) قِيلَ : قُوَّةُ هَذَا النَّفْيِ تُعْطِي إِثْبَاتَ الْعَمَلِ لَهَا  
إِذَا عُدِمَ التَّفْرِيعُ فِيهَا إِذَا عُدِمَ التَّفْرِيعُ عَامِلًا ، وَإِذَا ثَبَتَ التَّفْرِيعُ غَيْرُ عَامِلَةٍ ،  
وَلَا يَرُدُّ النَّفْيُ إِلَّا عَلَى مَا يَجِبُ سَوْجِبًا لَفَةً .

(١) الجمل ٠٢٣٠

(٢) الجمل ٠٢٣١

(٣) الجمل ٠٢٣١

سؤال "غير" :

تقول : لا يخلو أن يكون ما قبلها موجبا أو منفيا ، فإن كان موجبا ، فلا يخلو ما قبلها إما أن يكون مفرغا أو غير مفرغ ، فإن كان مفرغا كانت على حكم العامل فاعلة أو مفعولة أو غير ذلك مما يقتضيه العامل الذي قبلها ، كقولك : قام غير زيد ، ورأيت غير زيد ، وسرت بغير زيد ، والمفهوم من هذا الكلام أن الفعل إنما ثبت لغير زيد لا لزيد ، وإن كان غير مفرغ لغير ، وأردت الاستثناء بها كانت منصوبة لا غير كقولك : قام القوم غير زيد ، ورأيت القوم غير زيد ، وسرت بالقوم غير زيد ، فزيد في الأحوال كلها مخرج ما قبله مستثنى "بغير" في هذا الموضع بثابة الاسم الذي يقع بعد "إلا" في الإيجاب إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، فعرابها كعرابه ، وإذا وقعت غير بعد النفي ، فلا يخلو أن يتفرغ ما قبلها لها أو لا يتفرغ ، فإن تفرغ لها كانت أيضا على حكم العامل ، كقولك : ما قام غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، وما سرت بغير زيد ، وإن لم يتفرغ لها ، وأردت بها الاستثناء جازلك فيها ما جاز في الاسم الواقع بعد "إلا" في هذا الموضع كقولك : ما قام أحد غير زيد بالرفع على البدل أو بالنصب على الاستثناء ، والاستثناء والبدل معناهما واحد ، وكذلك في النصب والخفض إلا أن لفظ البدل في النصب ولفظ الاستثناء واحد ، كما كان في الاسم الواقع بعد "إلا" في هذا الموضع .

قوله : ( وقد تكون "غير" نعتا فيتبع ما قبلها ) (١) اعلم أن "غير" أصلها أن تكون نعتا ، وليس كل موضع تكون فيه نعتا تكون فيه استثناء ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : ما قام أحد غير زيد يجوز أن تكون هاهنا استثناء ، ويجوز أن تكون نعتا ، وكذلك إذا قلت : قام القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء

"وغير زيد" بالرفع على النعت ، وإنما قلت : "عندي درهمٌ غيرٌ جيدٌ" وجب فيها النعت ، ولم يجز فيها الاستثناء ؛ لأنه ليس ثمَّ مُستثنى ولا مُستثنى منه ، وإنما الاستثناء في الأصل لـ "إلا" وغير داخلة عليها فيه ، وإنما دخلت عليها لئلا يبينهما المشابهة . والمشابهة التي بينهما هي أن "إلا" ما بعدَهَا مخالفة لما قبلها حيث كانت .

وغير "إذا كانت استثناءً ما بعدَهَا مخالفة" / لما قبلها ، ولما  
دخلت "غيرٌ على" "إلا" فصارت استثناءً دخلت "إلا" على "غيرٌ" فصارت هي وما بعدَهَا نعتاً بمنزلة "غيرٌ" في مثل قولهم : لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لهلكنا ، فـ "إلا زيدٌ" نعتٌ لأحدٍ ، والمعنى لو كان معنا أحدٌ غير زيدٍ لهلكنا ، ومن ذلك قوله تعالى : \* لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا \* (١) ، فـ "إلا الله" صفةٌ لآلهة ، والمعنى : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا ، وكذلك قوله : (٢)

وَكَوَّلَ أَخَ مَفَارِقَهُ أَخُوهُ لَعَمْرُأَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ  
فقوله : "إلا الفرقدان" نعتٌ لقوله : "وكَّلَ أخ" ، فكأنه قال : وكَّلَ أخ  
إلا الفرقدان مَفَارِقَهُ أَخُوهُ ، فإن قيل : فما الفرق بين "غير" إذا كانت نعتاً

- (\*) في الأصل : صفة ، وهو خطأ .  
(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .  
(٢) الشاهد لعروين معدى كرب وهو من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢ -  
٣٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ،  
والكامل ٧٦/٤ ، وأنشده أبو علي في إيضاح الشعر ٤٦٦ ، وانظر  
الانصاف ٢٦٨/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، وشرح  
المفصل لابن يعين ٨٩/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٩٦/١ ، ووصف  
السياني للمالقي ١٧٧ ، والشاهد فيه وقوع "إلا" صفةً لكل ، كما تقع  
غيرٌ ، أي : كأنه قال : وكَّلَ أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه ، وهو  
من أدلة الكوفيين على أن إلا تكون بمعنى الواو ، وقالوا في معناه  
أي : والفرقدان .

في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه نعتاً وبين كونها استثناءً في المعنى ؟  
قيل : الفروق بينهما أنها إذا كانت استثناءً فقد تعرضت لإخراج ما انخفض  
بها ما قبلها ، فإذا قلت : قام القوم غير زيد ، وهي نعت لم تتعرض غير  
إخراج زيد من القوم ، كما لم تتعرض لإخراجه ، والأمران مسكوت عنهما وإنما  
مراد المتكلم بهذا الكلام ، قام القوم المخالفون لزيد ، وكذلك الفرق بين  
"إلا" إذا كانت استثناءً ، وإذا كانت صفة مع ما بعدها ، فإن قيل :  
كيف جعلتم "إلا زيد" صفة لأحد ، وزيد ليس يشتق ولا منزلاً منزلة المشتق ؟  
فإن النعت في هذه المسألة إنما هو من مجموع "إلا" وزيد الواقع بعدهما .  
و "إلا" أحدثت في ذلك اللفظ معنى الفعل ، لأن قولك : "إلا زيد" في معنى  
"غير زيد" ، وغير فيه معنى الفعل ، وهي المخالفة ، وكذلك "إلا زيد" ، "إلا"  
تضمنت معنى الفعل ، وجعلت إعراب النعت في "زيد" ، والحقيقة في هذا أن  
النعت إنما هو معنى "إلا" ، وهو معنى الفعل ، إلا أن "إلا" حرف لا يقبل  
الإعراب الذي يستحقه النعت في "زيد" لما ذكرت لك ، وهو أن "إلا" حرف  
لا يقبل الإعراب ، فانظّم لك من "إلا" وزيد ما في قائم وقاعد من النعوت  
التي هي أسماء مقتضية لمعنى الفعل ، وقد أنكر عليه قوله : ( وقد تكون غير  
نعتاً ) ، وموضع الإنكار أنه أدخل "قد" على تكون ، و "قد" إذا دخلت على  
الفعل المضارع تدل على قلب ذلك الفعل ، فإذا قال القائل : قد يقوم  
زيد ، فمراده أنه يقوم قياماً قليلاً ، فقول أبي القاسم : ( وقد تكون غير نعتاً )  
يعطى أن "غير" تكون نعتاً في القليل من كلام العرب ، وكونها نعتاً هو الكثير  
من حالها في كلام العرب ، فقد وضع "قد" في غير موضعها .

قلت : لا نسلم أن "قد" إذا دخلت على الفعل المضارع لا  
تكون إلا لتقليبه ، بل قد جاءت على هذا الوصف والسران بها الكثير ،

(١) الجمل ٢٣٢ في المطبوعة وقد تكون غير نعتاً فتتبع ما قبلها ، وذلك

إذا لم يجز في موضعها إلا .

وذلك قول الشاعر : ( ١ )

قَدْ يَدْرِكُ التَّائِي بَعْضَ حَاجَتِهِ

وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

وإدراك التائي لحاجته كثير ، فإنه بالتائي يصل الإنسان إلى سرايه ،

وإذا استعجل قل ما يدرك مراده بذلك ، وكذلك قوله " وَقَدْ يَكُونُ مَعَ

الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ " الفعل بعد " قد " هذه الثانية المراد به التكثير ؛ لأن

المستعجل يكثر منه الزلل ، فيكون " قد " في كلام أبي القاسم مثل هذه

التي / في البيت ، والذي يظهر أن " قد " إذا دخلت على الفعل المضارع

إنما هي حرف تحقيق ، ويقترب بها التقليل في بعض المواضع ، ويقترب بها

التكثير في بعض المواضع بالاتفاق من غير أن توضع لتقليل ولا تكثير ، ولكن

الكثير في كلام العلماء والأدباء في نظيمهم ونثرهم أن يقترب بها التقليل ،

فلذلك أنكر<sup>(٢)</sup> على أبي القاسم إيرادها لها في هذا الموضع ، ولا ينبغي

أن ينكر عليه ؛ لأنه قد وجدناها في كلام العرب موضوعة للتقليل إذا

دخلت على الفعل المضارع ولكنها تجس في كلام العلماء .

قوله : ( وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَجْزْ فِي مَوْضِعِهَا إِلَّا ) ( ٣ ) ؛ تقييده لكون غير

نعتاً بهذا القيد لا معنى له ، فإنه يجوز أن يكون في الموضع الذي لا تجوز

فيه " إلا " ، ويكون نعتاً أيضاً في الموضع الذي تجوز فيه ؛

( ١ ) الشاهد في جمهرة أشعار العرب ٧٤ ، دون نسبة ، وأنشده ابن هشام

اللخمي في شرح المقصورة ٣٥١ ، وهو في شواهد الكشاف ٤٧٧/٤ ،

ونسبه البغدادي في الخزانة للأعشى ٣٧٧/٥ ، وبعد هذا البيت :

وَالنَّاسُ مَنْ يَلْقَى خَيْرًا قَائِلُونَ لَهُ \* مَا يَشْتَرِيهِ وَلَا مِ الْمَخْطِيءِ الْهَبَلُ

( ٢ ) قال ابن السيد : " قال المفسر هكذا الكلام يوهم من سمعه أن

الاستثناء أملك بغير من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلاً والامر

بعكس ذلك " الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٧ ، وانظر

شرح الجمل لابن الفخار ٣/٩٧٣ رسالة دكتوراه ، تحقيق : الدكتور

حماد الشمالي .

( ٣ ) الجمل ٢٣٢ .

الأول : عندي [ درهمٌ ] (١) غيرٌ جيِّدٍ ، وسألَ الثاني : جَاءني القومُ غيرُ زيدٍ إذا جعلتَ غيرَ زيدٍ نعتاً ، وقد أجازَ ذلكَ الأئمةُ (٢) وهو موضعٌ تصلحُ فيه "الأ" ، وقد تقدّمَ الفرقُ بينَ النعتِ والبدلِ ، ومعنى البدلِ والاستثناءِ . (٣)

والعذرُ لأبي القاسم - رحمه الله - في هذا القيدِ هو أنه أرادَ بقوله : ( وقد تكونُ غيرُ نعتاً ) أي : نعتاً لازماً وواجباً ، وذلكَ إذا لم يجزُ في موضعها "الأ" ، ويبانُ ذلكَ أنَّ المواضعَ التي تكونُ فيها "غيرُ" نعتاً تنقسمُ قسمينِ : موضعٌ لا يكونُ إلا نعتاً ولا يجوزُ فيه غيرُ ذلكَ . وموضعٌ يجوزُ فيه أن يكونَ نعتاً ، ويجوزُ أن يكونَ فيه غيرُ نعتٍ . فالأولُ : عندي درهمٌ غيرُ جيِّدٍ ، لا يجوزُ هاهنا إلا النعتُ ، وهو الذي سألَ به . والموضعُ الذي تكونُ فيه نعتاً وغيرُ نعتٍ قولك : قامَ القومُ غيرُ زيدٍ ويرفعُ على النعتِ وعلى البدلِ ، ونصبها على الاستثناءِ ، فيكونُ أبو القاسم - رحمه الله - قد تعرّضَ للموضعِ الذي تكونُ فيه نعتاً لا غيرُ ، وهو الذي يتقيدُ بقوله : ( إذا لم يجزُ في موضعها إلا ) (٤) ، ويكونُ أرادَ بقوله ( وقد تكونُ غيرُ نعتاً ) ، أي : نعتاً واجباً ولازماً كما قدمتهُ ، فحذفَ النعتَ ، وأبقى النعوتَ لدلالةِ القيدِ عليه الذي هو قوله : ( إذا لم يجزُ في موضعها إلا ) ، ولدلالةِ المثالِ عليه ، فإنه مثلُ بقسولهم : ( عندي درهمٌ غيرُ جيِّدٍ ) ، وهو يدلُّ كثيراً على فهمِ مرادهِ يتمثلهِ .

(١) في الأصل : عندي غيرُ جيِّدٍ ، صوابه ما أثبتناه ، بدليلِ قوله الآتي :  
فالأولُ عندي درهمٌ غيرُ جيِّدٍ .

(٢) ينظرُ المقتضب ٤/٤٢٢-٤٢٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧١٤ ، والمساعِد على تسهيلِ الفوائد

٥٩٢/١

(٣) مرقبياً صفحة ٨٢ من هذا الكتاب .

(٤) الجمل ٢٣٢ .



[ مبحث سوى ، وحاشا ، وخلا ]

قوله : ( وأما سوى ، وسوى ، وسواء ، وحاشا ، وخلا ، فإنها تخفضُ على كلِّ حالٍ ) (١) أمّا سوى ، وسوى ، وسواء ، فهي كما قال لا تغارقُ الخفضَ ، وأما حاشى وخلا فما كان ينبغي له أن يأتيَ بهما في هذا الفصلِ ، ويقضى عليهما بأنهما يخفضان على كلِّ حالٍ ؛ لأنّه قد قال بعدَ هذا : ومن العربِ من ينصبُ (بحاشا) (٢) وخلا (٣) ويجعلُهما فعلا ، وذكر أن (خلا) أكثرُ أحوالهما أن تكونَ فعلا ، وليس له عذرٌ في هذا الإطلاقِ إلا أن يكونَ قوله : ( فإنها تخفضُ على كلِّ حالٍ ) أرادَ به لفةً من يخفضُ بها ، فتكونُ (حاشا وخلا) في لفةٍ كما سئل : سوى ، وسوى ، وسواءٌ في لفةٍ جميعِ العربِ .

وهذا القدرُ يقتضي أن يكونَ تعرّضُ لهذهِ الكلماتِ أن يخبرَ

عنها أنها تخفضُ على كلِّ حالٍ في لفةٍ / بعضِ العربِ ، وبعضِ العربِ  
/ ٢٣ إنما انفردَ بالخفضِ في حاشى وخلا ، وأما سوى وسوى وسواء ، فالعربُ  
كلُّهم متفقونَ على الخفضِ بها ، فالعذرُ له عمّا اعترضَ عليه بما اعتذرَ عنه به

(١) الجمل : ٣٣٢ .

(٢) انظر تفصيل هذه الأقوال في الانصاف ١/١٧٨ ، وشرح الكافية

للرضي ١/٣٤٤ .

(٣) وأما خلا : قال سيويه : " وأما عدا ، وخلا ، فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ،

في هذا الإطلاق بعيداً، وأنشد أبو القاسم - رحمه الله - في الباب: ( ١ )  
وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ

وَلَا أَحَاشِي مِّنَ الْأَقْوَامِ مِثْلَ أَحَدٍ

البيت للنايفة، وهو مشهور من شعر النايفة يمدح به النعمان بن النذر.

قوله: ( وَلَا أَرَى فَاعِلًا ) يُرِيدُ فَاعِلًا لِلْخَيْرِ، قَوْلُهُ: ————— :

( وَلَا أَحَاشِي مِّنَ الْأَقْوَامِ مِثْلَ أَحَدٍ ) أَيُّ : أَفْضَلُهُ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ عَلَى  
النَّاسِ أَجْمَعِ، وَلَا أَسْتَتِي مِنْهُمْ أَحَدًا، فَأَقُولُ : هُوَ سَاوِيهِ، أَوْ يَكُونُ أَفْضَلَ

منه .

لَا سَلِيمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهُ لَهُ . . . . . البيت ( ٢ )

فأستتت سليمان عليه السلام. وأرى في البيت من رؤية القلب بمعنى العلم،  
وفاعلاً مفعولاً أول، واختلّف في المفعول الثاني؛ فقليل : هو قولُهُ:

( في الناس ) وقيل : هو في البيت الذي يجىء بعد هذا وهو قوله :

( أَعْطَى لِفَارِهِةٍ ) . ( ٣ )

====  
وأنتاني القوم عدا عمراء . الكتاب ٣٤٨/٢، فالأكثر في خلا أن

تكون فعلاً ينصب ما بعده وجاز أن يكون حرف جر يجر ما بعده

كما حكاه الأخفش . هذا إذا لم تقترن ب " ما " ، فإذا كان معها

" ما " لا تكون إلا فعلاً صلة لـ " ما " . ينظر الكتاب ٣٤٩/٢ ،

والمقتضب ٤٢٦/٤ - ٤٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ ،

وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ .

( ١ ) الجمل : ٢٣٣ . والشاهد للنايفة الذبياني وقد مر الكلام عليه في ص ٩٣ .

( ٢ ) الشاهد للنايفة الذبياني ديوانه ٢٥ ، وشرح السملقات للنحاس

١٦٧/٢ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختياراً لا علم ١٩٣

والدر المصون ٥٥٧/٦ ، والخزانة ٤٠٥/٣ وعجزه :

\* قَمَّ فِي الْبِرِيَّةِ فَاحَدَتْهَا عَنِ الْفَنَدِ \*

وهو من السملقة : ( يَا دَارَمِيَّةُ بِالْمَلِيَاءِ فَالسَّنَدِ ) .

( ٣ ) للنايفة ، ديوانه ٢٥ ، وشرح السملقات للنحاس ١٧٠/٢ ، والستة

الجاهليين اختياراً لا علم ٩٣ والبيت تاماً :

أَعْطَى لِفَارِهِةٍ حَلَوَاتٍ وَأَبْعَثَهَا \* مِّنَ الْمَوَاهِبِ لَا تُعْطَى عَلَى نَكِدِ

وإذا كان (أعطى) هو المفعول الثاني كان (في الناس) متعلقاً بفاعلٍ ،  
كأنه قال : ( وَلَا أَرَى فَاعِلًا ) الخَيْرَ فِي النَّاسِ يَشْبِهُهُ . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَفِي  
النَّاسِ نَعْتًا (لِغَايِلَام) (وَيَشْبِهُهُ) أَيْضًا جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ النِّعَةِ (لِغَايِلَام) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :  
" وَلَا أَرَى فَاعِلًا يَشْبِهُهُ فِي النَّاسِ " وَقَوْلُهُ ( مِنْ أَحَدٍ ) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِأَحَاشِي ،  
وَمِنْ زَائِدَةٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : ( وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ أَحَدًا ) ، كَمَا تَقُولُ : مَا رَأَيْتُ  
مِنْ أَحَدٍ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَمِنْ الْأَقْوَامِ " يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا  
بِأَحَاشِي ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا نَكْرَةً تَقَدَّمَ عَلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلِمَاتِ :  
وَلَا أَحَاشِي مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَقْوَامِ ؛ فَلَوْ كَانَ هَذَا الْمَكَانُ فِي مَوْضِعِ النِّعَةِ لِأَحَدٍ ،  
وَيَكُونُ نَعْتًا تَأْكِيدًا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَقْوَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَقْوَامَ  
مَخْتَصٌّ بِمَنْ يَعْقُلُ ، ثُمَّ قَدَّمَ " مِنَ الْأَقْوَامِ " عَلَى أَحَدٍ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ نَعْتِ نَكْرَةٍ  
تَقَدَّمَ عَلَيْهَا ، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، أَوْ يَكُونُ أَيْضًا حَالًا لَا مُؤَكَّدَةً ،  
وَالنِّعْتُ يَأْتِي لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْحَالُ أَيْضًا ، كَذَلِكَ تَأْتِي لِلتَّأْكِيدِ ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ  
فِي الْبَيْتِ قَوْلُهُ " وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ " فَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ . فَيَقُولُ الْمُسْتَشْهِدُ  
بِهَذَا الْبَيْتِ : فَقُلْ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشِي زَيْدًا ، إِنْ (حَاشِي) الَّتِي فِي  
قَوْلِهِمْ : (حَاشِي زَيْدًا) هُوَ الْمَاضِي لِأَحَاشِي الَّتِي فِي الْبَيْتِ ، وَكِلَاهُمَا مَعْنَاهُ  
الْإِسْتِثْنَاءُ .

قلتُ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَشْهِدَ بِأَحَاشِي الَّتِي فِي الْبَيْتِ عَلَى حَاشِي  
الَّتِي فِي قَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ (حَاشِي) زَيْدًا ، فَإِنَّ (حَاشِي) الَّتِي فِي الْبَيْتِ إِخْبَارٌ  
بِالْإِسْتِثْنَاءِ ، وَحَاشِي) الَّتِي فِي قَوْلِهِمْ : (حَاشِي) زَيْدًا هُوَ نَفْسُ عَمَلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ،  
وَهُوَ الْإِنْشَاءُ ، وَإِنْشَاءُ الْإِسْتِثْنَاءِ فَمِنْ الْخَيْرِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ ، فَلَيْسَ هِيَ مِنْهَا فِي  
شَيْءٍ .

(١) قَالَ ابْنُ الْفَخَّارِ : " تَوَكِيدٌ وَتَأْكِيدٌ وَكِلَاهُمَا يَتَصَرَّفُ بِتَصَرُّفِ صَاحِبِهِ

فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِلْآخِرِ فَهِيَ لِفَتَانِ فَبَارِخٍ وَوَرِخٍ ، وَالْأُولَى لِفَسَّةِ

الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى \* وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا \* .

شرح الجمل لابن الفخار ، مخطوط لوحة ١٤ ص ٥٨ .

قوله : ( وَكَذَلِكَ عَدَا تَخْفُضُ وَتَنْصِبُ ) (١) ؛ هَذَا يَجْرِي عَلَى مَذْهَبِ  
أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ (٢) الَّذِي نَقَلَ أَنَّ (عَدَا) تَخْفُضُ وَلَا يَجْرِي عَلَى مَذْهَبِ  
سَيبويه ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ فِي (عَدَا) إِلَّا أَنَّهَا فَعْلٌ / نَاصِبٌ لِمَا بَعْدَهُ . (٣)  
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْكَرَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ كَوْنُهُ جَعَلَهَا تَخْفُضٌ وَتَنْصِبٌ ،  
فَإِنَّهُ جَرَى فِيهَا عَلَى مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ، وَزِيَادَةُ الْعَدَلِ مَقْبُولَةٌ ،  
وَأَمَّا قُلْتُ هَذَا ؛ لِأَنَّ بَعْضَ التَّحْوِيلِينَ أَنْكَرَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ قَوْلَهُ .  
وَلَمْ يَجْرِ فِي (عَدَا) عَلَى مَذْهَبِ سَيبويه ، وَيَجْعَلُهَا نَاصِبَةً أَبَدًا ،  
فَإِنَّهُ لَوْ جَرَى عَلَى مَذْهَبِ سَيبويه فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ مَعَ كَوْنِهِ أَطَّلَعَ عَلَى مَا نَقَلَهُ  
أَبُو الْحَسَنِ لَكَانَ مَخْطِئًا ، فَإِنَّهُ كَانَ يُرَادُ فِيهَا النُّقْلَ الصَّحِيحَ ، فَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ  
تَعَسَفٌ .

وقوله : ( وَالْوَجْهَ النَّصْبُ ) (٤) ؛ يَعْنِي فِي (عَدَا) إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
الْأَكْثَرُ فِيهَا ، وَلَوْ كَانَ الْخَفْضُ كَثِيرًا مُسَاوِيًا لِلنَّصْبِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ لَمَا خَفِيَ  
عَلَى سَيبويه . فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتْ (حَاشَى ، وَخَلَا ، وَعَدَا) أَفْعَالًا وَكَانَ مَا بَعْدَهَا  
مَنْصُوبًا ، فَمَا فَعَلُوهَا ؟ قِيلَ : فَعَلُوهَا مُضْمَرٌ فِيهَا (٥) وَلَيْسَ يَعُودُ عَلَى مَا قَبْلَهُ

(١) الجمل ٢٣٣ .  
(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ ، والتصريح على التوضيح  
قال : وهو قليل ، ولقلته لم يحفظه سيبويه في " عدا " ، التصريح  
على التوضيح ٣٦٣/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٤) الجمل : ٢٣٣ .

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ .

مِنَ السُّتْتَنَى مِنْهُ ، وَأَمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَالُ . بَيَانُ ذَلِكَ الْمَضْرِبِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا  
بِقَوْلِهِمْ : بَعْضُهُمْ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَى زَيْدًا ، قَدَّرُوهُ : حَاشَا بَعْضُهُمْ  
زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا تَقْدِيرُهُ أَيْضًا : خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ  
قَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا ، وَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ السُّتْتَنَى مِنْهُ لَقِيلَ :  
قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ جُمُعٌ فِي الْمَعْنَى ، وَخَلَوْا عَمْرًا وَعَدَّوْا عَمْرًا ، فَلَمَّا  
لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْمَضْرِبَ فِيهَا لَا يَعُودُ عَلَى مَا قَبْلَهَا . فَإِنْ قِيلَ : ذَلِكَ  
الْبَعْضُ الَّذِي جُعِلَ فَاعِلًا عَلِمَ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ ، انْطَلَقَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ .

قِيلَ : انْطَلَقَ عَلَى السُّتْتَنَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَعْضٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ ؛

لِأَنَّ الْقَوْمَ فِي لَفْظِ التَّكْلِمِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَوْضِعٌ لِلْسُّتْتَنَى وَالْمُسْتْتَنَى مِنْهُ  
فَلَمَّا قَالَ : الْقَوْمُ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْإِسْتِثْنَاءَ جَعَلَهُ مُنْطَلِقًا عَلَى غَيْرِ زَيْدٍ ، فَأُطْلِقَ  
الْبَعْضَ عَلَى السُّتْتَنَى مِنْهُ دُونَ زَيْدٍ ، فَصَارَ بَعْضًا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ، فَيَكُونُ  
قَوْلُهُمْ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا كَأَنَّهُ قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا  
إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَأْتُوا بِضَمِيرِ الْجَمْعِ قَدَّرُوا ثُمَّ اسْمًا مُضْمَرًا مَفْرَدًا يَقَعُ عَلَى جَمْعٍ ،  
فَإِذَا قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا فَكَانَ قَالَ : جَانِبَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا  
فِي الْقِيَامِ ، وَالْبَعْضُ الَّذِي جَانِبَ زَيْدًا فِي الْقِيَامِ هُوَ الْمُسْتْتَنَى مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ  
إِذَا قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا كَأَنَّهُ قَالَ : عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا أَيُّ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ  
زَيْدًا فِي الْقِيَامِ ، أَيُّ : قَامَ ذَلِكَ الْبَعْضُ ، وَلَمْ يَقُمْ هُوَ فَكَانَتْ جَاوَزُوهُ بِقِيَامِهِمْ  
وَتَعَدَّوْهُ ، وَتَرَكُوهُ غَيْرَ قَائِمٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا بَعْضُهُمْ ، إِنَّمَا  
مَعْنَاهُ : خَلَا بَعْضُهُمْ مِنْ زَيْدٍ ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ هُوَ الْمُسْتْتَنَى مِنْهُ أَيْضًا ، أَيُّ : قَامَ  
الْقَوْمُ خَالِينَ مِنْ زَيْدٍ ، أَيُّ : لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حَالٌ قِيَامِهِمْ قَائِمًا ، فَيَكُونُ زَيْدٌ  
إِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ خَالِينَ مِنْ زَيْدٍ ، أَيُّ : هُوَ غَيْرُ قَائِمٍ مَعَهُمْ وَهَذَا كُلُّهُ احْتِيَالٌ  
عَلَى الْجَمْعِ فِي هَذِهِ السَّائِلِ بَيْنَ الْإِعْرَابِ ، وَسَمِعْنَا الْإِسْتِثْنَاءَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ

يكون البعض في قولهم : قام القوم خلا بعضهم / زيدا وعدا بعضهم /٢٤  
زيدا وحاشا بعضهم زيدا واقعا على بعض المستثنى منه ، وهو بعض غير  
معيّن ، وإذا خلا ذلك البعض الذي لا يتعيّن من زيدٍ أو عداه أو جانبيه ،  
فالبعض الباقي أيضا خال منه وسجاوزه ومجانبه ، فيعرف خلوا البعض الذي  
أضير في الفعل من زيد ، وسجاوزته له ومجانبته له بعض الفعل الذي هو عدا  
وخلا وحاشا ، ويعرف خلوا البعض الثاني من زيد ، وسجاوزته له بقريته  
الإستثناء ، وهذا الوجه أحسن وأبعد عن التشغيب ، (١) فإنه لا يساعده على  
إطلاق البعض في هذا التقدير على المستثنى منه ، لأجل إضافته إلى ضمير  
المستثنى منه إذ يوردى إلى أن يكون المستثنى بعضا لنفسه اللهم إلا أن يقال  
فيه : إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين جائزة ، فلندفع ذلك التشغيب  
بأنه فيه إضافة الشيء إلى نفسه في الوجه الأول .

قوله : ( وأما ما خلا وما عدا وليس ولا يكون ، فإنها تنصب على  
كل حال في السوجب والنيغى ) (٢) ، اعلم أن عدا وخلا إذا ثبتت معها (٣)  
" ما " لا يعرف فيها إلا نصب المستثنى على كل حال كما ذكر ، فإن قيل :  
وما فاعلهما قيل : فاعلهما هو ضمير تدل عليه قرينة الحال (٤) ، وتقديره

(١) التشغيب : شدة الخلاف . اللسان ( شغب ) .

(٢) الجمل ٢٣٣ .

(٣) في الأصل " منها " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٧/٢ ، قال سيويه : " فإذا جاءتا وفيهما معنى  
الإستثناء ، فإن فيهما إضمارا على هذا وقع فيهما معنى الإستثناء ،  
وذلك قولك : ما أتاني ليس زيدا وأتوني لا يكون زيدا وما أتاني  
أحد لا يكون زيدا كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده  
قد وقع في خلدته أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال : بعضهم  
زيد فكانه قال : ليس بعضهم زيدا وترك إظهار بعض استغناء  
كما ترك الإظهار في لات حين " . وانظر المقتضب ٤٢٨/٤ .

كـتـقـدـيرِ فاعـلِ خـلَا وِعـدَا وِحَاشَا ، فإِذَا قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ مَا خـلَا زَيْدًا وَمَا عـدَا  
عـمـرًا فَتـقـدـيرُ الفَاعِلِ مَا خـلَا بـعـضُهمُ زَيْدًا وَمَاعـدَا بـعـضُهمُ عـمـرًا ، و" مَا " مـع  
خـلَا وِعـدَا مـصـدَريَّةٌ ، فإِذَا قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ مَا خـلَا زَيْدًا ، فَكأنـكَ قـلـتَ : قَامَ  
القَوْمُ خَلُّوا بَعْضَهُمْ مِنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ مَصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الحَالِ كَأَنَّهُ قَالُ : قَامَ القَوْمُ  
خَالِييْنَ مِنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ مُطَابِقٌ لِمَعْنَى الإِسْتِثْنَاءِ .

وَكذلك إِذَا قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ مَا عـدَا زَيْدًا فَكأنـكَ قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ  
مَجَاوِزَةً بَعْضِهِمْ زَيْدًا ، أَبِي مَجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وَالبعضُ فِي هَذَا التـقـدـيرِ كَالبعضِ  
فِي خـلَا وِعـدَا وِحَاشَا .

وَأما لَيْسَ وَلَا يَكُونُ ، فَأَمْرٌ اسْمِيَّهَا أَسْهَلُ فِي هَذَا المَوْضِعِ ، وَذَلِكَ أَنكَ  
إِذَا قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، فَتـقـدـيرُ الكـلامِ لَيْسَ بـعـضُهمُ زَيْدًا ، فبـعـضُهمُ  
فِي هَذَا التـقـدـيرِ هُوَ زَيْدٌ ، فَقدَ يوافِقُ فِي هَذَا التـقـدـيرِ مَعَ الإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ  
إِذَا بَقِيَ أَن يَكُونَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، فَقدَ أَفْهَمْنَا مَا يُفْهَمُنَا مِنْ يَقُولُ : قَامَ  
القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَكَذلكَ إِذَا قـلـتَ : قَامَ القَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا تـقـدـيرُهُ لَا يَكُونُ  
بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، فَالبعضُ أَيْضًا الَّذِي هُوَ اسْمٌ يَكُونُ هُوَ زَيْدٌ ، وَقَدْ نَفَى (\* ) أَن  
يَكُونَ فِي القَوْمِ قَوَافِقَ أَيْضًا مَعْنَى الإِسْتِثْنَاءِ ، فَحَالًا (لَا يَكُونُ) كَحَالِ (لَيْسَ) .

قوله : ( قـلـتَ مَا قَامَ لِخَوْتِكَ لَيْسَ بـكـرًا وَمَا خـلَا عـمـرًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا ) (١)

هَذَا كَيْثِلُ الإِسْتِثْنَاءِ بِهَيْذِهِ الأَفْعَالِ بَعْدَ النِّغْيِ ، وَالمِثْلُ مَخْرَجُ مِثْلِ  
انْتِغْيَ عَنْهُ القِيَامُ ، فَقولُ القَائِلِ : مَا قَامَ لِخَوْتِكَ لَيْسَ بـكـرًا مَعْنَاهُ : أَن بـكـرًا لَمْ  
يَنْتَفِعْ عَنْهُ القِيَامُ وَكَذلكَ لَا يَكُونُ عـمـرًا وَكَذلكَ مَا خـلَا عـمـرًا .

قوله : ( وَأما إِلَّا أَن يَكُونَ ، فَإِن شَعَتَ رَفَعَتَ بِهَا وَإِن شَعَتَ نَصَبَتَ )

ثم قَالَ بَعْدَ هَذَا ( وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ ) (٢) ، اَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ / إِلَّا أَن ٢٥  
يَكُونُ مَرْفُوعًا بِالإِسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هُوَ بِ" إِلَّا " ، وَأَن يَكُونَ مَعْنَاهُ : الثَّبُوتُ وَالعُضُورُ ،

(\*) فِي الأَصْلِ : وَقَدْ نَفَى خِلا أَن يَكُونُ ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي حَذْفَ ( خِلا ) ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ

(١) الجِمْلَةُ ٢٣٣ .

(٢) الجِمْلَةُ ٢٣٣ .

لأنَّ يَكُونُ تامةً ، فإذا قَالَ القَائِلُ : « قامَ القَوْمُ إِلَّا أن يَكُونُ زيدٌ » ، فإن يَكُونُ في موضعِ نصبٍ على الإستثناءِ بِإِلَّا كأنه قَالَ : القَوْمُ ثَبَتُوا إِلَّا ثُبُوتَ زيدٍ ، ويتضمَّن ذلك استثناءَ زيدٍ مِنَ القومِ ، فإنه إذا لم يثبت فيهم لم يدخل معهم في القيام .

وإذا نصبت ما بعد (إلا أن يكون) ، أضمرت فيها اسمها وقدرته بالبعيض ، فن يقول : قام القوم إلا أن يكون زيدا كأنه قال : قام القوم إلا أن يكون بعضهم زيدا ، وبعضهم هاهنا هو زيد فكانه قال : قام القوم إلا بعضهم زيدا ، ويكون زيدا في هذا التقدير الذي قدرته بدلا من بعضهم وهو التقدير بغير أن يكون ، هذا هو معناه . فكان أن يكون في المعنى زائدة ، ولكنه لما ثبت جعل لها الإسم ضمرا ، وانتصب ما بعدها على أنه خبر لها ، ومعناها ما ذكرت لك ، وقول اللغويين : « إلا أن تكون تجارة » (١) التانيث الذي في « تكون » للتجارة إذا رفعتها ، وإذا نصبتها كانت لإسمها السبب فيها ، وهي الدائنة والمعاملة ، ونحو ذلك مما يليق بمعنى الآية ، فكانه قال : إلا أن تكون الدائنة والمعاملة تجارة ، والله أعلم .

---

(\*) في الأصل : القوم ثبت ، والسياق يعطي ما أشتناه .  
(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة و ٢٩ من سورة النساء قال مكِّي :  
«قرأ عاصم بالنصب وقرأهما الباقر بالرفع ، وحجة من نصب أنه أضمر في تكون اسمها ونصب تجارة على خبر يكون . . . والتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة وإلا أن تكون البياعات تجارة ولا يحسن أن يكون المضمرة التداين والدين لتقدم ذكره ولا أن يكون الحق لتقدم ذكره ؛ لأن ذلك غير التجارة ولأن التجارة تقلب الأموال في البيع والشراء للنماء وهو غير الدين وغير التداين والشراء للنماء ، وهو غير الدين وغير التداين وغير الحق والخبر في كان هو الاسم وحسن إضمار التبايع ؛ لأنه تقلب الأموال للنماء فهو التجارة في المعنى ، وحجة من رفع أنه جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر .  
الكشف ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، وينظر ٣٨٦ ، والنصب قراءة الكوفيين .



باب الاستثناء المقدم

موضوع هذا الباب للإعلام يلزم المستثنى بـ "إلا" الذي يجوز فيه الإتيان مع التأخير ، النصب مع التقديم ، ألا ترى أنه بمثل دون غيره ، وكان حقه أن يُقيد اللفظ بذكره ، فيقول : باب الإستثناء المقدم بـ "إلا" ولا يرسله ؛ ألا ترى أن بين المستثنى ما لا يُنصب مع التقديم كما أنه ما لا يرفع مع التأخير ، ويلزم إعراباً واحداً في التقديم والتأخير على ما بينت في الباب قبل هذا ، وإنما يكون اختلاف الإعراب بالإتيان ، والنصب فيما استثنى بـ "إلا" في التام من غير الواجب وما جرى مجراه في الإعراب وهو فيسره . وأما ما عدا هذين ، فإنما المستثنى إنما يكون لازماً إعراباً واحداً إما الخفض وإما النصب . انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : قال أبو القاسم - رحمه الله - : ( الإستثناء المقدم منصوبٌ أبداً مثل : ما خرج إلا زيدا أصحابك ) (١) ، ( وهذا كما ذكر ) (٢) وعلته انتصايه بعد أن كان مرفوعاً أن رفعة إنما كان على البدل ، وقد بطل البدل بالتقديم ، فلم يبق إلا النصب ، فصا الوجه الأضعف قوياً لا يجوز غيره .  
ونظير هذا : هذا رجل قائماً وقائم ، النصب أضعف الوجهين ، فإذا قدمت قائماً ، وقلت : هذا قائماً رجلاً صار النصب قوياً ، وبطل النعت بالتقديم .

وجملة عقيد هذا الباب أن المستثنى إذا تقدم هو وصفته لم يكن إلا منصوباً مثل : ما قام إلا رجلاً خيراً من زيد أحد لنا ذكرناه ، فإن [ قدمت ] (٤) المستثنى دون صفته مثل : ما قام إلا رجلاً أحد خيراً من زيد ، فكذلك ، وإن تقدم المستثنى منه على أصله ، وتأخرت صفته جاز وجهان :

(١) الجمل ٢٣٤ .

(٢) مابين الأقواس كله من كلام ابن بابشاذ لوحة ١٧٠ ولم يعزه المصنف

ولعله اكتفى بما عناه له في عدة مواضع من هذا الكتاب .

(٤) في الأصل " قدرت تصحيف صواب ما أثبتناه .

البدل والنصب ، وذلك قولك : ما قام أحدٌ إلا زيداً خيرٌ من عمرو ، وما قام  
أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ من عمرو ، فالأول : مذهب أبي عثمان <sup>(١)</sup> - رحمه الله - / ٢٥٠  
والثاني : مذهب سيويه <sup>(٢)</sup> - رحمه الله - والحجة لسيويه أن الصفة المؤخرة  
في حِكْمِ المقدِّمة ، فكانه قال : ما قام أحدٌ خيراً من عمرو إلا زيداً .

والحجة لأبي عثمان أن الإسم الأول في نية الطرح يحكم البدل ، فكانك  
قلت : ما قام [ أحدٌ ] إلا زيداً خيرٌ من عمرو ، وأنت لو أتيت به هكذا لم يكن إلا  
منصوباً ، فكذلك يكون من جهة الحكيم والتقدير <sup>(٣)</sup> .  
تفقدت لفظية :

قوله : ( الاستثناء المقدم ) <sup>(٤)</sup> يريد أبو القاسم - رحمه الله -  
وكل من ترجم بهذه الترجمة التقديم على المستثنى منه ، وذلك إذا تقدم  
أدوات الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه كقولك : ما في الدار إلا زيداً  
أحدٌ ، وهو لا يكون فيه إلا النصب كما تقدم ، وإن كان قد حكي من كلام  
العرب : ما في الدار إلا أبوك أحدٌ ، وهذا في غاية الشذوذ ، فحكه أن  
يحفظ ولا يقاس عليه .

- (\*) زيادة يلتئم بها الكلام .  
(١) قال السبرد : " وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله  
على غير جهة الشركة ، وكان سيويه يختار ما بررت بأحد  
إلا زيدٌ خيرٌ منك ، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعمته  
والنعت فضلة يجوز حذفها ، وكان المازني يختار النصب ويقول  
إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان فسي  
المعنى موجوداً فكيف أنعت ما قد سقط ؟ " ، المقتضب  
٣٩٩/٤ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١ ، والمساعد  
٥٦١/١ ، والتصريح على التوضيح ٣٥١/١ .  
(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ .  
(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن باشان ، لوحة ١٧٠ .  
(٤) الجمل ٢٣٤ .

مسألة الخِلافِ بَيْنَ سَيُوبِهِ وَالْمَارِزِيِّ فِي تَقْدِيمِ صِغَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَهَنَّاكَ الْخِلافُ .

فَالْمَارِزِيُّ يَحْكُمُ لَهَا بِحُكْمِ التَّقْدِيمِ فَيَنْصِبُهُ خَاصَّةً ، وَسَيُوبِيهِ بِحُكْمِ لَهٗ بِحُكْمِ التَّأخِيرِ ، فَيُجِيزُ فِيهِ النِّصْبَ وَالْبَدَلَ إِذَا امْكُنَ فِيهِ الْبَدَلُ .  
وَالسَّأَلَةُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا عَاقِلٌ (١) ، وَقَوْلُ سَيُوبِيهِ أَرْجَحُ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الصِّغَةِ [عَلَى] (٢) مَوْصُوفِيهَا أَوْلَى مِنْ تَأْخِيرِ الْمَوْصُوفِ [عَنْ] (٣) صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَوْصُوفِ لِنَفْسِهِ ، وَوُجُودَ الصِّغَةِ لِغَيْرِهَا .  
وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي الْبَابِ : (٤)

\* وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ \*

الْبَيْتُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ ، وَيَكْنَى أَبُو الْمُسْتَهْلِ شَاعِرًا سَلَامِيًّا ، وَالْمَسْمُونُ بِالْكَمَيْتِ ثَلَاثَةٌ : مِنْهُمْ هَذَا ، وَهُوَ الْأَخِيرُ ، وَالْأَوْسَطُ الْكَمَيْتُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَالْأَكْبَرُ الْكَمَيْتُ بْنُ ثَعْلَبَةَ ، وَهُوَ جَدُّ الْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ حَكَاهُ : ابْنُ سَلَامٍ . (٥)

وَالْكَمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ أَكْثَرُهُمْ شِعْرًا ، وَكَانَ كَثِيرَ التَّشْبِيحِ فِي آلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا رِحَا لَهُمْ ، وَلَمَّا قَالَ قَصَائِدَهُ الْمَهَاشِمِيَّةَ قَصَدَ الْبَصْرَةَ

- 
- (\*) فِي الْأَصْلِ : الْمُسْتَمِيلُ ، تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .  
(١) يَنْظُرُ تَعْلِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٩٩/٤ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٩٢/٢ ، وَشَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي ٦٠٢/١ ، وَالْمَسَاعِدِ ٥٦١/١ ، وَالتَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٣٥١/١ .  
(٢) فِي الْأَصْلِ "إِلَى" وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أُثْبِتْنَاهُ .  
(٣) فِي الْأَصْلِ "إِلَى" وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أُثْبِتْنَاهُ .  
(٤) الْجَمَلُ : ٢٣٤ .  
وَالشَّاهِدُ لِلْكَمَيْتِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣٣٩/٢ ، وَالْمَقْتَضَبِ ٤٢٤/٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٧٨/١ ، وَالْحَلَلُ ٣١٦ ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٩٢/٢ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٥/٢ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ هِشَامٍ ٣١٢ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَكَرُّرُ الْمُسْتَثْنَى بِـ "إِلَّا وَغَيْرُ" ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : وَمَا لِي نَاصِرٌ إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ ، فَاللَّهُ بَدَلٌ مِنْ نَاصِرٍ وَغَيْرَكَ نَصِبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَلَمَّا قَدِّمًا لَزِمَا النِّصْبَ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَقْدَمُ . وَصَدْرُهُ :  
\* فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَآبَ غَيْرَهُ \*  
فَعُولُ  
(٥) يَنْظُرُ طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ لِابْنِ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ ١٨٩/١-١٩٥ .

يريد الفرزدق ، فلما اجتمع معه انتسب اليه فقال : صدقت ما حاجتك ؟ قال :  
بني قلت شعراً وانت شيخٌ مضرٌ وشاعرها ، وأجبت أن أعرض عليك ما قلتُ  
فإن كان حسناً أمرتني بإذاعته ، وإن كان غير ذلك أمرتني بسيره وسترته  
عليّ ، قال يا ابن أخي لآحسب شعرك على قدر عقلك فهاتيه ، وأنشد  
ما قلت ، فأنشده : ( ١ )

\* طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب \*

حتى انتهى إلى قوله :

ولكن إلى أهيل الفضائل والنهي

و خير بني حمّاه والخير يطلب

إلى الثغر البيض الذين يحبهم

إلى الله فيما نابني أتقرب

فقال : من هم ويحك ؟ فقال :

بني هاشم رهط النبي فأنني

بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب

فقال : لله نترك يا بني ، أصبت وأحسنت إذ عدلت عن الزعانيف والأوباش

إذا لا يطيش سهمك ولا يكذب قولك ، ومنها : ( ٢ )

\* وما لي إلا آل أحمد شيعة \*

الهاشميات ٤٣ ، و

( ١ ) البيت للكثير وهو في/الخرزاة ٤/٣١٣-٣١٥ ، وقصته مع الفرزدق

نقلا عن الأصبهاني بسنده إلى محمد بن علي النوفلي عن أبيه ،

وعجزه :

\* وَلَا لِعِيَانِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ \* والابيات في  
الهاشميات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، والقصيدة في الخزانة ٦/٣١٥ .

( ٢ ) البيت للكثير بن زيد من قصيدة مشهورة في الهاشميات ٥٠ - ٥١ ،

وهو من شواهد المبرد على تقدم المستثنى على المستثنى منه كأنه قال :

وما لي شيعة إلا آل أحمد . ينظر المقتضب ٤/٣٩٨ ، والكاميل

٢/٩٠ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧٥ ، والحلل في شرح

يعني بأحمد النبي عليه السلام، وآله أهل بيته، وقيل : كل من آمن به كانوا  
قربة أو غيرهم ، «المشعب» الطريق . والمذهب، يريد مالي مذهباً لآ طريق /  
الحق و " شيعه " مبتدأ وخبره في الجار والمجرور ، و " آل أحمد " منصوب  
على الاستثناء المقدم والنية به التأخير ، ولو تأخر لكان الرفع فيه على  
البدل أحسن من النصب كما تقدم ، وكذلك " شيعه " مبتدأ وخبره في المجرور  
قبله ، و " مشعب " الحق منصوب على الإستثناء ، ولو تأخر لكان الرفع فيه  
أجود أيضاً ، وهذا كصفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال ،  
وإذا تأخرت كان النعت فيها الوجهة ، وأنشد أيضاً في الباب (١) :

وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ

وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرِكَ نَاصِرٌ

قيل : إن البيت للكثير بن زيد المذكور، ولم يقع في ديوان شعره ، وشاهده  
تقديم قوله : " إِلَّا اللَّهُ " المتأخر ، و " غَيْرِكَ " ينتصب على الاستثناء المقدم  
ولو كانا متأخرين لَنَصَبَ أَحَدَهُمَا وَلرَفَعَ الْآخَرَ ، فَقَالَ : " مَالِي نَاصِرٌ إِلَّا اللَّهُ  
غَيْرِكَ " ، فالله ناصِرٌ وغَيْرِكَ ، ولو قدم أحدهما لنصبه ورفع المتأخر ،  
و " ناصِرٌ " مبتدأ ، وخبره الجار والمجرور ، وفيها مع التقديم خمسة أوجه : (٢)  
نصبهما على الاستثناء ، ورفع أحدهما ونصب الآخر .

الثاني : " وناصِرٌ بدلٌ من المرفوع ونصب أحدهما على الحال  
على أن يكون صفة متأخر صفة لناصر ، فهو صفة نكرة تقدمت ، ويجوز نصبها  
على الحال مقدماً من تأخير على أن يكون تقديره : ومالي إلا الله ناصِرٌ غَيْرِكَ .

====  
أبيات الجمل ٣١٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧/١ ، وشرح المفصل  
لابن يعيش ٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ ، وتذكرة  
النحاة لأبي حسان ٧٣٥ ، والأشعوني ١٥١/٢ ، والخزانة  
٠٣١٤/٤

(١) وقد مر الكلام عليه ص ١٢٠ .

(٢) انظر الحلال في شرح أبيات الجمل لبيان هذه الأوجه الخمسة

فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَاسْمُ اللَّهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ مَرْفُوعٌ  
بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ، وَجَوَازُ النِّصْبِ فِيهِ تَكَلَّفَ بَعِيدٌ؛  
لِأَنَّ «مَالِي» مُفْرَخٌ لَهُ، وَقَدْ أَعْرَبَ هَذَا الْبَيْتَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ بِمَا هَذَا نَصُّهُ:  
فَقَالَ: الْبَيْتُ لَيْسَ فِيهِ قَرِيبٌ لِفِعْلٍ، وَمَعْنَاهُ بَيِّنٌ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ:  
وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ.

أَصْلُ هَذَا الْكَلِمِ: (وَمَالِي نَاصِرٌ إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ)، بِنِصْبِ فَيْرٍ، فَيَجُوزُ  
فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فِي آخِرِ الْبَيْتِ الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ لَوْ كَانَ  
مُؤَخَّرًا عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالنِّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِكَ إِلَّا الْإِنِّصْبُ  
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ مُؤَخَّرًا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بَعْدَ الْإِيجَابِ، وَهُوَ مُشْتَلٌ  
قَوْلِهِمْ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا، فَزَيْدٌ يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنِّصْبُ  
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ فِي عَمْرٍو مِنْ قَوْلِكَ: إِلَّا عَمْرًا الَّذِي جَاءَ بَعْدَ زَيْدٍ  
إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بَعْدَ مَا انبَطَلَ حُكْمُ النِّفْيِ بِـ «إِلَّا» الْأُولَى  
الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى زَيْدٍ، فَكَأَنَّ إِلَّا عَمْرًا أَتَى بَعْدَ الْإِيجَابِ الصَّرِيحِ؛ فَلِذَلِكَ  
وَجِبَ نَصْبُهُ، وَزَيْدٌ وَعَمْرٌو كِلَاهُمَا مُسْتَثْنَى مِنْ أَحَدٍ، وَكَذَلِكَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى،  
وَالْمَخَاطَبُ فِي قَوْلِكَ: مَالِي نَاصِرٌ إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ، مُسْتَثْنَى مِنْ نَاصِرٍ، فَاللَّهُ  
نَاصِرٌ وَالْمَخَاطَبُ نَاصِرٌ، فَلَمَّا قَدَّمَهُمَا وَجِبَ نِصْبُهُمَا. أَمَا غَيْرَكَ، فَكَانَ وَاجِبَ  
النِّصْبِ مَعَ التَّأخِيرِ، وَأَمَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى  
الْإِسْتِثْنَاءِ وَرَفْعُهُ عَلَى الْبَدَلِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ وَجِبَ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَثْنَى مُقَدَّمٌ،  
وَيَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْإِعْرَابِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ إِلَّا اللَّهُ وَغَيْرَكَ مَعَ التَّأخِيرِ عَنِ  
نَاصِرٍ نَعْتَيْنِ لِنَاصِرٍ وَلَا يَكُونَا مُسْتَثْنَيْنِ. فَبَعْدَ مَا صَارَا نَعْتِي نِكْرَةً قَدَّمَا عَلَيْهَا،  
فَانْتَصَبَا عَلَى / الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعَ التَّأخِيرِ مُسْتَثْنَى وَالْآخَرُ  
نَعْتًا، فَالَّذِي نَجَعَلُهُ نَعْتًا مَعَ التَّأخِيرِ مِنْهُمَا يَكُونُ مَنصُوبًا مَعَ التَّقْدِيمِ عَلَى

البدل ؛ لأنه نعت نكرة والذي يكون استثناءً يجوز فيه مع التأخير البدل ،  
والنصب على الاستثناء ، وحين قدمته وجب فيه النصب ، واسم الله تعالى  
في أول البيت مرتفع بالابتداء وخبره فيما قبله ، وغيره يجوز رفعه ونصبه ،  
فأما رفعه ، فيمكن فيه ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون نعتاً لرب النبي مع  
التبرئة على الموضع .

والوجه الثاني : أن يكون خبر البدل الذي هو لا رب ، لأنه في  
موضع رفع بالابتداء ، ويكون يثمل قول الشاعر : (١)

\* وَلَا كَرِيمَ سِنَّ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ \*

على من جعله خيراً .

والثالث : أن يكون بدلاً على الموضع ، وأما نصب " غير " فيكون على  
النعت على لفظ " لا رب " كقوليه : لَا رَجُلَ عَاقِلًا فِي الدَّارِ وَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ،  
وإذا جعلت غيره نعتاً مرفوعاً أو منصوباً يكون خبر " لا رب " محذوفاً كأنه  
قال : لَا رَبَّ غَيْرُهُ فِي الْوَجُودِ ، وكذلك إذا كان مرفوعاً على البدل على  
الموضع أو منصوباً على الاستثناء .

(١) الشاهد في الكتاب بلا نسبة ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، وكتاب  
المقتصد ٨٠٣/١ ، وفي شرح المفصل أنشده الزمخشري لحاتم الطائي  
قال ابن يعيش : " وما أظنه له قال الجرمي هولابي ذو يسب  
الهدلي " وقيل : لرجل من النبيت وهم حي من الأنصار ، وقيل :  
اسم الشاعر عمرو بن مالك بن الأوس . وصدده :  
\* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتِ مَلَقَى أَصْرَتَهَا \*

والشاهد فيه قوله " مصبوح " إن شئت جعلته نعتاً لاسم لا محمولاً  
على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع تقديره موجود ،  
والمجرور الذي هو من الولدان في موضع الصفة لاسم لا متعلق  
بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .  
وانظر الأمالي الشجرية ٢١٢/٢ وشواهد الإيضاح للقيسي ٢٧١/١ ،  
وابن بري ٢٠٥ ، والأشمونى ٦٥٠/١ ، والخزانة ٦٨/٤ . وقيل إنه  
سلفق بهذه الرواية التي هي رواية سيبويه .

باب الاستثناء المنقطع (١)

والاستثناء المنقطع هو الذي يكون من غير جنس ما تقدمه ، وهو على ضربين : أحدهما : يجوز فيه الإبتاع والقطع .

والثاني : لا يجوز فيه إلا القطع كقوله تعالى \* فَلَولاَ كَانتَ قَرْيَةً آمَنَتْ \* ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : \* إِلاَ قَوْمَ يُونُسَ \* (٢) وقوله تعالى \* فَلَولاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكَ أُولُو بَقِيَّةٍ \* ثُمَّ قَالَ تَعَالَى \* إِلاَ قَلِيلًا مِّنْ أَتَجَنَّا يِنَّهُم \* (٣) قال سيويه - رحمه الله - : فهذا لا يكون إلا على معنى : ولكن أتسى (٤) منصوباً .

فموضوع الباب لذكر هذا النوع منه ، والإعلام بما فيه من اختلاف اللغة ، وفضل أحدهما الأخرى ، ونسبة كل لغة إلى أهلها ، فهذا الذي وضع له الباب مع ما انضم إليه من الأمثلة .

فقد تحصل من هذا أن الاستثناء المنقطع هو أن يكون ما بعد "إلا" من غير جنس ما قبلها ، وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حماراً ، فالحمار من غير جنس الأحدين ، والذي صوبه أن الاستثناء في الحقيقة إنما هو في الأفعال ، فكأنك إنما أخرجت مجيء الحمار من مجيء الأحدين ، فالمجسي من جنس المجسي ، ولكنه سمي منقطعاً ؛ لأن صاحب الفعل الثاني من غير جنس صاحب الفعل الأول ، والدليل على صحة ما قلناه أنه لا يجوز أن تقول : ما كلمت أحداً إلا حماراً ؛ لأن الحمار لا يوصف بالكلام ، فلا يصح استثناؤه مما قبله .

(١) الجمل ٢٣٥ .

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس .

(٣) الآية ١١١ من سورة هود .

(٤) الكتاب ٢/٣٢٥ ، عبارة سيويه : " هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن



فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَالْبَابُ يَدُورُ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ  
الْمُسْتَثْنَى مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ وَيُعْطَى مَعْنَاهُ ، حَتَّى كَأَنَّ الْأَوَّلَ تَوْكِيدًا  
كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا حِمَارٌ لِأَفَادَ ذَلِكَ  
الْمَعْنَى الْأَوَّلَ بِعَيْنِهِ .

والثانية : أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ حَتَّى  
يَكُونَ الْأَوَّلُ تَوْكِيدًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ \* (١)  
إِذَا أَرَدْتَ إِلَّا الرُّحُومَ .

فَإِذَا تَقَرَّرَتِ الْمَسْأَلَتَانِ ، فَأَهْلُ / الْحِجَازِ يَنْصُبُونَ فِيهِمَا جَمِيعًا ،  
وَيَنْوَسِمُ يُجِيزُونَ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ التَّوْكِيدُ مَا يُجِيزُونَ فِي التَّحْصِيلِ مِنَ الْبَسْطِ  
وَيُؤَافِقُونَ أَهْلَ الْحِجَازِ فِي الَّذِي لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّوْكِيدُ . (٢)

ثُمَّ لَا بَدَّ مِنْ تَفْسِيرِ الْجِنْسِ فِي إِصْطِلَاحِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ،  
فَالْجِنْسُ فِي إِصْطِلَاحِهِمْ إِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ صِلَاحِيَّةِ لَفْظِ الْمُسْتَثْنَى بِمَنْهُ  
لِلْمُسْتَثْنَى ، أَوْ جُوبٍ وَقَوَعِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ اسْتِثْنَاءٌ ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ  
إِذَا قُلْتَ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فَلَوْ سَكَتَ عَنْ قَوْلِكَ : إِلَّا زَيْدًا الَّذِي  
هُوَ الْاسْتِثْنَاءُ لَوَجِبَ وَقُوعُ الْأَحَدِ عَلَى زَيْدٍ فِي جُمْلَةِ الْأَحْدِيثِ عَنِ الْإِنْسَانِيِّ ؛  
لِأَنَّ أَحَدًا وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فِي النَّفْيِ مَوْضُوعٌ لِلْعُمُومِ ، وَمِثَالُ صِلَاحِيَّةِ اللَّفْظِ  
لِلْمُسْتَثْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ اسْتِثْنَاءٌ قَوْلُكَ : جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
إِلَّا زَيْدٌ لَكَانَ النَّاسُ صَالِحًا أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَهُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَقَعَ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي اللَّفْقَةِ فِي الْوَضْعِ  
الْأَوَّلِ لِلْعُمُومِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي مَا يَجِيءُ مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْعُمُومِ  
فِي اللَّفْقَةِ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِيمَا يَجِيءُ مِنْ الْأَلْفَاظِ الْعُمُومِ بَعْدَ  
النَّفْيِ .

(١) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٢) ينظر الكتاب ٣١٩/٢ فما بعدها ، وشرح الفصل لابن يعيش ٨٠/٢

وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٠٢-٦٠٣ .

## مَبْحَثٌ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا ، فَقَوْلِكَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالرَّفْعِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
بِالنَّصْبِ مِثْلُ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ ؟ فَحِكْمِي عَنِ ابْنِ حَزْمٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ  
فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُتَّصِلَ هُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ ،  
وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِنْسٌ .

قُلْتُ : وَنَحْنُ نَسَاعِدُهُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ جِنْسٌ ، إِنْ  
لَوْ كَانَ لَهُ جِنْسٌ لَكَانَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يَتَكَثَّرُ بِالْوُجُودِ أَوْ بِالتَّقْدِيرِ ، وَحَقِيقَةُ الْكُمُوشَةِ  
فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى سُحَالٌ ، إِنْ ذَاكَ يُنَاقِضُ الْوَحْدَانِيَّةَ الْمَحَقَّقَةَ فِي حَقِّهِ  
تَعَالَى ، إِذْ هُوَ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْقَسِمُ ، وَلَا مِثْلَ لَهُ وَلَا نُظَيْرٍ ،  
وَهُوَ وَاحِدٌ بِالصِّفَاتِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ وَاحِدًا بِالذَّاتِ ، فَهُوَ مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ  
الْإِلَهِيَّةِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْكَلَامِ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ  
مِنَ الْقَدِيمِ وَالْبَقَاءِ وَجُودًا لِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَلَعَدِيمٍ فَهَمَّ الْفَلَاسِيفَةُ أَنَّ الصِّفَاتِ  
لَا يَلِزَمُ عَنْهَا تَعَدُّدُ الْمَوْصُوفِ أَنْكُرُوا الصِّفَاتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .  
تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ ، وَلِتَحْقِيقِ هَذَا عِلْمُ الْكَلَامِ وَقَدْ بَسَطْتُهُ  
فِي شَرْحِي لِلْإِرْشَادِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِبَانَةِ الْحَقِّ وَالذَّبِّ عَنْهُ .

وَالسُّعْنَى الثَّلَاثُ : مَا تَقَالُ الْوَحْدَانِيَّةُ عَلَيْهِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى :  
أَنَّهُ وَاحِدٌ بِالْأَفْعَالِ ، فَلَا شَرِيكَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ ، وَسِوَاءَ فِي ذَلِكَ مَا تَوَقَّفَ عَلَى  
أَسْبَابٍ عَادِيَّةٍ كَالْإِحْرَاقِ عِنْدَ النَّيَّارِ وَالْقَطْعِ عِنْدَ الْحَدِيدِ ، وَالْبُرُءِ عِنْدَ الدَّوَاءِ

---

(١) ابن حزم هو : أبو محمد بن حزم الظاهري قال أبو حيان وغيره كان  
صاحب حديث وفقه وجدل وله كتب كثيرة في المنطق والفلسفة  
لم يخل فيها من غلط ، وكان شافعي المذهب يناضل الفقهاء  
عن مذهبه ثم صار ظاهرياً فوضع الكتب في هذا المذهب وثبت  
عليه إلى أن مات سنة ٤٥٦ . انظر ترجمته في نفح  
الطيب ٢٨٧/٢ فما بعدها .

فالله تعالى : خالقه ، ومخترعه ، بخلاف ما يقوله الطبيائعيون (١) ، وما  
توقف على قدر العبار ، فالله تعالى خالقه ومخترعه بخلاف ما يقوله المعتزلة ،  
وقد بسطنا هذا أيضاً في شرحنا للإرشاد وشرحنا للعقيدة البرهانية . (٢)

فلنرجع إلى الكلام على الاستثناء المنقطع ، والذي حمل ابن حزم  
في قول القائل منا : « لا إله إلا الله » على أن نصبه على الاستثناء المتصل  
أو المنقطع ، فأكثر / هو أن يقال في هذا استثناء متصل ؛ لأن الإستهناء  
المتصل إنما يكون حيث يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، والله تعالى  
لا جنس له .

والذي حمل ابن حزم على هذا نقلته عن استعمال النحويين  
في اسم الجنين في باب الاستثناء ، وليس مراد النحويين فيه أنه الذي يستحيل  
على الله تعالى ، وإنما الجنس في اصطلاحهم هو ما تقدم (٣) من صلاحية  
اللفظ أي وجوب وقوعه عند عدم الاستثناء ، فقولنا : « لا إله إلا الله »  
الإستهناء فيه استثناء متصل ؛ لأنه لو سكنت عن الإستهناء لدخل المستثنى  
تحت عموم قوله : « لا إله » ، وكان يكون كقوله بالإجماع ، ولو عرض قول  
قائل : « لا إله من غير أن يذكر معه » إلا الله على العلماء كافة لحكموا بأنه  
كافر ، وإذا كان استثناء منقطعاً كما زعم ابن حزم لم يكفر قائله ؛ لأن  
الإستهناء المنقطع لم يدخل تحت ما استثنى منه إذا عدم الاستثناء بالوضع  
الأول ، ولا يصلح له ؛ ألا ترى أن قولك : « ما في الدار أحد إلا حمار »  
« وما في الدار أحد إلا حماراً » لو سكنت عن قولك : « لا حماراً » لما دخل الحمار  
تحت أحد ولا تحت إنسان بالوضع الأول ولا صلح أن يدخل تحته .

(١) نسبة إلى علم الطبيعة وهو علم من أقسام الفلسفة يبحث في حقيقة  
الأشياء فيما وراء الطبيعة ولا أصحابه كلام في قدم العالم وحدوثة يخالف  
ما يعتقد أهل السنة . ينظر الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية / ٢١٠ -  
١٣٣/٨ .

(٢) مذكور في كشف الظنون ١١٥٨-١٣٦١ / ٢ ، ١٥٥ .

(٣) مرقبياً في صفحة ٩٩ من هذا الكتاب .

مطلب الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين

والاستثناء المنقطع في اصطلاح النحويين ينقسم قسمين (١) : استثناء

يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى على طريق المجاز .

والقسم الثاني : لا يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على

المستثنى لا حقيقة ولا مجازاً ، فمثال الأول : « ما جاءني أحدٌ إلا حماراً »

« ما في الدار أحدٌ إلا ثوراً » ، وكذلك كل ما كان فيه المستثنى مما يتصل

بالأدسين من دوابٍ أو غيرها مما يخالطهم .

ومثال الثاني : « ما جاء السليمن إلا الكافرين » ، وما جاء المضرؤون

إلا الضارمين ، وكذلك ما أشبهه ، فالكافرون لا دخول لهم تحت المسلمين لا

حقيقة ولا مجازاً ، فالأول حكمة عند بني تميم في النفي حكم المتصل

يجوز فيه البدل والنصب على الاستثناء كقولك : « ما في الدار أحدٌ إلا حماراً »

« والأحماراً » وحكمة عند أهل الحجاز النصب لا غير ، ووجه مذهبهم أنه لما

انقطع عن المستثنى منه في الجنسية أوجبوا قطعاً منه في الإعراب . (٢)

ووجه مذهب بني تميم أنه لما كان المستثنى يدخل تحت

المستثنى منه بضرب من المجاز أجرؤه مجرى المتصل .

سبحت للنحويين في المجاز وجوه

وللنحويين في ذلك المجاز وجوه (٣) وذلك إذا قال القائل :

« ما في الدار أحدٌ إلا حماراً »

(١) في الأصل : عنه ، ولعله تحريف من الناسخ .

ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوط لوحة ١٦٩-١٧١ .  
(٢) في الأصل : انقطع عنه في الإعراب ، ولعله تحريف من الناسخ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢ لبيان هذه الوجوه من

فأحد وجوه المجاز فيه أن يكون أطلق الأخذ الذي هو مختص في الحقيقة بمن يعقل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل مما يتصل بالآدميين ثم استثنى ما لا يعقل مما أطلق عليه أحد على طريق المجاز.

والوجه الثاني : أن يكون أراد أولاً ما في الدار الآ حمار، فعلم بهذا الكلام أنه ليس في الدار أحد، فذكر أحدًا توكيدًا معنويًا، ونريد بالمعنوي أنه ليس بتأكيد تابع للمؤكد.

والوجه الثالث : أن يكون أراد ما في الدار أحد ولا في غيره الآ حمار، فاستثنى قوله: "حمار" من قوله: غيره، ويكون ذلك من مجاز الحذف، والذي قبله / من مجاز الزيادة، وأحسن هذه الوجوه الأول، والثاني يضعف من حيث أن إعرابه غير مطابق لسعناه، فإن إعرابه مبتدأ، وحمار الواقع بعد إلا بدل منه، والبتدأ لا يكون تأكيدًا.

أ/٢٨

الوجه الثالث : يضعف أيضاً من جهة أن فيه الإستثناء من المحذوف، والاستثناء من المحذوف لا يرجع إليه ما وجد عنه مندوحة. وأما النوع الثاني من الاستثناء المنقطع، وهو الاستثناء السببي لا يدخل فيه المستثنى تحت المستثنى منه بوجه من وجوه المجاز فليس فيه إلا النصب عند جميع العرب.

والبصريون من النحويين يُقدرون الاستثناء المنقطع يلكن (١)، وإذا قدرُوا بها جعلوا لها الإسم والخبر، وإن خففها مخفف جعل ما بعد ها مبتدأ وخبراً كقول القائل: ما في الدار أحد إلا حمار.

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/٢، والأصول ٢٩٠/١، قال ابن السراج : الاستثناء المنقطع من الأول "إلا" في تأويل لكن... عنده البصريين ومعنى سوى عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه وربما ارتفع ما بعد إلا وهي لغة بني تميم.

تقدير الكلام: "ما في الدار أحد لكن فيها حماراً"، وإن جعلها  
على لغة من يخففها قلت: "لكن فيها حماراً"، وقد ظهر ذلك الخبر مع  
إلا في قوله تعالى \* "إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي \*"  
فإن قيل: فلم قدرُوا الاستثناء المنقطع بلكن وخصصوه بها،  
وتقدير المتصل بلكن سائغ؟ ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام أحد  
إلا زيدا يسوغ أن قدره بلكن، فتقول: ما قام أحد لكن زيدا قائم،  
وكذلك لو قلت: قام القوم إلا زيدا لساغ لك أن تقول مقدراً: قام القوم  
لكن زيدا لم يقم. قيل: إنما خصصوا التقدير بلكن في الاستثناء المنقطع  
- والله أعلم - لاجل أن لكن ثقيلة وخفيفة يلزم ما بعدها أن يكون مخالفاً  
لما قبلها، فهي لا تقع إلا بين مختلفين، فلما لزمتها المخالفة، وكان  
الاستثناء المنقطع أشد مخالفة لما قبله من الاستثناء المتصل، فإنَّه  
خالف ما قبله في الحقيقة، وفيما أسند إليه من فعل أو غيره ألزموا تقدير  
الاستثناء المنقطع - والله أعلم - لشدة مخالفته لما قبله.

#### تفقدات لفظية:

قوله: ( إذا كان الاستثناء من غير الجنس كان منقطعاً منه  
منصوباً ) (١) يريد على لغة أهل الحجاز، فإنه ذكر بعد هذا لغة بني  
تميم، وهي تجوزهم البدل، ولغة أهل الحجاز أقيس؛ لأنه لما انقطع عنه  
في الجنسية وجب أن ينقطع عنه في الإعراب، كقوله في المثال: وما لك  
علي سلطان إلا التكلف (٢)، هذا المثال مما ينبغي ألا يجوز فيه البدل على

(١) الجدل ٢٣٥.

(٢) قال سيويه: (وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل ومن ذلك  
من المصادر: ما له عليه سلطان إلا التكلف؛ لأن التكلف ليس  
من السلطان وكذلك إلا أنه يتكلف هو بمنزلة التكلف وإنما يجيء

هذا على معنى ولكن. الكتاب ٢/٣٢٢.

مذهب بني تميم؛ لأنَّ السلطان لا ينطلق على التكلف بوجه من الوجوه،  
والسلطان: الحجة، والتكلف ليس من الحجة في شىء، فلا ينبغي أن يطلق  
عليه، وكذلك قوله تعالى \* مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ \* (١)، اتباع  
الظنَّ ليس من العلم في شىء، ولا ينطلق عليه العلم لا حقيقة ولا مجازاً  
وقوله تعالى \* لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ \* (٢).

مبحث: يجوز في هذه الآية أربعة أوجه

يجوز في هذه الآية أربعة أوجه: (٢) اثنان منهما يكونان الاستثناء  
فيهما متصلاً، واثنان منهما يكونان الاستثناء فيهما منفصلاً منقطعاً، فأحسب  
وجهي الاتصال أن تجعل (من رحم) بمعنى الراجم، فكأنه قال: لا عاصم  
اليوم من أمر الله إلا الراجم، والراجم من جنس العاصم؛ لأنَّ العاصم ينطلق  
على / ابن آدم لعصيته لمن يرحمه.

-/٢٨

والثاني: أن يكون عاصم بمعنى المعصوم، واسم الفاعل قد يجس،  
بمعنى المفعول كقولهم: ماء دافق، بمعنى مدفوق، وعيشة راضية، بمعنى مرضية،  
وقد سلك بعضهم في عاصم على أن يكون بمعنى معصوم وجهاً آخر، وهو أن

(١) الآية ١٥٧ من سورة النساء قال سيويه: وأما بنو تميم فيرفعون

هذا كله فيجعلون اتباع الظن عليهم. الكتاب ٣٢٣/٢.

(٢) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٣) قال السمين الحلبي: "في هذه الآية أقوال: أحدها أنه استثناء

منقطع وذلك أن تجعل عاصم على حقيقته ومن رحم هو المعصوم.

الثاني: أن يكون المراد بمن رحم هو البارئ تعالى كأنه قيل:  
لا عاصم اليوم إلا الراجم.

الثالث: أن عاصم بمعنى معصوم وفاعل قد يجس بمعنى مفعول

نحو: ماء دافق أي مدفوق.

الرابع: أن يكون عاصم هنا بمعنى النسب أي ذاعصية نحو:

لأين وتامر ووذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم

والمراد به هنا المعصوم، وهو على هذه التقادير استثناء متصل

الدر المصون ٣٣٢/٦.

جَعَلَهُ عَلَى مَعْنَى النِّسَبِ (١) أَي : لَا ذَا عَصَمَةٍ ، فَإِنَّ المَعصُومَ يُقَالُ : فِيهِ ذُو عَصَمَةٍ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الِوَجْهَ يَضَعُفُ ؛ لِأَنَّ النِّسَبَ لَا يَكُونُ فِي فَاعِلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي فَاعِلٍ إِذَا كَانَ عَلَى بَابِهِ كَقَوْلِكَ : «أَسْرَأَةُ مَرْضِعٌ» أَي : ذَاتُ رِضَاعٍ ، وَهِيَ فَاعِلَةٌ فِي المَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا مَرْضِعَةٌ ، وَكَذَلِكَ «أَسْرَأَةٌ حَائِضٌ» أَي : ذَاتُ حَيْضٍ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يُسَنَدُ لَهَا الفِعْلُ الَّذِي هُوَ حَاصِلَةٌ أَوْ تَحْيِضُ ، فَهِيَ فَاعِلَةٌ فِي المَعْنَى ، فَهَذَا الِوَجْهَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ أَعْنِي وَجْهَ النِّسَبِ ، وَإِنَّمَا يَحْمَلُ عَلَى الِوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَيَكُونُ «مَنْ رَجِمَ» عَلَى هَذَا الِوَجْهِ بِمَعْنَى مَرْحُومٍ ، وَالرَّحُومُ مِنْ جِنْسِ المَعصُومِ .

وَأَحْمَدُ وَجْهًا  
الاستثناء المنقطع في الآية المكرمة أن يكون العاصم على بابيه بمعنى فاعل  
(من رجم) بمعنى مرحوم ، والرحوم ليس من حقيقة العاصم .

والثاني : أن يكون عاصم بمعنى معصوم كما تقدم من رجم بمعنى راجم ، والراجم ليس من حقيقة المعصوم . وأظهر هذه الوجوه الأربعة أن يكون استثناء منقطعاً على أن يكون عاصم على بابيه ، (وممن رجم) بمعنى مرحوم ، ولأجل هذا كان النحويون المتقدمون (٢) يأتون

(١) قال ابن جنى : " فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايغوا فتفسير على المعنى كعادتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل \* مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ \* إنه بمعنى مدفوق فهذا المعنى معناه غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفِقٍ كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : ناقة ضارب إذا ضربت وتفسيره : أنها ذات ضرب أي ضربت ، وكذلك قوله تعالى \* لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ \* أَي لَا ذَا عَصَمَةٍ وَذُو العَصَمَةِ يَكُونُ مَفْعُولًا كَمَا يَكُونُ فَاعِلًا فَمِنْ هُنَا قِيلَ : إِنْ مَعْنَاهُ لَا مَعصُومَ وَذُو الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ مَفْعُولًا كَمَا يَكُونُ فَاعِلًا ، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَةٌ بِأَبْطَاهِرٍ وَطَالِقٍ وَحَائِضٍ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي \* عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ \* أَي ذَاتُ رِضَاٍ فَمِنْ هُنَا صَارَتْ بِمَعْنَى مَرْضِيَةٍ ، الخصاص ١/١٥٢-١٥٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٢٥ والمقتضب ٤/٤١٢ .



بالآية المكرمة استدلالاً على الاستثناء المنقطع ، ثم بعد ذلك يحملونها  
الإحتمالات الثلاثة المتقدمة .

فان قيل : فما وجه ظهور الاستثناء المنقطع فيها على ما ذكرته ؟  
قيل : وذلك أن عاصماً الظاهر فيه أنه بمعنى فاعلٍ ، وهو معلومٌ من اللغية ؛  
لأنَّ فاعلاً بمعنى مفعولٍ يقلُّ ويندُرُ (١) ، ومن رَجِمَ إذا جعلته راجِمٌ كان  
مفعول رَجِمَ اسماً ظاهراً محذوفاً ، وتقديره : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من  
رَجِمَ الناس » ، وهو الله تعالى ، وفاعل رَجِمَ مضمَّرٌ فيه يعودُ على « مَنْ » ،  
وهو العائدُ مِنَ الصلَّةِ على الموصولِ ، وإذا جعلت « مَنْ رَجِمَ » بمعنى مرحومٍ  
كان تقدير الكلام : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَجِمَهُ » ، فيكونُ فاعلُ رَجِمَ  
مضمراً عائداً على الله تعالى ، والعائدُ على الموصولِ هو ضميرُ المفعولِ من  
قوله : « رَجِمَهُ » ، وهو ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ بالفعلِ وليس في الصلَّةِ ضميرٌ يعودُ  
على الموصولِ غيره ، فحذفهُ مِنَ الصلَّةِ أحسنُ من حذفِ المفعولِ الظاهرِ ،  
وهو الذي يُحذفُ إذا جعلته من رَجِمَ بمعنى الراجِمِ كما تقدَّم ؛ فلاجلِ  
هذا كان الاستثناء المنقطع على الوجه المذكور فيها آنفاً أولى وأظهر .  
قوله : ( ) ونو تميم يبدلون مثل هذا مجازاً (٢) هذا من قوله  
" مثل هذا " إشارة إلى الاستثناء المنقطع الذي يمكن أن يدخل تحت لفظ  
المستثنى منه ، ف ضربت بين المجاز ، وهو ما قدمته في صدر الباب من قولهم :

(١) لم يأت منه إلا كلمات معدودة قال ابن خالويه : ليس في كلام  
العرب فاعل بمعنى مفعول إلا قولهم : تراب ساف وانما هو  
سفي ، لأن الريح سفته والريح سافية والتراب سفي . . ومثله  
" عيشة راضية " بمعنى مرضية و " ماء دافق " بمعنى مدفوق ،  
" وسر كاتم " بمعنى مكتوم ، و " ليل نائم " بمعنى ناموا فيه . . وقد  
يجسئ مفعول بمعنى فاعل قال تعالى " حجابا مستورا " أي  
سائراً . . ليس ٣١٧ .

وقد مر معنا كلام ابن جني أن هذا على النسب ينظر هامش ( ١ )  
من الصفحة الماضية .

(٢) الجمل ٢٣٥ .

١/٢٩ ما في الدارِ أحدٌ إلا حصارٌ ، ولا تجعلُهُ إشارةً إلى ما لا / يسوغُ أن يدخلَ  
تحتَ لفظِ المستثنى بضربٍ من المجازِ ؛ لأنَّ ذلكَ متفقٌ على نصِّهِ ، وأنشدَ :  
وقفتُ فيهِما أصيلاً أساءلُهما  
عَمَّيتُ جواباً وما بالربيعِ من أحدٍ  
[ لا أوارى لآياتنا أئِنَّهـا ]

والنُّوى كالحوضِ بالمثلِ الجَلدِ ]

البيتان هما للنايفة (٢) الهاء من قوله: فيها عائدة على الدار، (وأصيلاً) تصغيرُ أَصْلانٍ ، ويحتَمِلُ أمرين : أحدهما أن يكونَ بناءً للمفردِ لأصيلٍ (٣) ، إلا أنه مُقدَّرٌ لم تتكلمَ به العربُ مكبراً ، وإنما تكلمتُ بمصغِّره ، ونظيره كَمَيْتٌ هُوَ تصغيرُ أَمَيْتٍ إلا أنَّ العربَ لم تتكلمَ بأَمَيْتٍ ، ويحتَمِلُ أن يكونَ أَصِيلاً مُصغِراً أَصْلانٍ الذي هُوَ جمعُ أَصِيلٍ ، يُقالُ : أَصِيلٌ وَأُصْلانٌ كما يُقالُ : رَغِيْفٌ وَرَغْفانٌ (٤)

(١) الجمل : ٢٣٥-٢٣٦ برواية الأوارى .  
والشاهد للنايفة ، ديوانه ٢١ ، واستشهد به سيويه على رفع  
أوارى على البدل من موضع أحدٍ على لغة بني تميم في الاستثناء  
المنقطع . الكتاب ٢/٣٢١ وانظر المقتضب ٤/٤١٤ .

وإيضاح الشعرلابي علي ٩١ ، والشاهد في كتاب المقتصد  
٧١٩/٢ ، والإنصاف ٢/٢٦٩ .  
والحلل في شرح / الجمل ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٠  
والملخص في ضبط القوانين العربية ١/٤١٠ ، والهمع ٣/٢٥٥ ،  
والخزانة ٤/١٢٤ ، والبيت الثاني ساقط من الأصل .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) في الأصل تأصيل ، صوابه ما أثبتناه .

(٤) قال اليفغدادى : " وفيه ثلاثة أقوال ، الأول : أنه مصغرُ أَصِيلٍ

على غير قياس كأنه تصغيرُ أَصْلانٍ ، قاله ابن السيد .

إلا أنه من الجمع الموضوع للكثرة لا يصغر لفظه ، فيكون تصغيره على جهة الشذوذ ، والذي يترجح من الاحتمالين أن يكون تصغير أصلان المقدر ، ويكون "أصلان" المقدر مفرغاً ، إلا أنه لم يتكلم به ، كما كتبت الذي تصغيره كسيت ، فنطق منهما بالمصغر ولم ينطق منهما بالمكبر ، وإنما يترجح هذا الاحتمال على الاحتمال الآخر ، لأنه وجد له نظير ، وتصغير جمع الكثرة لا أعلم له نظيراً .

والأصيل والأصيلان : عَشِيَّتِي النَّهَارِ حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ ، ويروى

في البيت :

\* وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كِي أَسَائِلَهَا \*

\* وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كِي أَسَائِلَهَا \* ويروى :

و"الأواري" : جمع آري ، وهو العلف ، عن الخليل (١) ، وصرف منه فعلاً ، فقال : أَرَيْتِ الدَّابَّةَ مَالِي مَعْلَفَهَا تَأْرَى إِذَا أَلْفَتْهُ ، وآري " في الأصل فاعول ، فأبدل من الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياءً ، وأدغيت الياء في الياء المتطرفة ، وعلت مبدال الضمة كسرة في هذا وما أشبهه تذكر في باب التصريف .

=== الثاني : أنه تصغير أصلان وهو جمع أصيل كرفغان جمع رغيف ورده

أن جمع الكثرة لا يصغر إلا برده إلى المفرد .

الثالث : أنه مصغر أصلان أيضاً لكن أصلاناً اسم مفرد بمعنى

الأصيل مثل : التكلان والغفران ، حكى هذين القولين شارح

الديوان واللخمي ، وروى أيضاً أصيلاً بمبدال النون لاما .

الخزانة ١٢٦/٤ .

(١) في اللسان ( أرى ) وأريت الدابة مربطها ومعلفها أرياً لزمته

والآري : الأخيصة وأريت لها عملت لها آرياً ، قال

ابن السكيت : في قولهم للمعلف : آري قال هذا مما يضعه الناس

في غير موضعه ، وإنما الآري محبس الدابة وهي الأواري والأواخي

واحدتها آخية وآري إنما هو من الفعل فاعول وتأري بالمكان

إذا تحبس . . وسمي العلف آرياً مجازاً .

وَاللَّائِي (١) : الْبُطْءُ ، وَالنُّؤَى : حَاجِزٌ مِنْ تَرَابٍ يُجْعَلُ حَوْلَ  
الْبَيْتِ وَالخِيْمَةِ لِغَلَا يَصَلَ الْمَاءُ إِذَا نَزَلَ الْمَطْرُ إِلَيْهَا ، وَالْمُظْلَمَةُ : الْأَرْضُ  
الَّتِي لَمْ يُحْفَرْ بِهَا حَوْضٌ ، وَلَمْ تَسْتَحَقْ ذَلِكَ .

وَأَصْلُ الظِّلْمِ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، فَلَمَّا وَضَعُوا الْحَوْضَ  
فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ظَلَمُوا الْأَرْضَ الَّتِي حُفِرَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْأَرْضُ لَيْسَتْ  
مَوْضِعَ حَوْضٍ ؛ لِأَنَّهُمْ سَرَوْا بِهَا ، وَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي يَرْجِعُونَ  
إِلَيْهَا فَخِرِبَ الْحَوْضُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَصْلُهُ ، وَهِيَ دَائِرَتُهُ الَّتِي تَبَقِيَ إِذَا  
تَهَدَّمَ أَعْلَاهُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لَيْسَتْ بِمَوْضِعِ حَوْضٍ ؛ لِأَنَّهَا أَرْضٌ قَلِيلَةُ الْمَطْرِ ،  
فَأَمْطَرَتْ مَطْرًا نَادِرًا ، وَالنَّاسُ فِيهَا فَحَفَرُوا فِيهَا حَوْضًا لِلْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْمَطْرِ ،  
ثُمَّ لَمْ تَمْطُرْ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَرَكَ النَّاسُ الْمَكَثَ فِيهَا ، فَخِرِبَ ذَلِكَ الْحَوْضُ حَتَّى  
لَمْ تَبْقَ إِلَّا دَائِرَتُهُ فَشَبَّهَ النَّؤَى (٢) بِتِلْكَ الدَّائِرَةِ .

”وَالجِلْدُ: الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ ، وَمَعْنَى الْبَيْتَيْنِ أَنَّهُ يَقُولُ : ”وَقَفْتُ فِي  
الدَّارِ فِي آخِرِ النَّهَارِ أَسْأَلُ عَنِ كَأَنَّ فِيهَا ، فَلَمْ تَجِبْ“ (٣) ، وَالرَّبِيعُ خَالٍ  
لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا تَعَالَيْفَ النَّوَابِ ، ثُمَّ قَالَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَبِيْنَهَا ، وَلَمْ يَرَهَا  
إِلَّا سُبْطًا أَيْ بَعْدَ بَطْءٍ كَثِيرٍ .

قوله ”أصلاً“ منصوبٌ على الظرفِ والعاملُ فيه ”وقفت“ ، وكذلك  
”أصلاً“ على روايةٍ من رواه ، ومن روى : ”وقفتُ فيها طويلاً“ ، فَإِذَا كَانَ نَعْتًا  
لِمَصْدَرٍ نَصَبَتْهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ وَإِقَامَةِ  
النَّعْتِ / مَقَامَهُ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ نَعْتًا لِظَرْفٍ زَمَانَ مَحذُوفٍ نَصَبْتَهُ عَلَى الظَّرْفِ ؛ ٢٩ / .

(١) اللَّائِيُ مَصْدَرٌ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْهُ فِعْلٌ إِلَّا بِالزِّيَادَةِ يُقَالُ : الْأَيُّ وَالْأَيُّ : الْأَيُّ وَالْأَيُّ :

لَأَيُّ قَالَ ذَلِكَ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْحَلْلِ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْجَمَلِ ٣٢٢ ،  
وَانظُرِ الْخَزَانَةَ ٤ / ١٢٨ .

(٢) النَّؤَى فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ نُؤِيٌّ بِالضَّمِّ وَهُوَ أَشْهَرُهَا وَأَفْصَحُهَا وَنَأَى  
وَنَثَى وَنَوَى عَلَى مِثَالِ هُدَى . اللِّسَانُ ( نَأَى ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ فَلَمْ تَجِيءْ خَطَأً صَوَابَهُ مَا أَشْبَهَتْهُ .

لأنه تَابَ مَنْابٌ مَنَعُوْتِهِ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ ، وَأَسْأَلْتُهَا جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ : وَقَفْتُ فِيهَا ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِي "أَسْأَلْتُهَا" ، لِأَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، كَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي قَوْلِهِ : "وَقَفْتُ" ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ [الهاء] (١) فِي قَوْلِهِ : فِيهَا ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ ضَمِيرِ الدَّارِ وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ضَمِيرُ الدَّارِ أَيْضًا الَّذِي فِي "أَسْأَلْتُهَا" ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَالًا مِنَ التَّاءِ كَانَ الْفِعْلُ مِنْهَا جَارِيًا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ ؛ فَلَوْ كَانَ مَكَانَهُ اسْمٌ فَاعِلٌ لَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ مِنْهُ لَوْ قُلْتُ : "وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا مُسْأَلْتُهَا" ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ مُسْأَلْتُهَا حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الدَّارِ لَقُلْتُ : مُسْأَلْتُهَا أَنَا .

قَوْلُهُ : "جَوَابًا" مَنْصُوبٌ بَعْدَ قَوْلِهِ : قَعَيْتُ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا يَنْصَبُ الْاسْمُ النَّكْرَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّمْيِيزِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ تَعَامُّ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قِيلَ : التَّمْيِيزُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ تَعَامُّ الْكَلَامِ لَا يُدْرِكُ أَنْ تَجْعَلَ غَيْرَهُ فِي مَكَانِهِ ، فَيَخْرُجَ هُوَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَقَوْلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا أَوْلَهُ ؛ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَأَزِيلُ (٢) النَّفْسَ عَنْ مَوْضِعِهَا ، وَجَعِلَ زَيْدٌ مَكَانَهَا ، فَارْتَفَعَ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَانْتَصَبَ نَفْسًا عَلَى التَّمْيِيزِ . قِيلَ : كَذَلِكَ هَذَا التَّمْيِيزُ كَانَ أَوْلَهُ عَيْتِي جَوَابَهَا ، فَأَزِيلُ الْجَوَابَ مِنْ مَكَانِهِ وَجَعِلَ ضَمِيرَ الدَّارِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَانْتَصَبَ هُوَ عَلَى التَّمْيِيزِ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَنْسَبُ الْعَيْتِي إِلَى الْجَوَابِ ، وَالْعَيْتِي إِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الدَّارِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَسْئُولَةُ وَلَمْ تُجَبْ ؟ قِيلَ : نُسَبَ الْعَيْتِي إِلَى الْجَوَابِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ جَوَابًا مَنْصُوبًا لِقَيْتِي بَعْدَ اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَزِّ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ "عَيْتِي عَنْ جَوَابِي" ، فَاسْقَطَ حَرْفَ الْجَزِّ وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةٌ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهَا مَا وَجِدَ عَنْهَا مَدْوَحَةً .

(١) فِي الْأَصْلِ "مِنَ الْفَاءِ" خَطَأً .

(٢) فِي الْأَصْلِ "فَأَزَالَتْ" وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ .

(٣) يُشِيرُ إِلَى مَا نَزَهَ إِلَيْهِ الْأَعْلَمُ . يَنْظُرُ الدِّيَوَانَ ٤١٤ .

قوله : ( وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ) من ها هنا زائدة جاءت لتأكيد المصوم الذي وُضِعَ له أحدٌ في النفي ، وهي مزيدة مع المبتدأ .  
قوله : ( مَالًا الْأَوَارِيَّ ) ، يروى بالرفع والنصب ، فمن نصبه نصبه على الاستثناء من أحدٍ ، وهو استثناء منقطع ؛ لأنه استثناء من غير الجنس ؛ لأن الأوارِيَّ ليست من جنس الأَحْدِيْنَ ، وهو موضع الشاهد فيه ، ومن رواه بالرفع جعله بدلًا من أحدٍ على الموضع ؛ لأن موضعه رفعٌ وأبدله منه ، وإن كان منقطعاً ؛ لأنه ما يتصل بالأحدين ، لانتفاع دوابهم بها ، وانتفاع دوابهم انتفاع لهم ، ويجوز في "الأواري" على رواية الرفع أن تكون مرفوعة على النعت لأحدٍ حملاً على موضعه ، و "لأياً" مصدرٌ في موضع الحال وليس حالاً بنفسه ، والعاقل فيه أبيضها ؛ لأنه في معنى أبيضها وأراها ، و "ما" الواقعة بين "لأياً" و "أبيضها" زائدة ، كأنه قال : إلا الأوارِيَّ أبيضها لأياً ، فنزل "لأياً" منزلة "لأشياء" ، ولا موضع لقوله : "أبيضها" من الإعراب ، وإنما هو استئناف / كلام أخبر به عن صفة "الأواري".

١/٣٠

"النوِيَّ" برواية الرفع معطوفٌ على الأوارِيَّ برواية الرفع ، وإذا نصبته عطفته على الأوارِيَّ برواية النصب .

قوله : ( كَالْحَوْضِ ) ، في موضع نصب على الحال من (النوِيَّ) ، فإن قيل : ما العامل في هذه الحال ؟ قيل : العامل فيها إذا كان "النوِيَّ والأواريَّ" منصوبين ، العامل الذي نصبهما ، وهو الاستقرار الذي وقع بالرفع في مكانه ، كأنه قال : وما أحدٌ مستقرٌ بالرفع إلا الأوارِيَّ والنوِيَّ في حال كونه مشبهاً للحوض .

وقد تقدم أن العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه . فإن قيل : قد زعمت أن المستثنى منه في هذا الموضع ، وفي أمثاله إنما هو "أحدٌ" ، وأحدٌ مرفوعٌ بالابتداء ، وإذا كان كذلك ، كان الابتداء هو العامل في المستثنى الذي هو "الأواريَّ" ، وفيما عطف عليه وهو "النوِيَّ" ، فيلزم على هذا أن يكون الابتداء عاملاً في حال "النوِيَّ" الذي هو كالحوض ،

والابتداء لا يعمل في الحال .

قيل : ان أطلق الأورى مستثناة من أحد ، فإنما هو على طريق المجاز في الاصطلاح ، أو ربما يطلق ذلك في مكان لا يلزم فيه إحالة ، حيث لا يجد الكلام إلا<sup>(١)</sup> أن يكون ثم حال يلزم أن يعمل فيها ابتداء ، وأما في هذا الموضع ، فلا ينبغي أن يكون مستثنى إلا من ضمير أحد المستتر في الاستقرار لتكون حال النوى الذي هو معطوف على المستثنى معمولاً لذلك الاستقرار ، إذ الاستقرار يتقيد بالحال ، ولا يتقيد بالابتداء ؛ لأن الابتداء ليس بفعل ولا بمعنى فعل ، وأحد وضميره في المعنى هو سواء .

وإذا علم بأن الاستثناء من الضمير كان كالحكم بأن الاستثناء من أحد في المعنى ، فإن قيل : فإذا ارتفع النوى بالعطف على الأورى إذا كان الأورى مرفوعاً ، فما العامل في هذه الحال ؟ قيل : العامل فيهما ذلك الاستقرار ؛ لأنه بدل من ذلك الضمير الذي فيه . فإن قيل : إنه بدل من أحد في هذا الموضع ، فإنما يقال : على طريق التوسيع في الاصطلاح ، وإذا كان بدلاً من الضمير الذي رفعه الاستقرار ، وهو ضمير أحد كان العامل فيه ذلك الاستقرار ؛ لأن العامل في البدل هو العامل في البدل منه ، أو مثله .

قوله : " بالظلمة " في موضع الحال من الحوض كأنه قال : والنوى مشبهاً للحوض في حال كون الحوض بالظلمة الجليد ، والعامل في هذه الحال ما في الكاف من معنى التشبيه ، كأنه قال : والنوى كالحوض في حال كون الحوض بالظلمة الجليد .

والذي يدخل في الاستثناء المنقطع من أدوات الاستثناء " إلا " ،

وغيره ولا يدخل سواهما فيه .

---

(١) في الأصل " إلى " وصوابه ما أثبتناه .

باب النفي بـ "لا"

ويقال على هذا الباب: "لا" إحدى الكلم التي تنسخ الابتداء،  
وعدادها في الحروف، وكان قياسها الأتمعل شيئاً لعدم استبدادها كما كان  
القياس في "ما" ذلك، ولكن العرب أجمعت / على إخراجيهما عما كان يوجب  
القياس فيهما، كما أخرج أهل الحجاز "ما" عن ذلك .  
ثم اختلفوا في أعمال "لا"، فمنهم من عملها عدل "إن" وأخواتها  
من نصب الاسم ورفع الخبر، وهم الأكثر<sup>(١)</sup>، ومنهم من عملها عمل ليس و"ما"  
في لغة من عملها، ولا تعمل في اللفتين جميعاً إلا بشرطين: وهما: عموم  
النهني<sup>(\*)</sup> بها واتصاله بها، كما لا تعمل "ما" في لغة أهل الحجاز إلا بشرطين<sup>(٢)</sup>،  
وقد ذكرنا في بابها، فإن بطل أحد الشرطين بطل العمل في كل واحد من  
البابين .

فموضوع الباب للإعلام بوجهي عملها واختلاف اللفه فيهما، وماتعمل  
فيه من اللفتين، وأحد شرطي عملها فيهما، واختلاف حكمي معموليها فسي

- (\*) في الأصل: النفي، والسياق يعطي ما أثبتناه .  
(١) قال المالقي: "فإن دخلت على النكرات فالعرب في الكلام فيها  
طائفتان: منهم من يشبهها بأن فينصب بها اسماً ويرفع خبراً  
حسلاً للنقيض على النقيض إن لم تكن موجبة ولا نافية .  
ومنهم من يشبهها بليس فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر إن هي  
مثلها وداخله على الجمل الاسمية مثلها إلا أنهم لا يفعلون ذلك  
إلا بشرطين: أحدهما أن لا يتقدم خبر، والآخر ألا تدخل عليه  
إلا، فإن كان واحداً من ذلك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر  
وساغ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف النفي".  
رصف البياني ٣٣٣ .  
(٢) ينظر رصف البياني ٣٧٨ وشرح الخلاصة عند قوله:  
أعمال ليس عملت ما دون إن \* مع بقا النفي وترتيب زكـن



الإعراب والبناء والتركيب معها ومع بعض توابعه وغير التركيب ، وما يركب يمتا لا يركب بحسب اختلافه في نفسه من الإفراي والإضافة والصلة في لغة من عملها عمل "ان" ، واختلاف حكميتها من الاعتماد عليها وغير الاعتماد ، وبعض الوجوه الجائزة فيها مع التكرار ؛ فهذا الذي وضع له الباب مع ما لَفَّ لَفَّه من الأمثلة والشواهد من الآي والأبيات ، ثم يضاف إلى هذا أن يُقال : ولا يتقدم الخبر في هذا الباب كما لا يتقدم في باب "ما" وما تعمل فيه .

ولا يخلو اسمها من أحد ثلاثة أوجه : إما أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مطوّلاً (١) ، فإن كان مفرداً جعل معها كالشيء الواحد ونحو معها على الفتح لفظاً أو تقديراً في لغة من يعملها عمل "ان" وهي الكثرى .  
وان كان غير مفرد لم يجعل معها كالشيء الواحد ، وانتصب بها إن كان معرباً كما ينتصب بـ"ان" ، وكما يرتفع بها في لغة من يجربها مجرى ليس .

و"لا" لا يخلو من أن تكون مفردة أو مكررة ، فإذا انفردت جاز الفأؤها وعمالها ، وكان لعمالها أكثر ، وإذا تكررت كان الإلفاء فيها أكثر ، ويجوز إذا تكررت أن تخالف بين حكميتها ، فتعمل إحداها وتلغي الثانية .

(\*)  
وإذا أعطيت الأولى وألغيت الثانية جعلت تأكيداً للنفي لا عاطفة - كما قال أبو القاسم - جاز فيما بعدها أن تنصبه بالعطف حملاً على موضع الأولى وما عملت فيه .

وحكم النعت في هذا إن كان غير مفرد حكم المعطوف في جواز رفعه ونصبه ، فإن كان النعت والنعوت كالشيء الواحد بُنيًا على الفتح ويحكم على موضعيهما بالنصب ، وكذلك إن كرر الاسم مفرداً كقولك : لا ماء ماء جاز فيه ثلاثة الأوجه التي تجوز في النعت والنعوت المفردتين .

(\*) في الأصل : وجعلت ، والسياق يعطي حذف الواو .

(١) في الأصل إن موصولاً وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : ونياً والسياق يعطي حذف الواو .

وتزاد " لا " بين العامل والمعمول فيه نافيةً وغير نافيةٍ كما تزداد  
" ما " فلا تغيّر عملاً كقولك : جئتُ بلا زانٍ (١) ، وكقول الشاعر (٢) :

\* في بئرٍ لا حورٍ سرى ولا شعرٍ \*

ويدخلها التركيب مع همزة الاستفهام فيما يزعم النحويون (٣) فتكون على  
ثلاثة أوجه : النفي ، والتنبي ، والتحضيض ، ويختلف حكمها بحسب اختلاف  
المعاني ، فإذا كانت تحضيضاً كانت من حروف الأفعال وغير عاملية ، وإذا  
كانت نافيةً أو تنبياً كانت من نواسخ الابتداء مثلها / مفردة .

انتهت الطريقة الكلية .

ونقول بعد ذلك : اعلم أن " لا " تدخل على المعارف والنكرات ،  
فإذا دخلت على المعارف لم تعمل شيئاً ، وشرطها هنا أن تتكرر لكلاً يلبس  
المعنى ويؤهم أن " لا " ردٌ للكلام متقدم ، وأن ما بعدها إيجابٌ .  
والسألة قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا زيد في الدار ولا في  
المسجد ، ولا تقول : لا زيد في الدار ، وقد جاء في الشاذ : لا نؤلك أن  
تفعلَ هذا ، والذي حسنه أنه بمعنى لا ينبغي لك (٤) ، وأتينا لم تتكرر " لا "  
في هذه اللفظة ؛ لأنها في معنى ما لا يتكرر .

(\*) في الأصل : رد للكلام متقدم ، والسياق يعطي ما أشتناه .

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٠٢ .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج يمدح به عمرو بن عبيد الله بن معمر وكان

عبد الملك بن مروان قد وجهه لقتال الخوارج وأوله :

\* فأختار في الدين الحروري البطر \*

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٨/١ ، قال الفراء : أراد

في بئرٍ لا حورٍ ، لا الصحيحة في الجحد لأنه أراد في بئرٍ ساءٍ

لا يحير عليه شيئاً كأنك قلت : إلى غير رشدي توجه وما نرى .

وانظر الخصائص ٤٧٧/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ١٣٦/٨ ،

وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٦٩ ، واللسان (غير) ، والخزانة ٥١/٤ ،

والشاهد فيه زيادة " لا " بين قوله بئرٍ وحورٍ ، فلم تغيّر العمل

والمعنى .

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٠٦ فابعداها ، والمقتضب ٤/٣٨٢ ، وشرح الجمل

لابن عصفور ٢/٢٧٩ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٣٠٢ ، قال سيويه : \* وقالوا : لا نؤلك أن تفعل ، ==

سبحت في دخول "لا" على النكرات

وإذا دخلت "لا" على النكرات جاز فيها وجهان: العمل، وترك العمل، فإذا لم تعمل ارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر كما كان ذلك في المعرفة، ولا يشترط التكرار عند السير (١)؛ لأنهم سمع النكرة قد أمينا اللبس، فتقول: لا رجل في الدار، وعند سيويه لا بد من التكرار (٢)؛ لأنه جواب لمن قال: رجل في الدار أم امرأة؟ وإذا عملت فعلى أحد الوجهين، إما أن تشبهه بليس من حيث هي للنفي يثلها، وتخلص لأحد الزمانين، فترفع الاسم وتنصب الخبر، كقولك: لا رجل أفضل من عمرو، ولا يشترط فيها التكرار، ولكنها تتوجه على آخر الزمانين، وإما أن تشبهه بأن فتنصب الاسم، وترفع الخبر. وشبهت بأن لأنها للنفي كما أن إن للإيجاب، والمرب تحمّل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره، وأيضاً، فإنها داخلة على الابتداء والخبر مثل: "إن" إلا أن "لا" إن أدخلت على نكرة عامة مفردة اللفظ فلا حائل بينهما معها لتضمنها معنى "من" فتقول: لا رجل في الدار، كأنه جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ وتقول: لا ضارباً زيدا في الدار، فتنصب بها بالتنوين، ولم يصح البناء لكلاً تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد، وليس ذلك في كلام العرب، وكذلك إذا فصل بين "لا" وبين ما يصح أن تعمل فيه، نحو قولك: لا في الدار رجل، يرجعون

====  
لأنهم جعلوه ساقباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا وصار بدلاً منه فدخل فيه ما دخل في ينبغي كما دخل في لا سلام ما دخل في سلم. والنول من التنويل والنوال وهو العطية. وانظر المساعد

٠٣٤٦/١

(١) ينظر المقتضب ٣٦١/٤، والساعد ٠٣٤٥/١

(٢) قال سيويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جواب إذا عندك أم نا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل" الكتاب ٢/٢٩٨-

٢٩٩، وانظر المساعد ٠٣٤٥/١

الى الابتداء والتكرار ، ولا تعدل " لا " عمل ليس ولا عمل لأنَّ لضعفها عنهما في الوجهين جميعاً .

وقد زعم الرَّمَانِيُّ أنَّها ناصبةٌ مع الفصل ، ولا حجة

له على ذلك ، وقد زعم الزجاج <sup>(١)</sup> وتابَّعه السيرافي أنَّ النصب فيها بغير

تنوينٍ نصبٌ صحيحٌ ، والحجة ظاهرةٌ عليهما في قولك : لا رَجُلَ عَاقِلَ عَلى

النعمة ، وفي قولك : لا رَجُلَ وامرأةٌ بالنصب والتنوين ، والرفع والتنوين ،

وكذلك إذا تكررت النعمة كقولك : لا رجل كريم عاقلاً عندك ، وتقول : لا مثلك

ولا فَيْرُكَ أفضل من عمرو بالرفع والنصب في مثل وفير ، فالرفع على الابتداء

وعلى اسم " لا " ، والنصب على اسم " لا " لشبهتها بإن ، وهذا النصب

صحيحٌ وليس بيناءً ، لأنَّ ثبني ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، وأفضل رفعاً ونصباً

خبرٌ " لا " بلاخلافٍ إذا كان مثلك اسمها ، وأما في قولك : لا رَجُلَ أفضل

من عمرو إذا بنيت رجلاً ، فقال البرد <sup>(٢)</sup> بأنه خبرٌ لـ " لا " كما كان مثلاً

ذلك في إن التي حُملت عليها ، وقال سيويه <sup>(٣)</sup> : إنه يتصور بعد ذلك

الحكم بأن يتوهم / من " لا " واسمها مبتدأ حيث صارت بمنزلة اسم واحد ،

وإذا وقع في أول الكلام اسمٌ مبتدأٌ ووقع خبره بعده جارٍ عليه ، فلانما يكون

له ، فالخبر على هذه الحالة خبرٌ للمبتدأ المتصور من " لا " مع رجلٍ والبرد

راعى الأصل ، وسيويه اعتبر آخر الأمر وما آل إليه الحال .

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، والمساعد ٣٤٥/١ .

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٣/٤ .

(٣) قال سيويه : وقال الخليل رحمه الله : يدلُّك على أن لا رجل في موضع

اسم مبتدأ سرفوع قولك : لا رجل أفضل منك كأنك قلت : زيد

أفضل منك . الكتاب ٢٩٣/٢ .

(٤) قال سيويه : " واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا

قلت : هل من رجل ؟ فالكلام بمنزلة اسم سرفوع مبتدأ . والدليل

على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ

في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك .

الكتاب ٢٢٥-٢٢٦ ، وانظر ص ٢٩٣ .

فصل : [ النعت ]

قال : ( وَإِذَا نَعَتَ ) ( ١ ) ، قلت : كما تقول أنت : إِنْ نَعَتَ  
 المرفوع مرفوعٌ ونعتُ المنصوبِ منصوبٌ ، ونعتُ المنفَعِ بمنفَعٍ مثله على وجهين :  
 على الرفعِ على الموضعِ وعلى النَّصْبِ على اللَّفْظِ لا طَرَايَ البِنَاءِ حَتَّى صَارَ  
 كالإعرابِ إِلَّا أَنْكَ إِنْ شَعْتَ نَوَيْتَ النِّعْتَ كَأَنَّكَ بَنَيْتَ \* لَا \* مَعَ رَجُلٍ ،  
 وَإِنْ شَعْتَ بَنَيْتَ النِّعْتَ مَعَ المَنْعُوتِ ، وَحِينَئِذٍ قَدَرْتَ دُخُولَ \* لَا \* عَلَيْهَا  
 كَمَا لَوْ دَخَلْتَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَلَيْسَ فِيهِ عَلَى هَذَا بِنَاءٌ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ وَجَعَلَهَا  
 شَيْئًا وَاحِدًا ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلٌ عَاقِلٌ وَعَاقِلٌ وَلَا رَجُلٌ عَاقِلٌ ، فَلَنْ زِدْتَ نَعْتًا  
 نَصْبَتَهُ بِتَنْوِينٍ أَوْ رَفَعْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنْهُ لِغَلَا تَبْنَى ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ  
 شَيْئًا وَاحِدًا ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَعَتَ بِمُضَافٍ أَوْ مَطْوَلٍ لَمْ يَكُنْ فِي نَعْتِهِ البِنَاءُ  
 كَذَلِكَ ، فَتَقُولُ : لَا رَجُلٌ مِثْلَكَ وَمِثْلَكَ ، وَلَا رَجُلٌ ضَارِبًا زَيْدًا وَضَارِبٌ زَيْدًا  
 وَلَا يَجُوزُ ، ضَارِبٌ زَيْدًا .

فصلُ العطفِ :

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى المرفوعِ بَعْدَ \* لَا \* فَهُوَ مرفوعٌ ، وَهَذَا فِي عَطْفِ  
 المَفْرُودَاتِ ، وَعَلَى المَنْصُوبِ الصَّرْفِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَهُوَ فِي هَذَا البَابِ وَفِي  
 غَيْرِهِ ، وَعَلَى المَبْنِيِّ فَيَنْظُرُ ، فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ \* لَا \* فَيُوجِهِينَ : بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ  
 عَلَى اللَّفْظِ ، وَبِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ عَلَى المَوْضِعِ ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى  
 أَنْ تَنْوِيَ عَطْفَ مَفْرُودٍ عَلَى مَفْرُودٍ ، لِغَلَا تَبْنَى ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، فَتَقُولُ :  
 لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ ، وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا وَخَارِجًا ، وَلَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ وَامْرَأَةٌ .  
 وَإِنْ تَكَرَّرَتْ \* لَا \* جَازَ خَمْسَةَ أَلفاظٍ بِسَبْعَةِ أَعْرَابٍ : ( ٢ )  
 أَوْلَاهَا : لَا رَجُلٌ [ لَا ] امْرَأَةٌ عَلَى عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ .

( \*\* )

ثانيتها : لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا عَلَى عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ [ أَوْ ]

عَطْفَ مَفْرُودٍ عَلَى مَفْرُودٍ ، وَلَا الثَّانِيَةَ لِلتَّوَكِيدِ .

( \* ) فِي الأَصْلِ : نَصَبْتُ ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أَثْبَتَاهُ .  
 ( ١ ) الجمل ٢٣٨ .

( ٢ ) يَنْظُرُ شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى ٩٤٧/٢ ، وَالأشْمُونِي ٦٣٥/١ ، تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ مَحْيِ الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ .

( \*\* ) زِيَادَةٌ يُقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

ثالثها : لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ بالنصبِ في الأوَّل من غير تنوينٍ ورفعِ  
الثاني بالتنوينِ من وجهينِ على وجهينِ : على عطفِ جُملةٍ على جملةٍ أو على  
عطفِ مَفْرَدٍ على مَفْرَدٍ ، ولا الثانيةً للتوكيدِ .

رابعها : لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ برفعِ الأولِ ونصبِ الثاني بغيرِ تنوينٍ على  
عطفِ جملةٍ على جملةٍ .

خامسها : لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ بنصبِ الأولِ من غيرِ تنوينٍ ،  
(\*) ونصبِ الثاني بتنوينٍ على اللفظِ من  
عطفِ المفرداتِ ، و " لا " للتوكيدِ .

### فصل :

وقد تدخل " لا " على شيءٍ عمَلٌ بعضُهُ في بعضِ كقولك : لا مرحباً  
هو منصوبٌ بفعلٍ ماضٍ ، فلم تعمل " لا " شيئاً ، وقد تزاو " لا " بين العايلِ  
والمعمولِ في الإعرابِ لا في المعنى ، كقولك : غضبتُ من لا شيءٍ ، وجئتُ  
بلا زائٍ . (٢)

ولتعلم أن " لا " تقعُ في كلامِ العربِ على أنحاءٍ : تكونُ ناهيةً  
كقولك : لا تقمَّ ولا تقعدْ ولا تخرجْ ، ونحو ذلك ، وهي جازمةٌ لفعلِ المستقبلِ ،  
وتكونُ نافيةً غيرَ عاطفةٍ ، كقولك : قام / زيدٌ لا عمرو .

/٣٢

وتكونُ مؤكِّدةً للنفي بعدَ حرفِ العطفِ كقولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمرو ،  
والنافيةُ تكونُ زائدةً وغيرَ زائدةٍ ، وتزيدُ بالزائدِ ما لا يمنعُ العايلُ من عمليه  
فيما بعدها ، كقولك : خرجتُ بلا زائٍ ، وجاءَ بلا شيءٍ ، ونحو ذلك . والمقصودُ  
في هذا البابِ " لا " النافيةُ التي هي غيرُ زائدةٍ ولا عاطفةٍ ، وهي لا تخلو  
إما أن تدخلَ على الفعلِ ، وأما أن تدخلَ على الاسمِ ، فإن دخلتَ على الفعلِ

(\*) في الأصل : من غيرِ تنوينٍ ونصبِ الثاني بتنوينٍ على اللفظِ ، وهو تكرار .  
(١) ينظر الكتاب ٣٠١/٢ والمقتضب ٣٨٠/٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

لم يكن لها عملٌ فيه، نحو قولك : <sup>(\*)</sup> واللّه لا يقومُ زيدٌ ، وكقوله تعالى ﴿ فَلَا  
صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ لانتها في الآية المكرمة نافية لما مضى ، أى لم  
يصدق ولم يصل ، وليس لها عملٌ أيضاً فيما دخلت عليه من الفعل الماضي  
لا في لفظه ولا في موضعه .

وإذا دخلت على الاسم ، فلا يخلو ذلك الاسم إمّا أن يكون معرفةً  
أو نكرةً ، فإن كان معرفةً كان مرفوعاً ووجب تكرارها ، كقولك : لا زيدٌ في الدارِ  
ولا عمرو ، ولا محمدٌ في البيتِ ولا خالدٌ ، وإن دخلت على النكرة ، فلا تخلو  
النكرة إمّا أن تكون مفردةً أو مضافةً أو مشبهةً بالمضاف .

والفردُ في هذا الباب في اصطلاحهم كالمفردِ قسي باب النداء ،  
وهو ما ليس بمضافٍ ولا بمشبهٍ بالمضاف ، فإن كانت النكرة الواقعة بعد " لا "  
مفردةً ، فلا يخلو إما أن تتوفر فيها شروط البناء أو لا تتوفر .

وشروط بناء النكرة مع " لا " أن تكون النكرة مفردةً ، وأن تكون  
مباشرةً لـ " لا " <sup>(٢)</sup> ، وأن تكون غير مكررة ، فإذا كانت غير مفردة لم تكن  
مبنية مع " لا " ، وكانت منصوبةً بها نصب الأسماءِ المعربة ، كقولك : لا غلامٌ  
رجلٌ في الدارِ ، وكذلك إذا كانت مشبهةً بالمضاف كقولك : لا ضارباً زيداً  
في الدارِ ولا أمراً يوم الجمعة لك ، وإذا انتقض شروط مباشرتها لـ " لا " <sup>(٣)</sup>

(\*) في الأصل : لانتها ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٣١ من سورة القيامة .

(٢) في الأصل : لا لا خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : لا لا ، خطأ صوابه ما أثبتناه .

بالفصل بينهما رفعت النكرة بالابتداء، ووجب تكرارها، كقولك: لا في الدار رجل ولا امرأة، وإذا انتقض شرط لفرايد " لا " بتكرارها كنت مخيراً ان شئت بنيت النكرة مع " لا "، وان شئت رفعت، كقولك: لا رجل في الدار ولا امرأة، إن شئت أن تقول: هذا الكلام، وان شئت رفعت النكرة، فتقول: لا رجل في الدار ولا امرأة، وقد تقدم في فصل العطف وسيكرر بأبلغ من هذا (\*).

ان شاء الله تعالى .

فإذا توفرت هذه الشروط في النكرة الواقعة بعد " لا " وجب بناؤها معها وكانا في موضع رفع على الابتداء، وأصل " لا " هذه التي تبنى النكرة معها أن تكون عاملة في تلك النكرة، فإذا قلت: لا رجل في الدار فأصله عندهم لا رجلاً في الدار، وما يدل ذلك على أنها عاملة في النكرة المنصوب إذا لم تتكرر، قولهم: فيما أشبه المضاف: لا خيراً من زيد في الدار، فلا يمكن أن يكون خيراً مبنياً مع " لا " لإشوب التنوين فيه، وكذلك نصبها للنكرة إذا قلت: لا غلام رجل في الدار، فلا يمكن أن يكون غلام رجل مبنياً مع " لا " لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد؛ لأن المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد، فلذا بنيت المضاف مع " لا " جعلت ثلاثة أشياء كشيء واحد .

فإن قيل: ولم عملت " لا " وهي من الحروف التي لا تختص بالأسماء ثم لو كانت تختص لما كان ينبغي لها أن تعمل نصباً، وإنما تعمل الجر كحروف الجر، فلم عملت النصب؟

قيل: وإنما عملت النصب حملاً لها على نقيضها وهي " أن "، والشئ، يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره مع ما بينهما من الشبه الزائد على المناقضة، وذلك أن كل واحد منهما يدخل على المبتدأ والخبر، يضاف (١) ذلك إلى كونها نقيضتها، فعملت عليها في النصب لأجل المناقضة والشبه المذكور، فهي ناصبة للنكرة الواقعة بعدها

(\*) انظر ما تقدم ص ٤٦ وما سياتي .

(١) في الاصل " ما يضاف، ولعل الصواب ما أثبتناه .



رافعةً لخبرها ، فإذا صحَّ لها العملُ بما ذكرتُ كأنَّ أصلُ قولك : لا رَجُلٌ في الدار : لا رَجُلًا في الدار ، فكان ينبغي لها أن تعملَ فيها نصيبًا ، وإنما عدلوا إلى بناء " رَجُلٍ " معها ، لآتة جوابٍ لقولك : هل من رجلٍ في الدار ؟ فكان حقُّ الجوابِ أن يكونَ على وفقِ السُّؤالِ ، فيقالُ : لا من رجلٍ في الدار ، ومن موضوعةٍ للعمومِ ، فحذفوها من قولك : لا من رجلٍ في الدار ، وضمنوا معنى " من " الذي هو العمومُ واستغراقُ الجنسِ للنكرةِ الواقعة بعدَ " لا " ولذلك فهمُ منها أهلُ اللغةِ العمومِ في هذا الموضعِ ونحوه ، فبنيتِ النكرةُ مع " لا " لتضمنها معنى ، ونيتت معها على الفتح طلبًا للتخفيفِ .

فإن قيلَ : ولمَّ حكمتُ أنَّ " لا " مع النكرةِ السبئيةِ بعدها كالاسمِ الواحدِ ؟ قيلَ : لما كانتُ جوابًا لقولك : هل من رجلٍ في الدار ؟ كانتِ النكرةُ في السُّؤالِ إلٍ مجرورةً ، وحرفُ الجرِّ مع المجرورِ كالشئِ الواحدِ ، وذلكَ الحرفُ هو حرفُ الجرِّ ، طريقُ هذا السُّؤالِ بالجوابِ في كونِ النكرةِ مع الحرفِ الذي يليها كالشئِ الواحدِ .

وأما النكرةُ المضافةُ ، فهي معرفةٌ ، وإنما أُعربتُ ، وإن كان المرادُ بيها العمومُ ، لأنَّ الأسماءَ المضافةَ لا تجسُّ مبنيةً ، فَرَفِضَ فيها حكمُ عليهِ البناءِ ، وقُلبَ حكمُ جنسِها من الإعرابِ ، لأنَّ المضافَ بعدَ من الحرفِ ، إنَّ الحرفُ لا يكونُ مضافًا ، ولمَّ تجعَلْ " لا " مع المضافِ كالشئِ الواحدِ في كلامِ العربِ ، والمشبهُ بالمضافِ كالمضافِ .

فإن قيلَ : وما هو المشبهُ بالمضافِ ؟ قيلَ : هو عبارةٌ عن اسمِ نكرةٍ قيلَ في اسمِ آخرٍ أو تعلقَ به مجرورٌ ، كقولك : لا ضاربًا زيدًا ولا آسرًا يومَ الجمعةِ لك ، ولا خيرًا من زيدٍ في الدارِ ، ووجهُ شبههِ بالمضافِ أنَّ المضافِ يطلبُ المضافَ إليه ويقتضيه ، وهو عاملٌ في المضافِ إليه ، والمشبهُ بالمضافِ يعملُ فيما بعدهُ ويتعلقُ به ، وهو أيضًا يطلبُهُ ويقتضيه ، لأنَّ كلَّ عاملٍ يطلبُ معموله .

(١) في الأصل : وهي ، تحريف من الناسخ والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : وتعلق ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

ألفاظ الكتاب : قوله في " لا " أنها تنصب النكرات بغير تنوين<sup>(١)</sup> ،

لا يصح على حقيقة الاصطلاح ؛ لأن النصب إنما هو لقبٌ عن ضربٍ من الإعراب ،  
وإنما كان ينبغي له أن يقول : اعلم أن النكرة تُبنى مع " لا " <sup>(٢)</sup> ثم إن قوله  
بغير تنوين يُوهم أن عمل العامل في المعرب يكون بالتنوين وبغير التنوين ،  
فما يكون فيه التنوين يكون من أثر العامل ، وما كان فيه بغير تنوين كان  
عدمه / أيضا من أثر العامل ، والعدو لأبي القاسم - رحمه الله - في قوله :  
" أن " لا " تنصب النكرات " أنه تسامح وشبه البناء على الفتح بالنصب ،  
فلذلك أطلق عليه نصباً وشبه ذلك البناء بالنصب مع اقتران " لا " بذلك  
البناء ، فهي مشبهة للعامل مع عمله لا اقترانها به .

قوله : " بغير تنوين " الباء بـ المصاحبة ، كقولهم : خرج زيدٌ بشيابه ،  
وهي بـ الحال ، فإذا قال القائل : خرج زيدٌ بشيابه ، فكأنه قال : خرج زيدٌ  
وشيابه معه ، وكذلك هذا ، كأنه قال : اعلم أن " لا " تنصب النكرات وهي  
بغير تنوين ، فلا يكون التنوين من أثر " لا " على هذا التأويل ، ويكون سبب  
إثباته هذا العقد أن النكرة إذا كانت مرفوعةً بعد " لا " كانت منوننةً  
[ فذكر للقاري ] <sup>(٣)</sup> أنها إذا كانت مع " لا " مبنية لا يثبت فيها  
التنوين .

(١) الجمل ٢٣٧ .

(٢) اختلف النحويون في هذه الحركة ، هل هي حركة إعراب أم حركة  
بناء ؟ قال ابن الأنباري في الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنها  
حركة إعراب ، وذهب البصريون إلى أنها حركة بناء .

ينظر الانصاف مسألة ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٧٠ ،

وشرح ألفية ابن سمطي ٢ / ٩٣٨ - ٩٣٩ .

(٣) في الأصل " مذكر للناري " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(\*) الجمل : ٢٣٧ .

(\*\*) الجمل : ٢٣٧ .

كما يثبت فيها مرفوعةً ، فإن قيل قد نقلتم أن أصل " لا " أن تكسرون  
عاملةً في تلك النكرةِ النصب ، فلعلَّ أبا القاسم أشار بقوله : ( اعلم أن " لا "  
تنصبُ النكراتِ ) إلى الأصلِ .

قيل : يمنع من ذلك شيان : أحدهما قوله : ( بغير تنوين ) ؛  
لأنها في حالِ نصبِ النكراتِ يكونُ التنوينُ مُصاحِباً لها ، والآخِرُ أنه لم يمثَّل  
إلا بما يُبنى ، لأنَّه قال بعدَ هذا كقولك : ( لا رَجُلٌ في الدارِ ولا غلامٌ  
عندك ) ، فبيِّنَ اعلاؤه بالنوع الذي هو البناءُ ، حيث لا نصب ولا تنوين ،  
فإن قيل : ولم تختصت " لا " بالعملِ في النكراتِ  
دونَ المعارفِ ؟ قيل : اختصت بذلك لأسرِين :  
أحدهما : أنهم اعتزوا على أن يجعلوا الاسمَ الذي بعدهما  
( \* ) عاملاً ولا يتصورُ العمومُ في المعارفِ .

والآخِرُ (١) أنها إنما نصبت بالحصلِ على " إن " بالشبهِ المذكورِ  
لأنَّ السُّببَ بالشيءِ لا يقوى قوته ، فقصرَ وهما على بعضِ ما تعملُ فيه " إن "  
وهو النكراتُ لتظهرَ مزيةُ " إن " عليها التي هي أصلها في العملِ .  
قوله : ( وقد يجوزُ أن لا تعملَ فتلفيها ) (٢) ، يريدُ : وقد يجوزُ  
أن لا تُبنى النكرةُ بعدَ " لا " فترفعُ ، وسُمِّيَ أيضاً البناءُ على الفتحِ عاملاً على  
طريقِ التوسُّعِ ، وهذا الجوازُ إنما يتصورُ إذا كانت متكررةً ، وتكونُ النكرةُ التي  
بعدَ " لا " الأولى مباشرةً لها ، فحينئذٍ يجوزُ لك أن تبنيتها معها وألا تبنيتها ،  
فترفعُ النكرةُ ، فتقولُ : لا غلامٌ لك ولا امرأةٌ ، وأما في غيرِ هذا المحلِّ ،  
فيجبُ الغاؤُهما ، وذلك إذا كانت مفصولةً من " لا " كقولك : لا في الدارِ رَجُلٌ  
ولا امرأةٌ ، وسُدُّ أبي القاسمِ - رحمه الله - إنما هي فيما يجوزُ فيها الإلفاءُ  
والبناءُ ، لأنه مثَّلَ بقوله : لا غلامٌ لك ولا مالٌ لزيدٍ ، فقد كررَ " لا " والنكرةُ

( \* ) في الأصل : عاملاً ، والسياقُ يقتضي ما أثبتناه .

( ١ ) في الأصل " والآخِر " ، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه .

( ٢ ) الجمل ٢٣٧ .

التي بعدها مباشرة ، وعليه قوله تعالى : \* لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ \* (١)

على قراءة من قرأ بالرفع ، وكذلك قوله تعالى \* لَا لَفْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ \* (٢)

قوله : ( وقد يجوز أن تُجرى سُجْرَى لَيْسَ ، فترفعُ مابعدَها مالا أنه لا تعملُ

إلا في النكرات ) (٣) ، اعلم أنه يجسء في كلام العرب : لا رَجُلٌ في الدارِ برفعِ

رجلٍ من غير أن تُتكرَّرَ " لا " ، فيقولُ النحويون (٤) إنها في هذا الموضعِ

مُشَبَّهَةٌ بليْسَ ، فهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، فتكونُ النكرةُ المرفوعةُ

بها اسماً لها والمجرورُ في موضعِ خبرِها ، كما يكونُ ذلك في " لَيْسَ " ، فإن قيل :

ولائى شئى ؛ لا تجعلُ مابعدَ " لا " مرفوعاً بالابتداءِ ولا تحتاجُ إلى أن تُحْمَلَ

على لَيْسَ ؟ قيلَ : لأنَّ كُلَّ موضعٍ رَفَعُ مابعدَها بالابتداءِ من معرفةٍ أو نكرةٍ

لم تكن إلا مُكرَّرةً ، وهي في هذه المسألة المذكورة غير مُكرَّرةٍ ، فحملوها في

العملِ في هذه النكرةِ على نظيرِ تَهْمَا (٥) وهي " لَيْسَ " كما حملوها في النَّصْبِ

(\*) في الأصل : على نظيرى الشئى ، وهو تحريف من الناسخ .

(١) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة وقراءة السبعة دون أبي عمرو وابن كثير

بالرفع منونا . ينظر الكشف ١/٣٠٥ .

(٢) الآية ٢٣ من سورة الطور قال الزجاج " وتقرأ ( لَا لَفْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ )

بالنصب فمن رفع فعلى ضربين ، على الرفع بالابتداء ، وفيها هو

الخبر ، وعلى أن يكون " لا " في مذهب ليس رافعة ، أنشد سيويه

وغيره :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِمَا \* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

ومن نصب فعلى النفي والتبرئة كما قال في قوله ( لَا رَيْبَ فِيهِ ) .

إلا أن الاختيار عند النحويين إذا كررت " لا " في هذا الموضع الرفع ،

والنصب عند جميعهم جَائِزٌ حَسَنٌ . معاني القرآن ٥/٦٣-٦٤ .

(٣) الجمل ٢٣٧-٢٣٨ .

(٤) قال سيويه : " وقد جعلت وليس ذلك بالا كثر بمنزلة ليس وان جعلتها

بمنزلة لَيْسَ كانت حالها كحال لا في أنها في موضع ابتداء وأنهما

لا تعمل في معرفة . . وان شئت قلت : لا أحد أفضل منك في قول

من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع وفيما يجوز أن يحمل

عليها . . واذا قلت : لا غلام ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة

لَيْسَ " ، الكتاب ٢/٢٩٦ فابعدَها وانظر شرح المفصل ٢/١١٦ ، والمساعد

في هامش ص ٣٤ الوجه الأول : أو حرف ليس لا أن تعمل عمل إن .

على نقيضها وهي "انَّ" ولم يُخْرِجُوا بِهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَنِ الْعَمَلِ فِي النِّكَرَةِ  
لَا أَنَّهَا لَمْ تَقْوِ قُوَّةَ مَا حُدِّثَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْعَمَلِ ، فَبِهِي لَمْ تَقْوِ فِي  
النَّصْبِ قُوَّةَ "لَانَ" ، وَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ "لَيْسَ" فِي الرَّفْعِ ، فَبِهِي لَا تَعْمَلُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ  
إِلَّا فِي النَّكَرَاتِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حِينَ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا  
تَنْصَبُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَلَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ ، وَقَالَ حِينَ شَبَّهَهَا بِ"لَيْسَ" ، لِأَنَّ  
أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكَرَاتِ (١) فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي  
النَّكَرَاتِ ، فَمَا تَصْنَعُونَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : "لَا بَصْرَةَ لَكُمْ" وَلَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ  
لِلْمَطِيِّ (٢) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :  
"قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ" (٣) وَالْبَصْرَةَ وَالْهَيْثَمَ وَأَبُو  
الْحَسَنِ أَعْلَامٌ ، قِيلَ : هَذَا يَتَخَرَّجُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ  
عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِالإِضَافَةِ وَهُوَ مِثْلُ "فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَمِثِلُ الْبَصْرَةَ  
لَكُمْ" ، وَلَا يَمِثِلُ الْهَيْثَمَ لِلْمَطِيِّ ، وَلَا يَمِثِلُ أَبِي الْحَسَنِ لِلْفَقِيهِ فِي الْقَضِيَّةِ النَّازِلَةِ ،  
وَمِثْلُ لَا يَتَعَرَّفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَهِيَ نَكْرَةٌ وَ"لَا" عَامِلَةٌ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ  
الْمِضَافَ وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَسُيِّبَ الْإِلْفُ وَاللَّامُ ، فَقَالُوا : لَا بَصْرَةَ وَإِنَّمَا

(١) قال سيويوه : "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا  
الباب لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفة أبدأ" . الكتاب ٢/٢٩٦-٢٩٧ ،  
وانظر المقتضب ٤/٣٦٢-٣٦٣ ، والأصول ١/٣٨٢ ، وابن يعيش  
٢/١٠٢-١٠٣ .

(٢) يروى صدر بيت وعجزه : \* وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ حَسْبِي \*  
قال سيويوه : "فانه جعله نكرة كأنه قال : لَا هَيْثَمَ مِنَ الْهَيْثَمِيِّينَ  
ومثل ذلك لا بصرَةَ لَكُمْ" . الكتاب ٢/٢٩٦ ، وانظر المقتضب  
٤/٣٦٢-٣٦٣ .

(٣) قال سيويوه : "وتقول قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة قلت : فكيف  
يكون هذا وإنما أراد قليلاً رضي الله عنه فقال : لأنه لا يجوز  
لك أن تعميل "لا" في معرفة وإنما تعميلها في النكرة فإذا جعلت  
أبا حسن نكرةً حسن لك أن تعميل "لا" وعلم المخاطب أنه قد دخل  
في هؤلاؤ المنكوريين عليّ وأنه قد غيب عنها" . الكتاب ٢/٢٩٧ ،  
وانظر المقتضب ٤/٣٦٣ .

هي البصرة وقالوا : لا هيثم وإنما هو الهيثم ، وكأنتهم حذفوا الالف واللام  
ليعينوا لفظها لدخول " لا " عليها كتهيئة اللام في قولهم " لا أبا لك " (١)  
وأما أبو حسن فمرة كان يدعى أبا الحسن ومرة كان يدعى أبا حسن ،  
فأدخلوا " لا " على قولهم : أبا حسن الذي لفظه لفظ النكرة وإن كان  
معرفة .

والثاني ، وهو الظاهر أن يكون نكر البصرة وجعلها اسم جنس للبصرة  
وما أشبهها ، وكذلك نكر الهيثم وجعله اسم جنس له ولمن يشبهه من الفقهاء ،  
فيكون قوله : " لا بصره لكم " بمنزلة قولك : لا مدينة لكم ، ويكون قوله : لا هيثم  
الليلة ، وكذلك قولهم : قضية ولا أبا الحسن تنزل منزلة قضية ولا فقيه يتغفه  
فيها ، وهذا الوجه الثاني في المعنى راجع الى الوجه الأول ، ولكن تقدير  
الإعراب مختلف فيهما ، فأما قول الشاعر : (٢)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِمَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحِ  
البيت هو لسعد بن مالك (٣) بن بكر بن وائل ، والنيران : أركان بهانيران

(١) الكتاب ٢٧٩/٢ .

وقال المبرد " أما قولك : لا أبا لك فانما تثبت اللام لا نك تريد  
الإضافة ولولا ذلك لحذفها " . المقتضب ٣٧٤/٤ وانظر التصريح

على التوضيح ٢٣٦/١ .  
(٢) من شواهد الجمل : ٢٣٨ .  
والبيت لسعد بن مالك وقد استشهد به سيويه في موضعين مسن  
الكتاب على أعمال " لا " عمل ليس وقال : وليس ذلك بالأكثر .

وجعل الخبر محذوفا تقديره لي . الكتاب ٥٨/١ و ٢٩٦/٢ .  
وهو في المقتضب كذلك شاهدا على هذه اللغة ٣٦٠/٤ من غير تكرير  
" لا " ، وأنشده أبو تمام في الحماسة بشرح التبريزي ١٩٣/١ ، وانظر  
الانصاف ٣٦٢/١ والمقتصد ٨٠٧/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل  
٣٣٥ ، وشرح المقصورة للخمي ٢٤٣ .

(٣) سعد بن مالك بن بكر بن وائل أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها  
في الجاهلية وكان شاعرا وهو القائل :

الحرب ، فالهاءُ مِن قوله : " عَنْ نِيرَانِهَا " عَائِدَةٌ عَلَى الْحَرْبِ ، وَمَعْنَى مَنْ صَدَّ  
عَنْ نِيرَانِهَا : مَنْ رَجَعَ عَنْ نِيرَانِهَا وَتَبَاعَدَ عَنْهَا ، قَوْلُهُ :  
\* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ \*

المعنى : فَأَنَا الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ لَا زَوَالَ لِي عَنْهَا ، وَلَا يُعَدُّ لِي عَنْهَا ،  
وَصَفَّ نَفْسَهُ بِالصَّبْرِ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْقِتَالِ .

قوله : " فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ " لَمْ يَرِدْ أَنْ يُخْبَرَ بِأَنَّهُ / ابْنُ قَيْسٍ ؛ ١/٣٤  
لَأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا وَإِنَّمَا نَزَّلَ ابْنَ قَيْسٍ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ : أَنَا الشُّجَاعُ الْمَشْهُورُ  
بِالشَّجَاعَةِ ، فَكَانَتْ قَالٌ : فَأَنَا الشُّجَاعُ الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ ، كَمَا قَالَ الْآخَرُ (١) :  
\* أَنَا ابْنُ سَاوِيَةَ لِأَنَّ جَدَّ النَّقْرِ \*  
كأنه قال : أَنَا الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ لِأَنَّ جَدَّ النَّقْرِ .

" مَنْ " فِي قَوْلِهِ " مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا " يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ،  
فَيَكُونُ قَوْلُهُ : صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ بِالشَّرْطِ ، وَالْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِ :  
" فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ " جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَيَكُونُ صَدَّ  
عَنْ نِيرَانِهَا صِلَةً لَهَا ، وَتَكُونُ أَيْضًا " مَنْ " عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي مَوْضِعِ رَفِيعٍ  
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْفَاءُ دَخَلَتْ إِشْعَارًا بِأَنَّ فِئِي

====  
يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي      وَضَعْتَ أَرَاهِيظَ فَاسْتَرَاخُو  
.....  
مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ  
وله أشعار جياذ في كتاب بني قيس بن ثعلبة . انظر ترجمته فـي  
المؤتلف والمختلف ١٣٥ ومعجم شعراء لسان العرب ١٨٣ .  
(١) البيت من شواهد سيبويه لبعض السعديين في الكتاب ١٧٣ / ٤ ،  
والانصاف ٧٣٢ / ٢ واستدل به الكوفيون على جواز الوقف بنقل  
الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره نحو : رأيت  
البكر ، بفتح الكاف في حالة النصب وهو في الحذف في شرح أبيات  
الجمال بلانسة ٣٥٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢٦٨ / ١ ===

المبتدأ سبباً ، فكان صدودٌ من صدٍّ عن نيرانها سبباً في ثبوته فيها ، كما تقول :  
مَنْ يُخْرِجِ الدَّلُوَ فَلَهُ يَرْهَمُ ، وموضعُ الشاهدِ فيه قوله : " لَا بَرَّاحُ " ، فبرَّاحُ  
اسمٌ " لا " وخبرها محذوفٌ ، فكانه قال : لَا بَرَّاحَ لِي مِنْهَا .

قوله : ( فَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ " لا " وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ بَطَلَ عَمَلُهَا ) (١) الفصلُ  
بينهُما نَقَضَ لشرطٍ مِنْ شُرُوطِ بِنَاءِ الاسِمِ النَكْرَةِ مَعَ " لا " (٢) التبرئةُ ،  
فلَمَّا انْتَقَضَ شرطُ الاتِّصَالِ بالفِصْلِ زَالَ بِنَاءُ النَكْرَةِ مَعَ " لا " ، وَرَجَعُوا فِيهَا  
إِلَى الرَّفْعِ بِالابْتِدَاءِ ، وَإِذَا رَفَعُوا بِالابْتِدَاءِ كَرَرُوا ، وبذلك مثلُ أبو القاسمِ ،  
فَقَالَ فِي مُثَلِهِ ( لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا لَكَ مَالٌ ) (٣) ، وسنهُ قوله تعالى :  
\* لَا فِيهَا قَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ \* (٤) ، قوله ( فَإِذَا نَعَتِ السَّنْفِي ) (٥) ،  
يَعْنِي بِالسَّنْفِيِّ هَا هُنَا الاسِمُ الَّذِي بُنِيَ مَعَ لَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَنَعْتُهُ لَا يَخْلُو  
إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أَوْ مَضَافًا ، وَالْمُفْرَدُ مَا لَيْسَ بِمُضَافٍ ، فَالْتَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ فَسِي  
هَذَا الْبَابِ مُفْرَدَانِ ، فَإِنْ كَانَ النِّعْتُ مُفْرَدًا جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ : الْحَمْلُ عَلَى  
الْفِظِّ كَقَوْلِهِ : لَا غُلَامٌ عَاقِلٌ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامٌ عَاقِلٌ ،  
وَأَنْ تَجْعَلَ النِّعْمَتَ مَعَ النِّعْتِ اسْمًا وَاحِدًا كَخَمْسَةَ عَشَرَ كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامٌ عَاقِلٌ  
فِي الدَّارِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَاقِلٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ عَلَى " لا " (٦) فِي هَذَا

==== والدرر ١٤١ / ٢ ونسبه لعبدالله بن ماوية الطائي وعجزه :

\* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَانِي زُمْرٌ \*

وسمى جَدًّا اشْتَدَّ وَتَحَقَّقَ وَالنَّقْرُ صَوْتُ بِاللِّسَانِ يَسْكُنُ بِهِ الْفَرَسُ إِذَا  
اضْطَرَبَ بِصَاحِبِهِ ، وَانظُرِ اللِّسَانَ ( نَقْر ) وَقَدْ نَسَبَ الْبَيْتَ إِلَى عُبَيْدِ  
ابنِ مَؤْيَةِ الطَّائِيِّ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَقْلُ حَرَكَةِ الرَّاءِ إِلَى الْقَافِ وَهِيَ لَفَةٌ  
لبعض العرب .

( ١ ) الجمل ٢٣٨ .

( ٢ ) ينظر الكتاب ٢٧٦ / ٢ والمقتضب ٣٦١ / ٤ .

( ٣ ) الجمل ٢٣٨ .

( ٤ ) الآية ٤٧ من سورة الصافات وفي الاصل : تصحيف للآية إذ كتبت :

لَا فِيهَا لَفٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ .

( ٥ ) الجمل ٢٣٨ .

( ٦ ) في الاصل على إلا صوابه ما أثبتناه .



الوجه وهو تركيب النعت مع المنعوت ، وجعلتهما بمنزلة الاسم الواحد أن تكون غير سنية مع النكرة بعدها ، لئلا يجعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد .

وإن كان النعت مضافاً كقولك : لا رجل صاحب مال في السدار جازلك في النعت المضاف وجهان : الحمل على اللفظ ، والحمل على الموضع ، ولم يجوز أن تجعل النعت والمنعوت كالشئ الواحد ، لأن المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد ، إذا حزل (١) [لا] عن النكرة التي وليتها ، وإذا لم تجز ذلك كما يظهر من مذهب بعض النحويين في هذه المسألة وأشباهها [أدى] (٢) ذلك إلى أن تجعل أربعة أشياء كالاسم الواحد ، وذلك لا يوجد أصلاً في كلام العرب .

فإن قيل : فلم جاز حمل النعت هاهنا على اللفظ ، ولفظ المنعوت سني والبناء لا يتبع لفظه ؟ قيل : حكم هذا ، وعلته كعلة النداء المفرد العلم حين حمل نعته على اللفظ ، وقد تقدم ذلك في باب النداء .

قوله : ( فجعلت النعت والمنعوت كاسم واحد ونصبتهما جميعاً ومنعتهما التنوين ) (٣) ، وقد تقدم / العذر له على إطلاقه نصب فسي - / ٣٤ هذا الموضع وأمثاله من المبتدآت .

قوله : ( وإذا قلت لا رجل عندك ولا مال ولا ثوب إن شئت جعلت الثانية مثل الأولى ) (٤) .

(\*) زيادة يلتئم بها الكلام .  
(١) هكذا في الأصل ولعل صحتها : إذا حزل لا عن النكرة ، لأن الحزل هو القطع والمراد أن المضاف مع المضاف إليه إذا ولي " لا " النكرة لم يجزيناؤها معه لئلا تجعل ثلاثة أشياء كالاسم الواحد وذلك لا يوجد في كلام العرب .

(٢) في الأصل ( ودي ) ولعل صوابه : أدى .

(٣) الجمل ٢٣٨ .

(٤) الجمل ٢٣٩ ، وفي الأصل : الأول والتصويب من الجمل .

سبحت لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

هذه المسألة وما شاكلها وهي قولك : لا رجل عندك ولا مال ولا حول  
ولا قوة إلا بالله يجوز فيها خمسة أوجه : أحدها : أن تجعل الأولى  
مبنية مع النكرة التي بعدها، ولا الثانية كذلك.

والوجه الثاني : أن ترفع ما بعد " لا " الأولى وما بعد " لا " الثانية  
بالابتداء وتترك بناءها على الفتح .

والوجه الثالث : أن تبني الأولى (١) مع النكرة الواقعة بعدها  
وتجعل الثانية مؤكدة في العطف، والعطف هنا إنما هو بالواو ، فلذا  
فعلت ذلك جازلك في النكرة التي بعدها أن تعطفها على موضع الأولى فترفع  
وتنون ، وجازلك أن تعطفها على لفظ الأولى فتصّب وتنون ، فهذا وجهان  
إلى الوجهين المتقدمين فتصير أربعة أوجه .

والوجه الخامس : أن تجعل النكرة التي بعد " لا " الأولى مرفوعة  
بالابتداء غير مبنية مع " لا " وتجعل النكرة التي بعد " لا " الثانية (٢)

مبنية معها، فتقول على الوجه الأول : لا غلام عندك ولا مال ولا حول ولا قوة  
إلا بالله ، وعلى الوجه الثاني : لا غلام لك ولا مال ، وعلى الوجه الثالث :  
لا حول ولا قوة ، وعلى الوجه الرابع : لا غلام عندك ولا مالا ولا حول ولا  
قوة إلا بالله . [ وعلى الوجه الخامس لا غلام عندك ولا مال ولا حول ولا قوة إلا بالله ] (٣)

(٤)

(١) في الأصل : الأول ، ولعل الصواب الأولى .

(٢) في الأصل : غير مبنية معها ، والسياق يقتضي حذف " غير " .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

قوله : ( وان شئت جعلت " لا " الثانية مثل الأولى ) ، يريد أنك  
تبني الثانية مع النكرة التي بعدها ، كما بنيت الأولى مع النكرة التي بعدها .  
قوله : ( فتنصب بها من غير تنوين ) ( ١ ) قد تقدم العذر له أيضا  
عن مثل هذا اللفظ .

### مبحث الفرق بين لا النافية والعاطفة

قوله : ( وإن شئت جعلتها عاطفة ) ، ظاهر هذا الكلام يعطي أن  
" لا " في قولك : لا رجل عندك ولا مالا أو ولا مال لك هي العاطفة ؛ لأن  
كلامه إنما وقع في " لا " فالضمير المنصوب من قوله ، وإن شئت جعلتها  
عاطفة عائدة على " لا " و " لا " ليست بعاطفة في هذا الوضع ، وإنما هي  
مؤكدة لنفي المعطوف .

والعطف في هذه المسألة وأمثاله إنما هو للواو ، و " لا " العاطفة  
من شروطها أن تقع بعد الإيجاب ولا تقع بعد النفي كقولهم : قام زيد  
لا عمرو ، والعذر له في ذلك أنها لما وقعت مقترنة بحرف العطف سماها  
عاطفة على طريق السجاز والتوسيع ، وإن لم تكن كذلك ، وأنشد قول  
الشاعر : ( ٢ )

هَذَا وَجَدْتُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

( ١ ) الجمل : ٢٣٩ .

( ٢ ) الجمل ٢٣٩ .

والشاهد في الكتاب ٢٩٢/٢ ونسبه سيبويه لرجل من بني مذحج  
واستشهد به على العطف على السحل أو الحمل على الموضع مراعاة  
لسحل " لا " مع اسمها قال : وزعم الخليل - رحمه الله - أن ههنا  
يجرى على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم ، وهو من  
شواهد الأختف في معاني القرآن ١٧٢/١ ، والبيرد في المقتضب  
٣٧١/٤ ، والاصول ٣٨٦/١ ، وكتاب المقتصد ٨٠٤/٢ ، والحلل  
في شرح أبيات الجمل ٣٢٦ ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، وفي  
الحلل أن الشاهد لرجل من مذحج وقيل لهمام بن مرة أخي

البيت هو منسوب لشاعر اسمه ضمرة بن ضمرة (١) ونسب الى غيره والجسد في اللغية: أبو الابد والجسد أيضا: العظمة، ومنه قوله تعالى \* وأنه تعالى جد ربنا \* (٢) والجسد السعد، ومنه قوله: (٣)

\* كَذَلِكَ جَدِي مَا أَصَاحِبٌ صَاحِبًا \*

ويقال: منه رجل مجدود أي: مسعود، والصغار: الذل، ومعنى البيت اختلّف فيه، فمنهم من قال: هذا الشاعر كان حثية يدعونه الى الشدايد، ويؤثرون عليه أخا له فلا يدعونه الى الشدايد، ويحسون اليه أكثر من احسانهم لهذا الشاعر.

وقيل: كانت لهذا الشاعر أم، وكان كثير الصبر بها / حسن ١/٣٥  
الخدمة لها، وكانت تفضل أخا له عليه لم يكن مثل عنايته بها في الأمور، فقال شعرا منه هذا البيت يقول فيه: إن كوني أدعى الى الشدايد والمكروه ويؤثر عليّ غيري صغاري وان لال. ثم قال: وأنا بري من أمي وأبي إن ثبت ذلك وأقت عليه.

====  
جساس بن مرة قاتل كليب، وذكر الاصبهاني أنه لضمرة بن ضمرة وزعم ابن الأعرابي أنه قيل قبل الاسلام بخسمائة عام. وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفضل ١١٠ / ٢ ونسبه ابن هشام في لعرباب الجمل لزرافة الباهلي أو هني بن أحمر الكناني، وانظر اللسان ( ليس )، والخزانة ٣٨ / ٢، وفيها قصة هذا الشعر. ويروى: " هذا لعمركم".

(١) ضمرة بن ضمرة النهشلي، قال ابن سلام شريف فارس شاعر بعيد الذكر كبير الأمر. ينظر طبقات ابن سلام ٥٨٣ / ٢. وقال الجاحظ: وكان ضمرة خطيبا وكان فارسا شاعرا شريفا سيذا وكان أحد حكام بني تميم المشهورين عاش في زمن النعمان بن المنذر، وكان النعمان لدمامة الشاعر يتمنى عدم رؤيته فيقول له ضمرة إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه. ينظر البيان والتبيين ١٧١ / ١ - ٢٠١ والشعر والشعراء ٦٣٢ / ٢.

(٢) الآية ٣ من سورة الجن.

(٣) الشاهد لامرئ القيس، ويوانه ٦٩ وعجزه: \* من الناس الا خانني وتغيرا

ومن هذا الشعر: (١)

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا

وَإِذَا يَحَاسُ الْحَيْسُرِيدَى جُنْدَبُ

أَيْنَ السَّوِيَّةِ أَنْ إِذَا أَخْصَبْتُمْ

وَأَمْنْتُمْ فَأَنَا التَّبَعِيدُ الْأَجْنَبُ

وهروى : الأختيب ، والظاهر فيه التفسير الأول ، لأنه يُخاطَبُ جماعةً مُذَكَّرِينَ ، وَلَا تُخاطَبُ تِلْكَ الْمُخاطَبَةُ الرَّأءَةُ الَّتِي هِيَ الْأُمُّ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ : «أَيْنَ السَّوِيَّةِ أَنْ إِذَا أَخْصَبْتُمْ وَأَمْنْتُمْ» ، فَهَذَا خِطَابُ الْجَمِيعِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : «هَذَا وَجَدَّكُمْ» ، فَهَذَا الْخِطَابُ لْجَمَاعَةِ الْمَذَكَّرِينَ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا خَاطَبَ الْحَيَّ .

قوله : «وَجَدَّكُمْ» خُفِضَ بِوَاوِ الْقَسَمِ ، وَجَوَابُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ مِنْ مَعْنَى

الْكَلَامِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَجَدَّكُمْ أَنْ هَذَا لَهُوَ الصَّفَارُ بِعَيْنِهِ ، وَقَصَلَ بِالْقَسَمِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ آيَاهُ فِي الْكَلَامِ ، فَهُوَ يَفْصِلُ بَيْنَ الشَيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا كَالْتِدَاءِ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَصَلُوا بِالتَّدَاءِ بَيْنَ التَّلَسِّيَةِ وَالْمَوْصُولِ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ : (٢)

تَعَالَ قَلَنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِبُ يَصْطَحِبَانِ

(١) البيتان في اللسان (حيس) ، والخزانة ٢/٢٨٠ .

(٢) للفرزدق ، ديوانه ٨٧٠ ، وهو من شواهد سيبويه على مراعاة الشاعر

للسمعي في (من) ، فإن لفظها مفردٌ ومعناها في البيت مثنى .

فلذلك قال يصطحبان . الكتاب ٢/٤١٦ ، وانظر المقتضب ٢/٩٥

و ٢/٢٥٣ ، والخصائص ٢/٤٢٢ والتبصرة والتذكرة ١/٥٢١ ،

والحلل في شرح أبيات الجمل ٤٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٨ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصاري

٤١٥ والدرر ١/٦٤ - ٦٥ ، ويروى (تعش) .

قوله (يعينه في موضع الحال) كأنه قال: هذا هو الصغار حقيقة،  
والعامل فيه هذا من معنى الفعل الذي هو الإشارة.

قوله: (ان كان ذاك)، ذاك فاعل يكان وكان تامة، وذاك إشارة  
إلى الإذلال والصغار، وأولى الثبوت عليه، وموضع الشاهد في البيت كونه  
عطف "أب" على موضع لا أم، إذ هو في موضع رفع بالابتداء، و"لا" في قوله:  
ولا أب مؤكدة للنفي المتقدم في العطف، لأنها لو لم تكن لاستغنى عنها  
لو قال: لا أم لي ان كان ذاك ولا أب، وإنما احتيج إليها للوزن ولتوكيد  
معنى النفي.

قوله: (وانذا دخلت لا على شئ) قد عمل فيه عامل بقى على  
حاله كقولك: لا مرحباً ولا أهلاً (١)، إنما أورد هذه المسائل في هذه  
المواضع، لأن مرحباً وأهلاً وكرامةً وسرةً نكرات، وقد وليتها "لا" فخاف  
أن يحدف منها التنوين، وتبنى مع "لا" كما بيني لا رجل في قولك:  
لا رجل في الدار وما أشبهه، فأعلمنا أن العرب لم تدخل "لا" هذه في  
هذه المسائل وأشباهها على الاسم، وإن كان وليها في اللفظ، وإنما أدخلتها  
على فعل مضمير، وتقديره: لا صادفت مرحباً، ولا صادفت سهلاً، ولا أكرمت  
كرامةً، ولا أسرك سرّةً، فلاها هنا إنما هي داخلّة على الفعل لا على  
الاسم. (٢).

قوله: (وقد تزأر "لا" بين العايل والمعمول فيه كقولك غضبت من  
لا شئ، وجئت بلا زان) (٣)، إنما أطلق على "لا" في هذه المثل أنها زائدة

(١) الجمل ٢٣٩.

(٢) قال سيويه: "كما لا تتنى" "لا" في الأفعال التي هي بدل منها وذلك  
قولك: لا مرحباً ولا أهلاً ولا كرامة ولا مسرة ولا شللاً ولا سقياً ولا رعيًا  
ولا هنيئاً ولا مريثاً صارت "لا" مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس  
معه لا؛ لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق "لا". الكتاب ٣٠١/٢.  
وقال البرد: "لأن الكلام كان قبل دخول "لا" أفعال هذا وكرامة وسرة  
أبي وأكرمك وأسرك فإنا نصبه الفعل فلما دخلت عليه "لا" لم تغيره".  
المقضب ٣٨٠/٤.

(٣) الجمل ٢٣٩.

لأجل أنها لم تحل بين حرف الجر وما عمل فيه، فهي زائدة في اللفظ بهذا الاعتبار، وغير زائدة في المعنى، فإنها فيه نافية للزائد والشئ، ومثلها في الزيادة في اللفظ دون المعنى قولهم: أريد أن لا تفعل، فإنها أيضاً زائدة في هذا / الموضع، ولم تحل بين أن وعملها في الفعل، فهي أيضاً / ٣٥ زائدة في اللفظ. وفي المعنى، ومن ذلك قوله تعالى \* إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَتَّقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ \* (١) فإن المعنى إنما هو ليعلم أهل الكتاب، فهو على إثبات العلم لا نفيه.

قلت: الزيادة يطلقها النحويون على الحروف التي لم تتغير المعنى، والعرب لا تتكلم بشيء إلا لغائبة إما للتأكيد أو غيره مما لا يناقض معنى الكلام ولا يغيره، فإن أطلق عليها زائدة فإنما هو باعتبار كونها لا تتغير المعنى، ويجاء بها لمعنى آخر غير تغيير المعنى، فمن ذلك قولهم: ما زيد بقائم، فيقولون الباء زائدة من حيث أنها لم تتغير معنى الكلام، وهي مع ذلك للتأكيد للكلام.

وكذلك قوله تعالى \* فِيمَا نَقُضُهُمْ بِيَعَابِهِمْ \* (٢)، فيجعلون "ما" زائدة من حيث أنها لم تتغير معنى الكلام، وهو مع ذلك لتأكيد الكلام، وكذلك قوله تعالى \* فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ \* (٣)، وقوله تعالى \* إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلُ الْكِتَابِ \*، "لا" في هذه الآية، وإن كانت زائدة من حيث كانت لم تتغير معنى الكلام ولا قصد بها النفي إنما جاءت مشيرة أن معلوم العلم الذي دخلت عليه نفي، ألا ترى أن معلوم هذا العلم قوله تعالى \* إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلُ الْكِتَابِ \*، "لا" في قوله \* إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلُ الْكِتَابِ \*، مثل "لا" التي تجيء قبل القسم وتسمى توطئة القسم إذا كان المقسم عليه منفياً نحو قولهم: لا والله لا أفعل فهي أيضاً وإن كانت زائدة مشيرة بأن (٤) المقسم عليه نفي، وقس

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة النائدة.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) في الأصل (فان المقسم عليه) والسياق يعطي ما أثبتناه.

قال الشاعر : (١)

فَعَالِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهَيَّبُ تَلْعَةً

مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ مَعَارِفُ

وأراد لا تهيب، فـ لا \* التي في أول الكلام مُشِعْرَةٌ أَنَّ الْقِسْمَ عَلَيْهِ سَنَفِيٌّ  
في البيت، وهي فيه من الأريّة التي تدل على \* لا \* السخوفاً من جواب القسم .  
وكما تراء \* لا \* كذلك تحذف من الكلام ، وهي مرادة ، قال الله  
تعالى \* وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا  
مِنَ الْخَالِدِينَ \* (٢) على هذا التقدير هو معنى الآية ، وقد قالوا في قوله  
تعالى \* يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا \* (٣) ، أي : يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ تَرَكَ الضَّلَالَةِ  
وَهُوَ الْهُدَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ عَلَى حَذَفٍ \* لا \* ، ويريدُ ، يُبَيِّنُ اللَّهُ  
لَكُمْ الضَّلَالَ لِحُجَّتَيْبُوهُ .

(١) من شواهد الجمل : ٥٧١ .

وهو في الكتاب ١٠٥/٣ قال سيويه : وقد يجوز لك وهو من  
كلام العرب أن تحذف \* لا \* وأنت تريد معناها وذلك قولك : والله  
أفعل ذاك أبداً ، تريدُ والله لا أفعل ذلك أبداً .

ونسبه ابن السيرافي للقيط بن زُرارة ٥٣٣ وهو في شرح أبيات  
سيويه للنحاس ٢٩٧ فيرمسوب . قال ابن السيد : ينسبه قوم  
إلى مُزَاجِمِ الْعَقْلِيِّ ولم أجده في ديوانه . الحلل في شرح  
أبيات الجمل ٩٣ - ٣٤٨ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٢٢/٢٠  
ورصف السباني للمالقي ٣٣١ وشرح الجمل لابن هشام ١٥٩/١  
والشاهد فيه تكرير \* لا \* قبل القسم توطئة للجواب كقولك : لا والله  
لا يقوم زيد .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الاعراف .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء .



بَابُ دُخُولِ أَلِفِ اسْتِفْهَامٍ عَلَى "لَا"

يُقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيْ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ : قَدْ ذَكَرْتُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مَا تَنْقَسَمُ إِلَيْهِ "لَا" (١) إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهَا أَلِفَ اسْتِفْهَامٍ مِنَ السَّمَانِي وَاخْتِلَافِ حِكْمِهَا ، وَحُكْمِ الْأَسْمِ سَعَهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ السَّمَانِي ، فَبُضُوعُ الْبَابِ لِلْإِعْلَامِ بِانْقِسَائِهَا إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الْوُجُوهِ ، وَاخْتِلَافِ حِكْمِهَا فِي الْعَمَلِ وَفِي الْعَمَلِ وَحُكْمِ الْأَسْمِ بَعْدَهَا وَذِكْرُ أَخْوَاتِبِهَا فِي التَّخْصِيصِ .

فَهَذَا الَّذِي وَضَعَ لَهُ الْبَابَ ، وَتَزِيدُ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَوْلِكَ "أَلَا" عَلَى نَوْعَيْنِ : مُرْتَجَلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ وَ"لَا" الَّتِي كَانَتْ لِلنَّفْيِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ لِهَذَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَقَعَ بَعْدَهَا إِلَّا مَا كَانَ يَقَعُ بَعْدَ / تِلْكَ ، ثُمَّ يَحْدُثُ بِعَرَفِ اسْتِفْهَامٍ مَعْنَى التَّقْرِيرِ أَوْ التَّوْبِيخِ ١/٣٦ أَوْ التَّنْيِ ، فَأَمَّا فِي التَّقْرِيرِ وَالتَّوْبِيخِ ، فَجَمِيعُ أَحْكَامِ الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ تَجُوزُ هَا هُنَا فِيهَا .

فَأَمَّا فِي التَّنْيِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ بِالْعَطْفِ وَالتَّعْتِ كَمَا جَازَ هُنَاكَ لِفْسَادِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّنْيِ الَّذِي نَسَخَهُ هَذَا مَذْهَبُ سَيَّبُوهِ (٢) كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ هُنَاكَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَا التَّعْتُ ، وَلَا التَّكْيِيدُ ، وَلَا الْبَدَلُ .

فَأَمَّا السُّبْرُ فَالتَّنْيِ عِنْدَهُ كَالْتَّقْرِيرِ وَالتَّوْبِيخِ (٣) ، وَعَلَى التَّنْيِ

(١) فِي الْأَصْلِ ( أَلَا ) وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٢) قَالَ سَيَّبُوهِ : " وَأَعْلَمُ أَنَّ "لَا" إِذَا كَانَتْ مَعَ أَلِفِ اسْتِفْهَامٍ وَدَخَلَ فِيهَا مَعْنَى التَّنْيِ عَمِلَتْ فِيهَا بَعْدَهَا فَنَصَبَتْهُ وَلَا يَحْسُنُ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ فِي الْخَبَرِ وَتَسْقُطُ النُّونُ وَالتَّنْوِينُ كَمَا سَقَطَا فِي الْخَبَرِ " . الْكِتَابُ ٣٠٧/٢ فَمَا بَعْدَهَا ،  
وَانظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٣٨٢/٤ .

(٣) يَنْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ .

أَنشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ : (١)

أَلَا يَطْعَانَ أَلَا فَرَسَانَ عَادِيَةً <sup>(\*)</sup> أَلَا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيْرِ

وليسَ بتمنَّ ، وإنما هو توبيخٌ ، وقوله : "أَلَا تَجَشُّوْكُمْ بِالرَّفْعِ" هو مرفوعٌ على  
الابتداء ، والخبر في الظرف ، ومن رواه بالنصب ، فهو منصوبٌ على الاستثناء  
المنقطع ، بهذا أمره الأستاذُ المرحومُ أبو بكر بن طلحة الأشبيلي (٢) ،  
ومثالُ التمنيِّ : "أَلَا مَاءٌ بَارِدًا أَشْرَبُ" ، ويجوزُ "بَارِدًا" ولا يجوزُ "بَارِدٌ" بالرفع .

(١) في الجمل : ٤٠ .

والشاهد لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بها العارث بن كعب  
المجاشعي من رهب النجاشي وكان هجا بني النجار ، وهو من  
شواهد سيبويه على أن الأ في موضع الاستفهام تعمل عمل  
لا ؛ لأن معناها كمنهاها . الديوان : ٢٧١ .

الكتاب ٣٠٦/٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨ ، والتبصرة  
والتذكرة ٣٩٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢ ، ووصف  
البناني ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن هشام <sup>الانصاري</sup> ٣١٩/١ ، والمغني ٦٨/١ ،  
والأشموني ١٣/٢ والخزانة ٦٩/٤ ، والدرر ١٢٨/١ ، والشاهد  
فيه دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها .

قال ابن هشام في المغني : "أَلَا للتوبيخ والانكار . وَأَلَا تَجَشُّوْكُمْ  
يروي بالنصب على الاستثناء المنقطع وقيل يجوز رفعه على البدل  
من موضع أَلَا يَطْعَانَ على لغة بني تميم . انظر شرح شواهد  
المغني للبغدادي ٨٥/٢ ، والخزانة ٧١/٤ .

(٢) أبو بكر بن طلحة الأشبيلي هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك  
ابن خلف الأسوي الأشبيلي المعروف بابن طلحة ، كان عارفاً بعلم  
الكلام وغير ذلك تأدب بالأستاذ ابن ملكون ، وزعيم وقته باقراً  
الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف وأخذ  
عنه القراءات وأجاز له ، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة  
ويثنى عليه . توفي بأشبيلية سنة ٦١٨ .

ترجمته في التكملة للآبار ٦٠٥/٢ ، والبلغة ١٩٨-١٩٩ ، وطبقات  
ابن قاضي ١٢٧ ، وبغية الوعاة ١٢١/١ .

(\*) في الأصل : ولا فرسان ، خطأ والسياق يعطي ما أشتناه .

وَأَمَّا "أَلَا" السَّرْتَجَلَةُ فَهِيَ بِمَعْنَى هَلَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْ مَا، وَأَلَا لِلتَّحْضِيضِ فِي الْمُسْتَقْبَلَاتِ وَالْتَّنِيدِ فِي الْمَاضِيَاتِ، وَلَا يَلِيهَا مَالًا الْفِعْلُ فَإِنَّ وَلِيَهَا الْاسْمُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفِعْلِ، مِثَالُ ذَلِكَ: "أَلَا زَيْدًا تَضْرِبُهُ"، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ "أَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا تَضْرِبُهُ"، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا "أَلَا رَجُلًا جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا" (١)، يَمَعْنَى: أَلَا تُورُونِي رَجُلًا، وَقَدْ يَكُونُ أَرَادَ أَلَا رَجُلٌ يُنَوِّنُ فِي الضَّرُورَةِ (٢).

فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذِهِ الْمَقْدِمَةِ أَنَّ "أَلَا" تَكُونُ مَرْكَبَةً وَفِيهَا مَرْكَبَةٌ، فَالْمَرْكَبَةُ هِيَ "لَا" النَّافِيَةُ مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَفِيهَا الْمَرْكَبَةُ هِيَ الَّتِي عَيَّرَتْ عَنْهَا بِالْمُرْتَجَلَةِ، وَهِيَ تَكُونُ تَحْضِيضًا وَعَرَضًا، فَالتَّحْضِيضُ: أَلَا تَكْرُمُ زَيْدًا، وَالْعَرَضُ نَحْوُ: أَلَا تَأْكُلُ خُبْرَنَا، وَأَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا.

وهي مختصة بالدخول على الفعل، أمّا ظاهرًا وأمّا مقدراً، والفرق بين العرض والتحضيض أن الذي عرض عليك الشيء يداع لك إلى الشيء، وأن لم يكن له فرض في إيقاع الفعل، والسحضيض (٣) على الشيء له قصد فسي إيقاع ما حصى عليه، وقد قلنا: إن أدوات التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً كان أو مقدراً، فمثال الظاهر قوله تعالى \* لولا أرسلنا إليك رسولا (٤)

- (١) قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قوله: أَلَا رَجُلًا جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى سَحْطِلَةٍ تَبَيَّنَتْ فَرَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّنْبِيهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الرَّجُلِ فَهَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا تُرُونِي رَجُلًا جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا. الكتاب ٢/٣٠٨.
- (٢) قال سيبويه: وأما يونس فَرَعَمَ أَنَّهُ يُنَوِّنُ مُضْطَرًّا وَرَعَمَ أَنْ قَوْلُهُ: لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً عَلَى الْاضْطِرَارِ. الكتاب ٢/٣٠٨-٣٠٩، قال ابن يعيش: وحمله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف. شرح المفصل ٢/١٠٢.
- (٣) في الاصل: (أو السحضيض) ، وسياق الكلام يقتضي ما أشتناه.
- (٤) الآية ١٣٤ من سورة طه.

ولا يقع بعدها الجمل الاسمية الا نادراً، كما قال الشاعر: (١)

وَبَيْتٌ لَيْلَى أَرْسَلَتْ يَشْفَاعِيَةً      الَّتِي فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقد تأولوه على اضمار كان بعدها وفيها ضمير الامر والشأن، والجملـة الملفوظ بها في موضع نصب على أنها خبر "كان"، والأولى أن تكون الجملة الاسمية في البيت الواقعة بعد "هلاً" في البيت قد وقعت موقع الفعلية، فيكون من باب وقوع أنواع الجمل بعضها مكان بعض، كوقوع الفعل الماضي مكان المضارع، والمضارع مكان الماضي، وسنبين ذلك في باب "لو"، ولولا أن شاء الله تعالى .

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى اضْمَارِ "كَانَ"، وَيَكُونُ "أَلَا" اسْتِفْهَامًا

لِلْكَلامِ وَتَقَعُ بَعْدَهَا الْجَمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: (١)

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي / ..... / ٣٦

(١) الشاهد أنشده أبو تمام في أول باب من النسب في الحماسة ٦٢/٢ قال التبريزي : ونسبه أبو الفتح عثمان بن جني إلى الصمة بن عبد الله وكذلك أبو رياش، ونسب للمجنون في الدرر ٨٣/٢، ومن شواهد ابن أبي الربيع في البسيط ٦٥٣/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٩، والمفني لابن هشام ٧٤/١، وشرح شواهده للبغدادى ١١٩/٢، والخزانة ٦٠/٣، قال البغدادى : قال ابن جني في اعراب الحماسة : هلا من حروف التحضيض وبابه الفعل إلا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعـل والفاعل وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جداً .

(٢) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ١٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٧٧، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٣١/١، والخزانة ٣٢٦-٣٢٧ وهو المعلقة المشهورة ( قفا نيك ) وعجزه : \* يصبح وما الاصبح منك بأمدل \* .

- فوقَ بعدها في هذا البيتِ النادى، والجملةُ الفعليةُ من الامرِ وفاعله، وكذلك قولُ ليبيدٍ: (١)

أَلَا تَسْأَلَانِ التَّرَّةَ مَاذَا يَحَاوِلُ

أُنْحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

ويقعُ بعدَ هَسَانٍ وَاسْمَهَا وَخَبْرَهَا، قال الشاعرُ: (٢)

\* أَلَا إِنَّ جِيرَانَ الْعَشِيَةِ رَائِحٌ \*

وتقعُ بعدها أَنْ مُتَّصِلَةٌ بِمَا السُّوْطِيَّةُ كقولِ الشاعرِ: (٣)

أَلَا إِنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَأَنْسَا

نُوكَلُ بِالْأَنْسَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

فَ "أَلَا" التي للعرضِ والتحفيزِ والتي للاستفهامِ غيرُ مركبةٍ، وهي كلمةٌ مُفْرَدَةٌ.

(١) الشاهد لليبيد، ديوانه ٢٥٤، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٤١٧/٢ على اجزاءِ ذَا يَمَعْنَى الذى إِذَا رُكِبَتْ مَعَ "مَا" والفراءُ في معاني القرآن ١٣٩/١، وفي إيضاح الشعر لابن علي ٤٢٥، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩٩، والتبصرة والتذكرة ٥١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣، والبسيط ٦٥١/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٦٩٦/١، ورفف المباني ٢٦٥، والخزانة ٢٥٢/٢ و١٤٥/٦.

(٢) الشاهد نسبه أبو زيد في النوادر ٤٤٤ لأبي حيان بن جبلة السحاربي وهو جاهلي، وفي شرح القصائد السبع الطوال دون نسبة ٣٠٦، وأنشده أبو علي الفارسي في تكملة الإيضاح ٤٦٥، والقيسي ٨٤٠/٢ وأبو حيان في تذكرة النحاة ١٥٥ والدرر ٢٢٨/٢، والشاهد فيه قوله: رَائِحٌ؛ لأن فاعلاً إِذَا كَانَ لِمَا لَا يَعْقِلُ يَجْمَعُ عَلَى فواعل وقد قال: الجيران ولم يَقُلْ رَائِحُونَ لانه جعله اسماً للجمع كالجمال والياقر. والشاهد فيه عند المصنف وقوع إن واسمها وخبرها بعد ألا، وعجزه:

\* دَعَتْهُمُ دَوَاعِينَ هَوَى وَمَنَارِحُ \*

(٣) الشاهد لأبي خراش الهذلي وهو في الأمالي لأبي علي القالي ٢٧١/١

والمقصود في هذا الباب هي "لَا" النافية التي بُنيت النكرة  
سعيها على الفتح إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فهي مركبة معها، وهي تكون  
على معنيين .  
أحدهما : التوبيخ والإنكار والتأني (١) ، ويسمى ذلك  
كثيراً من النحويين الاستفهام ، وهو حق إلا أنه على معنى الإنكار والتوبيخ .  
والثاني : التيني ، فأما إذا كانت للإنكار والتوبيخ ، فإن همزة  
الاستفهام التي دخلت عليها "لَا" تُغَيَّرُ مَعْنَى النفي ، وذلك أنه إذا قال  
القائل : أَلَا خَيْرَ عِنْدَكَ ، أَلَا فَضْلٌ ، مُنْكَرًا وَمَوْخَاً إِنَّمَا مَعْنَاهُ لَا خَيْرَ عِنْدَكَ وَلَا  
فَضْلٌ ، فلما لم تُغَيَّرْ مَعْنَى الكلام الذي كان قبل دخول الاستفهام ، أجاز  
سيبويه (٢) حمل النعت على الموضع في هذا المعنى كما أجازَه على اللفظ ،  
وكذلك أيضاً تحمل العطف على الموضع كالنعت ، لأنَّ مَعْنَى النفي لَمْ  
يُتَغَيَّرْ .

والمعنى الثاني : الذي تجسُّ له "أَلَا" التي هي مركبة من  
همزة الاستفهام وَلَا النَّافِيَةِ التَّيْنِي ، والتَّيْنِي يُغَيَّرُ مَعْنَى النفي الذي يكون  
سعه الابتداء ، فيجب ألا يحمل نعت الاسم الذي بعدها ولا المعطوف  
عليه على الموضع ، لأنَّ التَّيْنِي قد أَبْطَلَ مَعْنَى الابتداء ، وإذا بَطَلَ مَعْنَى  
الابتداء بَطَلَ مَوْضِعُهُ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ بَطَلَ مَعْنَى  
الابتداء من زيد ، وصار معناه شيئاً آخر مناقضاً لمعنى الابتداء ، فلم يجز  
الحمل على الموضع فيه ، فكذلك "أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ" إِذَا جَعَلْتَ "أَلَا رَجُلًا  
فِي الدَّارِ" تَمْنِيًا ، وهذا هو مذهب س (٣) في "أَلَا" التي تكون للتَّيْنِي .

=== وفي الحامسة أنشده أبو تمام في أول باب السراشي ٢٢٧/١ ، وهو في  
الخصائص لابن جني ١٧٠/٢ ، وشرح ديوان الهذليين ١٢٣٠/٣ ، وشرح  
الفصل لابن يعيش ١١٧/٣ وروايته في الديوان :  
بَلَى أَنَّهُ تَعَفُّوا كَلِّمُوا وَإِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي  
وَالكَلِّمُ : الجراح .

(١) في الأصل ( التآني ) ، تحريف من الناسخ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ فما بعدها ، والمقتضب ٣٨٣/٤ .

(٣) المصدر نفسه ، والمقتضب ٣٨٢/٤ .

وَحِكْمِيَّ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِمَا "لَا" الَّتِي تَكُونُ لِلتَّمَنِّيِّ  
الْمَوْضِعِ (١) ، وَأَجَازَ حَمَلَ النِّعَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ ، فَلَمَّا سَمِعَ مِنْ كَلَامِ  
العَرَبِ فِي الَّتِي تَكُونُ لِلتَّمَنِّيِّ ، فَيَكُونُ لَهُ وَجْهٌ يُبَايِنُ بِهِ التَّمَنِّيَّ الدَّاخِلَ عَلَى  
الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ فِي قَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَذَلِكَ الْوَجْهُ أَنَّ "لَا" هِيَ  
مَوْضُوعَةٌ لِلنَّفْيِ ، وَالنَّفْيُ لَا يَثْبُتُ مَعَهُ النَّفْيُ ، وَ"لَا" الَّتِي لِلتَّمَنِّيِّ لَا تَدُلُّ عَلَى  
ثُبُوتِ التَّمَنِّيِّ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي أَنَّ السَّنْفِيَّ وَالتَّمَنِّيَّ فَيُرْتَابَتَيْنِ لَمْ يَتَنَافَرَا كَلَّ  
التَّنَافُرِ ، فَجَازَ الْحَمْلَ عَلَى مَوْضِعِيَّهَا فِي حَالِ التَّمَنِّيِّ بِهَذَا الْوَجْهِ ، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ قَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ هُنَاكَ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْخَبْرِ  
إِذَا قُلْتَ : أَرِيدُ قَائِمًا ؟ فَالْتَّمَنِّيُّ فِي قَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، يَقَابِلُهُ الْإِثْبَاتُ  
وَهُوَ ضَدُّهُ .

وَالْتَّمَنِّيُّ فِي هَذَا الْبَابِ يَقَابِلُهُ النَّفْيُ الصَّرِيحُ ، وَلَيْسَ بِمَضَافٍ لَهُ  
مِنْ كَلِّ وَجْهِ ، وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ سَيْبَوِيَّةٍ : إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (٢)  
فَلِيخْتَبِرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، قَالَ : الْفَاصِلُ بَيْنَ / مَنْ أَثْبَتَهُ وَبَيْنَ مَنْ نَفَاهُ  
السَّمَاعُ .

قَوْلُهُ : ( إِذَا دَخَلَتْ أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى "لَا" كَانَ ذَلِكَ عَلَى  
مَعْنِيَيْنِ : عَلَى التَّمَنِّيِّ وَعَلَى التَّحْضِيضِ ) . (٣)  
هَذَا الْكَلَامُ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهِ يَاعْتَرِضِينَ :  
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْهُ مَعْنَى "أَلَا" الَّتِي تَكُونُ تَقْرِيبًا  
وَتَوْشِيحًا ، وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيُهَا بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ الْاسْتِفْهَامَ كَمَا تَقَدَّمَ .

- 
- (١) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٣٨٣/٤ ، قَالَ السَّيْرِي : "وَكَانَ الْمَازِنِي يَجْرِي هَذَا  
مَعَ التَّمَنِّيِّ مَجْرَاهُ قَبْلَ وَيَقُولُ يَكُونُ اللَّفْظُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ دَخَلَهُ  
خِلَافَ مَعْنَاهُ " .
- (٢) يَنْظُرُ الْأَصُولُ ٣٩٦-٣٩٧/١ ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ "أَمَّا السَّمَاعُ فَلَمْ يَسْمَعْ  
مِنَ الْعَرَبِ : إِلَّا رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، بَرَفِعَ أَفْضَلَ . . . الخ شرح الجدل  
٢٧٩/٢ - ٢٨٠ .
- (٣) الجدل ٢٤٠ .

والاعتراض الثاني : كونه جعل " لا " التي تدل عليها همزة الاستفهام تحضيضاً ، والتي للتحضيض ليست بمركبة من " لا " وهمزة الاستفهام ، وإنما هي كلمة مفردة غير مركبة ، وهي التي عبرت عنها قبل بأنها مرتجلة .  
فأما الاعتراض الأول فلا يندفع له إلا أن يقول : تركه اختصاراً ، وما كان ينبغي له تركه ، لأنه يكثر كثرة التثني ، وكيف يتركه ؟ والبيت الذي استشهد به فيه " إلا للتقريع والتوبيخ .

وأما الاعتراض الثاني : وهو كونه جعل " إلا " التي للتحضيض هي المركبة مع همزة الاستفهام ، فيندفع بأن يقال : تسامح في ذلك الكلام من حيث كانت صورة " إلا " المركبة ، " وألا المرتجلة المفردة التي للتحضيض على صورة واحدة .

قوله : ( فالتثني يجري مجرى النفي في العمل ) ( ١ ) يريد بالعمل ها هنا بناء الاسم الواقع بعد " لا " على الفتح ، تقول : " ألا ماء بارد " ، كما تقول : " لا ماء بارد " ( ٢ ) .

قوله : ( والتحضيض يجوز له فيه التنوين ) أي يجوز فيه التنوين بخلاف النكرة السنية مع " لا " على الفتح في التثني ، والاسم الذي يقع عليه " إلا " التي للتحضيض له حالان : أحدهما تنافي التنوين ، وهو أن يكون فيه الألف واللام ، أو يكون مضافاً كقولك : ألا الرجل ، وألا صاحب زيد ، تريد : ألا تكريم الرجل ، وألا تكريم صاحب زيد ، إذا كانت ثم قرينة تدل على هذا الفعل السحذوف ، وكذلك الاسم الذي لا ينصرف ، تقول : ألا إبراهيم ، ألا أحمد ، وأنت تريد ألا تكرم إبراهيم ، ألا تكرم أحمد ، فهذه مواضع كلها لا يثبت فيها التنوين لا في التحضيض ولا في غيره .

( ١ ) الجمل ٢٤٠ .

( ٢ ) في الأصل ( لا ماء بارداً ) والسياق يعطي ( لا ماء بارد )

ليصبح بناءً ( لا ) مع الاسم من غير تنوين .



والعال التي يثبت فيها التنوين في الاسم الواقع بعد "ألا" التي  
للتحضيض هو الاسم الذي ينصرف إذا كان عارياً من الالف واللام والإضافة،  
فثبوت التنوين في هذا النوع وأمثاله واجب، كما أن ثبوت التنوين في الأسماء  
التي لا تنصرف وفيما تدخل عليه الالف واللام وإضافة مستنع.

فقوله : ( والتَّحْضِيضُ يَجُوزُ فِيهِ التَّنْوِينُ ) (١) لَفْظٌ قَلِقٌ يُوهِمُ

أنه يجوز فيه التنوين، وإنما كان ينبغي له أن يقول: يَجِبُ فِيهِ التَّنْوِينُ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ تَمَّ مَا يَمْتَعُ مِنْهُ مِنَ الْفِ وَلا مِ أَوْ اَضَاقَةً أَوْ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، والمعذر له  
في هذا اللفظ مع قلعه أنه نظر إلى الأسماء التي تقع بعد أداة التحضيض  
على الجملة، فوجد منها ما يثبت فيه التنوين، ووجد منها ما لا يثبت فيه

التنوين، فجعل ثبات التنوين في ذلك الجنس جائزاً لكونه لم يلزم فيه كلاً،  
وقعل ذلك على جهة التسامح، وفيه تسامح آخر، وهو أنه أطلق التحضيض

على الاسم الذي يقع بعد أداة التحضيض والفعل الذي حضر عليه جملة،  
كانه تحضيض، أو يكون حذف مجروراً من الكلام، فكانه قال : والتحضيض  
يجوز فيه التنوين في الاسم الواقع بعده، فيكون التحضيض له سحلاً، وهو  
الاسم الواقع بعد "ألا"، فحذقه للعلم به إذ يعلم أنه محل التنوين أيضاً.

قوله : ( أَلَا مَا أَشْرَبُهُ ) (٢) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَشْرَبُهُ خَبَرٌ لَّا " التي

للتنوين، ويجوز أن يكون في موضع الصفة لـ " ما "، كأنه قال : أَلَا مَا أَشْرَبُهُ  
في الموضع، أي في الموضع الذي يكون فيه التكلم بهذا الكلام، وكذلك قوله :  
( أَلَا مَا لَ عِنْدَكَ فِي الدُّنْيَا ) (٣) أَي : أَلَا مَا لَ عِنْدَكَ حَاضِرٌ فِي الدُّنْيَا،  
فهذا الكلام إنما هو على حسب ما يقصده التكلم، وأنشد في الباب  
قول الشاعر : (٤)

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَارِيَةً      أَلَا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

(١) الجمل ٢٤٠.

(٢) الجمل ٢٤٠.

(٣) الجمل ٢٤٠.

(٤) الجمل : ٢٤٠ وقد مر في ص ١٦٢.

البيتُ هو لسانِ بنِ ثابتٍ - رضي اللهُ عنه - من شعريه جُوبه قوساً من العربِ ،  
وهو الذي يَقولُ فِيهِ : (١)

حَارِبِينَ كَعِبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزَجْرُكُمْ

عَنَا وَأَنْتُمْ مِثْنِ الْجُوفِ الْجَاخِيزِ

وقد تقدّم الكلام على هذا البيت في باب الترخيم ، والطعان : مصدر طاعن  
يُطَاعِنُ مُطَاعِنَةً ، كما تقول : قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً ، فالطعانُ مصدرٌ يرادُ  
المطاعنة .

ويروى : أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً ، بالعين غير معجمة ، وبالفين المعجمة ،  
فمن رواه : عادية بعين غير معجمة احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون  
من العدو القوي هو شدة الجري ، فكأنه قال : أَلَا فُرْسَانَ عِنْدَكُمْ تَسْرَعُ السَّى  
الغارات والحرب ، ويحتمل أن يكون من المدوان الذي هو عبارة عن الظلم ؛  
لأنهم كانوا يفخرون بالظلم ؛ لأن ذلك ما يدل على العِزِّ ، فنفي عنهم ذلك ،  
أى : لَا فُرْسَانَ عِنْدَكُمْ تَقْدِرُ عَلَى ظَلْمِ أَحَدٍ ، ويكون في المعنى يثقل قول  
الآخر : (٢)

قَتِيلَةٌ لَا يَفْخَرُونَ بِذِمَّتِهِ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

(١) الشاهد لسان بن ثابت ، ديوانه : ٢٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٧٣/٢ ،

في باب ما يجري من الدم مجرى التعظيم ، واستشهد به المبرد في  
باب الحروف التي تُنبه بها المدعو أي حروف الندا ، وأنه قد ينادى  
الاسم بغير حرفٍ من هذه الحروفِ وذلك قولك : حَارِبِينَ عَمْرُو . . .  
المقتضب ٢٣٣/٤ وانظر الأصول لابن السراج ٣٩٦/١ ، وأما ابن  
الشجري ٨٠/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجدل ٣٢٨ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ ، وشرح الجدل لابن هشام الأثري ٢٥٢ ،  
والخزانة ٧٢/٤ .

(٢) الشاهد للنجاشي الشاعر ، وقد هجا به بنو العجلان مع أبيات أخرى  
وشكوه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وقصة هذا  
الشعر في العمدة لابن رشيقي ٥٢/١ . وزهر الآداب ٥٤/١ ، والخزانة  
٢٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢/٢ .

وَمَنْ رَوَاهُ "عَادِيَةٌ" بِغَيْرِ سَعْبِيَّةٍ كَانَ مَعْنَاهُ مِنَ الْقَدْوِ أَي لَيْسَ عِنْدَكُمْ فُرْسَانٌ  
تَبَيَّرَ لِلغَارَاتِ .

قوله : ( أَلَّا تَحْشَوْكُمْ ) ويروى بالجيم وبالحاء مكان الجيم ،  
فمن رواه بالجيم كان من الجَشَعَةِ وهو الذي يكون عند امتلاء المعدة  
بالطعام يصفهم بأنهم أهل أكل كثير ، وليسوا أهل حرب .  
ومن رواه بالحاء ، فَالْتَحَشَوْ إِنَّمَا هُوَ لَيْسَ الثَّوبُ الْخَشِينُ ، فَكَانَتْهُ  
قال : لَيْسَ أَنْتُمْ أَهْلَ حَرْبٍ وَلَا طَعِينٍ وَلَا ضَرْبٍ ، هَمَّتْكُمْ الْأَكْلُ الْكَثِيرُ  
ولباس الثياب الخيشنة ، والجلوس عند المطابخ انتظاراً للأكل واستحلاء له ،  
والتناهي جمع تنوير ، وهو هاهنا وعاء يطبخ فيه الطعام ، ويكون في فسر هذا  
الموضع وجه الأرض ، وقد فسّره قوله تعالى : \* وَفَارَ التَّنُورُ \* ( ١ ) .

وموضع الشاهد فيه قوله : " أَلَّا طِعَانٌ أَلَّا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ " ، وهو  
كون طِعَانٍ وفُرْسَانٍ مَبْنِيَيْنِ مَعَ " لَا " التي دخلت عليها همزة الاستفهام  
الدالة على التقرُّيع والتوبيخ ، وأبو القاسم - رحمه الله - استشهد به على أن  
" لَا " هَذِهِ لِلتَّمْنِي ، وهو وهم منه وغلط ، فإنه ليس في قوله : أَلَّا طِعَانٌ أَلَّا  
فُرْسَانٌ تَمْنٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْبِيخٌ وَتَقْرِيعٌ ، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ هَذَا الْوَصْفَانِ  
وَعَادِيَةٌ نَعَتْ لِفُرْسَانٍ .

ويمكن أن يكون فيه التمني / على وجه بعيد ، وهو أن يكون الهاجي  
/ ٢٨ تمنى أن يكون لهم طِعَانٌ وفُرْسَانٌ ، وَيَدُلُّ تَمْنِي ذَلِكَ لَهُمْ عَلَى عَدِيهِ عِنْدَهُمْ ؛  
لِأَنَّ التَّمْنِي مَعْدُومٌ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْهَاجِي لَا يَتَمَنَّى لِلْمَهْجُورِ  
خَيْرًا .

قوله : أَلَّا تَحْشَوْكُمْ ، يروى بالرفع والنصب ، فمن نصب فعلى الاستثناء  
المنقطع ، ومن رفع فعلى البدل من موضع أَلَّا فُرْسَانٌ ، لِأَنَّ التَّحْشَوْ مُتَّصِلٌ بِهِمْ ،  
فَلِذَلِكَ جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا جِمَارٌ .

( ١ ) الآية ٤٠ من سورة هود وه ٢٥ من سورة النورينون .

وقوله : ( وَتَقُولُ فِي التَّحْضِيضِ : أَلَا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا ) (١) ،  
اعلم أن حُرُوفَ التَّحْضِيضِ " أَلَا مُخَفَّفَةٌ ، وَأَلَّا مُشَدَّدَةٌ ،  
وَلَوْ لَا ، وَلَوْ سَا ، وَهَلَّا " ، وَهِيَ  
حُرُوفٌ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْإِفْعَالُ ، فَإِنْ وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ مَنْصُوبَةٌ أَوْ مَرْفُوعَةٌ كَانَتْ مَحْمُولَةً  
عَلَى أَفْعَالٍ مُضَرَّةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : هَلَّا زَيْدًا أَضْرَتَ نَاصِبًا تَقْدِيرُهُ هَلَّا تُكْرِمُ زَيْدًا  
حَيْثُ تَكُونُ ثُمَّ دَلَالَةٌ قَرِينَةٌ حَالٍ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَلَّا زَيْدٌ فَتَضْمُرُ فِعْلًا يَرْفَعُهُ ،  
تَقْدِيرُهُ " هَلَّا قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلَّا أَكْرَمَ زَيْدٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ  
عَلَى حَسَبِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ ، أَوْ لَفْظُ يَكُونُ هَذَا لِكَ وَلا يَقَعُ بَعْدَ حُرُوفِ  
التَّحْضِيضِ الْبِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ إِلَّا أَنْ يَشِدَّ شَيْءٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : (٢)

وَنُبِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ يَشْفَاعَةً

إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَةً

وَقَدْ تَأَوَّلُوا هَذَا وَمَا جَاءَ بِشَلِّهِ عَلَى إِضْرَارِ "كَانَ" الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ  
وَالشَّائِنِ ، فَكَانَهُ قَالَ : فَهَلَّا كَانَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَةً ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ :  
فَهَلَّا كَانَ الْأَمْرُ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَةً ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْبِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ  
نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ كَانَ ، وَهَذَا يُمَكِّنُ فِيهِ إِذَا كَانَ ثُمَّ دَلِيلٌ عَلَى إِضْرَارِ كَمَا  
هَذِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوْقَعَ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ  
دُخُولِ بَعْضِ الْجُمْلِ عَلَى بَعْضٍ ، كَمَا يَدْخُلُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عَلَى التَّامِزِ ، وَالتَّامِزِ  
عَلَى الْمُضَارِعِ ، فَيَقَعُ هَذَا مَكَانَ هَذَا ، وَهَذَا مَكَانَ هَذَا .

وَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ هَذِهِ إِذَا وَلِيَتْهُنَّ الْفِعْلُ التَّامِزِ كُنَّ تَوْبِيخًا ،  
وَإِذَا وَلِيَتْهُنَّ السُّتَقْبَلُ كُنَّ تَحْضِيضًا ، وَنُقِصَ مِنْهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْمَشَدَّدَةَ (٣)

(١) الجمل ٢٤٠ .

(٢) سبق تخريجه والكلام عليه قريبا .

(٣) ألا المفتوحة المشددة قال الماقي : " ليس لها في الكلام إلا موضع واحد ، وهي أن تكون تحضيضا ولا عمل لها وتليها الإفعال لا غير ؛  
لا " نَهَا تَطْلُبَهَا ، وَإِنْ وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ فَعَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي

إِذَا لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حُرُوفِ التَّحْضِيضِ، أَوْ لَا تَهْ قَدَّ عَنْهَا، وَأَنْشَدَ فِي الْبَابِ (١):  
تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِيكُمْ

بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْسِيُّ الْمُقَنَّمَا  
البيت لجريير من قصيدة يهجو فيها المفردق ، ومعنى "تعدون" "يحتمل"  
أمرين : أحدهما أن يكون بمعنى العد الذي هو الإحصاء ، ويحتمل  
أن يكون بمعنى : تعتقدون ، وقد أنكر هذا التفسير الثاني أبو الحسن بن  
خروف<sup>(٢)</sup> ، وقال : إن من فسره به فقد زان في اللغة ما ليس بينها ، وهذا  
لا ينبغي له ، فإن الذين نقلوه أئمة ولم يكونوا ليفسروه بما ليس في اللغة .

====  
ألا التي للعرض . . . . . رصف البياني ١٧٠ ، وقال ابن هشام : ألا  
بالفتح والتشديد ، حرف تحضيض مختص بالجملة الفعلية الخبرية  
كسائر أدوات التحضيض . المغني ١/٧٤٠ .  
(١) البيت لجريير ، ديوانه ١٠٧/٢ ، وأنشده أبو علي الفارسي في إيضاح  
الشعر ٧٠ ، وابن جني في الخصائص ٤٥/٢ في باب تداخل  
الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ومن شواهد كتاب المقتصد  
٢٢١/١ ، والأماشي الشجرية ٢٧٩/١ و ٢١٠/٢ وكشف المشكل  
٢٤٠/٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٤/١ ، واللمح ١/٢٦١ ،  
وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٩ ، و رصف البياني ٣٦٢ ، والمغني  
٢٧٤/١ ، و شرح الجمل لابن هشام ٣٢٠-٣٧٦ ، والخزانة  
٢٦٦/١ و ٥٥/٣ والشاهد فيه حذف الفعل بعد لولا وأن  
الفعل المحذوف هو الناصب للكمي ، لأن أدوات التحضيض لا  
يليهما إلا الفعل إما ظاهرا أو مقدرًا .

(٢) هذا القول نسبه ابن بزيمة لابن طاهر وهو شيخ ابن خروف ،  
وقال إنه قول لا دليل عليه . غاية الأمل في شرح الجمل

والعقر أصله عرقبة الإيل للنحر، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ،  
والتيب في هذا البيت جمع تيب ، وهي السنة من الإيل ، والضو طرى : المرأة  
الحقأ ، والمجد : الشرف وهو الكرم والحسب / أيضا ، والكي : الشجاع  
الذي لا يرجع عن قرنه في الحرب أو الذي يخفي الشجاعة في نفسه فلا يظهريها  
إلا عند الحاجة إليها ، والتفتع : الذي على رأسه المغفر أو البيضة ، والمغفر :  
فضلة الدرع يجعلها الرجل على رأسه في الحرب .

ومعنى البيت سبني على حكاية ، وذلك أن همام بن غالب والد الفرزدق  
وقع بينه وبين سحيم بن وثيل الرياحي منازعة في السخاء <sup>(١)</sup> ، فقال أحدهما  
للآخر : تعال نتعاقر ، أي : تعقرا بيلي وتعقرا أنت إبلك ، فأجاب كل واحد  
منهما صاحبه لذلك ، وكانت إيل همام بن غالب حاضرة ، فعقر منها كثيرا ولم تكن  
إيل سحيم بن وثيل حاضرة ، فكان ذلك غصا من حاله ، وكانت إيل بالكوفة فلمسا  
بلغ الكوفة أعمى <sup>(٢)</sup> أيضا كثيرا منها وكان ذلك في زمن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه فنهى الناس عنها ، وقال إنها ساء أهل لغير الله به ، وكان  
الفرزدق يفخر بهذه السعاقير ، فحقرها عليه جرير في هذا البيت ، وقال له :  
إنك تفخر بشيء لا ينبغي أن يفخر به ، فإن أباك عقر نوقا سنة لا نسل لها  
ولا رسل فلا منفعة فيها ، وأي فخر في عقر مثل هذه ، وإنما الفخر في  
ملاقة الشجعان ومحاربة الأقران ، وليس ذلك عندهم ، هذا هو المفهوم من  
قوله : " لولا الكمي التقتعا " .

وإذا جمعت "تعدون" بمعنى تعتقدون <sup>(٣)</sup> كان له مفعولان ،

(١) انظر القصة بكاملها في ذيل الأمالي والنوادر ٥٢ فابعداها ، والخزانة

٥٨/٣ - ٥٩

(٢) أعمى : أهلك وطمس ، اللسان ( عفا ) .

(٣) قال ابن أبي الربيع : " يجوز أن تكون بمعنى تعتقدون ، فيتعدي إلى  
مفعولين " ، الملخص ١/ ٢٦٠-٢٦١ ، وقال ابن مالك " وعد بمعنى  
اعتقد يتعدي إلى مفعولين وقل من يذكرها ومن ذكرها ابن هشام  
اللخمي " . الكافية الشافية ٢/ ٥٤٥ ، وانظر الخزانة ٣/ ٥٦-٥٧ .

أحدهما : "عَقْرُ النَّيْبِ" والثاني "أَفْضَلُ مَجْدِكُمْ" ، ولو جعلته من العَدِّ لم يكن له إلا مفعولٌ وَاحِدٌ ، وهو "عَقْرُ النَّيْبِ وَيَكُونُ" أَفْضَلُ مَفْعُولًا ثَانِيًا بَعْدَ اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَزْرِ ، فَكَانَهُ قَالَ : تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ مِنْ أَفْضَلِ مَجْدِكُمْ ، وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ خُرُوفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١) هُوَ يَبْدَلُ مِنْ عَقْرِ النَّيْبِ وَهُوَ بَدَلٌ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَهَمَّا لَعِينٌ وَاحِدَةٌ ، وَبِنِي ضَوْطَرَى مُنَادَى مُضَافٌ مَحذُوفٌ حَرْفِ النَّدَاءِ ، وَضَوْطَرَى لَا يَنْصَرَفُ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّهُ مِثْلُ : الْخَوْزَلَى وَالْبَشَكِيِّ وَالْهَيْدِيِّ (٢) وَالْمَرْطَى ، وَ"لَوْلَا" حَرْفٌ تَحْضِيضٌ ، وَ"الْكَيْ" مَنْصُوبٌ بَعْدَهَا يَفْعَلُ مَضْمَرٌ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا تَعْدُونَ الْكَيْسِيَّ الْمُقْتَنَا ، وَهَاهُنَا حَذْفُ زَائِدٍ عَلَى إِضْمَارِ النَّاصِبِ بَعْدَ حَرْفِ التَّحْضِيضِ وَهَمَّا شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْمَضَافِ وَإِقَامَةُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ الْكَيْسِيُّ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ لَوْلَا تَعْدُونَ مُلَاقَاةَ الْكَيْسِيِّ ، فَحَذْفُ مُلَاقَاةٍ أَوْ نَحْوِهِ بِمَآ يَلِيقُ بِالسُّعْتَى مِثْلُ : الْمَطَاعِنَةُ وَالْمُضَارِبَةُ وَأَقَامَ الْكَيْسِيُّ مَقَامَهُ .  
والمحذوف الثاني أفضل مجديكم ليدلالة الأول عليه ، وكأنه قال لولا تعدون مُلَاقَاةَ الْكَيْسِيِّ الْمُقْتَنِعِ أَفْضَلُ مَجْدِكُمْ ، لِأَنَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّ سَعْتَى الْكَلَامِ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ ، وَحَذْفُ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ زَائِدٌ عَلَى حَذْفِ الْمَضْمَرِ بَعْدَ "لَوْلَا" .

(١) هذا القول نسبة البغدادي لابن المستوفي في شرح أبيات المغفل ، وذكر أيضا وجوها أخرى منها : أَنَّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَدَلٌ مِنْ عَقْرِ النَّيْبِ ، وَفِيهِ أَنْ هَذَا لَيْسَ بَدَلًا اشْتِمَالًا وَلَا بَدَلًا بَعْضٍ لِقَدِيمِ الضَّمِيرِ وَلَا بَدَلًا كُلِّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ وَلَا بَدَلٌ فُلْطٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ فِي الشَّعْرِ .

انظر توجيه إعرابه في الخزانة ٥٦/٣-٥٧-٥٨ . وانظر شرح الجمل لابن بزيمة ٥٧٦/٢ .

(٢) الهيدى أصل الهيد الحركة ومنه حمار هيدى : كثير الحركة . اللسان "هيد" .

### بَاب التَّمْيِيزِ

وَيُقَالُ عَلَى هَذَا الْبَابِ التَّمْيِيزُ فِي مَوْضِعِ اللَّفْظِ هُوَ الْفَصْلُ وَالتَّبْيِينُ ،  
نَقْلَهُ النَّحْوِيُّونَ فَعَبَّرُوا بِهِ عَمَّا يُشْبِهُهُ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ الْأَسْمُ الْمُبَيَّنُّ بِهِ / مُسْتَبْتَهُمُ  
/ ٣٩ الْمَقَابِيرُ أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا فِي الْأَسْتِثْمَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدَارًا ، وَمِنْ حَيْثُ كَانَ  
التَّمْيِيزُ أَسْمًا وَسَعْمُولًا اقْتَضَى عَامِلًا يَعْمَلُ فِيهِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمٌ  
وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ ، وَفَعْلٌ . فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ أَسْمًا فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ  
النَّحْوِيِّينَ فِي اسْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ لضعفِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ  
فِعْلًا اخْتَلَفُوا ، فَسَمُّهُمْ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَقْدِيمِهِ ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجِيزُ  
تَقْدِيمَهُ تَشْبِيهًا بِالْعَامِلِ ، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ : (١)

\* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبٌ \*

وقد تقدمت هذه الرواية .

فموضوعُ الْبَابِ لِلْإِعْلَامِ بِمَا هِيَ التَّمْيِيزُ وَتَنَوُّعِهِ وَإِعْرَابِهِ وَمَوَاضِعِهِ مِمَّنْ  
الْكَلَامِ وَحُكْمِهِ ، وَمَا اجْتَمَعَ النَّحْوِيُّونَ عَلَيْهِ ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى عَامِلِهِ ،  
فَهَذَا الَّذِي وَضَعَ لَهُ الْبَابَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَزِيدَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْكَلْبِيَّةِ  
بِأَنَّ تَقَوْلَ : التَّمْيِيزُ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْمٍ نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ ، عُدِّي لَهَا مَا لَا يَتَّعَدَّى ، وَخَرَجَتْ  
بَيَانًا لِمَا انْبَهَتْ مِنَ الذَّوَاتِ ، وَهِيَ أَحَدٌ عَشَرَ نَوْعًا :

(١) اختلف الرواة في نسبة هذا الشاهد فنسبه قوم لاعشى همدان ونسبه  
آخرون للخليل السعدي . وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين على  
جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ورواه البصريون  
رواية لا شاهد فيها ، واستشهد به البرد على جواز تقديم التمييز  
على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً كما أجازته المازني من البصريين أيضاً  
ورده ابن جني برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق ،  
( وما كان نفسي ) ثم قال ابن جني : فرواية برواية والقياس من بعد حاكم .  
وانظر المقتضب ٣/٣٧ ، والخصائص ٢/٣٨٤ وكتاب المقتصد ٢/٦٩٣  
والانصاف ٢/٨٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح الكافية  
الشافية ٢/٧٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ ، وشفا العليل  
في إيضاح التسهيل ٢/٥٥٩ ، والهمع ٤/٧١ ، والدرر ١/٢٠٨ .



الأول : ما ينقل من الفاعل، كقولك: تصبب زيد عرقاً، والمعنى تصبب عرق زيد، فنقل المجرور إلى الفاعل، وأسند إليه للمبالغة، فاستقل به وخرج العرق نكرة يقتضيها ما قبلها فضلاً، فنصب .

الثاني : منقول من الفاعل أيضاً كقولك: زيد أحسن الناس وجهاً، وفارق هذا الذي قبله أن الذي قبله يمكن أن يرجع فيه فاعلاً كما كان في المعنى بهذا اللفظ الذي انتصب ،  
والثاني لا يمكن فيه إلا بينة أخرى، فتقول: زيد يحسن وجهه .

الثالث : منقول من الفاعل أيضاً وذلك قولك : زيد أحسن الناس رجلاً، والفرق بين هذا والذي قبله أن المنصوب هنا هو الأول في المعنى، والمنصوب الذي قبله غير الأول .

الرابع : ما فيه معنى التعجب كقولك : لله دُرَّةُ فارساً، ونعم رجلاً زيد ، ووجه رجلاً .

الخامس : منقول من الخفي، كقولك : (١)

قَوْمٌ إِذَا لَيْسُوا الدُّرُوعَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدًّا

أى تنمروا بحلق وقيد، واستلا الحوض ماءً، يجوز أن ينتصب حلقاً وقيداً نصب الحال، أى تنمروا وهم حلق وقيد لكثرة لبسهم لها، ولا شتم لها عليهم حتى لا يظهر منهم عليها إلا القليل .

السادس : مكيل، كقولك: ثلاثة أكرار شعيراً .

[ السابع (٢) المعدود كقولك: ثلاثون عبداً، وعشرون درهماً . ]

(١) الشاهد لمروبن معدى كرب وهو من أبيات في الحماسة لأبي تمام وفيه " ليسوا الحديد " قال أراد أنهم ليسوا الدروع واليلب تشبهوا بالنمر في أفعالهم في الحرب والحلق الدروع المنسوجة حلقتين والقيد أراد به اليلب وهو شبه درع كان يتخذ من الجلد الذى لم يدبغ . ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزى (١/ ٥٠) ، واللسان (نمر) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الاصل ، وذكر في التفصيل .

الثامن : موزون ، كقولك : ثلاثة أرطال زيتاً .  
التاسع : مسوح كقولك : ثلاثة أشبار أرضاً ، وهذه الأربعة كلها مقايير .  
العاشر : ما ألحق بالمقادير ، كقولهم : كم رجلاً قصدك .  
الحادي عشر : ما كُتبت به عن الأعداد ، كقولك : له كذا درهمًا .  
وكلها لا تتقدم على العامل فيها ، سواء كان فعلاً أو معنى فعلٍ أو شبهها بالفعل ،  
هذا هو الصواب ، وكلها تكون مفردة إلا أن تأتي في بعض المواضع للجسع  
منبهة على الأصل ، كقوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسِرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (١) ، وجمعه دليل على  
اختلاف النوع ، أو خرج منبهة على الأصل . /

٢٩ /

ثم إن بعض التأخرين ذكر أن التمييز في اللغة يقع على الانشقاق ،  
يقال : تميز الشيء إذا انشق وتباين بعض من بعض ، والتمييز أيضًا يقع  
على التبيين ، لأن فيه فصل الحق من الباطل وإبانة الشيء عما يشبهه  
ويشاكله مما ليس منه .  
والتمييز عند النحويين إنما هو عبارة عن اسم نكرة يكون  
رافعاً للإبهام الكائين في الاسم ، أو لإبهام يكون في الكلام ، فإذا اجتمعت  
هذه الشروط كلها في الاسم كان تمييزاً مفرداً في كلام العرب قياسياً ، فإن  
نقص منها شئ مثل أن يجسى توكيداً أو مشتقاً أو يجسى فيه إبهام ما  
فينبغي أن يحفظ ولا يقاس عليه .

وهو ينقسم قسمين : منصوب عن تمام الكلام ومنصوب عن تمام الاسم ،  
فالمنصوب عن تمام الكلام هو الذي يرفع الإبهام الواقع في الكلام ، وهو اسم  
أزيل عن موضعه وجعل غيره مكانه ، فحدث في الكلام إبهام فجسى به منصوباً  
مفسراً لذلك الإبهام الحادث في الكلام ، ومثاله : طاب زيدٌ نفساً ، وحسن عمرو  
وجهاً ، فأصل هذا الكلام : طابت نفس زيد ، وحسن وجه عمرو ، فأزيل كل واحد  
منهما عن موضعه ، وأسند الفعل إلى غيرهما ، وهو زيد وعمرو ، فحدث فسي  
الكلام إبهامٌ لذلك ، وذلك أنك إذا قلت : طاب زيدٌ ، لا تعلم ما طاب منه ؛

(١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

هل نفسه ؟ أوراثة؟ أو خبره؟ أو غير ذلك مما يُسند إليه طاب؟، فإذا قلت:  
"نفساً ارتفع ذلك الإبهام، وعلم ما الذي طاب منه، وكذلك إذا قلت: حسن عمرو،  
أمكن أن يكون الحسن منه وجهه أو كلامه أو قده أو غير ذلك مما يُسند إليه  
منه حسن في المعنى، فإذا قلت بوجهها ارتفع ذلك الإبهام، وعلم ما الذي حسن منه.  
وهذا التمييز وما أشبهه هو الذي يقول له النحويون: هو فاعل فسي

المعنى، ويجسّ تفعولاً، وذلك قولهم: عظمت زيداً قدرًا، وأكرمت زيداً أبلاً وأصل  
هذا الكلام: عظمت قدر زيد، وأكرمت أبا زيد، فأزيل المفعول من موضعه، ومُقِل (١)  
الفعل لغيره فنحدث في الكلام إبهامًا، فجاء ذلك المفعول منصوبًا رافعًا  
لذلك الإبهام، فهذا التمييز هو المفعول في المعنى، وقد يجسّ التمييز  
المنصوب بعد تمام الكلام غير فاعل ولا مفعول في المعنى، وذلك قولهم:  
امتلاء الإناء ماءً من حيث لا يتصور أن يقال أصله: امتلاء ماء الإناء، لأن الماء  
لا يمتلئ، وإنما الإناء يمتلئ به فيمتلئ، وكذلك قولهم: ملأ الإناء ماءً لا يمكن  
أن يقال أصله: ملأ ماء الإناء، وإنما تملأ الإناء به، إلا أن هذا وإن لم يكن  
فاعلًا ولا مفعولًا في المعنى فهو مشبه لما انتصب من التمييز بعد تمام  
الكلام، وهو فاعل ومفعول في المعنى، من جهة أن الكلام الذي قبله فيه  
إبهام، وذلك أنك إذا قلت: امتلاء الإناء احتمل أن يمتلئ بالماء أو بغيره  
ما يمتلئ الإناء به، وكذلك أيضًا إذا قلت: ملأ الإناء احتمل أيضًا  
أن تملأه بالماء أو بغيره مما يمكن أن يملأه به، فصار التمييز مفسرًا لذلك  
الإبهام، كما أنك إذا قلت: طاب زيد، احتمل أن يطيب نفسًا أو خبرًا  
أو غير ذلك مما / تُسند إليه طاب، فيفسر التمييز هذا الإبهام ويرفعه،  
وكما أنك إذا قلت: عظمت زيدًا، احتمل أن تعظم قدره أو غير ذلك مما يمكن  
أن يُعظم من الإنسان، فجاء التمييز رافعًا لذلك الإبهام والاحتمال، فلتما  
كان "امتلاء الإناء" و"ملأ الإناء" وما أشبهه كالكلام الذي ينتصب بعده التمييز،  
وهو فاعل في المعنى أو مفعول مُتَّيِّز باسم منصوب نكرة كما فعل بقولهم: طاب زيد  
وعظمت زيدًا، حيث فسّر باسم منصوب نكرة، فهذا المنصوب بعد تمام الكلام،  
والرافع للإبهام الواقع في الكلام.

أ/٤٠

(١) في الأصل: وعقل، تحريف من الناسخ.  
(٢) في الأصل: ولم يحدث، وهو تحريف من الناسخ.

وأما المنصوب بعد تمام الاسم؛ فهو الرفع للإبهام الواقع في الاسم،  
وذلك يكون في المعدودات والموزونات والمكيلات والمسوحات .  
فمثالُه في المعدودات : عشرون درهماً ، وأحد  
عشر درهماً ونحو ذلك ، وكم رجلاً عندك ؟ إذا  
كانت "كم" استفهامية ، لأنها واقعة على عددٍ مسؤلٍ عنه .

ومثاله في المكيلات ؛ عندي صاعٌ براءً ، وقيزٌ شعيراً .

ومثاله في الموزونات ؛ عندي رطلٌ زيتاً ، ورطلان سناً ونحو ذلك .

ومثاله في المسوحات ؛ باقي السماء قدر راحة سحاباً ، والمسوحات

عبارة عن الأسماء التي تقع عليها الساحة .

وللنحويين في تمام الاسم اصطلاحٌ في هذه المسائل ؛  
فتمام الاسم عندهم يعبرُ به عن التنوين  
في مثل : عندي رطلٌ زيتاً الذي في قولهم :  
"رطلٌ" هو تمام الاسم ، وانتصب التمييز بعده .

ويعبرُ به عن تقدير التنوين في :  
"أحد عشر رجلاً" وما أشبهه ، وكذلك قولهم : كم رجلاً عندك ؟ إذا كانت "كم"

استفهاماً ، ويعبرون به عن نون التثنية في قولك ؛ رطلان زيتاً وقيزان تسراً ،

ويعبرون به عن النون المشبهة لنون الجمع في عقود الأعداد بين العشرين

إلى التسعين في قولهم ؛ عندي عشرون رجلاً ، وثلاثون درهماً ،

ويعبرون به عن المضاف في مثل قولهم :  
سأ في السماء موضع راحة سحاباً ، فإضافة المضاف

إليه الموضع "تمام" للموضع "وسحاباً تمييز" للإبهام الذي في الموضع ، وكذلك قولهم :

"على التمرة مثلها زيداً" تمام مثل المضاف إليه الذي هو الضير العائد على

التمرّة ، "وزيداً تمييز" مفسرٌ لإبهام "مثلها" .

فإن قيل : وما الفرق بين الإبهام في  
الكلام والإبهام في الاسم ؟ ولم فرقتهم بين التمييز فيهما فقلتم ؛ منه ما ينتصب

بعد تمام الكلام رافعاً لإبهام حارث في الكلام ، والمنتصب بعد تمام الاسم رافعٌ

لإبهام حارث في الاسم ؟

فالجواب أن يقال : الإبهام الذي في الكلام  
هو إبهام في الجملة الفعلية ، وذلك إذا قلت ؛ طاب زيد فليس في "زيد" إبهام من

حيث علم سماءه ، وليس في "طاب" أيضاً وحده إبهام من حيث علم موضعه ، وإنما

الإبهام مشترك بين الفعل وفاعله ، وذلك أن طاب أسند إلى شئ في المعنى

ليس هو زيداً، وذلك الشيء، يشتدل عليه "زيد" ويتصل به، فمن حيث أسند "طاب" إلى ذلك الشيء الذي لا يعلم واشتمل عليه "زيد" أيضا وهو لا يعلم ما هو من زيد صار الإبهام / مشتركا بين الفعل وفاعله، فهو إبهام في الكلام، فلذلك قيل للتمييز الواقع بعد هذه الجملة وأمثاليها: منصوب بعد تمام الكلام، ورافع للإبهام الحادث في الكلام.

والمنصوب عن تمام الاسم الرفع للإبهام الحادث في الاسم لا يكون إبهامه في الجملة التي هي كلام، وإنما إبهامه في الاسم الرفع للإبهام الحادث في الاسم المفرد، ويبان ذلك أنك إذا قلت: "عندي عشرون" علمت أنه منهم من حيث لا تدري على أي معدود انطلق، فلذا قلت: درهما رفعت الإبهام الذي حدث فيه، وعلم السامع أنك أطلقت هذا الاسم على جنين الذراهم، وكذلك سائر ما ينتصب بعد المعدودات والموزونات والكيالات والمسوحات، فتدبره تجده كما وصفت لك، وهو أنه رافع للإبهام عن الاسم من غير التفات إلى الجملة كلها؛ فلذلك يقول النحويون: هو منصوب بعد تمام الاسم، ورافع لإبهام فيه.

فقد تبين ما انتصب من التفسير بعد تمام الكلام وما انتصب بعد تمام الاسم، ومقت بينهما أمور مشتهرات يأتي فيها التمييز، فيجب أن يجتهد في رده إلى أحد المستبين، فمن ذلك قولهم: نعم رجلاً زيداً، وعش رجلاً عمرو، ورُبهُ رجلاً، وعلى التمرة مثلها زيداً، وزيدٌ طيبٌ نفساً، فالأولى به أن يلحق بما انتصب عن تمام الاسم؛ لأن التمييز في باب "نعم وعش" وفي قولهم: ربُّه رجلاً، إنما جاء مفسراً للمضمر الفاعل في "نعم وعش" وفي قولهم: ربُّه رجلاً، إنما جاء مفسراً للمضمر المتصل برب من قولهم: ربُّه، وهو ضمير أضيف قبل الذكر لم يعد على شيء؛ قبله فيعرف موضوعه، فصار صالحاً لكل سمي، كعشرين الذي هو صالح لكل معدود وكرطي الذي هو صالح لكل موزون إلى غير ذلك من الأسماء المبهمة التي ينتصب بعدها التمييز عن تمام الاسم، فكما جاء التمييز بعد المعدودات والموزونات والكيالات والمسوحات رافعاً للإبهام الواقع في الاسم، فكذلك جاء

هذا التمييز في هذا الموضع رافعاً للإبهام الواقع في الاسم، فكذلك جاء هذا في

هذه المواضع رافعاً للإبهام الواقع في الضمير،  
وكذلك قولهم كقولهم : علي التمسرة  
مثلها زيدا يصح أن يقع على سميات كثيرة "زيداً" أو غيره، فزفع ذلك الإبهام  
بقولهم : زيدا، وليس هذا إبهاماً في الجملة، وإنما هو في الاسم خاصة،  
والسليخة يقدار كما أن المعدود والوزون يقدار، والمكيل يقدار والمسوح

[نفساً] (\*)

يقدار، فهو لا يحق بهذه الأشياء. وأما قولهم : زيد طيب / فمساو / مُعظم قدرًا،  
وحسن وجهًا، وأفضل الناس أبا، فالأولى في هذا النوع وما أشبهه أن يلحق

بما انتصب عن تمام الكلام؛ لأن طيباً ومُعظماً وحسناً وأفضل الناس وإن كانت  
أسماء مفردة فهي في معنى الجملة الفعلية، فإذا قلت: زيد طيب نفساً فكانت

قلت: طاب زيد نفساً، وإذا قلت: زيد مُعظم قدرًا فكانت قلت: / زيد عظيم

قدرًا، وإذا قلت: زيد حسن وجهًا فكانت قلت: زيد حسن وجهًا، وإذا قلت:

زيد أفضل الناس أبا فكانت قلت: زيد فضل الناس أبا، فالأولى في هذه الأسماء

أن تلحق بما ينتصب عن تمام الكلام خلافاً لمن زعم أن التمييز فيها منتصب عن

تمام الاسم، والذي حمله على ذلك كونها أسماء مفردة، وليست بجمل.

وأما من زعم أن أسماء الفاعلين والمفعولين جمل فردها على مذهبه

إلى ما انتصب عن تمام الكلام سهل لا إشكال فيه ولا عذر له إذا جعلها ممتسا

انتصب عن تمام الاسم.

فإن قيل: فما الناصب للتمييز؟ قيل: أما ما انتصب بعد تمام

الكلام فالناصب له الفعل في قولك: طاب زيد نفسه، وعظمت زيدا قسداً،

فالناصب له طاب وعظمت، وقولهم: زيد طيب نفساً ومُعظم قدرًا، وكذلك

الناصب ليرهم عشرون، ونصبه عند سيبويه (١) عن تمام الكلام؛ لأن التمييز

مع الاسم الذي قبله وتماسه كالفعل والفاعل والمفعول، وذلك إذا قلت: ضرب

زيد عمراً فالمفعول انتصب بالفعل؛ لأن الفاعل حال بينه وبين المفعول

(\*) تكلمة يلتئم بها الكلام.

(١) الكتاب ١/٢٠٦.

أن يكون في مكان الفاعل ، وكذلك أيضاً عشرون وما أشبهه حال بينه وبين تمييزه التام الذي هو النون، إذ لولا ذلك النون لكان مخفوضاً بإضافة "عشرين" إليه، كما أن المفعول لولا الفاعل الذي حال بينه وبين الفعل لكان المفعول مرفوعاً بالفعل ، وكل ما ينتصب عند سيبويه من هذا التمييز المنصوب بعد تمام الاسم إنما ينتصب بذلك الاسم ، لأجل حيلولة التمام بينه وبين التمييز ، وما لم يكن فيه التمام ملفوظاً به كان مقدراً فيكون تقديره حائلاً كما أن تحقيقه حائلاً .

سبحت في قول النحاة التمييز لا يكون إلا نكرة ومنصوباً

ألفاظ الكتاب : قوله (التمييز لا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا منصوباً) (١) ، قد تقدمت شروط التمييز مستوفاة في مقدمة الباب ، وشرط تنكير التمييز إنما هو على مذهب البصريين (٢) ، وأنا الكوفيون فيجيزون تعريفه (٣) ، وهو مذهب خارج عن القياس ، لأن فائدة التمييز تبيين الجنس ، وذلك يحصل بالتنكير الذي هو أصل التعريف ، وقد جاء تعريف التمييز شاذاً يحفظ ، ولا يقاس عليه ، والكوفيون يقيسون على الشواذ ، وذلك قول الشاعر : (٤)

رَأَيْتَكَ لَنَا أَنْ رَأَيْتَ جِلَادَنَا      رَضِيَتْ وَطِبَتْ النَّفْسُ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو  
أَرَانِ: وَطِبَتْ نَفْسًا يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو ، وعلى هذا البيت قاس الكوفيون تعريفه في كل موضع والله أعلم .

(١) الجمل ٢٤٢ .

(٢) قال سيبويه : " ولا يكون إلا نكرة كما لم يكن شمة إلا نكرة " الكتاب

٠٢٠٥/١

(٣) في شرح ألفية ابن معطي (١/ ٨٠) وأجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة مطلقاً واحتجوا بقوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَسْفِهْ نَفْسَهُ ﴾ وقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَنَا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا      رَضِيَتْ وَطِبَتْ النَّفْسُ يَا زَيْدُ عَنْ عَمْرٍو

(٤) البيت لرشيد اليشكري وهو من أدلة الكوفيين على جواز وقوع التمييز معرفة بدخول الألف واللام عليه للتعريف وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي (١/ ٥٨١) ، على زيادة

والشدودُ يناقضُ القياسَ عليه ؛ لأنَّ الشدودَ منعٌ للإجراءِ والطريقِ ،  
والقياسُ على الشيءِ إجراءٌ له .

قوله : ( وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ ) (١) ، اعلمُ أَنَّ مَا انتَصَبَ عَنْ تَمَامِ  
الاسمِ على التَّمْيِيزِ فلا خِلافَ بينِ النَحْوِيَّينَ في أَنه لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ التَّمْيِيزُ ،  
نَحْوَ قَوْلِكَ : عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، لَا يَقَالُ : دِرْهَمًا عَشْرُونَ  
عِنْدِي ، وَلَا رَجُلًا أَحَدَ عَشَرَ عِنْدِي ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا انتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ، وَاخْتَلَفُوا  
فِي مَا انتَصَبَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلِمِ ، فَسَنَهَمُ مِنْ أَجَازٍ / تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَهُوَ  
الكَلَامُ ، وَعَلَى النَّاصِبِ لَهُ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَى النَّاصِبِ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛  
لِأَنَّ التَّمْيِيزَ هُوَ الكَلَامُ الَّذِي هُوَ النَّاصِبُ لِلاسْمِ ، إِنْ الإِبْهَامُ فِي الاسْمِ وَحَدَهُ  
وَلَا فِي الفِعْلِ ، إِنَّمَا وَقَعَ فِي الجُمْلَةِ وَحَدَهُ الَّذِي هُوَ النَّاصِبُ كَمَا تَقَدَّمَ .

قدْ تَمَرَضَ أَبُو القَاسِمِ لَذِكْرِ الخِلافِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ حِجَّةً  
مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَسَيَبِينُ الحَقُّ فِي المَسْأَلَةِ إِذَا انْتَهَيْتُنَا  
إِلَى ذَلِكَ المَوْضِعِ - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - .

قوله : ( وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى التَّمْيِيزِ ) (٢) ، اعلمُ أَنَّ " مِينَ "   
الِدَاخِلَةَ عَلَى الضَّمِيرِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " مِينَ " الَّتِي تَدُلُّ عَلَى العِلَّةِ ، كَقَوْلِكَ :  
ضَرِبْتُ زَيْدًا مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ ، فَيَكُونُ مَعْنَى الكَلَامِ عَلَى هَذَا القَوْلِ وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ  
عَلَى الَّذِي تَمْيِيزُ مِنْهُ ، أَيْ مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ عِلَّةٌ فِي بَيَانِ المِيزِ ، وَسَبَبٌ فِي  
بَيَانِهِ ، إِذْ لَوْلَا هَذَا لَمَا تَمْيِيزَ وَلَا تَبَيَّنَ ، فَالِهَاءُ مِنْهُ عَائِدَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالمَجْرُورُ  
الَّذِي هُوَ مِنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّمْيِيزِ فِي التَّأْوِيلِ الأَوَّلِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الحَالِ مِنَ المَضْمَرِ  
فِي المِيزِ فِي التَّأْوِيلِ الثَّانِي .

قوله : ( وَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ جَاءَ بَعْدَ عَدِيدِ مُنَوَّنٍ ، أَوْ فِيهِ نُونٌ أَوْ نَيْسَةٌ  
تَنْوِينٌ ) (٣) ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنْ التَّمْيِيزِ فِي هَذَا المَوْضِعِ هُوَ التَّمْيِيزُ المُنْتَصَبُ

=== أَل فِيهِ ، وَانظُرِ الهَمْعَ ٢٧٨/١ وَ ٧٢/٤ وَالتَّصْرِيحَ عَلَى التَّوْضِيحِ  
٣٩٤/١ وَالدَّرَرَ ٥٣/١ ، وَالشَّاهِدَ فِيهِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ أَنَّ أَل فِيهِ زَائِدَةٌ  
وَأَنَّ التَّمْيِيزَ حِكْمَةُ التَّنْكِيرِ .

(١) الجمل ٠٢٤٢

(٢) الجمل ٠٢٤٢

(٣) الجمل ٠٢٤٢



عن تمام الاسم، والعدد المنون عزز في هذا الموضع، فلا يجوز خمسة دراهم ولا مائة درهما، هذا لا يوجد في كلام العرب، ولا يحمل أن يحمل قوله بعد عدد منون على أن يريد العدد الذي فيه النون، كما حمل عليه بعضهم في باب "كم"؛ لأنه قال بعد هذا: أو فيه نون.

وأما ما فيه النون فمُشرون وثلاثون كذلك إلى التسعين، وأما ما فيه نية التنوين فالعدد المركب، ويألتى شعري إذا كان عنده العدد منونا<sup>(\*)</sup>، وينتصب التمييز بعده لم لم يمثله كما مثل العدد الذي فيه النون؟ وقال: عندي عشرون درهماً، وخمسون عبداً، وكما مثل العدد الذي فيه نية التنوين، فقال: خمسة عشر درهماً، وأما قوله: واللله أعلم. - ( عدد منون ) (١) فشيء جرى على لسانه من غير تدبير.

قوله: ( ومنه قولهم: على التمرة مثلها زبداً )<sup>(٣)</sup>  
يعني ومن التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم: على التمرة مثلها زبداً، وتمام الاسم في هذا المثال الضمير الموثق الذي أضيف إليه مثل، ومثل هو الاسم السيز؛ لأن المثلية مقدار في المعنى، فلذلك انتصب التمييز بعدها.  
قولهم: ما في السماء موضع راحة سحاباً، انتصب "سحاباً" هاهنا على التمييز لموضع المضاف إلى الراحة؛ لأنه مبهم، إذ يحتمل أن يكون موضع الراحة من السحاب ومن غيره، والتمام في هذا المثال ونحوه المضاف إليه وهو الراحة، وهذا المثال من المسوح، وقد تقدم.

قوله: ( ومنه قولهم: هذه عشرة أرطال ذهباً، وثلاثة أكرار شعيراً )<sup>(٤)</sup>  
يعرض في هذين المثالين اسمين مبهمين: أحدهما عدد، والآخر وزن أو كيل، فالعدد عشرة وثلاثة، والوزن أرطال، والكيل أكرار، فيقال لإبهامها: جاء

(\*) في الأصل: منون. والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الجمل ٢٤٢.

(٢) في الأصل: شيء، والسياق يقتضي زيادة الغاء في جواب أما.

(٣) الجمل ٢٤٢.

(٤) الجمل ٢٤٢ وفيه: ومنه هذه عشرة أرطال، وخمسة أرطال ذهباً،

وثلاثة أكرار شعيراً، وفي الأصل: عشرة أكرار شعيراً.

(\*\*) في الأصل: اسمان مبهمان، والسياق الاعرابي يقتضي ما أثبتناه.

( ذَهَبًا ) (وَشَعِيرًا) تمييزًا، فيقال : أما الذهبُ فللموزون / الذي هو الأرتال ، ١/٤٢  
وأما الشعيرُ فللمكيل الذي هو الأكرارُ ، فإن قيل : فلم لا يكون تمييزًا للعددِ  
الذي هو عشرة وثلاثة ؟ قيل : لا يكون ذلك ؛ لأنَّ تمييزَ العددين الثلاثة  
إلى العشرة إنما يكونُ جمعًا مخفوضًا (وذَهَبًا) (وشعيرًا) تمييزٌ مفردٌ منصوبٌ\*  
وإنما تمييزُ العدد في هذه النُحْلِ وأشباهاها ما أُضيفت إليه من الأرتال والاكرارِ،  
لأنَّ العددَ يقع على الأرتال وغيرها ، فتمييزُ الثلاثة بما أُضيفت إليه، فيكونُ  
المضاف تمييزَ العددين ، ويكونُ الاسمُ المفردُ المنصوبُ تمييزًا للموزون ، وهو أرتالٌ ،  
وللمكيل وهو أكرارٌ ، ويكونُ التامُّ في هذه النُحْلِ للتبوين اللّاحقِ للأكرارِ  
والأرتالِ .

قوله : ( ومئتانِ عبداً ) (١) إذا أثبتَّ النونَ ضرورةً هذه النونُ  
الثانيةُ في مائتين ليسَ حقًّا أن تثبتَ فيها إذا استعمل من الكلامِ في مائةٍ  
ونحوها إنما هو الإضافةُ إلى ما يفسرُها ، نحو : مائة رجلٍ ، ومائتا رجلٍ  
في الرفع ، وكان الأولى به أن لا يأتيَ بها مثبتةُ النونِ منصوبةُ التمييزِ في هذا  
الموضع ، وإنما يأتي بما كثر استعمالُه بالنونِ ، نحو : رطلين زيتًا وكثيرين  
شعيرًا ، لكن أتى بمائتين مثبتةُ النونِ منصوبةُ التمييزِ في هذا الموضع ليعينَ  
أنهما ما ثبتَ فيه ضرورةً في الشعرِ ، فإذا ثبتتَ فيها جرت مجرى قولك :  
رطلين ونحوه في تمييزها بالمفردِ المنصوبِ وأنشد قولَ الشاعرِ : (٢)

إذا عاشَ الفتي مائتينَ عامًا فقد ذهبَ الروءةُ والفتاءُ

(١) الجمل : ٢٤٢ . وفيه مائتين وعبدا .

(٢) الجمل ٢٤٢ .

والشاهد استشهد به سيويه في موضعين من الكتاب ونسبه في ٢٠٨/١  
للربيع بن ضبع الغزاري وفي ١٦٢/٢ نسبه ليزيد بن ضبة وهو من شواهد  
المقتضب ١٦٦/٢ ، والمقتضب في شرح الايضاح ٧٣٤/٢ ، والحلل في  
شرح أبيات الجمل ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٧/١ ، وكشف المشكل  
٤٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٦ ، والمقرب ٣٠٦/١ ،  
والملخص ٤٢٦/١ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٢١/١ ، والهمع ٧٦/٤ ،  
والخزانة ٣٧٩/٧ .

===

(\*) في الأصل : تمييزًا بعدد منصوب ، وهو تحريف من الناسخ +

البيت هو للربيع<sup>(١)</sup> بن ضبع الغزاري، ويروى: السروة واللذاة والسرة والتخيل،  
أما السروة، فهي الصفة التي يكون للإنسان بها سرة<sup>(٢)</sup>، واللذاة: اللذة،  
والتخيل: من الخيلاء، وهو الكبر، والفتاء: مصدر الفتى، وهو الفتوة،  
وسمى البيت مفهوم، وموضع الشاهد منه قوله: مائتين عاماً، فإنه نصب عاماً  
على التمييز، وهو منصوب عن تمام مائتين، وتامها نون التثنية، والمعروف في  
مائتين أن تضاف إلى التمييز، فيقال: مائتا عام ومائتي عام كما تقدم،  
ولكن جاء هذا في الضرورة شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، فحكمه في هذه  
الضرورة كحكم قولهم: عشرون عاماً، ومائتين في البيت منصوبة على الظرف،  
والفاء من قوله: فقد جواب إذا، لإجل ما تضمنت من معنى الشرط.  
قوله: (ومن الناس من يجيز تقديم التمييز إذا كان القاسم  
فعلًا)<sup>(٣)</sup>؛ قد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسألة والذي يجيز تقديم التمييز  
على السيز والعامل فيه إذا كان فعلاً هو أبو عثمان المازني، واحتج على ذلك  
بالحمل على الحال من حيث كانت الحال إذا عمل فيها فعل جاز تقديمها  
عليه وتأخيرها عنه، وأيد ذلك بالسماع في زعمه، وذلك قول الشاعر:<sup>(٤)</sup>

- ====
- ويروى: "السرة والفتاء، واللذاة والفتاء، وأودى: ذهب"  
والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها على التمييز  
ضرورة والوجه أن تحذف النون للإضافة ويجز ما بعدها.  
(١) الربيع بن ضبع الغزاري بالتصغير كما في المؤلف والمختلف شاعر  
جاهلي قديم رافق امرأ القيس الكندي في البحث عن قتلة أبيه  
وهو الذي أشار على امرئ القيس أن يمدح السؤال ليحسن إكرامه  
وايواءه من وجه أعدائه ففعل، وكذلك فعل الربيع فمدح السؤال  
وقاتل في حرب داحس والغبراء. انظر ترجمته في الاغانى ١١٨/٢٢  
وجسيرة أنساب العرب ٢٥٥، والنو تلف والمختلف ١٢٥.  
(٢) "سرة" ولعل معناها: مزية.  
(٣) الجبل: ٢٤٢.  
(٤) الشاهد مر تخريجه قريباً فارجع إليه في ص ١٨١.

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

البيت هو للمخيل السعدي، وقيل: لأعشى همدان، والهجر: البعد، وقوله:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها / ظاهر قوله للفراق أنه علة للهجر، والفراق: ٤٢/ب

البعد، فكيف يكون البعد علة في البعد حتى يكون الشيء علة في نفسه،

ومن شرط العلة أن تكون زائدة على المعلول؟ قيل: الفراق المراد به هاهنا

بُعد قومها وما كان ينبغي لها ذلك، فالعلة غير المعلول، لأن العلة إنما

هي فراق قومها، والمعلول هجرها، وليس فراق قومها عن هجرها، ولا بُعد

قومها عن هذا السحب هو بُعدها بل هما متباينان .

قوله: (وما كان نفساً بالفراق يطيب)، ويروي تطيب بالتاء وبالياء،

وهذا موضع الشاهد في البيت، وذلك أن أصل الكلام على زعم أبي عثمان

المازني - رحمه الله - وما كان يطيب بالفراق، فاسم كان مضمراً فيها يعود

على المضمّر في "كان" هو الذي يعود على اسم كان من خبرها، وكان أصل

تطيب نفساً؛ تطيب نفسه، فأزيلت النفس من موضعها وجعل الضمير الذي

أضيفت إليه قاعلاً في مكانها، فحدث في الكلام ابهام، فخرجت النفس

مفسرة، فقال: وما كان تطيب نفساً، ثم قدم نفساً على تطيب وهو تمييز.

وهذا بيان الشاهد لابي عثمان - رحمه الله - وهو الظاهر من هذا الكلام

ولكنه لا ينتهز أن يكون قاطعاً على تقديم التمييز، فانه يمكن أن يكون

اسم كان مضمراً فيها كما تقدم، ونفساً منصوباً على خبرها، وتطيب وفاعلها

المضمّر فيه و"بالفراق" المتعلق به في موضع نصب على أنه صفة للنفس .

فإن قيل: كيف ذكر الضمير الذي في يطيب وهو عائد على النفس،

والنفس مؤنثة، وكان حقه أن يقول: تطيب بالتاء؟ قيل: ذكر أن النفس

تجسي، مذكرة في كلام العرب، وإن كان الغالب عليها التأنيث، وقال قوم:

ذكر النفس على معنى الروح والإنسان، وما يؤيد كون النفس منصوبة على

خبر كان، رواية من روى "تطيب" بالتاء، فإذا أنت المضمّر العائد على

النفس، فلو كان "تطيب" هو خبر "كان" لما أنت الضمير الذي فيه من حيث

(١) قال سيويه في الكتاب ٣/٦٢٢: "وقالوا ثلاثة أنفس لأن النفس عند هم انسان  
ألا تراهم يقولون نفس واحدة فلا يدخلون بها".

هو عائدٌ على الحبيبِ ، وضميرُ الحبيبِ والحبيبِ مذكران لا يجوزُ تأنيثُهُما أصلاً، هذا هو الظاهرُ في روايةٍ من روى "تطيبٌ" بالتاء، ويمكنُ أن يُقوَّلَ أبو عثمان المازني في دفعِ تقويةِ الروايةِ بالتاء لكونِ "تَطْيِبٌ" في موضعِ الصفةِ للنفسِ: **مَا نَ كَانَ** فيها ضميرُ الأمرِ والشأنِ وفاعلُ "تطيبٌ" مضمراً فيه يعودُ على ليلي، و**نفساً** تمييزٌ تقدّمَ على "تطيبٌ"، وهو في المعنى قَوِيٌّ، فكانَ الشاعرُ يقولُ :

أتهجرُ ليلي للفراقِ حَبِيبَها ، وهي لا تطيبُ نفساً بذلكِ الفراقِ ،  
وإذا لم تكنْ تطيبُ نفساً بذلكِ الفراقِ ، فكيفَ تهجرُ حبيبَها لاجلِهِ؟ ولكنَّ  
الاحتمالَ الأولَ باقٍ عليه ، وسبطلُ للاستشهادِ بالبيتِ على جوازِ تقديمِ  
التمييزِ ثم لو لم يكنْ ثمَّ احتمالٌ يعارضُ مذهبهُ لكانَ البيتُ شاذّاً غيرَ مقيسٍ  
عليه ، فلا ينفَعُه الاستشهادُ به ، كما أن من استشهدَ <sup>(١)</sup> على تعريفِ التمييزِ  
بقوله : <sup>(٢)</sup>

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتَ جِلَادَنَا رَضِيَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَابِكْرَ عَنْ عَمْرٍو / ٤٣ / أ  
لا ينفَعُه الاستشهادُ به لشذوذه ، ولا تثبتُ اللغةُ المقيسةُ بالشواهدِ الشاذةِ ،  
وأما قياسُ قولِهِم التمييزِ على الحالِ إذا كانَ العاملُ في الحالِ فعلاً  
فيعارضُه قياسُه على التمييزِ الذي يُنتَصَبُ بعدَ تمامِ الاسمِ ؛ لأنه وإن انتصبَ  
بعدَ تمامِ الاسمِ فهو تمييزٌ ، والمتنازعُ فيه تمييزٌ ، فهو أخصُّ بالتمييزِ منه  
بالحالِ ، ولو لم يكنْ لكانَ لماثباتُ تقديمِهِ بالقياسِ على الحالِ قياساً ممنوعاً في  
اللفظةِ ؛ لأننا لم نَقُهم من تقديمِ الحالِ على العاملِ إذا كانَ فعلاً أن التمييزَ  
إذا كانَ العاملُ فيه فعلاً يجوزُ تقديمُه على ما عمِلَ [فيه] <sup>(٣)</sup> ، فهو  
مذهبٌ مرفوضٌ من كلِّ وجهٍ .

(١) يعني بذلك الكوفيين والمازني والمبرد ، وقد مر رأيتهم في أول الباب  
فارجع إليه .

(٢) مرتخرجه قريباً فارجع إليه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

## بَابُ الْإِغْرَاءِ

الإغراءُ في اللغة معناه : الإلزامُ، يقالُ منه: غَرَيْتُ فلانٌ بكذا إذا ألزمته ، وأغريته بكذا إذا ألزمته إياه ، نقله النحويون فعبّروا به عن بعضِ أسماءِ تنابٍ عن فعلٍ أمرٍ المخاطبِ المغرَى به ؛ فموضوعُ البابِ لذكرِ ما أجمع عليه منها ، وموضوعِ استعمالِها ، وما أخذهُ السماعُ منها ، والإعلامُ بالاختلافِ بينِ التحويينِ فيما عداها ، فهذا الذي وُضِعَ له البابُ .  
ثم يوصلُ هذا بأن يقالَ : وهذه الأسماءُ وما أشبهها مما يثبتهُ العربُ عن الفعلِ في بابِ الأمرِ وغيرهِ للإغراءِ وغيرهِ يُسميها النحويون أسماءَ الأفعالِ لكونِها عنها ، ويؤمنون أنها ما وُضِعَ للاختصارِ ، وهي في عدادِ الأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعالِ وعملُها بالنيابةِ ، كما تعملُ الصفةُ في بعضِ المواضعِ ، وليس لها قوةٌ ما تنوبُ عنه في العملِ ، فلا يجوزُ أن يقدّمَ عليها شئٌ مما تعملُ فيه ، ولذلك لم يكنِ الدلوُّ في قولِ الشاعرِ :  
(١)

\* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ \*

مُنْتَصِبًا دُونَكَ وَلَا كِتَابَ لِلَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى \* كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ \* (٢) ، منتصبًا بعليكم عند الجميع ، وسأروي عن الكسائي في ذلك ضعيفٌ في القياس .  
انتهت الطريقة الكلية .

(١) الشاهد لجارية من بني مازن وقيل غير ذلك وهو في معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ على جواز تقديم المفعول في هذا الباب على قلة ، وهو في الأمالي لأبي علي القالي ٢٤٤/٢ وإيضاح الشعرلابي علي الفارسي ٣٠ واحتج به الكوفيون لجواز التقديم وأوله البصريون ؛ لأن العامل ضعيفٌ فلا يقوى على ذلك . وهذه من المسائل الخلافية ، وينظر الانصاف ٢٢٨/١ واستشهد به كل من الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١ وابن يعين في شرح المفصل ١٢/١ وابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٢/٢ والمقرب ١٣٢/١ وشرح الفية ابن معطي ١٠٢٩/٢ والدر المنثور ٦٤٨/٣ والساعد ٦٥٧/١ ، واللسان (سيح) والخزانة ٢٠٠/٦ ، والمائح هو الذي ينزل في البحر إذا قل الماء فيملاً الدلو ، وأجاز ابن مالك تقديمه محتجاً بالآية ، وانظر الدرر ١٣٨/٢ وعجزه \* اني رأيت الناس يحمدونك \*  
(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء .

ثم نقول : وهو ضرب من الأمر ألا أنه بأدوات أقيمت مقام الفعل فخصَّ باسم<sup>(١)</sup> لفارقتيه للأمر بهذه الأدوات ، ثم نقول : وهذه الأدوات : عليك ودونك وما جرى مجراها ما قالته العرب ولا يقاس عليها عند البصريين ، وقد أجاز الكوفيون القياس عليها بسائر الظروف ، فأجازوا : فوقك زيداً ، وتحتك عمراً .

والصواب أن هذا من اتساع كلام العرب فلا يقاس عليه ، لأن في القياس عليه أحداث لفة ، ولا تعمل هذه الأشياء إلا في الخطاب ، إلا أنه قد قال : " قد جاء في الشأن عليه (رجلاً ليسني)<sup>(٢)</sup> ، وفي الحديث ( عليكم بالباة فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه وجاء )<sup>(٣)</sup> ، والذي حسن هذا أن القضية قضية خطاب ، ولعل الكلمة الأخرى كذلك ، ولم تنقل إلينا كاملة ، ولا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ، لا نثها غير متصرفية في نفسها ، فلم تتصرف في معمولها ، فأما قوله :

\* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ \*

فإن دلوي منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، كأنه قال : خذ دلوي ، ودونك / ظرفٌ متعلقٌ -/٤٣  
بذلك الفعل ، ودلوي مبتدأ ، ودونك خبره ، وفهم من الجملة معنى الإفساء ،

(١) لعدم تصرف هذه الأسماء فلا توثت ولا تلحقها ضائر الرفع كما تلحق الأفعال وقد أجاز الكسائي تقدم معمولها عليها واستدل على جواز ذلك بالآية والشاهد : " يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ " .  
ينظر شرح الأبيات المشككة الأعراب ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، والمساعد ٦٥٧/١ .

(٢) حكاه سيويه عن العرب قال \* وحدثني من سمعه أن بعضهم قال :  
عليه رجلاً ليسني ) وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل . الكتاب ٢٥٠/١ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري بلفظ ( يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ) في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح ١١٧/٦ .

وكذلك قوله تعالى \* كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ \* انما انتصب بمعنى الآية ، فان معنى قوله تعالى \* حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَسْمَاءُكُمْ \* (١) ، وَكَذَٰلِكَ وَكَذَٰلِكَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذَٰلِكَ وانتصب «كتاب» بتقدير هذا المضر.

وهذه الأوث تناب تناب فعل الامر متعدياً وغير متعدٍ ، وتعمل هي بحسب ذلك ، فتقول : عليك زيداً وعندك عمراً ، ودونك بكرًا ، بمعنى : خذ زيداً ، فإنه يفريك ، وتقول عليك بزيد ، ودونك بعيمرو ، وتقول : عليّ يزيد أي ائتوني به ، ولا تقول : دوني بزيد ، ولا عندي بعيمرو ، وانما يقال من ذلك ما قالت العرب لا غير .

زيادة بيان وتفقدات الفاظ الكتاب .  
فمن ذلك أن تقول : الإغراء مَبْصُورٌ  
من قولهم : أغرى بغراً ، ومعناه في اللغة : الإلصاق والإلزام ، وأصله  
غريت بالشيء : أغرى به غراً ، إذا لصقت به ولزسته ، ثم نقل بالهمزة هكذا  
معناه في اللغة .

ومعناه في الاصطلاح النحوي الأمر بأسماء يقال لها : أسماء الأفعال ،  
وبيان ذلك أنك تقول : عليك زيداً ، فأنت أمرًا ، وصيغة أمرك هو قولك .  
«وعليك اسم لقولك : الزم ، فهو اسم للفعل ، وكذلك سائر هذا الباب يجرى  
هذا المجرى .

فإذا فهمت أن هذا هو الإغراء فتعلم من ذلك أن السغرى هو التكلم  
بهذا الكلام ، والسغرى هو المخاطب الأمر ، ولا يكون إلا حاضرًا ، والسغرى به هو  
المأمور به ، وهو المنصوب باسم الفعل الذي هو الإغراء ، وهو زيد المنصوب في  
قولك : عندك زيداً ولا يكون السغرى به إلا غائباً .

والغائب في اصطلاح النحويين من ليس بمتكلم ولا مخاطب ، فإذا  
فهمت الإغراء في اصطلاح النحويين ، والسغرى والمغرى والسغرى به ، فاعلم  
أن أسماء الأفعال أكثر ما تكون اسمًا لفعل الامر ، وربما جاء منها الشيء

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٢) في الأصل : وأغرى . . الصقت ، والسياق يقتضي حذف الواو والهمزة .



اليسيرُ اسماً للفعل الذي ليس بأمرٍ نحو هيهات زيدٌ بمعنى "بعد زيد"، وكذلك قولهم: شتان زيدٌ وعمروٌ بمعنى افترق زيدٌ وعمروٌ، وأسماءُ الأفعال كثيرةٌ، وموضعُ ضبطها كتبُ اللفية، وإنما حظ النحوي أن يتكلم على أقسامها وأحكامها، وهي تنقسم [قسامين] (١)؛ فمنها منقولٌ، ومنها مرتجلٌ، فالمنقولُ ينقسم ثلاثة أقسامٍ: منقولٌ من الظروف، ومنقولٌ من المجرورات، ومنقولٌ من المصادر. فالمنقول من الظروف نحو: عنـــــــدك ودونـــــــك ومعـــــــنى قول العرب: عندك زيداً: خذ زيداً من جهة من جهاتك، ومعنى قولهم: دونك زيداً: خذ زيداً من قرب منك. والمنقول من المجرورات قولهم: عليك زيداً، ومعناه: الزم زيداً، واليك عني معناه: تنح عني وتباعد.

والمنقول من المصادر قولهم: حذرَكَ وحذارِ، ورويدَ زيداً، وبئله عمراً فحذرَكَ من مصدرٍ حذَرَ يحذِرُ حذراً، ومعناه: احذرْ وحذارَكَ منقولٌ من مصدرٍ حاذِرٌ يحاذِرُ حذاراً، ومعناه: حاذِرٌ.

أ/٤٤

ورويدَ منقولٌ من قولهم: أروانَ رويداً أي أسهلاً / إسهالاً. وبئله زيداً منقولٌ من قولك: بئله زيدٌ بمعنى تركَ زيدٌ، فهو مصدرٌ لا فعلٌ له، وإنما هو في معنى التركِ، فإذا قلت: بئله زيداً، ونصبت به المفعول على أنه اسمُ فعلٍ، فمعناه: دَع زيداً واتركهُ، وكذلك إذا قلت: رويدَ زيداً، فمعناه: أسهلاً زيداً. ورويدٌ تستعمل في كلام العرب على أربعة أضرب: أحدها: أن تكونَ اسمَ فعلٍ كقولهم: رويدَ زيداً.

والثاني: أن تكونَ منصوبةً على الحال في نحو قولهم: ساروا رويداً، أي: ساروا مترفقين (٢)، فهي مصدرٌ في موضع الحال.

(١) زيادة يقتضيتها السياق.

(٢) يرافق بعضهم بعضاً والرَّفقة والرَّفقة واحد الجماعة المترافقين. والترفق

التلطف ولين الجانب، والمعنى ساروا برفق.

اللسان (رفق).

والثالثُ : أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ [ نحو ] (١) قولِهِمْ :  
ساروا رويداً ، أي (٢) : ساروا سيراً رقيقاً ، ويجوزُ في الموضعِ الذي حكمَ  
عليها فيه أنها مصدرٌ في موضعِ الحالِ أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، كأنهم  
قالوا : ساروا سيراً رويداً .

والرابعُ : أن تكونَ مصدرًا مضافًا إلى المفعولِ ، نحو قولِهِمْ : رويدَ  
زيدٍ ، وتقديرُهُ : أروُدُ زيدًا ثم أضمرَ الفعلَ للعلمِ به ، وأضافَ المصدرَ إلى  
المفعولِ ، قال اللهُ تعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٣) ،  
فهذا مثلُ : رويدَ زيدٍ في التقديرِ .

وأسماءُ الأفعالِ المرتجلة تنقسمُ قسمينَ : منها ما هو مشتقٌّ من  
الفعلِ الذي هو اسمه نحو : نَزَلَ من : أنزل ، وتراك من : اترك ، ومنع من  
امنح ، ودَرَكَ من ادرك . ، وهو مقيسٌ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ ، أعني : بناءُهُ ، وجعل  
اسمًا للفعلِ .

وما كان منه مشتقًا من فعلٍ رباعيٍّ لم يكن مقيسًا فحقه أن يحفظَ  
ولا يقاسَ عليه .

والقسمُ الثاني من أسماءِ الأفعالِ المرتجلة هو ما ليسَ بمشتقٍّ  
من الفعلِ الذي هو اسمه ، نحو : صِهٍ ، اسمٌ لاشكتٍ ، وأيوٍ اسمٌ لحديثٍ ،  
وَحْيٍ اسمٌ لاقيلٍ ، وَحْيَهْلٌ : اسمٌ لقولك : ائمت ، وهي كثيرةٌ وموضعٌ ضبطها  
كتبُ اللغة كما تقدم .

وما كان من أسماءِ الأفعالِ منقولها ومرتجلها اسمًا لفعلٍ متعدٍّ نَصَبَ  
مفعولهُ كما نَصَبَ ذلكَ الفعلُ ، وما كان اسمًا لفعلٍ غيرِ متعدٍّ لم يكن للفعلِ

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وفي الأصل : مخذ وقولهم وهو خطأ .

(٢) في الأصل : ساروا سيرا رويدا ، ولكن الصواب ما ذكرته حتى

يتحقق نعت رويداً لمصدر محذوف .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد .

كفعله الذي هو اسم له ، والفاعل فيها كلها مضمَرٌ ، ويخالف الفعل في أن  
الفاعل المضمَرُ فيها لا يظهرُ في التثنية والجمع ولا في خطابِ المؤنث كما  
يكونُ ذلك في الفعلِ ؛ وبيانُ ذلك أنك تقولُ : "الزمَ زيداً إذا خاطبتِ واحداً  
وأمرته بلزومِ زيدا" ، والزمَانِ زيداً إذا أمرتِ اثنتين ، و"الزموا زيداً إذا خاطبتِ  
جماعةً مذكرين" ، والزمَنَ زيداً إذا خاطبتِ جماعةً نسوةً ، والزمي زيداً إذا خاطبتِ  
مؤنثاً ، ولا يكونُ شيءٌ من ذلك في اسمِ الفعلِ ، تقولُ : "عليك زيداً إذا خاطبتِ  
واحداً مذكراً وعليكما زيداً إذا خاطبتِ اثنتين ، وعليكُم زيداً إذا خاطبتِ  
جماعةً ، فالفاعلُ في هذه الأحوالِ كليها مستترٌ في اسمِ الفعلِ غيرُ بارزٍ في تثنيةٍ  
ولا جمعٍ ولا خطابٍ مؤنثيةٍ ، والكافُ المتصلةُ بـ"علي" وتثنيتهَا وجمعها ليستُ  
بفواعلٍ ، وإنما هي مجرورةٌ بـ"علي" ، وكذلك تقولُ : انزِلْ وانزِلَا وانزِلُوا وانزِلِسي  
وانزِلْنَ ، فإذا أتيتِ باسمِ الفعلِ قلتِ : نَزَالِ يا زيدُ ، ونَزَالِ يا زيدانِ ، ونَزَالِ  
يا زيدونَ ، ونَزَالِ يا هندُ ، ونَزَالِ يا هندانِ ، ونَزَالِ يا هنداتِ .

/٤٤

والمفعولُ / المنصوبُ باسمِ الفعلِ لا يكونُ إلا مؤخراً عنه ، ولا  
يجوزُ أن يتقدمَ عليه ؛ لأنه لم يقوَ قوةُ فعله الذي هو اسمه ، فيفعلُ في  
المفعولِ متقدماً ومتأخراً ، وهذا مذهبُ البصريين (١) ، وقد أجاز الكوفيُّونَ  
تقديمَ مفعولِ اسمِ الفعلِ عليه ، واحتجوا عليه بآيةٍ وشطرٍ رجزٍ ، وقد تقدمَ ذلك ،  
ولكن أزيدُه بياناً ، فأما الآيةُ فقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، فـ"كِتَابَ  
اللَّهِ عِنْدَهُمْ مَنْصُوبٌ بِعَلَيْكُمْ عَلَى الْإِغْرَاءِ" ، كأنه قالُ : الزموا كتابَ اللَّهِ ، والشطرُ من  
الرجزِ :

\* يَا أَيُّهَا النَّاسُ دَلُوا دُونَكُمْ \*

أرادَ : دُونَكَ دَلُوا ، وليس فيما ذكرنا حجةً ، أما الآيةُ المكرمةُ فيكونُ "كِتَابَ  
اللَّهِ" فيها منصوباً على المصدرِ بفعلٍ مضميرٍ دلَّ عليه الكلامُ المتقدمُ ؛ لأنَّ مثله  
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَسْمَاءُكُمْ ﴾ الآيةُ ، فلما ذكرَ تحريمَ تلكَ الأشياءِ المحرمةِ

(١) ينظر الانصاف ٢٢٨/١ ، وشرح الفصل ١١٧/١ ، وشرح ألفية

دَلَّ ذلك على أنه كَتَبَهَا عليهم ، فكانه قَالَ : كَتَبَ اللَّهُ ذلكَ عليكم كِتَابًا ، ثم حَذَفَ الفعلَ للعلمِ به ، وأضَافَ إلى اسمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فيكونُ "كِتَابَ اللَّهِ" منصوبًا على المصدرِ بالفعلِ المضمرِ المتقدمِ تقدِيرُهُ .

"وعليكم" متعلقٌ بذلك الفعلِ المضمرِ ، فإذا كَانَ يَحْتَمِلُ هَذَا التقدِيرَ وهذا الإعرَابَ لم يَكُنْ في الآيةِ دليلٌ لهم على ما رَأَوْا من جوازِ تقديمِ مفعولِ اسمِ الفعلِ عليه .

وأما شَطْرُ الرَجَزِ فيحتمَلُ أن يكونَ قوله "دَلَوِي" مفعولًا بفعلِ مضمرٍ كأنه قَالَ : يَا أَيُّهَا المَائِحُ خُذْ دَلَوِي ، ثم فَسَّرَ ذلكَ الفعلَ المضمرَ بقولسه : "دُونِكَ" ، لِأَنَّ سَعْنَى "دُونِكَ" : خُذْ ، كَمَا تَقُولُ في قولِ العَرَبِ : إِذَا زِيدَ قَامَ فَاضِرُهُ ، فزَيْدٌ في هَذَا السَّائِلِ ؛ مرفوعٌ بفعلِ مضمرٍ يدلُّ عليه "قَامَ" ، الملفوظُ بِهِ ، ويجوزُ أن يكونَ "دَلَوِي" مرتفعًا بالابتداءِ "ودونك" ظرفٌ في موضعِ الخبرِ فيكونُ قائلُهُ أَخْبَرَ المَائِحَ بذلكَ لينبئَهُ بذلكَ الخبرِ على أَخْذِهِ دَلْوَهُ ، فلم يَبْقَ لهم دليلٌ يستدلُّونَ بِهِ على ما رَأَوْا .

وعدلتِ العَرَبُ عن الأفعالِ التي سُمِّيَتْ بهذه الأسماءِ إلى هذه الأسماءِ لِفائدَتَيْنِ : إحداهما : تكثيرُ اللغفِ والتوسعُ فيها .

والثانيةُ : الإيجازُ والاختصارُ ؛ لأنهم إلى تخفيفِ ما كَثُرَ في

كلاسيهم أحوجُّ من التطويلِ .

ووجهُ الإيجازِ فيها والاختصارِ أَنَّ الفعلَ تتصلُّ بِهِ الضمائرُ كُلُّهَا ، سواءَ كانتْ مفردةً أو مثناةً أو مجموعةً فيطولُ الكلامُ لذلكَ ، وهذه الأسماءُ التي سميتْ بِهَا الأفعالُ لا تتصلُّ بِهَا لا مفردةً ولا مثناةً ولا مجموعةً ، فهذا الإيجازُ والاختصارُ .

ألفاظُ الكتابِ ، قوله : ( العَرَبُ تُغَرِّى بِعِنْدِكَ وَدُونِكَ وَعَلَيْكَ فَتَنْصِبُ بِهَا ) (١) ، اعلم أن أسماءَ الأفعالِ التي هي أسماءُ أفعالِ الأمرِ هي أَكثَرُها وإن كانتْ

كُلِّمَهَا إِغْرَاءً فَعِنِّي الْإِغْرَاءُ ظُهُورٌ فِي اصطلاحِ النحويين، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَكادُونَ يَطْلُقُونَهُ إِلَّا عَلَى أَسْمَاءِ الْإِعْمالِ الَّتِي هِيَ ظُرُوفٌ أَوْ مَجْرُورَاتٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : أَبُو الْقَاسِمِ : الْعَرَبُ تُغْفَرُ بِعِنْدِكَ وَدُونِكَ وَعَلَيْكَ ، فَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِعْمالِ ، وَجَعَلَهَا تَفْسِيرًا لِلْإِغْرَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي بَابِ الْإِغْرَاءِ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِعْمالِ الَّتِي لَيْسَتْ / بِظُرُوفٍ وَلَا مَجْرُورَاتٍ شَيْئًا .

١/٤٥

قوله : ( هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَنْصَبُ بِهَا الْعَرَبُ ) (١) ، هَذَا كَلَامٌ ذَكَرَهُ تَوَطُّعٌ لَسَايْذُ كَرُّ بِمَعْنَى مِنَ الْخِلَافِ لِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ النحويينَ النَّصْبَ بِسَائِرِ الظُّروفِ ) (٢) ، بَعْضُ النحويينَ هَا هُنَا هُمْ الْكُوفِيُّونَ ، أَجَازُوا النَّصْبَ بِالظُّروفِ الَّتِي هِيَ ظُرُوفُ الْمَكَانِ قِيَاسًا لَا سَمَاعًا (٣) ، وَإِنَّمَا السَّمْعُ مَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَهُوَ الْإِغْرَاءُ الَّذِي يَنْصَبُ ، وَيَنْبَغِي إِلَّا يَجُوزُ هَذَا الْقِيَاسُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْإِغْرَاءِ بِعِنْدِكَ وَدُونِكَ وَعَلَيْكَ الطَّرْدَ فِي كُلِّ ظَرْفٍ مَكَانٍ ، فَلِيَقْتَصِرَ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ كَمَا فَعَلَ سَيَبَوِيهِ وَأَصْحَابُهُ .

قوله : ( وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغْفَرَ بِغَائِبٍ ) (٤) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْغَائِبَ فِي

اصطلاحِ النحويينَ إِنَّمَا هُوَ مَنْ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ وَلَا مُخَاطَبٍ وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَالْمُغْفَرُ [بِهِ] \* لَا يَكُونُ إِلَّا غَائِبًا ، وَأَمَّا الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَضَرُ هُوَ الْمُغْفَرُ وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِأَسْمَاءِ الْإِعْمالِ وَلَا يَكُونُ غَائِبًا أَصْلًا ، وَقَدْ زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يُغْفَرُ بِالْحَاضِرِ كَمَا يُغْفَرُ بِالْغَائِبِ ، تَقُولُ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَزَيْدٌ غَائِبٌ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا ، وَزَيْدٌ حَاضِرٌ ، يَرِيدُ بِحَضْرَةِ الْمُغْفَرِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ ، لِأَنَّ الْغَائِبَ كَمَا تَقَدَّمَ إِنَّمَا هُوَ مَنْ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ وَلَا بِمُخَاطَبٍ وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا مَعَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ .

(\*) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

(١) الْجُمْلَةُ ٢٤٤ .

(٢) الْجُمْلَةُ ٢٤٤ .

(٣) انظُرْنَا مَرَّةً فِي صَفْحَةِ ١٩٥ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٤) الْجُمْلَةُ ٢٤٤ .

(٥) يَنْظُرُ الْحَلَّلُ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجُمْلَةِ ٢٩٩ .

وَإِذَا كَانَ حَاضِرًا مَعَهُمَا كَانَ حَاضِرًا لِفَتْحٍ لَا إِصْطِلَاحًا، فَالْحَاضِرُ  
الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمَخَاطَبُ فِي الْإِصْطِلَاحِ يَخْرُجُ فِي الْغَائِبِ عَنِ الْإِصْطِلَاحِ، وَجَرَى  
فِيهِ عَلَى طَرِيقِ اللَّغَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْمُفْرَى بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا غَائِبًا، فَمَا وَجَهُ كَلَامِ  
أَبِي الْقَاسِمِ ( وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُفْرَى بِغَائِبٍ ) ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: الْبَاءُ  
زَائِدَةٌ، وَأَرَادَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُفْرَى غَائِبًا فَزَادَ الْبَاءُ، لِأَنَّ الْبَاءَ تَجَسَّى زَائِدَةٌ  
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي النَّفْيِ وَفِي الْإِيجَابِ، فَأَمَّا فِي النَّفْيِ فَنَحَوُ: قَوْلِهِمْ:  
مَا زِيدَ بَقَائِمٍ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَأَمَّا فِي الْإِيجَابِ فَنَحَوُ: قَوْلِكَ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، أَيْ:  
حَسْبُكَ زَيْدٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ: (١)

فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ يَمَّا أَحَدَثْتَ بِالْحَجْرِبِ  
أَيْ: فَإِنَّكَ يَمَّا أَحَدَثْتَ مُجْرِبٌ، فَالْحَجْرِبُ خَيْرَانٌ مِنْ قَوْلِهِ: فَإِنَّكَ يَمَّا أَحَدَثْتَ  
وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ الْبَاءُ تَزَادُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَحَصَلَ كَلَامُ أَبِي الْقَاسِمِ  
عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ أَوْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْوَهْمِ، أَوْ يُنْسَبَ النَّاسِخُ إِلَى الْوَهْمِ  
كَمَا فَعَلَ أَبُو سَمْدٍ بِنِ السَّيِّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (\*).

وَمَا يُدْلِكُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُفْرَى غَائِبًا قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا فِي  
تَفْسِيرِ هَذَا الْكَلَامِ ( لَا تَقُولُ دُونَهُ زَيْدًا وَلَا عَلَيْهِ عَمْرًا ) (٢) فَإِنَّ هَذَا الَّذِي  
مَنَعَ هُوَ الْغَرَاءُ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَمْنَعْ الْإِغْرَاءُ بِالْغَائِبِ الَّذِي هُوَ قَوْلُكَ: زَيْدًا وَسَمْدًا  
مِنْ قَوْلِهِ دُونَهُ زَيْدًا وَعَلَيْهِ سَمْدًا، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمُفْرَى بِهِ إِلَّا غَائِبًا كَمَا تَقَدَّمَ،  
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا ( إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ حَرْفٌ شَائِدٌ فَقَالُوا عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ) (٣)

(\*) يَنْظُرُ كِتَابَ الْحَلِّ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ ٢٩٩ .  
(١) الشَّاهِدُ لِامْرِئِ الْقَيْسِ، دِيْوَانُهُ ٤٢، وَأَشْعَارُ الشُّعْرَاءِ السُّتَّةِ الْجَاهِلِيَّيْنَ

٥٤، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ كُلُّ مَنْ الْمَالِقِيُّ فِي رِصْفِ الْبَيَانِيِّ ٣٣٠، وَالسَّمِينِ

الْحَلْبِيِّ فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ ١٨٤/٦، وَشَقَاءُ الْعَلِيلِ فِي إِضْحَاحِ التَّسْهِيلِ

٣٣٢/١، وَالتَّصْرِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢٠٢/١، وَالدَّرُّ ٦٦/١-١٠١،

وَالشَّاهِدُ فِيهِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَيْرَانَ بَعْدَ نَفْيِ .

(٢) الْجَمَلُ ٢٤٤ .

(٣) الْجَمَلُ ٢٤٤ .

فَهَذَا الَّذِي حَكَى وَهُوَ شَأْنُ إِغْرَاءِ الْغَائِبِ الَّذِي مَنَعَهُ .

وَمَنَعَهُ لَهُ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَاسُ وَلَمْ يَمْنَعْ مَجِيئَهُ عَلَى الشَّدْوِذِ ، فَإِنْ قِيلَ :

فَمَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَرَبِ : "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي" قِيلَ مَعْنَاهُ : لِيَلْزَمَ رَجُلًا غَيْرِي ،

كَأَنَّ إِنْسَانًا / مَثَلًا قِيلَ لَهُ : إِنَّ فُلَانًا يُرِيدُ أَنْ يَلْزَمَكَ فِي أَمْرًا ، وَطَالِبُكَ ٤٥ /

بِهِ فَقَالَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ : "عَلَيْكَ رَجُلًا لَيْسَنِي" ، أَيْ عَلَى ذَلِكَ الْإِنْسَانِ الَّذِي

يُرِيدُ أَنْ يَلْزَمَنِي وَيَطَالِبُنِي رَجُلًا غَيْرِي ، فَلَيْسَنِي مِنْ قَوْلِهِمْ : عَلَيْهِ رَجُلًا الْمَنْصُوبُ

بِعَلْمِهِ ، وَلَيْسَ

وَاسْمُهَا الْمَضْرُوفِيهَا وَخَيْرُهَا الَّذِي هُوَ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَيَأْتِي الْمَتَكَلِّمُ

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا نَعَتْ لِرَجُلٍ الْمَنْصُوبِ بِعَلْمِهِ رَجُلًا ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ

"عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَاتَّهَ لَهُ وَجَاءَ" فَالْمُفْرَى بِقَوْلِهِ :

"فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ" غَائِبٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ مَخَاطَبٌ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ

مِنْ قَوْلِهِ : "فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ" ، عَائِدَةٌ عَلَى "مَنْ" ، وَ"مَنْ" وَاقِعَةٌ عَلَى بَعْضِ الْحَاضِرِينَ

الْمَخَاطَبِينَ بِقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ ، فَهِيَ إِغْرَاءٌ حَاضِرٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْغَيْبَةِ

إِلَّا لَفْظٌ : مَنْ ، فَ"مَنْ" فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَفْظُهَا لَفْظُ الْغَيْبَةِ ، وَهِيَ

لِلْحَاضِرِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ : فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ أَتَيْهَا الْحَاضِرُونَ ، فَالْأَوْلَى

أَنْ يَجْعَلَ "مَنْ" إِغْرَاءً الْحَاضِرِينَ ، وَلَا يَجْعَلَ "مَنْ" إِغْرَاءً الْغَائِبِ .

## بَابُ التَّصْفِيرِ

ويقال على هذا الباب : التصغير في موضوع اللغاة خلاف التكبير والتعظيم ، وهو جعلك الكبير صغيراً ، نقله النحويون فعبروا عن حكم غالب على الاسم مُفِين عن الوصف بما يدل على ما صار إليه معناه ، وهم يعبرون عن هذا الحكم بالتحقير .

وصفة هذا الحكم : ضمُّ لاول الاسم المتكِين في غالب الامر، وفتح ثانيه، وزيادة ياءٍ ثالثة ساكنة، وكسر ما بعدها ما لم يكن هناك ما يحييه من الكثير .  
ولهذا الحكم أمثلة مختلفة العدد والأبنية بحسب اختلاف أعداد ما يدخله من أنواع الاسم ؛ فموضوع الباب لذكر ما يختص بالمفرد منها والإعلام بعددتها ، وما يصغر على مثال منها من أنواع المفرد ، فهذا ما وضع له الباب ، وإنما قلت : حكم غالب على الاسم ؛ لانه قد ورد في الفعل قليلاً وخصوصاً في فعل التعجب .

وقلت : ضمُّ اول الاسم في غالب الامر ؛ لانه قد يكسر اول المصغر للإلتباع "كشَيْخٍ وَبَيْتٍ" (١) ، كما يكسر اول الكبير ، وقد يُترك على ما كان عليه من فتح أو ضم ولا يغير ، وهذا موضع حَضِر وليس موضع فِسر (٢) ، ولما كان اول المصغر قد يكون فيرمضموم كما ذكرت ؛ كان إطلاق أبي القاسم القول بالضم في اوله غير معتد به مثل ما قُتِد به صحيحاً موهباً بجواز ما لا يجوز ، ويسنع جائز ثم يضاف الى هذا أن يقال : وهذا الحكم أكثر ما يكون في متمكن الأسماء ومفرداتها ، وقد يكون في غير هذين النوعين ، ولا يكون في أقل من ثلاثي ولا في أكثر من رباعي ، إلا ما كان خماسياً رابعه حرف مد ولين ، يسرداح

(\*) في الاصل : ويمتنع ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .  
(١) في الكتاب ٤٨١ / ٣ ، قال سيويه : ومن العرب من يقول شَيْخٍ وَبَيْتٍ

وسَيِّدٍ كراهية الياء بعد الضمة .

(٢) الفسر البيان ، يقال : فَسَرَ الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ بِالْكَسْرِ يَفْسِرُهُ بِالضَّمِّ فَسَّرًا وَفَسَّرَهُ أَبَانَهُ . اللسان ( فسر ) .



وسرَّحَانٌ (١) ، فَمَا نَقَصَ فِي التَّكْسِيرِ مَا يَصْفُرُ عَنِ الثَّلَاثَةِ تَيْمٌ ، وَمَا زَادَ عَلَى  
الْأَرْبَعَةِ أَوْ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَابِعُهَا حَرْفٌ لَيْنٌ نُقِصَ حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَا يَدْخُلُهُ / ١/٤٦  
التَّصْفِيرُ مِنَ الْمُدَدِيِّينَ ، وَهَذَا الْحُكْمُ الَّذِي هُوَ التَّصْفِيرُ يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْإِسْمُ  
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي التَّكْثِيرِ تَغْيِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا سَطْرُدٌ فِي النَّظَائِرِ ، فَيَسْمَى الْمَقِيمِ ،  
وَالْآخَرُ لَا يَطْرُدُ فِي النَّظَائِرِ ، فَيَسْمَى الشَّاذُّ .  
انتهت الطريقة الكلية .

وتزيد إن شئت أن تقول : والتصغير ضرب من التغيير في بنية  
الكلمة يستغنى به عن الوصف بصغير ، وما يدل على أن التصغير وصف من  
جهة المعنى ما رواه نقلة اللسان من أن أعرابياً قيل له : كيف تصغر دمكماً ؟  
(٢)  
وهو العظيم الخلقه فقال في جوابه : شخت ، والشخت : الضئيل التحيف ،  
فأجابه بوصف نقض الدمك ، فاستغنت العرب عن قولهم : رجل صغير بأن  
جعلوا تغييراً في بنية الاسم الكبير يدل على تصغيره ، فقالوا في تصغير رجل :  
رجيل ، وكذلك باقي الصفات ، هذا حكمها .

ثم التصغير إنما يكون في الألفاظ الصغيرة لإبانة معانٍ ثلاثة عند  
البريين ، وأربعة عند الكوفيين . (٣)

الأول : تصغير التقريب في المسافات

(١) السرحان : الذئب والجمع سراح وسراحين وسراحي بغير نون

كما يقال شمالي وشمالي . اللسان ( سرح ) . وفي الأصل : سرحين ،  
والسياق يقتضي ما أثبتناه . ينظر الخصائص ٤٦٦/٢ وفيه شخيت ، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ

مخطوط لوحة ١٢٦ .

(٢) قال الأشموني : " المعاني التي يرد لها التصغير أربعة عند البصريين

وخسة عند الكوفيين وهي : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبييل ،  
وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سبيح ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو :  
درهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زماناً أو مكاناً أو قدراً نحو  
قبيل العصر وبعيد المغرب وفوق هذا ودوين ذاك وأصغر منك  
وزاد الكوفيون خامساً وهو التعظيم . انظر الأشموني ١١٦/٤ .

وما جَرَى مجراها، نحو قول امرئ القيس: (١)

\* فُوقِ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعَزَلِ \*

وقال أيضًا: (٢) \* دَوِينِ السَّاءِ فِي رُؤُوسِ التَّجَادِلِ \*

وقال النابغة: (٣) \* تَحَيَّتِ الحِذْرَ وَاضَعَةَ القِرَامِ \*

وأما ما جَرَى مجرى تقريب المسافات الخسية، فهو تقريب المنزلِ  
كأخي وبنّي، كأنك قرنته إلى نفسك.

الثاني: تصغير التقليل في الأعداد، كقولك: عندي دُرَيْهَمَاتٌ وَدُنَيْبِرَاتٌ.

الثالث: تصغير التمييز في الأجرام، كقولك: رَجِيلٌ وَحَجِيرٌ في تصغير

رَجِيلٍ وَحَجِيرٍ.

الرابع: الذي جَوَّزَهُ الكوفِيُّونَ وَحَدَّهْمُ تصغيرُ التعظيم، وذلك

كقول الشاعر وهو لبيد: (٤)

وَكَأَنَّ أَنَابِسَ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا إِلا نَائِلُ

قالوا: إنمنا يعني بالدُوَيْهِيَّةِ السُّوتُ، وهو أمرٌ عظيمٌ، واستدلوا على

(١) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ٢٣، وشرح القوائد السبع الطوال

الجاهليات ٩٠، وشرح القوائد المشهورات الموسومة بالعلقات

للنحاس (١/٣٧)، الستة الجاهليين اختيار الأعلام ٣٩، وجمهرة

أشعار العرب ١/١٣٨.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ٩٦، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين

اختيار الأعلام ٨٥، صدره:

\* تَلَاعِبُ أَوْلَادِ الوُعُولِ رَبَاعِيَا \*

(٣) للنابغة الذبياني، ديوانه ٧٩، صدره:

\* صَفَعْتُ بِنظَرَةٍ فرَأَيْتُ مِنْهَا \*

(٤) الشاهد لبيد، وهو في إيضاح الشعر لابي علي ٤٢٦، والانصاف

١/١٣٩، والألمالي الشجرية ١/٢٥ و ٢/٤٩-١٣١، وشرح الفصل

لابن يعيش ٥/١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشرح

ذلك بقول امرئ القيس : (١)

أَحَارَ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهَنَا كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا

فقال: بُرَيْقًا ثم شبهه بنار المجوس التي يعظمونها، ويكثرون تضرعها، ولا حجة لهم في شيء من ذلك لما سألته الآن، وما استدلوا به قول الشاعر : (٢)

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ

لِيَبْلُغَهُ حَتَّى تَيْكَلُ وَيَعْمَلًا

يريد: ليبلغه الصاعد فيه حتى يكل ويعملًا .

أما استدلالهم بقوله : دويبية ، وهو يريد تعظيم الداهية فعني بها الموت ، وهو أمر عظيم ، قال تعالى فيه : \* قُلْ هُوَ تَبَاءٌ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ \* (٣) ، فالوجه أن التصغير هنا للداهية التي هي الموت إنما هو لتصغير سببها ، بمعنى أن حتف النفوس قد يكون بأحقر الأشياء ، فيكون من اجراء حكم السبب على السبب ، ونظير ذلك في القرآن والشعر كثير ، وقد ذكرناه على قول الشاعر : (٤)

\* لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَسْرٍ \*

=== شواهد الايضاح للقيسي ٦٥٥/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٠٢/٢

وشرح شواهد الشافية ٨٥ ، والأشموني ١١٦/٤ والهمع ١٣٠/٦ ،  
والخزانة ٩٤/١ و١٥٥/٦ - ١٥٩ - ١٦٠ .

والشاهد فيه أن التصغير يرد للتعظيم عند الكوفيين وأوله البصريون .  
(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٤٧ ، / الستة الجاهليين اختيار الأعلام  
١١١ ، والتبصرة والتذكرة ٥٧٨/٢ ، والمقرب ٨١/٢ ، وشرح الجمل  
لابن عصفور ٢٨٩/٢ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٧٨ ، والقيسي  
٦٥٤/٢ ، وابن بري ٤٣٨ وشرح الشافية للرضي ١٩١/١ واللسان  
(مَجَس) . والشاهد فيه كالذي قبله .

(٢) الشاهد لآوس بن حجر كما في شرح ديوان المتنبي لابن سيده ٧٠ ،  
وجعل دليلًا على تصغير التعظيم ، وهو في الأمالي الشجرية ٢٥/١ ،  
وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢  
والمقرب ٨٠/٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٢/١ ، والأشموني ١١٦/٤ ،  
والخزانة ١٥٩/٦ ، وبروي : لتبلغه حتى تكل وتعملًا .

(٣) الآية ٦٨ من سورة صهر .

(٤) ديوان جرير ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ،

وذكرنا مقابله ، وهو أن يحكم ويعلق على السبب حكم السبب .

فأما تعليق الحكيم على / السبب والمراد المسبب ، فمنه قوله ب/٤٦  
تعالى \* أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى \* (١) ، فليس جملاً  
الرجل والمرأتين للضلال ، بل للتذكير عند الضلال الذي هو النسيان في  
هذا الموضع ، ونظيره من كلام العرب : أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدبته ،  
الآتري أن الإعداد للخشبة ليس للميل بل للدفع عند الميل .

وأما تعليق الحكم بالمسبب والمراد السبب ، فقوله تعالى : \* فَلَا  
تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ \* (٢) ، والموت على الإسلام أو خلافه خارج عن  
مقدور البشر ، فإذا انتهى عن الأسباب المقضية له فكأنه تعالى يقول :  
لا تستبشروا بالطرق البعيدة عن الله تعالى فيكون ذلك داعية للموت على غير  
الإسلام ، ونظيره من الشعر :

\* لَا يُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءٍ عَمْرٍ \*

معناه : لا تغفلوا عن تفقد حال ابنكم عمر فيلقينكم في سؤء ، فمنه عن  
السبب وهو يريد السبب ، وكذلك قوله :

\* دُوَيْهِيَّةٌ تَصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنْمِيلُ \*

صفر الداهية ، وهو يريد سببها ، وتصغيره لسبب الداهية اشعاراً بأن حتماً

====  
والكامل ٢١٧/٣ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والحلل في شرح أبيات  
الجمال ٢٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢ ، وشرح الجمل  
لابن هشام ٢٣٩ ، والخزانة ٢٩٨/٢ ،

والشاهد فيه أن تيمناً الأولى يجوز فيه الرفع والنصب وفي الثاني النصب  
لا غير وأنشده سيبويه في باب ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون  
الأول بمنزلة الثاني وهو من كلمة لجرير يهجو بها عمرو بن لجا  
التي هي ، ومعنى لا يلقينكم في سؤءة : لا يوقعنكم في بلية ومكروه .

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة البقرة .

(\*) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٣٧/١ .

النفوس قد يكون بأحقر الأشياء الذي لا يُؤثر به ولا يتربص به ، وأيضاً فإن الموت  
لخفائه لا يشغره الآتي هوله ، فصغر لكونه لا يحس به ، فجعله صغيراً  
لذلك .

(\*)  
وما استدلوا به على أن التصغير يكون للتعظيم أخصي وصدّقي ، وهذا  
لا حجة فيه أيضاً لهم ، لأنه إنما يزان بهما قرب المنزلة كما قدمناه ، واللطافة  
واللطيف في الصداقة والأخوة أننا المدح فيه أن يصل بلطافة ما بينهما السي  
ما لا يصل إليه العظيم ، فهو من باب التصغير والتلطيف لا من باب التعظيم .  
وأما استدلالهم بقول امرئ القيس :

أحار ترى بريقاً هتبّ وهنأ      كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا  
فوجه دليلهم منه أنه قال : بريقاً مصفراً ، ثم شبهه بنار مجوس التي يعظمونها  
ويكبرون تضرعها ، ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، فأما قوله : ( دُوَيْهِمِيَّةٌ  
تَصَغَّرَ مِنْهَا الْأَنْبِلُ ) ، فقد تأولناه على أن التصغير منصرف إلى سبب  
الدهية ، وأرنا نظائر ذلك طرداً وعكساً قرأنا وشعرأ ، وقلنا : إن الموت يكون  
بأقل الأشياء إذا تمّ الأجل كمن تضرعه شوكة فيكون سبب حثفه .

قالوا لنا ردّاً لتأويلنا : إن البيت لا يقتضي الناس ، وإنما قال الشاعر :  
" وكل أناس " وليس كل الناس يموت بهذا السبب الخفي ، فصح أن القول  
قولنا . قال البصريون <sup>(١)</sup> : إن البيت على حذف ، فكأنه قال : وكل أناس سوف  
يموتون بالسبب الصغير إن أخطأهم الكبير ، كما قال تابت شراً : <sup>(٢)</sup>

\* كُئِلُ شَيْءٍ قَاتِلٌ حِينَ تَلْقَى أَجَلَكَ \*

فيكون البيت مما حذف فيه المقابل لدلالة مُقَابِلِهِ عَلَيْهِ ، فيكون قوله <sup>(٣)</sup> تعالى :  
\* وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْيِ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ \* <sup>(٤)</sup> ومعنى الآية :

(\*) في الأصل : للتحقير ، والسياق يقتضي ما أشتناه .  
(١) قال أبو علي الفارسي إن ذلك على حذف فإنه قد حذف القلة . ينظر  
أيضاً الشعر ٤٢٦ ، وانظر الانصاف ١٣٩/١ ، والاشموني ١١٦/٤ .  
(٢) الشاهد : نسبة المصنف لتابت شراً وليس في ديوانه ونسبه التبريزي في شرح  
الحماسة ٣٧٩/١ ، لام السليك واسمها سلكة ولم ينسبه أبو تمام في الحماسة  
وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩١٦ .  
(٣) في الأصل : ( كقولك ) خطأ .  
(٤) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

وَمَثَلُكَ يَا مُحَمَّدٌ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاقِ وَالْمَنْعُوقِ بِهِ، فَحَذَفَ ضَمِيرَ النَّبِيِّ

- صلى الله / عليه وسلم - المشبه بالداعي لدلالة المنعوق به وهم الذين / ٤٧ أ  
كَفَرُوا، ونظيره قوله : (١)

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ فَبْتَرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

وسراده : فَبْتَرَةٌ وانتفاضٌ ، فحذف "انتفاض" لدلالة "كما انتفض" عليه ، والدليل

على ما قلناه : أن بنية التصغير قد سلمتوها لنا وادعيتم أنها تعطى التكثير ،

وكيف يُعطى التكثير والتعظيم ما وُضع للتصغير ؟ هذا متناقض ، وإنما يصح

مقصودكم لو قلتم : إن البنية موضوعة للتصغير والتكبير ، وهي بنية مشتركة

بينهما ، كالجَوْنِ الذي هو الأبيض والأسود ، ولا يصح لكم هذا القول ، لأن كل

موضع تدعون فيه ذلك تُشارِكُكم فيه وتُخرِجُه من أيديكم ، فالقول قولنا .

نقول في قول

كذلك / امرئ القيس إنما أوقع التشبيه بنار الجوس في الدوام والاضطراب

خاصة لا في العظم ، ونار الجوس لها الدوام والعظم ، ومن شبه شيئاً بشئ ؛

فلا يلزمه أن يساويه به في جميع حالاته ، وأما الجبيل في البيت الثالث

الذي هو :

فَوَيْقَ جَبِيلٍ شَاهِقٍ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ

لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِيلَ وَتَعْمَلَا

فإنما أراد أنه جبيل دقيق الرأس ، وإن كان طويلاً ، فصغره لدقيقته ، وأنه إذا كان

كذلك فهو أشد لصووه ، وللإشعار بهذا المعنى قال : ( حَتَّى تَكِيلَ وَتَعْمَلَا ) .

واعلم أن الاسم المصغر يضم أوله ، إذ لا بد عند تصغيره من تغيير

التكبير عن لفظه بعلامة تلزم للدلالة على التصغير ، وكان الضم أولى لذلك ؛

لأنهم قد جعلوا الفتح للجمع المتأني في قولهم : مساجد ودراهم ونحو

شرح

(١) الشاهد لابي صخر الهذلي ، ديوان الهذليين ١٥٧/٢ ، والأماشي

لابي علي القالي ١٤٩/١ ، والانصاف ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل

لابن يعيش ٦٧/٢ والمقرب لابن عصفور ١٦٢/١ ، ووصف المباني ٤٨٢ ،

والدرالمصون ٣٠٧/١ ، وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ٤٦٢/١ ،

والأشموني ١٢٤/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٣ ، والدرر ١٦٦/١ ، وهو من أدلة

الكوفيين على جواز وقوع الماضي المثبت حالاً بدون أن تقترن به " قد "

والبصريون لا يجيزون ذلك .

===

ذلك ، فلم يبق إلا الكسر أو الضم فاختاروا الضم ، لأن علامة التصغير هي الياء ، والفرار من المتجانسات أحسن .

وقال بعض النحويين : لما كان الكبير من الأسماء على أبنية مختلفة في الأصل فيرمحتاج إلى إحداث علامة تدل على التكبير ؛ لأن العلامة يجتلبها تغيير الكلام عن أصوله ، وكان التصغير حادثاً في المصغر لنا بيناه من نيابته عن الصفة واحتيج إلى علامة شبيهة في ذلك بما لم يسم فاعله من الفعل ؛ لأن الذي يسم فاعله على الأصل ، وهو على أبنية مختلفة نحو : "ضرب وعلم وتمكث" ، فإذا جعل لما لم يسم فاعله الزمونه بناءً واحداً والزموا الضم أوله ، فقالوا : علم وضرب وظرف في هذا المكان ، فالكبير في هذا المكان كالفعل الذي سمي فاعله والمصغر كالفعل الذي لم يسم فاعله ، وقال آخرون : إن الضم يجعل علامة لشئيين ، كقولك : "نحن اسمٌ للتكلم عنه وعن غيره ، فضم المصغر من أجل ذلك ، وما لم يسم فاعله دل على فاعل محذوف ومفعول ، والمصغر يدل على الاسم الكبير وعلى صفة له محذوفة ، لأننا إذا قلنا : "كليبٌ كأننا قلنا كلبٌ صغير" ، والقول الأول هو المختار عندي والله أعلم .

وأيضاً فإن ما بعد الياء يكسر في الذي يزيد على ثلاثة أحرف ، فلو كسروا أوله لاجتمعت كسرتان وياءان ، فمدلوا عنها لنقل ذلك إلى ما يقاوم الياء والكسرة مما يخالفهما ، ويفتح ثاني التصغير للتخفيف ، ولم يكسر لأن الياء قد سكتت سكوناً حياً ، والياء / الساكنة إذا انكسر ما قبلها كانت مبنية ، وأيضاً فإنهم لو كسروا الثاني من الاسم المصغر لخرجوا إلى ما يستثقلون ، لأنه كان يجتمع كسر ما قبل الياء (١) وكسر ما بعدها ، فكان بمنزلة توالي

والرواية المشهورة : "هزة" وأجاب ابن الحاجب عن رواية "فترة" كما هي عند الشارح بقوله : "يستقيم ذلك على معنيين : أحدهما أن يكون معنى لتعروني : لترعدني أي : تجعل عندي العرواء وهي الرعدة ، كقولهم عرى فلان إذا أصابه ذلك لأن الفتور الذي هو السكون عن الأجلال والهيبة تحصل عنه الرعدة غالباً . والثاني أن يكون منصوباً بما تضمنته الجملة من معنى يصوت وأما مرفوعاً صفة لفترة أي نشاط مثل نشاط العصفور" . الأمالي النحوية ٣ / ٢٨ - ١٢٩ .

وفي الخزانة ٣ / ٢٥٦ قال البغدادي : "وروى القالي في أماليه فترة وسئل ابن الحاجب هل تصح رواية القالي ؟ فأجاب : يستقيم ذلك على معنيين . . الخ في الأصل : كسر ما قبل الياء والياء خطأ . (١)

الكسرات والياءات ، ولا يصح أيضا في الثاني من التصغير أن يكون مضموا ،  
 لأن الياء الساكنة لا ينضم ما قبلها البتة ألا تراهم يقولون ؛ بيض في جمع  
 أبيض ، والاصل ؛ يبيض ، لكنهم رفضوه للاستثقال ، وأيضا فإن ياء التصغير مقابلة  
 لاف الجمع في التكسير ؛ لأن التصغير والتكسير من واو واحد ، وياء التصغير  
 ثالثة كما أن ألف الجمع ثالثة فيما زاد على الثلاثة ، إلا أن يكون في الواقع  
 بعد ياء التصغير . قد اتصل به من بعده علامة التانيث ؛ فإنه لا يكون إلا  
 مفتوحا نحو ؛ شجيرة وجوزة ونحو ذلك .

وزعم بعض الكوفيين <sup>(١)</sup> أن الألف قد تجعل علامة للتصغير ، وذلك  
 في قولهم ؛ هدهد ، والتصغير ؛ هداهد ، ودابة ، والتصغير ؛ دوابة ، ولا حجة  
 في ذلك ؛ لأن هذا اسم موضوع للتصغير ، وكذلك دوابة اسم للتصغير  
 أيضا وليس بتصغير دابة .

ثم التصغير مخصوص بالاسماء ولا يكون في الأفعال ؛ لأن التصغير  
 يناب مناب الوصف ، إلا أنه قد جاء تصغير فعل التعجب ، قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

يا ما أنيلح غزلانا شدن لنا

ين هؤ لتياكن الضال والسير

وكانهم أرادوا تصغير المصدر ، فلم يتوصلوا إليه ، فصغروا الفعل ، إذ فعل  
 التعجب لا يؤكّد بالمصدر ، وحسن ذلك في فعل التعجب كونه لا يتصرف .

ولا يكون التصغير إلا في الثلاثي والرباعي والخماسي الذي رابعه  
 حرف مدّ ولين ، وأما سائر الخماسي وما فوقه فلا بد من حذف منه وزنه لئلا  
 الرباعي على ما ستأتي أحكامه في بابيه إن شاء الله تعالى .

(\*) يظهر أن في هذا الكلام سقطا مفاده : ( ويكسر ما بعد ياء التصغير فيما زاد  
 على الثلاثة . وبه يتسقيم المعنى ) .  
 (١) ينظر الساعد ٤٩٤/٣ والهمع ١٣١/٦ .

(٢) اختلف في نسبة هذا الشاهد فقال قوم إنه للعرجي وقال آخرون  
 إنه للجنون وقيل : لدى الرمة ، ونسب للحسين بن عبد الله ، وهو  
 من شواهد الانصاف ١٢٧/١ ، ومن أدلة الكوفيين على اسمية فعل  
 التعجب لقبوله التصغير ، وفي الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ ، ===



فأبنية التصغير على هذا ثلاثة : "فَعِيلٌ لِلثَّلَاثِ" ، "وَفُعَيْعِلٌ" للرباعي  
[ "وَفُعَيْعِلٌ" ] <sup>(١)</sup> للخاسي الذي رابعه حرف مدّ ولين والذي عوض من  
سحذوفه ، وأما "أَفْعَالٌ" تصغير "أَفْعَالٍ" من الجمع ، فشبهه بحبلى وحرأء ،  
وهذان اللفظان شبهان بقائمة ، فإن التاء زائدة على الكلمة ، فوجب أن يفتح  
ما قبلها ، ثم حيل عليها ألفا التانيث والألف والنون التي في سكران ونحوه ،  
ثم حيل على هاتين الألف والنون من عثمان ونحوه ما تقلب ألفه في الجمع  
إلى الياء ، وكذلك ما جهل حاله في الجمع ثم أجرى هذا التجري "أَفْعَالٌ" ،  
فهذه الأمثلة تصغر على طريقتيها في ضمّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء التصغير  
ثالثة وكسر الرابع .

وبقي علينا من مقدمات التصغير أن تعلم أنه ليس كل اسم يجوز  
أن يصغر ، فمن ذلك الأسماء المتوغلّة في البناء نحو : كم ، ومن ، وما ، وأين ،  
وكيف ، أو نحو ذلك ، ولا أيهم ، قال سيبويه <sup>(٢)</sup> لأن هذه الأسماء يستفهم بها  
عن مبهمات لا تعرفها ، ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي يستفهم عنه قليلاً  
أو كثيراً ، ويلزمك أن تفهم ، ليُرَدَّ الجواب عنه على ما عند السئول فيه .  
وكذلك لا تصغر حيث ولا إذ / ؛ لأنهما غير متمكّنين وتحتاج إلى ٤٨/أ  
إيضاح ، وإثنا حيث اسم مكان يوضح بما وقع فيه ولا ينفرد ، وليس الغرض  
ذكر حال منها تختصّ بها .

=== شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٠/١  
وشرح شواهد ٨٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٠١/٢ ، ومغني اللبيب  
٦٨٢/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٢٨/٣ ، وشفاء العليل  
٦٠٢/٢ ، والجمع ١٥١/٦ ، والخزانة ٩٣/١ .  
(١) زيادة يقتضيها السياق ، وقد ذكرت في التفصيل .

(٢) قال سيبويه : " ولا يحقر أين ولا متى ولا كيف ولا حيث ونحوهن . .  
وكذلك من وما وأيهم إنما هن بمنزلة أين لا تمكن تمكن الأسماء التامة  
نحو زيد ورجل وهن حروف استفهام كما أنّ أين حرف استفهام فصرف  
بمنزلة هل في أنهن لا يحقرن . الكتاب ٤٧٨/٣ - ٤٧٩ .

وَكَذَلِكَ لا تصغرُ علاماتُ الإضمارِ نحو: "هو وأنا  
ونحن" (١) بين جهتين: أحدهما: أن الإضمارَ يجرى مجرى الحروفِ والأخرى:  
أن أكثرَ الضائِرِ على حرفٍ أو حرفين وليست يكائنة أسماءَ للشئِ الذي أُضِيرَ.  
فإن قيل: قد حَقَرُوا المبهماتِ (٢) وهي مبنياتُ تجرِي مجرَى الحروفِ، وفيها  
ما هو على حرفين، وكذلك تثنيتهما وجمعُهما.

فالجوابُ: أن المبهمَ قد يجوزُ أن يُبتدأَ به كقولك: هذا زيدٌ  
ونحو ذلك، وليس فيه شيءٌ يتصلُ بالفعلِ ولا يفصلُ منه كالكافِ فسي  
ضربتك، والتاءُ في "قمتُ وقتاً"، فأشبهَ المبهمُ الظاهرَ لقيامه بنفسه، وكذلك  
"الذي" أتتا صُغِرَ لأنه تمكنَ في الوصفِ والوصفِ به، وثنيَ وجميعَ وأنتَ وليس  
ذلك في شيءٍ مما ذُكِرَ من غيرِ المتكئة.

ولا يصغرُ المصغرُ من الأسماءِ نحو: حُسَيْنٌ وَصَهْبٌ؛ لأنه يؤتى  
إلى التسلسلِ. (٣)

وكذلك لا يصغرُ "غيرُ وسوى" وسوى اللذين في معنى "غير"، وليس  
بمنزلةٍ مثلِ؛ لأنَّ مثلاً إذا صغرتَه قلتُ المماثلةَ، وهي ثقُلٌ وتكثرُ، وتفيدُ  
بالتصغيرِ معنىً يتفاضلُ فيه، وغيرُ هو اسمٌ لكلِّ ما لم يكن المضافُ إليه فيرُ،  
وإذا كان شئٌ غيرَ شئٍ فليس في كونه غيره معنىً يكونُ أنقصَ من معنى، كما  
كان في المماثلةِ؛ ألا ترى أنه يجوزُ أن تقولَ: هذا أكثرُ مماثلةً لنا من غيره،

(١) قال سيبويه: "واعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن من قبل أنها لا تقوى  
قوة المظهر ولا تمكن تمكئها فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما، فهذه  
لا تحقر، لأنها ليست أسماءً وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر".

الكتاب ٤٧٨/٣.

(٢) يعني بذلك أسماء الإشارة. ينظر الكتاب ٤٨٧/٣ فما بعدها.

(٣) هذا من مصطلحات المناطقة ومعناه: ترتيب أمور غير متناهية على

أمر غير متناهية. ينظر التعريفات ٥٧.

وهذا أقلُّ مماثلةً ولا تقلُّ هذا أكثرَ مغايرةً، وقد احتجَّ له سيبويه <sup>(١)</sup> فقال :  
" غيرَ ليسٍ باسمٍ متمكِّنٍ ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرةً ولا تجمعُ ولا يدخلُها  
الألفُ واللامُ " ، فهذه أيضاً فروقٌ بينها وبين " مثلٍ " .

وكذلك تحقُّرُ الشهرِ والسنةِ والساعةِ واللييلةِ ، وأما " أميسٌ وغدٌ " فلا  
يُحقران <sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلةِ زيدٍ ، وإنما أميسٌ وفَسْدٌ  
لليومِ الذي قبلَ يومِكَ واليومِ الذي بعدَ يومِكَ ، ولم يتمكنَّا كزيدٍ واليومِ  
والساعةِ والشهرِ ، ألا ترى أنك تقولُ : هذا اليومُ ، وهذه اللييلةُ ، فيكونُ  
لنا أنتَ فيه ، ولنا لمْ يأتِ ، ولنا مَضَى .

وتقولُ : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ ، فهو اسمٌ لما يكونُ ولما يتراخى  
عك ، وأميسٌ وغدٌ لم يتمكنَّا تمكِّنَ هذه الأسماءُ ، فكَرهُوا أن يحقروهما ، كما  
كَرَهُوا تحقيرَ " أين " واستغنوا عن تحقيرِهما بالذي هو أشدُّ تمكِّناً ، وهو اليومُ  
واللييلةُ والساعةُ .

" وأولُ من أميسٌ كأميسٍ في أنه لا يحقُّرُ ، قال السيرافي - رحمه الله - : أما  
اليومُ والشهرُ واللييلةُ والسنةُ ، فأسماؤُ <sup>(٣)</sup> وُضِعْنَ لمقاييرَ من الزمانِ في أولِ الوضعِ  
وتغيرهنَّ على وجهينِ : أحدهما : أنك إذا صغرتَ اليومَ فقد يكونُ  
التصغيرُ له تقيلاً ونقصاناً عما هنَّ أطولُ منه ؛ لأنه قد يكونُ يومٌ طويلاً ويومٌ  
قصيراً ، وكذلك الساعةُ تكونُ ساعةً طويلةً وساعةً قصيرةً ، وكذلك اللييلةُ .

والوجهُ الآخرُ أنه قد يَقِلُّ انتفاعُ المصغِرِ بشيءٍ في يومٍ أو لييلةٍ  
أو في شهرٍ أو في ساعةٍ ، فيحقرُوه من أجلِ قلةِ انتفاعِهِ فيه ، فإن قال قائلٌ :  
فلا يكونُ شهرٌ أطولُ / من شهرٍ ، ولا سنةٌ أطولُ من سنةٍ ؛ لأنَّ ما ينقصُ  
من أيامِ الشهرِ يزيدُ في لياليهِ ، وما ينقصُ من لياليهِ يزيدُ في أيامهِ حتى  
تتعادَلُ الشهورُ كلها .

(١) الكتاب ٤٧٩/٣ .

(٢) الكتاب ٤٧٩/٣ .

(٣) في الاصل : وصفر ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

قيل له : قد يكون التحقير على الوجه الآخر الذي هو قلة الانتفاع  
قال بعض النحويين : أما غدٌ فلا يصغرُ لأنه لم يوجد بعدُ فيستحق التصغيرُ،  
وأما أميس فأذا ذكروه إنما يذكرونه على ما قد عرفوه في حال وجوده بما  
استحقه من التصغير، فلا وجه لتصغيره . وفي أسماء الأسبوع خلافٌ، نحو:  
الثلاثاء والأربعاء والبارحة لا يحقرون، وكذلك أسماء الشهور نحو : المحرم  
وصفر إلى آخر الشهور، وذلك أنها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام فلم  
تتمكن وهي معارف كتمكن زيد وعمرو وسائر الأسماء الأعلام؛ لأن الاسم  
العلم إنما يوضع للشئ على أنه لا شريك له فيه، وهذه الأسماء وضعت على  
الأسبوع وعلى الشهر ليعلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر  
الأول من السنة أو الثاني، وليس منها شئ يختص فيتعين، فيلزمه التصغيرُ،  
وأجاز الكوفيون تصغيرها، والمازني بين البصريين والجرمي (١) واختار ابن كيسان  
مذهب سيبويه.  
وكــــان بعض النحويين يفرق بين أن يقول: اليوم الجمعة  
واليوم السبت، بنصب اليوم، وبين أن يقول: اليوم الجمعة واليوم السبت، فيرفعُ،  
ولا يجيز التصغير ليوم الجمعة في النصب، ولا تصغير السبت؛ لأنها عنده  
اسمان لمصدرين (٢) الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغير هذين  
المصدرين، ويجيز التصغير إذا رفع اليومين؛ لأن الجمعة والسبت يصيران  
اسمين لليومين، ولا يجيز في النصب تصغير اليوم؛ لأن الاعتماد في الخبر  
على ما وقع ويقع، وهما لا يصفران ولا يقصد اليه بالتصغير، وقد حكى عن  
بعض الناس أنه أجاز التصغير في النصب، ومنعه في الرفع، وكان المازني  
يجيزه في ذلك كله. (٣)

واعلم أنه لا تحقرُ الأسماء العاملة عمل الفعل، ألا ترى أنه قبح  
أن تقول : هذا ضویربٌ زيدًا، وضویربٌ [زيد] إذا أردت/التنوين، (٥) وان كان

- 
- (١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٩٣/١ والساعد ٤٦٤/٣، والهمع ١٥١/٦-١٥٢  
(٢) ينظر شرح الشافية ٢٩٤/١.  
(٣) ينظر المقتضب ٢٧٥-٢٧٦، والهمع ١٥٢/٦.  
(٤) زيادة يقتضيهما السياق وانظر الكتاب ٤٨٠/٣.  
(٥) الكتاب ٤٨+/٢

ضَارِبُ زَيْدٍ لِتَامِضٍ فَتَصْغِيرُهُ حَسَنٌ ، فَإِنَّ ضَارِبًا إِذَا تَوَنَّاهُ وَنَصَبْنَا بِهِ مَا بَعْدَهُ  
فَقَدْ ذَهَبَ بِهِ مَذَهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ التَّصْغِيرُ مَا يَلْحَقُ الْفِعْلَ إِلَّا فِي التَّعْجِيبِ  
وَقَدْ مَرَّ قَبْلُ .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي فَلَا يَجُوزُ فِيهِ تَنْوِينُهُ وَنَصَبُ مَا بَعْدَهُ ،  
فَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ ، بَلْ جَرِيَ مَجْرَى "فَلَامِ زَيْدٍ" .

تَكْلِمَةٌ لَمَنْ قَالَ : إِنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ لِلتَّعْظِيمِ ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ :  
يُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ الشَّدِيدَةِ : دُوبِيَّةٌ ، وَإِذَا كَانَ لَمْ يَكُنِ التَّصْغِيرُ فِيهَا إِلَّا لِلتَّعْظِيمِ  
لَا نَهَ إِنَّمَا جُعِلَ تَصْغِيرُهَا دَالًّا عَلَى الشَّدَةِ ، وَالشَّدَةُ عَظِيمَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا لِلسَّنَةِ  
الشَّدِيدَةِ : سُنِّيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ فِي الْمُرْتَشِحِ لِلْأَمْرِ الْعَظِيمِ : أَنَا  
جُذَيْلُهَا السُّحُوكُ وَعَذِيْقُهَا الْمَرْجَبُ <sup>(١)</sup> ، وَالْجُذَيْلُ تَصْغِيرُ الْجَذَلِ ، وَهُوَ مَا يَبْقَى  
مِنَ الشَّجَرَةِ إِذَا انْكَسَرَ أَعْلَاهَا ، فَيَسْتَشْفِي بِالتَّحْكُكِ بِهِ ذَوَاتُ الْجَرْبِ ، أَيُّ أَنَا الشَّافِي

فِي هَذِهِ / النَّازِلَةِ ، وَالْعَذِيْقُ تَصْغِيرُ الْعَذَقِ يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، وَهُوَ النَّخْلُ الْخَلْسَةُ  
وَالْمَرْجَبُ الْعَظِيمُ ، أَيُّ أَنَا الْكَرِيمُ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ الْمَرْجُوْنُ نَفْعُهُ فِيهَا .

وَالْمَرْجَبُ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ نَخْلٌ كَرِيمٌ فَيُجِيلُ النَّخْلَ فَيُدْعِمُهُ ، فَالْمَفْهُومُ  
مِنَ تَصْغِيرِ الْجُذَيْلِ وَالْعَذِيْقِ فِي هَذَيْنِ الْمَثَلَيْنِ التَّعْظِيمُ لَا غَيْرُ .

وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ انْكَارَ مَجْئِي التَّصْغِيرِ لِلتَّعْظِيمِ ، قَالَ : لَا تَهْمَا <sup>(٢)</sup>

مُتَنَاقِضَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَظِيمَ لَا يَكُونُ صَغِيرًا فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ .

قُلْتُ : لَا يَتَنَاقِضَانِ ؛ لِأَنَّ تَهُمَا لَمْ يَرِدَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَالتَّصْغِيرُ

إِنَّمَا وَرَدَ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالتَّعْظِيمُ وَرَدَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ ، وَإِدْخَالُ دَلَالَةِ

الْلَفْظِ الْمَضْرِي عَلَى التَّعْظِيمِ كَادْخَالِهِمْ عَلَى الْمَدْحِ لَفْظَ الذَّمِّ فِي قَوْلِهِمْ :

(١) قَالَ أَبُو عَيْبِدٍ هَذَا قَوْلُ الْحِيَابِ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ الْجَمُوحِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ ه

يَوْمَ السَّقِيْفَةِ عِنْدَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ يَرِيدُ أَنَّهُ رَجُلٌ يَسْتَشْفِي بِرَأْيِهِ وَعَقْلِهِ .

انظُرْهُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣١ / ١ وَتَفْسِيرُهُ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَانظُرْ

الْإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ٣٠٢ / ١ .

(٢) انظُرْ ٢٠٧ - ٢١١ .

قاتله الله ما أشعره، وكاد خالهم لفظ المدح في الدلالة على الذم، كقوله تعالى : \* ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ \* (١) فهذه لفظة مدح أريد بها الذم ، فبعض أبواب العربية يدخل على بعض فلا ينكر مجيء لفظ المصغر على التعظيم .

ومجيء بالتصغير للإيجاز والاختصار ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : جَبِيلٌ أَوْ عَذِيقٌ (٢) أو غير ذلك من الأسماء المصغرة ، فإنما تريد جبلاً صغيراً ، وعن الأصغر بقولك : جَبِيلٌ أَقَلُّ لَفْظاً مِنْ جَبَلٍ صَغِيرٍ ، ويحتمل أن يكون السرادُ بالتصغير في قولهم \* أَنَا جَذِيلُهَا السَّحْكُ وَعَذِيقُهَا الْمَرْجَبُ \* الإشعار بخفاء النظر في الأسور ودقة الفهم .

ثم التصغير ينقسم قسمين : مسموع ومقيس ، فالسموع ما لم يطرد في النظائر والأمثال ، نحو قولهم في تصغير رجل : رُوَيْجِلٌ ، والقياس رَجِيلٌ ، وفي تصغير ليلة : لَيْلِيَّةٌ ، وقياس تصغيرها لَيْلَةٌ .

والمقيس ما اطرد في النظائر والأمثال .

ألفاظ الكتاب : قوله ( أبنية التصغير ثلاثة : فَعِيلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ) . (٢) .

إن قيل : كيف تنحصر أبنية التصغير في هذه الأبنية

الثلاثة ، وقد قالوا : أَصِحَابٌ وَسَكِيْرَانٌ وَعُقَيْرِبَاءٌ وَحَمِيْرَاءٌ وَحَبِيْلَاءٌ

وهذه أبنية خارجة عن قوانين : فَعِيلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ؟

فالجواب : أن يقال لم يخرج عن تلك القوانين ، لأن هذه الأسماء لم يصغر منها

إلا صُدُورُهَا ، منها ما هو على وزن " فَعِيلٌ " نحو أَصِحَابٍ ، فالمصغر منها أَصِيْحٌ ،

فهو على وزن فَعِيلٍ ، وكذلك سَكِيْرَانٌ المصغر منه سَكِيْرٌ ، فهو على وزن فَعِيلٍ ،

وكذلك حَمِيْرَاءٌ وَحَبِيْلَاءٌ المصغر منه حَمِيْرٌ وَحَبِيْلٌ ، وهما على ذلك الوزن ،

وأما عُقَيْرِبَاءٌ فالمصغر منه عُقَيْرِبٌ فهو على وزن فَعَيْعِلٍ ، وأما مَعِيْرَاءٌ فالمصغر

منه مَعِيْرٌ ، وهو على وزن فَعَيْعِلٍ .

(١) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

(٢) في الأصل : وعذيق خطأ ، والعذوق : الجذع من الشجرة ومنه المثل :

\* أنا جذيلها السحك وعذيقها المرجب \* .

(٣) الجمل ٢٤٥ .

(\*)

قوله : ( وَفُعَيْعِيلٌ تَصْغِيرُ الرَّبَاعِيِّ ، وَالْخُمَاسِيُّ الَّذِي لَيْسَ رَابِعَهُ حَرْفُ لَيْنٍ ) (١)

أَنَا الْمَرْبَاعِيُّ هُوَ نَحْوُ : جَعْفِرٌ وَجَعْفَيْرٌ وَسَلْمٌ وَسَلْمِيٌّ

وَسَلْمِيٌّ ، وَأَنَا الْخُمَاسِيُّ الَّذِي لَيْسَ رَابِعُهُ حَرْفُ لَيْنٍ نَحْوُ : سَفْرَجِلٌ ، فَإِنَّكَ

تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ سَفِيرَجٌّ عَلَى وَزْنِ «فُعَيْعِيلٍ» ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْخُمَاسِيِّ لِمَنْ شَاءَ

اللَّهُ تَعَالَى ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : وَالْخُمَاسِيُّ الَّذِي لَيْسَ رَابِعُهُ حَرْفُ

لَيْنٍ وَلَمْ يُعَوِّضْ / شَيْءٌ وَلَكِنَّهُ تَرَكَ هَذَا الْقَيْدَ بِإِجَازٍ أَوْ اخْتِصَارٍ ؛ لِأَنَّه ٤٩ / -

فِي حُكْمِ مَا رَابِعُهُ حَرْفُ لَيْنٍ . ثُمَّ «فُعَيْعِيلٌ» لَا يَخْتَصُّ بِالرَّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ الْمَذْكُورَيْنِ ،

بَلْ يَصْغُرُ عَلَيْهِ السَّدَاسِيُّ ، أَلَا تَرَى أَنْ عَضْرُفُوطًا عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فَإِذَا صَفَرْتَهُ

صَفَرْتَهُ عَلَى «فُعَيْعِيلٍ» ، تَقُولُ : عَضْرِفٌ ، فَتَحْذِفُ مِنْهُ الْوَاوَ وَالْفَاءَ ، وَكَذَلِكَ قَبْعَثَرِيُّ

وَهُوَ أَيْضًا عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ، فَإِذَا صَفَرْتَهُ قَلْتَ : قَبِيعَثٌ ، فَتَحْذِفُ مِنْهُ السَّرَّاءَ

وَالْأَلْفَ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ حَذْفِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الطَّاءُ مِنْ

«عَضْرُفُوطٍ» وَالْأَلْفُ مِنْ «قَبْعَثَرِيِّ» - تَصِيرُ خُمَاسِيًّا ، فَجَعَلَ الْخُمَاسِيَّ عِبَارَةً عَنِ

ذَلِكَ كُلِّهِ .

قوله : ( وَفُعَيْعِيلٌ تَصْغِيرٌ مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَرَابِعُهُ

حَرْفُ لَيْنٍ ) (٢) ، نَقَصَهُ : وَمَا حَذَفَ مِنْهُ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ وَعَوِّضَ مِنْهُ [نَحْوُ : (٣)]

قَوْلِهِمْ : مُطَيَّلِيٌّ فِي تَصْغِيرِ مُنْطَلِقٍ ، وَقَبِيعِيثٌ (٤) تَصْغِيرِ قَبْعَثَرِيِّ ، وَلَكِنَّهُ

تَرَكَهُ إِجَازًا وَاخْتِصَارًا وَاتِّكَالَ عَلَى تَفْهِيمِ الْمَقْرَأِ .

قال الخليل : وَذَلِكَ تَصْغِيرٌ فَلَمِنْ وَدِرْهِمٍ وَدِينَارٍ (٥) ، اعْلَمْ أَنَّ الْخَلِيلَ

أَوَّلَ مَنْ ضَبَطَ أَبْنِيَةَ التَّصْغِيرِ فِي هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثَةِ وَمَثَّلَهَا بِمَا ذَكَرَ .

(١) الجمل ٢٤٥ .

(٢) الجمل ٢٤٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الاصل : قبيعث ، والصواب ما أثبتناه لقوله : وعوض منه .

(٥) ينظر المقتضب ٢٣٤ / ٢ .

(\*) في الاصل : تكرر الخماسي . والسياق يقتضي حذفه .

### بَابُ تَصْفِيرِ الثَّلَاثِيَّ

ويقال على هذا الباب: الثلاثيُّ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي عَدْوِهِ ،  
نُسِبَ إِلَى الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَصْفُ التَّصْفِيرِ وَمَا يَدْخُلُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ  
مِمَّا لَا يَدْخُلُهُ ، وَالْمَصْفَرُّ تَخْتَلَفُ طَرَائِقُ تَصْفِيرِهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ حُكْمِهِ مِنْ  
التَّكْنِ وَغَيْرِهِ ، وَلِهَذَا الْحِكْمُ حَرْفٌ يُضَافُ إِلَيْهِ يُسَمَّى حَرْفَ التَّصْفِيرِ ، وَلَهُ مَحَلٌّ  
مِنَ الْأَسْمِ قَدْ تَقَدَّمَ الْإِعْلَامُ بِهِ ، وَلِنَا قَبْلَهُ وَلِنَا بَعْدَهُ حَرَكَتَانِ .

فَمَوْضُوعُ الْبَابِ الْإِعْلَامُ بِتَوْصِيفِ التَّصْفِيرِ ،  
وَالْإِعْلَامُ بِمَوْضِعِ حَرْفِهِ وَحُكْمِهِ وَحِكْمِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، وَمَا يَجُوزُ كَسْرُ أَوَّلِهِ مِنَ الْمَصْفَرِّ  
وَمَا تَلَحُّقُهُ عِلْمَةُ التَّأْنِيثِ فِي التَّصْفِيرِ مِمَّا لَا تَلَحُّقُهُ مِنَ السُّوْتِثِ الَّذِي لَا عِلْمَةَ  
فِيهِ فِي تَكْبِيرِهِ ، فَهَذَا الَّذِي وَضَعَهُ الْبَابَ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

( وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْفِيرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ تَأْنِيثٍ أَوْ حَرْفَ إِعْرَابٍ ) (١) ،  
فَوَهْمٌ مِنْهُ أَوْ مِنْ الزَّوْاوي عَنْهُ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّأْنِيثِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ أَبَدًا إِلَّا مَفْتُوحًا  
أَوْ أَلْفًا ، وَحَرْفُ التَّصْفِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا فَلَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا بُدَّ أَنْ يَحْجَزَ بَيْنَهُمَا  
حَرْفٌ ، وَصَوَابُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ إِعْرَابٍ أَوْ حَرْفًا بَعْدَهُ حَرْفَ تَأْنِيثٍ ؛ لِأَنَّ  
مَجِيئَ حَرْفِ التَّأْنِيثِ بَعْدَهُ يَمْنَعُ مِنْ كَسْرِهِ كَمَا يَمْنَعُ مِنْهُ كَوْنُهُ حَرْفَ إِعْرَابٍ ،  
وَقَدْ يَمْنَعُ مِنْ كَسْرِهِ غَيْرُ حَرْفِ التَّأْنِيثِ ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : " حَرْفَ إِعْرَابٍ أَوْ  
حَرْفًا بَعْدَهُ مِمَّا يَمْنَعُ مِنْ كَسْرِهِ " .

ثُمَّ نَقُولُ : (٢) الثَّلَاثِيُّ عَلَى نَوْعَيْنِ : صَحِيحٌ وَمَعْتَلٌ ، وَكِلَاهُمَا عَلَى  
نَوْعَيْنِ : مَذْكُورٌ وَمُؤْتَنٌّ ، فَالصَّحِيحُ مِثَالُهُ رَجُلٌ تَقُولُ فِيهِ رَجُلٌ ، وَهِنْدٌ تَقُولُ  
فِيهَا : هُنَيْدَةٌ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُ حُكْمَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْمَعْتَلُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : مَعْتَلُ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ فَاءُ كَلِمَتِهِ ، أَوْ مَعْتَلُ  
الثَّانِي الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، أَوْ مَعْتَلُ الثَّلَاثِ الَّذِي هُوَ لَامُ الْكَلِمَةِ .

(١) الجمل ٢٤٦ .

(٢) في الأصل ثم تقول ثم الثلاثي ، صوابه ما أثبتناه .



فأما المعتلُّ الأوَّلُ ، فإتاءا بالياءِ وإتاءا بالواوِ، ولا يكونُ بالالفِ ؛ لأنَّ  
الالفَ لا تكونُ إلَّا ساكنةً فلا يمكنُ النطقُ بها .

وأما المعتلُّ بالياءِ / فتبقى على حالها، ومثاله : لو سَمَّيتُ بِبَيْرٍ ١/٥٠  
لقلتُ بَيْرًا، وسَمَّيتُ بِبَيْرٍ صدرَ بَعْرَ الجَدْيِ بَعْرًا إِذَا صَاحَ فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ:  
بَيْرٌ (١) ، وكذلك يَدُّ ، لأنَّه (٢) ثَلَاثِي الْأَصْلِ نَقَصَ مِنْهُ بِالشَّبهِ ، فتقولُ فِي  
تَصْغِيرِهِ: يَدِي (٣) .

وأما المعتلُّ بالواوِ ، فيجوزُ فيه وجهان : ضمُّ واوِهِ أو قلبُها همزةً  
فتقولُ فِي وَعِدٍ وَعُودٍ وَأَعِيدُ ، فَصَنَ قَلْبَ الواوِ همزةً فَذَلِكَ هَرَبٌ مِنْ  
الاستثقالِ، ومن لم يقلبها ونطقَ بها واوًا فَلانَّ ضَمَّهَا عَارِضٌ إِذِ الْأَصْلُ الْمَكْبُرُ ،  
والتصغيرُ عَارِضٌ ، فلم يعتدَّ بالضمِّ العارضِ كضمةِ الإعرابِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :  
غزو وعدو ، وعلى هذا قياسُ ( أُقْتِتُ ) وَ ( أُجِلَّتْ ) ، (٤) من قرأه بالهمزة اعتدَّ  
بالعارضِ، ومن قرأها بواوٍ مَضْمُونَةٍ لم يعتدَّ بالعارضِ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ بنيةُ الفاعلِ ،  
وبنيةُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ عارضةٌ .

وأما المعتلُّ الثاني فإتاءا أن يكونَ بِالواوِ أو بِالياءِ أو بِالالفِ ،  
فالمعتلُّ بالياءِ نحو شَيْخٍ : يجوزُ أن يكسرَ لها الأوَّلُ اتِّبَاعًا لِلْيَاءِ، وأن يضمَّ على  
ما يقتضيه التصغيرُ، وأن تُقلبَ الياءُ واوًا ، حكى ذلك عن أبي القاسمِ ،

(١) اليعر واليعرة: الشاة أو الجدى يشد عند زبية الذعب أو الأسد ،  
ويعرت العنز تيعر بالكسر يعارًا بالضم صاحت ، واليعر الجدى  
اللسان ( يعر ) .

وانظر الكتاب ٣٣٧/٤ هذا باب ما كانت الياء فيه أولا وكانت فاء ،  
وفيه : يسرييسر ، ويعر بيمر .

(٢) في الاصل ( لا ثَلَاثِي ) صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٤٥١/٣ والتكملة لأبي علي ٤٩١ .

(٤) الآية ١١ من سورة المرسلات .

فيأتي منه أن يقال : شُوَيْخٌ (١) وَنُويْتُ، حكى هذا الأستاذ أبو بكر بن طلحة  
الإشبيلي (٢) - رحمه الله - وإن كان أبو القاسم قد نصَّ على منعه بقوله :  
( وَلَا تَقُلْ شُوَيْخٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ) (٣) ، وهذا المنع من أبي القاسم  
يحتمل أن يريد به التقييد بالفصح ، لا أنه أنكر أصله ، لأن الكوفيين قد قالوا  
به ، فتقولُ على هذا في شَيْخٍ : شَيْخٌ ، بِالضَّمِّ ، وَشَيْخٌ بِالْكَسْرِ ، وَشُوَيْخٌ بِالْقَلْبِ ،  
فإن كانت منقلبةً عن واوٍ رجعتُ إلى أصلها من الحكم .  
والمعتلُّ بالواوِ كالصحيح ، تقولُ في ثوبٍ : نُويِبٌ ، والمعتلُّ بالالفِ  
ترتدُّ ألفه إلى أصلها من الياءِ والواوِ ، ويجرى عليها ما يجري عليهما ، فتقولُ  
في تصغيرِ بابِ نُويِبٍ فترتدُّها للواوِ ، لقولهم : أبوابٌ (٤) ، وتقولُ في تصغيرِ  
نابٍ وهي الناقَةُ الضامرُ : نُيَيْبٌ ، لقولهم : أنيابٌ (٥) ، وكذلك النابُ السدِّي  
هو الضرسُ ، وإن شئتُ قلتُ في تصغيرِ النابِ : نُيَيْبٌ ، وإن شئتُ نُويِبٌ (٦)  
بالقلبِ على القليل الذي منعه أبو القاسم في شيخٍ ، وهذا يجري تجراه .  
وأما المعتلُّ اللامِ فيكونُ بالياءِ وبالالفِ ولا يكونُ بالواوِ إلا أن  
يسكنَ ما قبلها ، فالمعتلُّ بالياءِ (٧) نحو : عَمٍ وشَيْحٍ تقولُ

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ١٧٤/١ ومذهب الكوفيين جواز هذا وجواز  
قلب الياءِ وألفها ما قبلها نحو شُوَيْخٍ . وقال السيوطي في الهمع  
١٣٤/٦ وجوز الكوفيون الاقرار والقلب وأكراهة اجتماع الياءِ  
واختاره ابن مالك فيقال : نُويِبٌ وشُوَيْخٌ ونُويِبٌ وذلك عند البصريين  
شان لا يصل به .

(٢) مرت ترجمته .

(٣) الجمل ٢٤٦ .

(٤) الكتاب ٤٦١/٣ .

(٥) المصدر نفسه ٤٦٢/٣ .

(٦) قال سيويه : ومن العرب يقول في نابٍ نُويِبٌ ، فيجزيُّ بالواوِ لأن هذه

الالفِ ببدلة من الواوِ أكثر وهو غلط منهم . الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٧) في الاصل : بالهاءِ خطأ والصواب ما أثبتناه .

عَمِّيَّ وَشَجِيَّ (١) فَتَصِحُّ الْيَاءُ لِسُكُونِ يَاءِ التَّصْفِيرِ قَبْلَهَا وَتَدْعَمُ فِيهَا يَاءُ  
التَّصْفِيرِ.

والمعتلُّ بالواوِ المسكَنِ ما قبلها [نحو (٢)] نَجْوَتْقُولُ  
في تصغيره: نَجِيَّ، فتقلب الواوِ ياءً ثم تدغمُ فيها ياءُ التصغيرِ، / تقلبُ الألفُ  
فيها إلى أصلها من الياءِ ثم تدغمُ فيها ياءُ التصغيرِ، وكذلك لو كانت منقلبةً  
عن الواوِ لقلبَتها إلى الياءِ أيضاً، فتقولُ في عَصَا: عَصِيَّةٌ (٣)، وفي رَجَا  
رَجِيٌّ، وتقولُ في تصغيرِ مَنَى: مَنِيٌّ، وفي تصغيرِ اللَّيْلِ: لَمِيٌّ (٤)  
والمؤنثُ إن كان فيه علامة التانيث أثبتتها في التصغيرِ / للمؤنثِ أيضاً ٥٠/ب  
إلا في موضعين:

أحدهما يُحفظُ عِدَّةٌ، وهو قَوْسٌ وَعُرْسٌ وَعَرَبٌ وَحَرْبٌ وَنَابٌ وَبِرْعٌ  
وذوودٌ (٥) - وفي ضَحَى لَفَتَانِ (٦) كأنهم حملوها في إحدى اللغتين على  
مذكَّرٍ في معناها، وإن أزدوا أيضاً أن يقولوا للمكبر حكماً من إسقاطِ علامَةِ  
التانيث فيه، وقَرَسٌ وَعَرَبٌ .

والموضع الثاني: يدركُ بالقياسِ، وذلك أنك إذا خفت لَيْسًا بَيْنَ

- 
- (\*) في الأصل : وعرف ، وهو تحريف والسياق يقتضي ما أثبتناه .  
(١) في الأصل عِمَّ وشيخ تقول فيه عَمِّي وشيخ والصواب شَجٍ وشَجِيٌّ ، لأنه  
يتحدث عن المعتل بالياء .  
(٢) زيادة يقتضيها السياق .  
(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١٢١٢/٢ .  
(٤) اللَّيْسَى مقصورٌ شفرة الشفتين واللَّيْسَى وحكى سيويه يَلْمِي لَيْسًا إذا  
اسودَّت شَفْتُهُ . اللسان ( لما ) .  
(٥) في الأصل : وذووى خطأ ، والصواب ما أثبتناه .  
(٦) قال ابن الأنباري : فأما الضحى فلم نسمع فيها إلا ضَحِيًّا . قال :  
وتنكبوا أن يقولوا ضحية فراراً من أن يضارع تصغير ضحوة . المذكور  
والمؤنث ٣٦١/٢ .

مشتبهين لم تُعدّ تاء التانيث، كتصغير نخل تقول فيه: نُخَيْلٌ، وإن كان مؤنثاً،  
ولم تثبت التاء لئلا يلتبس بتصغير نخلة، وكذلك نخلة ونخيل (\*) وغير ذلك،  
وإن وصفت المؤنث بثلاثي مذكر بقي على حاله، كقولك: مررت بامرأة رُضِيٍّ  
وعُدَيْلٍ في تصغير رُضِيٍّ وعُدَيْلٍ، لأن رُضِيٍّ مُذَكَّرٌ وإن أُجْرِيٍّ على المؤنث  
فإنه استعمل باللفظ الذي يستعمل فيه المذكر.  
فصل :

والثاني : يرد إلى أصله إن كان له أصل كقولك في ثنية: ثُبَيْةٌ، وفي  
مذ: مُنَيْذٌ (١) وفي إن المخففة من الشديدة إن سميت بها: أُنَيْنٌ للمذكر وأُنَيْنٌ (٢)  
للمؤنث، فإن سميت بإِن التي للجزء وإن التي بمعنى " ما " فإنك تقول:  
أُنِيٌّ للمذكر، وأُنَيْةٌ للمؤنث (٣) لئلا لم يكن له أصل يرجع إليه زدت حرف الملة  
من آخره لكي يصير على ثلاثة أحرف، وتقول في تصغير سه: سَتَيْهَةٌ، وفي  
أست سَتَيْهَةٌ (٤) أيضاً وفي تصغير قل التي للأمر: قُوَيْلٌ، لأنك رددته  
إلى قول، وفي بيع: بَيْتَيْعٌ، وُبُوَيْعٌ، على ما تقدم في شَيْخٍ، لأنك رددته إلى بَيْعٍ،  
وفي قال قُوَيْلٌ أيضاً، وفي باع: بُوَيْعٌ، كما قلت: وفي بيع، وفي سل: سَلَيْهَةٌ من  
قولك: سَأَلَ السهموز: سُوَيْلٌ (٥) ومن قولك: (٦)

\* سَأَلَتْ هَذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ \*

- 
- (\*) في الأصل: وكذلك نخلة ونخيل، تحريف من الناسخ.  
(١) الكتاب ٣/٤٥٠.  
(٢) الكتاب ٣/٤٥٤ والمقتضب ١/٢٣٣.  
(٣) قال سيويه " وأما إن الجزء وإن التي تنصب الفعل فيمنزلة عن  
وأشبهها وكذلك إن التي تُلغى في قولك: مَا لَنْ يَفْعَلَ وَإِنْ التسي  
في معنى " ما " فتقول في تصغيرها: هَذَا عُنِيٌّ وَأُنِيٌّ ". الكتاب  
٣/٤٥٤. وانظر المقتضب ١/٢٣٣، وشرح الشافية ١/٢١٨.  
(٤) الكتاب ٣/٤٥٠ - ٤٥١.  
(٥) الكتاب ٣/٤٥٠ (\*\*)  
(٦) قطعة من بيت لسان بن ثابت رضي الله عنه/ وهو من شواهد سيويه  
٣/٤٦٨، وابن جني في المحتسب ١/٩٠، وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥  
وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٢، والدر المصون ١/٣٩٦.

(\*\*) : سألت هذيل رسول الله فاحشة

ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

سُوِيْلٌ ، لَا تَهْ مِنْ الْوَاوِ .

طريقةٌ أخرى في ضبطِ البَابِ وفي آخِرِهِ التَّمَرُّضُ لَا لِظَاهِرِ الْكِتَابِ  
فَأَقُولُ : قَوْلُهُ : ( بَابُ تَصْغِيرِ الثَّلَاثِي ) ( ١ ) : يَرِيدُ بَابَ تَصْغِيرِ مَا كَانَ  
مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : تَامٌّ وَنَاقِصٌ .

وَالنَّاقِصُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَنْقُوصٌ مِنْهُ بَعْضٌ مِنْهُ ( ٢ ) ، وَغَيْرُ مَنْقُوصٍ ، كَمَا  
فَالْمَنْقُوصُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : مِنْهُ مَا حُذِفَتْ قَاوُهُ كَعِدَّةٍ وَزَيْتَةٍ ، وَمِنْهُ مَا حُذِفَتْ  
عَيْنُهُ ، وَمِنْهُ مَا حُذِفَتْ لَامُهُ مِثْلُ أَيْحٍ وَأَيْبٍ وَوَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ يَمَانٍ فِي  
التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَزِيدُ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، فَأَمَّا عِدَّةٌ وَزَيْتَةٌ فَتَقُولُ فِي  
تَصْغِيرِهَا : وَعِدَّةٌ وَوَزَيْتَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْوَعْدِ وَمِنَ الْوُزْنِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتَ مِنْ  
الْوَاوِ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهَا مَضْمُومَةٌ ضَمَّةٌ لَازِمَةٌ ، فَتَقُولُ : أَعِدَّةٌ وَأَزَيْتَةٌ .

وَأَمَّا مَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سِهٍ : سَتَيْهَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ  
تَاءً ، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُمْ لَهُ عَلَى أَسْتَاهِ ، وَمَا حُذِفَتْ  
لَامُهُ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : أَخِيٌّ وَأَبِيٌّ وَوَيْدِيٌّ فِي تَصْغِيرِ أَيْحٍ ( ٣ ) وَأَيْبٍ وَوَيْدِيَّةً  
فِي تَصْغِيرِ يَدٍ ( ٤ ) ، وَإِنَّمَا أَعَادَتِ الْعَرَبُ هَذَا الْمَحذُوفَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ  
فِي حَالِ التَّصْغِيرِ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ إِنَّمَا تَجِيءُ ثَالِثَةً وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا  
حَرْفٌ ، وَلَا تَأْتِي مُتَطَرَفَةً وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا الْحُكْمُ فِيمَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا

( ١ ) الجمل ٢٤٦ .

( ٢ ) ينظر الكتاب ٤٤٩/٣ - ٤٥٠ فباعد هاء ، باب ما ذهب منه

الفاء ، والعين ، واللام ، وشرح الفصل ١١٨/٥ ، وشرح ألفية

ابن سطي ١٢١٠/٢ .

( ٣ ) في الأصل : في تصغير يدٍ وديمٍ ويديَّةٍ في تصغير يدٍ ، ولعل الصواب

ما أثبتناه .

( ٤ ) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١٢٠/١ وقال الفراء : إننا أدخلوا الهاء

في يديَّة ، وقدئمة ، لأنه عندهم سبني على التأنيث . المذكر والمؤنث

لابن النباري ٣٢٨/٢ .

أَذَا جَاءت ثَالِثَةً فَيَمَّا / يَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ كَانَتْ مُتَطَرِّفَةً، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِيهَا، ٥١/أ  
فَمَرَدُوا مَا حُذِفَ مِنَ الثَّلَاثِي لَتَكُونَ يَاءُ التَّصْفِيرِ ثَالِثَةً وَيَكُونُ بَعْدَهَا حَرْفٌ .  
وَأَمَّا مَا نَقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ وَعَوَّضُوا مَا نَقَصَ مِنَ الْكَلِمَةِ فَحَوَّ اسْمٌ وَابْنٌ  
وَنظَائِرُهُ، فَوَضَّ مِنَ الْمَحذُوفِ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَكَذَلِكَ أُخْتُ وَبِنْتُ عَوَّضَ مِنْ  
الْمَحذُوفِ مِنْهَا التَّاءُ وَلَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ (١) ، وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ تَخْتَصُّ بِسَهْ ؛  
لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ تَخْتَصُّ بِهِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا، وَإِنَّمَا  
يَكُونُ مَفْتُوحًا ، فَإِذَا صَغُرَتْ ذَلِكَ كَلَّمَهُ أُرِلَتْ الْعِوُضُ وَرُدَّتِ الْاَصْلُ ، فَقُلْتُ  
فِي تَصْفِيرِ ابْنِ بَنِيٍّ ، وَفِي اسْمِ سُنِّيٍّ (٢) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُمَا .

فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِي تَائِيًّا فَلَا يَخْلُو إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُدْعَاً أَوْ غَيْرَ مُدْعِمٍ ،  
فَإِنْ كَانَ مُدْعَاً فَكَلَّتِ الْإِدْعَامُ لَتَقَعَ يَاءُ التَّصْفِيرِ ثَالِثَةً بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ أُدْعِمَ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ، كَهَوْلِكَ فِي تَصْفِيرِ سُنِّيٍّ مُدْعِيٍّ، وَفِي قَيٍّْ قُدَيْدٍ (٣) ، وَكَذَلِكَ  
مَا أَشْبَهَهُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُدْعَاً فَلَا يَخْلُو إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ حُرُوفُهُ صَحِيحَةً، أَوْ يَكُونَ  
فِيهَا حَرْفٌ عَلِيٌّ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُهُ صَحِيحَةً فَتَصْفِيرُهُ بَيِّنٌ، وَهُوَ أَنْ يُضَمَّ أَوْلَاهُ  
وَيَفْتَحَ ثَائِيَهُ، وَتَلْحَقَ يَاءُ التَّصْفِيرِ ثَالِثَةً، وَيَكُونُ بَعْدَهَا حَرْفٌ، إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ

(١) الْكِتَابُ ٤٥٥/٣ ، وَقَالَ سَيِّبِيهِ \* وَإِنْ سَمِيَتْ رَجُلًا بَيْنَتٍ أَوْ أُخْتٍ صَرْفَتْهُ  
لَا تَكُ بِنِيَّةِ الْاسْمِ عَلَى هَذِهِ التَّاءِ وَالْحَقَّتْهَا بَيْنَاءُ الثَّلَاثَةِ كَمَا أَحَقُّوا  
سَبَبِيَّةً بِالْأَرْبَعَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ كَالِهَاءِ لَمَا أُسْكِنُوا الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَهَا ،  
فَإِنَّمَا هَذِهِ التَّاءُ فِيهَا كِتَاءٌ عَفْرِيَّةٌ ، وَلَوْ كَانَتْ كَأَلْفِ التَّائِيثِ لَسُمِّ  
بِنَصْرِفٍ فِي النُّكْرَةِ وَلَيْسَتْ كَالِهَاءِ لَمَا ذَكَرْتُ لَكَ وَإِنَّمَا هَذِهِ زِيَادَةٌ فِي  
الْاسْمِ بِنِيَّةِ عَلَيْهَا وَانصَرَفَ فِي السُّعْرَةِ \* . الْكِتَابُ ٢٢١/٣ .  
وَانظُرِ الْخَصَائِصَ ٢٠٠/١-٢٠١ .

(٢) الْكِتَابُ ٤٥٤/٣ .

(٣) الْكِتَابُ ٤١٨/٣ ، وَالتَّكْمِلَةُ لِابْنِ عَلِيٍّ ٤٨٨ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ

إعراب، أو يكون مفتوحاً؛ لأجل أن آخره تاء التانيث القصورية أو المسدودة أو  
الالف والنون في نحو: سكران أو ألف الجمع في نحو: أصحاب وما أشبهه  
وقد تقدم ذلك كله وتشيله.

فإن كان فيه حرف علة فلا يخلو إما أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً؛  
فإن كان فاءً ضممتها فقلت في تصغير يسر: يسيرٌ<sup>(١)</sup>، وكذلك ما أشبهه، وإن كان  
حرف العلة عيناً فلا يخلو إما أن يكون منقلباً إلى الالف أو غير منقلب، فإن  
كان غير منقلب فلا يخلو إما أن يكون واواً أو ياءً؛ فإن كان واواً فتحتها وتركتها  
على حالها كقولك في تصغير يوم: يومٍ، وفي تصغير قوم: قومٍ<sup>(٢)</sup>.  
وإن كانت ياءً مثل بيتٍ وشيخٍ وشسى؛ فلك فيه وجهان :

بيتٌ وشيخٌ وبيتٌ وشيخٌ بالإتباع بالكسرة للياء .

والثالث : وهو الذي أنكره أبو القاسم وصححه الكوفيون وأبو

بكر بن طلحة بن أستاذي اشبيلية وقال: إنه ذكره في رأي القاسم، فإن  
كان حرف العلة لاماً فلا يخلو أن يكون منقلباً أو غير منقلب، فإن كان غير  
منقلب فلا يخلو إما أن يكون ياءً أو واواً؛ فإن كان ياءً أدغمت ياء التصغير  
فيها فتقول في تصغير ظبي: ظبِيٌّ، وفي تصغير نجى: نجِيٌّ<sup>(٣)</sup>، وإن كان  
واواً قلبت الواو إلى الياء وأدغمت فيها ياء التصغير؛ لأنه إذا اجتمع ياءٌ وواوٌ  
وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو إلى الياء وأدغمت الياء في الياء،  
وهذه المسألة جزء من هذه الكلمة؛ لأنه إذا صغرت حقواً<sup>(٤)</sup> جاءت

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٧ .

(٢) الكتاب ٣/٤٩٢ .

(٣) الكتاب ٣/٤٧١ .

(٤) الحقو والحقو: الكشح وقيل: سَعَقِدُ الإزار والجمع أَحَقُّ وَأَحَقَّاءٌ

وحَقِيٌّ، قال ابن بَرِي: الأصل في الحَقْوِ سَعَقِدُ الإزار ثم سَعِيَ الإزارُ

حَقْوًا. اللسان (حقاً) .

ياءُ التصغيرِ قبلَ الواوِ التي هي لامُ الكلمةِ، وياءُ التصغيرِ ساكنةٌ سابقةٌ للواوِ  
فتعَيَّن قلبُ الواوِ ياءً، وادغامُ ياءِ التصغيرِ فيها فتقولُ: حَقِيٌّ، وَعُزِّيٌّ في تصغيرِ  
حقو وفزو ، وكذلك ما أشبهَهُمَا .

١٥١

وَإِذَا كَانَتِ السَّلَامُ سِنَا آخِرُهُ يَاءً أَوْ وَاوً مُنْقَلِبَةً /

إِلَى الْإِلِفِ رَدَدَتْهَا أَيْضًا إِلَى أَصْلِهَا فَإِنْ كَانَتْ أَصْلُهَا يَاءً أَدْعَمَتْ فِيهَا يَاءُ

التصغيرِ ، فقلتُ في تصغيرِ رَحِيٍّ رُحِيَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاوً قَلْبَتْهَا يَاءً لِتَقْدِيمِ

يَاءِ التَّصْغِيرِ قَبْلَهُمَا سَاكِنَةً وَأَدْعَمَتْ فِيهَا أَيْضًا يَاءُ التَّصْغِيرِ ، فقلتُ في تصغيرِ

عَصَاً : عَصِيَّةٌ (١) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وَمَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِيَّ كُلِّهِ مُؤَنَّثًا وَفِيهِ تَاءُ

التَّأْنِيثِ يَثْبِتُهَا عَلَى حَالِهَا فِي التَّصْغِيرِ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ تَمْرَةٍ : تَمْرِيَّةٌ ، وَفِي

طَلْحَةٍ : طَلْحِيَّةٌ ، وَمَا كَانَ مِنْهُ بَغِيرِ تَاءِ التَّأْنِيثِ أُثْبِتَ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي تَصْغِيرِهِ ،

وَسِوَاهُ كَانَ نَاقِصًا أَوْ تَامًا ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ النَاقِصِ مِنْهُ : يَدِيَّةٌ كَمَا تَقْدَمُ ، وَفِي

تَصْغِيرِ التَّامِ مِنْهُ قَدِيرَةٌ فِي تَصْغِيرِ قَدِيرٍ ، وَعُيَيْنَةٌ فِي عَيْنٍ (٢) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ،

إِلَّا أَسْمَاءً جَاءَتْ شَاذَةً عَمَّا عَلَيْهِ الْجُسُورُ فَلَمْ يُثْبِتُوا فِيهَا هَاءَ التَّأْنِيثِ فِي التَّصْغِيرِ ،

وَهِيَ عُرْسٌ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : عُرْسِيٌّ ، وَقَوْسٌ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : قَوْسِيٌّ ، وَحَرْبٌ

قَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : حَرْبِيٌّ ، وَدَرْعُ الْحَرْبِ : دَرْعِيٌّ ، وَعَرَبٌ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا :

عَرَبِيٌّ ، وَذَوْدٌ ذَوِيدٌ ، وَضَحَى قَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : ضَحِيٌّ .

فَصَلُّ :

لِذَا سَمِيَتْ مَذْكَرًا بِاسْمِ سُؤْنَتٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوِ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ

يَهْنِدٌ ثُمَّ صَفَّرَتْهُ لَمْ تُثْبِتْ فِيهِ هَاءَ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهُ قَدْ زَالَ وَذَهَبَ

بِكُونِكَ جَعَلْتَهُ اسْمَ مَذْكَرٍ ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا : أَذْيِنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ وَهِيَ تَصْغِيرُ

أَذْيِنٍ وَعَيْنٍ وَهِيَ اسْمَانِ سُؤْنَتَيْنِ سُوَيْتِي بِهِمَا رَجُلَانِ .

قِيلَ : لَمْ يَسَمَّ الرَّجُلَانِ بِهِمَا مَكْبَرَيْنِ ثُمَّ صَفَّرَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (٣)

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١٢١٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٢٠/٢ .

(٣) الكتاب ٤٨٤/٣ .



وثبتتَ فيهما تاءُ التانيثِ، وإنما سُمِّيَ بهما الرجلانِ صغرتينِ بعدما ثبتتَ فيهما تاءُ التانيثِ في حالِ تكسيرهما، كما سُمِّيَ الرجلُ بطلحةٍ وحمزةٍ؛ لأنَّه سُمِّيَ باسمِ تثبت فيه تاءُ التانيثِ قبلَ تسميةِ المذكور به .

فإن سُمِّيَتْ مُؤنثًا بمذكورٍ ثلاثيِّ نحو : امرأةٍ سميتها يزيدٍ وعسروثم صغرت ذلك الاسمِ أثبت في تاءُ التانيثِ فقلت في تصغيرِ زَيْدٍ اسمُ امرأةٍ زَيْدَةٌ وعِروصُيرةٌ . ( ١ )

وتصغيرُ أبنيةِ الثلاثيِّ على اختلافها تصغيرٌ واحدٌ لا يختلفُ فإنه وإن اختلفتْ أبنيةُ في التكسيرِ، فإنَّ التصغيرَ يردُّها إلى بناءٍ واحدٍ؛ لأن كلَّ واحدٍ يضمُّ أوله ويفتحُ ثانيه وتلحقُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً فتقولُ في تصغيرِ عسرو : عُسْرُو وفي تصغيرِ عدلٍ عدْلِيٌّ، وفي تصغيرِ قنيرٍ قُنَيْرٌ، وفي نغيرٍ نَغَيْرٌ ( ٢ )، وكذلك يجري التصغيرُ في كلامِ العربِ فيها كليهما .

ألفاظُ الكتابِ : قوله : ( حُكِمَ الاسمِ الصغِرِ أن يُضَمَّ أولُه ويفتحُ ثانيه وتُرَادُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ساكنةً، ويكُونُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ مكسورًا ، إلا أن يَكُونَ حرفَ تَأْنِيثٍ أو حرفَ إعرابٍ )، وهذا الكلامُ عليه اعتراضانِ : أَحَدُهُمَا : أن يقالَ : البابُ إنما هو موضوعٌ لتصغيرِ الثلاثيِّ وذكر هو في هذا الكلامِ أنَّ حُكِمَ الاسمِ الصغِرِ أن يَكسُرَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ، وذلك لا يَكُونُ في الثلاثيِّ وإنما يَكُونُ في الرباعيِّ والخماسيِّ .

( ١ ) قال ابن النباري في المذكر والمؤنث ٣٣٥ / ٢ : " قال الفراء : فان قلت أفجز أن تقول : زَيْنَةُ عَلِيٍّ وجهٌ ؟ قلت : نعم إذ اسْمَيْنَا بالصدر ، كقولك : زِدْتُهُ زَيْدًا فَهِيَ هُنَا يَسْتَقِيمُ دُخُولُ الْهَاءِ وَخُرُوجُهَا فِي تَصْغِيرِهِ " .

( ٢ ) النَّغْرُ : فِرَاجُ الْعَصَافِيرِ وَاحِدَتُهُ نَغْرَةٌ وَجَمْعُهَا نَغْرَانٌ وَهُوَ الْبَلْبَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَتَصْغِيرُهُ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِبَنِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ لَهُ نَغْرٌ فَمَاتَ : مَا فَعَلَ النَّغَيْرِيَّ أَبَا عُمَيْرٍ ؟ . اللسان ( نغر ) .  
وَالْقَمْرُ : الْحَمَامُ الْأَبْيَضُ . اللسان ( قمر ) .

( ٣ ) الجمل ٢٤٦ .

والاعتراض الثاني قوله : **إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ تَأْنِيثٍ أَوْ حَرْفٍ**

لِعَرَابٍ فَبِإِنِّهِ اسْتَشْنَى / مِنْ قَوْلِهِ وَتَكْسِيرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْفِيرِ حَرْفَ تَأْنِيثٍ ، ٥٢/أ  
وحرف التأنيث لا يكون بعد ياء التصغير، لا تقع تاء التأنيث بعد ياء التصغير  
ولا ألف التأنيث لا مقصورة ولا مدودة .

والاعتراض الثالث : أنه لم يخص المواضع التي لا يكسر فيها ما بعد

ياء التصغير، وهي إذا كان فيه حرف التأنيث وألف الجمع الذي هو على  
أفعال، نحو : **أَصْحَابُ، وَاللَّفُ وَالتَّوْنُ فِي سَكَرَانَ إِذَا قُلْتَ : سُكْرَانٌ، وَكَذَلِكَ**  
**مَا أَشْبَهَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ .**

فأما الانفصال عن (١) الاعتراض الأول فهو أن تقول : **الباب أتماهو**

**موضوع لتصغير الثلاثي ، وذكره فيه لحكم تصغير غير الثلاثي لا يضره فيه ،**  
**فإن فيه زيادة فائدة .**

والانفصال عن الاعتراض الثاني وهو كونه جعل حرف التأنيث بعد

ياء التصغير أن يقال : **وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو جَازَ أَنْ**  
**يَكُونَ مَجِيءَ زَيْدٍ يَلِي مَجِيءَ عَمْرٍو ، وَيَجُوزُ أَنْ يَلِي مَجِيءَ عَمْرٍو مَجِيءَ خَالِدٍ ،**  
**ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ خَالِدٍ زَيْدٌ ، وَكِلَاهُمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ جَاءَ بَعْدَهُ .**  
**فَلَيْسَ مِنْ مَجِيءِ بَعْدِكَ أَوْ مِنْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِكَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ يَلِيكَ .**

فقوله ( **إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ تَأْنِيثٍ** ) ، مراده إلا أن يكون ما بعد ياء

التصغير حرف تأنيث بواسطة حرف آخر يلي ياء التصغير ، فيكون على إضمار  
اسم "كان" ، واسم "كان" تقديره ما تقدم ، وهذا على أن يكون حرف تأنيث  
بالنصب وإن كان مرفوعاً كان اسمها ، ويكون خبرها محذوفاً ، ويعود اسمها المضمرة  
على ما دل عليه سياق الكلام ، فإن علامة التأنيث لا تأتي إلا بعد حرف  
يلي ياء التصغير ، وسياق الكلام هو الدال أيضاً على حذف الخبر إذا كان  
قوله " **حرف تأنيث مرفوعاً** .

( ١ ) في الأصل : على الاعتراض ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

والانفصال عن الاعتراض الثالث هو أن تقول: إنما سكت عن باقي ما لا يُكسَّر مَعَهُ الحرف الذي يلي ياء التصغير إيجازاً واختصاراً من حيث إن كتابه كِتَابٌ اختصاراً، وعلى قوله: ( الْحَقَّتْ فِي تَصْغِيرِهِ الْهَاءُ ) (١) ، وساها هَاءً لصيرورتها في الوقف هَاءً ، وَالْأُفْهِي تَاءً .

وقوله: ( كَانَتْ فِي تَكْبِيرِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ ) (٢) ، أما إذا لم تُكُنْ في تكبيره فهي قَائِلَةٌ لِأَنَّ يُقَالُ فِيهَا: الْحَقَّتْهَا ؛ لِأَنَّ الْإِلْحَاقَ إِذَا مَا يَقْبَلُهُ مَا لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يَثْبُتْ ، وَهَذَا اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلِهِ ( الْحَقَّتْ فِي تَصْغِيرِهِ الْهَاءُ ) ، وَالْإِنْفِصَالَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ : لِمَا كَانَ لَفْظُ التَّصْغِيرِ غَيْرَ لَفْظِ التَّكْبِيرِ خَافَ أَنْ تُحْدَفَ التَّاءُ الَّتِي تَثْبُتُ فِي التَّكْبِيرِ مِنَ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ غَيْرُ لَفْظِ التَّكْبِيرِ ، فَقَالَ: الْحَقَّتْهَا فِي التَّصْغِيرِ لِمَا كَانَ سَكَنًا أَنْ تَثْبُتَ فِيهِ ، وَلَا تَثْبُتُ فِيهِ كَانَ قَائِلًا لِأَنَّ يُقَالُ: الْحَقَّتْ التَّاءُ فِيهِ .

قد تقدمت الألفاظ التي شذت من الثلاثي المؤنث التي ليست

فيها تاء التانيث في حال التكبير ولم تلحقها تاء التانيث في حال التصغير فلا فائدة في إعادتها .

قوله: ( فَمَا زَادَتْ عَلَى الثَّلَاثَةِ ) (٣) ، الضمير عائدٌ على الأسماء

المؤنثة التي ليست / فيها تاء التانيث ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ٥٢ / .

(١) الجدل ٢٤٦ .

(٢) الجدل ٢٤٦ .

(٣) الجدل ٢٤٦ .

(\*) لم يلحق فيها تاء التانيث مخفيل في زَيْنَبِ، زَيْنَبِ (١)، وفي عَقْرِبَ: عَقِيرَبِ.

هذا الفصل ليس من الباب، ولكنه ذكره لضيءه، وهي ما تلحق فيه التاء في حال التصغير من المؤنث الذي لا تاء في تكسيبه، والضم يذكر بالضم مع كونيهما أيضاً متماثلين في التانيث، فهما ضدان من جهة لحاق التاء وترك الحاقه، وهما مثلان من حيث أن كل صنف منهما مؤنث.

وقد شد اسان من المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف الذي لا علامة فيه للتانيث في حال

التكبير فألحقوهما علامة التانيث في التصغير، وذلك قولهم: قدَّيْمَةٌ في

تصغير قَدَامٍ، وورِيْئَةٌ في تصغير وَرَاءٍ (٢)، وزاد بعضهم أُمَّيْمَةٌ في تصغير أَمَامٍ (٣)،

وليس هو في الشهرة مثل وَرَاءٍ وقَدَامٍ في إلحاق تاء التانيث له في حال

التصغير، وسنتكلم على وجه هذا الشذوذ.

(\*) من كلام الزجاجي . الجمل ٢٤٦ .

(١) في الأصل : في زيت زبيبت خطأ . والصواب من الجمل : ٢٤٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٦٧/٣-٢٦٨، والمقتضب ٢٧٢/٢-٢٧٣، والمسائل

المنثورة لابي علي ٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٥، وشرح

ألفية ابن معطي ٢/١٢٣٨ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤ وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٣

قال الرضي : حكاه أبو حاتم وليس بثبت .

### باب تصغير الرباعي

الرباعيُّ ما كان على أربعة أحرف، نُسِبَ إلى الأربعة على غير قياس،  
وتختلف مثله على حسب اختلافه في نفسه؛ من تحمليه الزيادة وتعزيره منهنَّ .  
فموضوع الباب للإعلام بما يصغَّرُ عليه هذا النوع من أمثلة التصغير، وعلَّة مساواة أسود  
ونحوه من ذى الزيادة [و] (١) ما لا زيادة فيه، من نحو: جعفرٍ وسلهبٍ، وفرقٍ مابين  
واوٍ عجوزٍ، وواوٍ أسودٍ (٢) وقسورٍ (٣) ، فهذا الذى وضَّع له الباب .  
ثم يوصلُ هذا الباب بما يتبع بيان حكم الباب . فيقال : والرباعيُّ على  
ضربين : مُذكرٌ وسُؤنثٌ، والسُؤنثُ على ضربين : بعلامةٍ وبغير علامة .  
وذو الزيادة على ضربين : مُذكرٌ وسُؤنثٌ بعلامةٍ وبغير علامة ، فَمَا  
لا زيادة فيه يكون تصغيره على مثالِ فُعَيْلٍ، كما ذكرَ مذكراً كان أو سُؤنثاً، ولا تلحقُ  
علامة التانيث في التصغير ما لا علامة فيه في مكبره ، وما كان من الرباعيِّ ذا  
زيادة ليست علامة التانيث كان لك فيه وجهان : إن شئت صغرته على تمامه ،  
ولم تُلحقْ ما لا هاءَ فيه من مُؤنثِهِ الهاءَ إلا ما أشدُّوا من وراءِ وقْدَامٍ وأُمَيْمَةٍ فسى  
أمامِ فيمن جَعَلَهُ مُؤنثاً، وإن شئتَ حذفتَ زيادته فصغرته على مثالِ فُعَيْلٍ  
لِرُجُوعِهِ بالحذفِ إلى الثلاثة، وهذا يُسَمَّى تصغيرَ الترخيمِ (٤) ، فَمَا كان من  
هذا النحو مُؤنثاً ألحقتُهُ الهاءَ بعدَ الحذفِ كما تلحقُ الثلاثيُّ لِرُجُوعِهِ إليه ،  
فتقولُ في عناقٍ عُنَيْقَةٌ .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) أما واوٍ عجوزٍ فإنها للمعدِّ، وواوٍ أسودٍ أصل من نفس الكلمة، وأما واوٍ قسورٍ

فإنها زائدة للإلحاق . ينظر الكتاب ٤٦٩/٢ فما بعدها .

(٣) القسور: الأسد والجمع : قسورة ، وفي التنزيل ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾

قال ابن سيده : « هذا قول أهل اللغة وتحريره : أنَّ القسورَ والقسورة

اسمان للأسد ، أنثوه كما قالوا : أسامة . اللسان ( قسر ) .

(٤) وهو حذف ما زيد في الاسم في الترخيم إن كان من بنات الثلاثة حتى

يصير على مثال فُعَيْلٍ ، وإن كان من بنات الأربعة حتى يصير على مثال

فُعَيْعِلٍ . انظر الكتاب ٤٧٦/٣ لمزيد من التفصيل .

وما كانت فيه واوٌ ثالثة، فلا يخلو من أن تكون [ للمدِّ كواو ] (١) عَجُوزٌ،  
أو لغير المدِّ، كواوِ جَدُولٍ، وقَسُورٍ، أو أصلاً، كواوِ أَسْوَدَ، فلن كانت للمدِّ لَسَزَمَ  
إبدالها وإدغام ياء التصغير فيها، وإن كانت للإلحاق أو أصلاً جازاً إقرارها،  
وترك الإدغام وإبدالها والإدغام فيها، وهو الأجود، فنقول: قُسَيْرٌ وقُسَيْرٌ وأَسِيدٌ  
وأَسِيدٌ (٢) ويجوز أن تحذف واو عَجُوزٍ لزيادتها، وهمزة أسون (٣) [ وتصغر (\*)  
دونها، تصغير الثلاثي ] (٤). وما كانت زيادته للتأنيث لم تحذفها، ولا يكسر  
المتوسط بينها وبين حرف التصغير، كحُبَلِيَّ بقول / فيه حُبَلِيَّ، وكذلك  
أ/٥٣ ما أشبهه.

وقول أبي القاسم - رحمه الله - : ( اعلم أن تصغير ذلك كله، يعنى  
ما كان عدده أربعة أحرفٍ على مثالِ فُعَيْعِلٍ ) (٥)، غير جَدِيدٍ لتضمن الباب ما لا زيادة  
فيه كجعفرٍ وسَلْهَبٍ، وما فيه زيادةٌ: كَأَسْوَدَ وقَسُورٍ، وفُعَيْعِلٌ إنَّما هو مشالٌ  
ما لا زيادة فيه، فالصحيح أن يقال: على مثالِ فُعَيْعِلٍ أو طَرِيقَتِهِ؛ لأنَّ ذَا الزيادة  
يكون على مثالِ فُعَيْعِلٍ في الحركاتِ والسكناتِ لا على فُعَيْعِلٍ؛ ألا ترى أن أَسِيدًا  
مثاله أَفَيْعِلٌ لا فُعَيْعِلٌ؛ لأنَّ ذَا الزيادة لا تقابل زيادتها زيادةً في المثالِ  
بحروفِ الفعلِ، وإنَّما يُجاءُ بها بنفسها، مثالُ أَسِيدٍ أَفَيْعِلٌ وعُجَيْرٌ فُعَيْعِلٌ على  
طريقة فُعَيْعِلٍ، وكذلك كلُّ ذِي زيادةٍ إلا أن تحذف زيادته، فتقابل أصوله  
بحروفِ الفعلِ .

انتهت الطريقة الكلية .

- (١) في الاصل: للمذكر: ولغير المذكر . خطأ صوابه ما أثبتناه .  
(٢) انظر الكتاب ٤٦٩/٣ .  
(٣) فتقول في تصغيرها: عَجَيْرٌ، كما تقول في أسود: سويدٌ وذلك  
في الترخيم . ينظر الكتاب ٤٧٦/٣، والمقتضب ٢٤٤/٢، وشرح  
الشافعية للزَّهِي ٢٢٩/١-٢٣٠ .  
(٤) في الاصل: وتصغير . . وتصغيرها بدونها والصواب ما أثبتناه .  
(٥) الجمل: ٢٤٧ .  
(\*) في الاصل: ولا كسرة المتوسط، والسياق يعطي ما أثبتناه .

ثم نقول: وقد تقدم أن مثاله أعني - مثال تصغير الرباعي - فُعَيْعِلٌ،  
 إلا أنه إذا كان أوله همزة زائدة من نحو أزهر، فإنه يجوز فيه حذف الهمزة،  
 ويصغر تصغير الترخيم، [وهو] (١) في اصطلاحهم حذف الزائد حيث تصوّر في  
 الكلمة، ويجوز فيه إثبات الهمزة، فنقول في أزهر: أزْهَرٌ.

وإن كان أول الرباعي ياءً بقيت على حالها وضمت للتصغير، وإن  
 كان أوله واواً جاز قلبها همزةً وجاز تحريكها بالضمّ إلا أن تكون بعدها واوٌ  
 أخرى متحركة، فإنه يلزم قلبها للنقل نحو: أوَيْصِلٌ في تصغير واصل ولا يجوز  
 ووَيْصِلٌ. وأمّا ما أوله ياءٌ، كيميّن، فتقول فيه: يَمِينٌ (٢)، وفي وعِيدٌ: وَعِيدٌ  
 وأَعِيدٌ.

فإن كان ثاني الكلمة ياءً بقيت على حالها، نحو: جَيْئَالٌ وَضَيْفَمٌ،  
 فتقول فيه: جَيْئَيْئَلٌ وَضَيْفَيْفَمٌ (٣)، إلا أن يكون أصلها واواً نحو: ميناء، فإنك  
 تقول: مَوِينٌ، وعلى ذلك تقول في قيراطٍ (قُرَيْطٌ) (٤) وترد الياء إلى  
 أصلها؛ لأن أصل الكلمة قَرَّاطٌ، وكذلك رَيْنَارٌ أصله رِنَارٌ، فأبدل من أحيد  
 الضاعفين حرف علة على قياس \* دَسَاهَا \* (٥) إذ أصلها دَسَسَهَا،  
 فإن كان ثاني الكلمة واواً فإنها تبقى على  
 حالها، نحو: كوشر تقول فيه: كُوَيْشَرٌ، فإن كان  
 ثاني الكلمة ألفاً زائدة تنقلب واواً أبداً، فتقول في ضارب: ضَوَيْرِبٌ، وفي واصل:  
 أوَيْصِلٌ.

وإن كان ثالث الكلمة ألفاً فكذلك تقلبها إلى الواو، ثم تقلبها  
 إلى الياء وتقدم فيها ياء التصغير، فتقول في كتاب: كُتَيْبٌ، وفي غراب:  
 غُرَيْبٌ، وقضوا يقلبها واواً للكثرة ذلك فيها في غير هذا الموضع نحو: ضَوَيْرِبٌ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن عصفور: "فإن كان أحد حروفه حرف علة فاما أولاً أو ثانياً

أو ثالثاً أو رابعاً، فإن كان ياءً فحكمه حكم الصحيح، تقول في يمين

يميين". شرح الجمل ٢/٢٩٩.

(٣) وجيئل: الضبع، وجيئلة: معرفة بغير ألف ولام. قال أبوعلسى

: "يصغر جَيْئَلٌ". المسائل المنثورة: ٢٨٥، واللسان (جال).

(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٦٠، والارتشاف لابي حيان ١/١٧٨.

(٥) الآية ١٠ من سورة الشمس.

في التصغير وضوارب في الجمع التَّكْثِيرِ ، وفي النَّسَبِ إلى حَبْلِي حَبْلَوِي .

فإن كَانَ الثالثُ يَاءً أَرْضَتْ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الثَّالِثُ

وَأَوَّلًا سَاكِنَةً فَالِإِدْغَامُ لَيْسَ إِلَّا ، نَحْوُ : رَسُولٍ ، تَقُولُ فِيهِ : رَسَيْلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ

الْوَاوُ مُتَحَرِّكَةً ، فَإنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْقَلْبُ وَالِإِدْغَامُ وَالتَّحْقِيقُ ، فَتَقُولُ فِي

أَسْوَدَ : أَسَيْدٌ وَأَسْوَيْدٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَالُ : سَوَيْدٌ (١) ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ

الْوَاوُ فِي مِثْلِ : رَضَوِي وَعَدَوِي وَيَلَوِي ، أَعْنَى لِأَمَّا يَنْ الْكَلِمَةِ ، فَإنَّهُ يَلْزَمُ فِيهَا / ٥٢

الْقَلْبُ لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ ، فَإِنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ كِتَابُ التَّأْنِيثِ ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ زَائِدَةٌ ،

وَهَذِهِ الْوَاوُ تَنْقَلِبُ فِي الطَّرْفِ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا فِي رَضَوِي : رَضِيَا ، وَفِي عَدَوِي :

عَدِيَا وَفِي يَلَوِي : يَلِيَا . (٢)

فَإِنْ كَانَ رَابِعُ الْكَلِمَةِ أَلِفًا فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً أَوَّلَ التَّأْنِيثِ ، فَإِنْ كَانَتْ

مُنْقَلِبَةً رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا ، ثُمَّ اعْتَلَتْ كَحَالِهَا فِي الْمَكْبَرِ ، تَقُولُ فِي مَرَمِي : مَرَمِيمٌ (٣)

فَيَصِيرُ مُنْقَوِصًا ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا فِي الْمَكْبَرِ لِلزُّومِ الْفَتْحَةَ قَبْلَهَا ،

كَحَالِ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ فِي سَكْرِي : سُكْرِي ، كَمَا تَقُولُ فِي ضَارِبِي : ضَوْرِبِي .

وَإِنْ كَانَ الرَّابِعُ يَاءً فَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا فِي التَّكْبِيرِ ، فَتَقُولُ فِي قَاضِي :

قَوِيضٌ ، وَلَا يَكُونُ الرَّابِعُ وَأَوَّلًا مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ قِيلَ : وَلَمْ يَلْبَسُوا الْأَلِفَ فِي قَائِمِ

إِلَى الْوَاوِ فِي نَحْوِ : ضَارِبٍ ، وَتِلْكَ الْأَلِفُ أَصْلٌ لَهَا ، وَهِيَ زَائِدَةٌ فَيَسْتَبْتَهَا

لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ وَاحِدَةً ؟

قِيلَ : إِنَّمَا قَلَبُوهَا إِلَى الْوَاوِ لِإِنْسَابِ الْوَاوِ لِلضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا

الضَّمَّةُ لِأَوَّلِ الْمُصَغَّرِ ، وَالْوَاوُ أَقْرَبُ إِلَى الضَّمَّةِ مِنَ الْيَاءِ ، ثُمَّ نَقُولُ : إِنْ كَانَ حَرْفُ

الْعِلَّةِ الَّتِي تَجِيءُ ثَانِيًا وَأَوَّلًا بَقِيَ وَأَوَّلًا فِي التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ يَاءً بَقِيَ يَاءً ،

فَتَقُولُ فِي جَوْهَرٍ : جَوَاهِرٌ ، وَحَوْقِلٍ : حَوَيْقِلٌ ، وَفِي الْيَاءِ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ

صَيْقِلٍ : صَيْقِيلٌ ، وَفِي دَيْسِمٍ : دَيْسِيمٌ (٤) .

(١) وذلك في تصغير الترخيم . ينظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٧٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٤٧٢-٤٧٣ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٩ .



وإن كان حرف العلية ثلاثياً؛ فلا يخلو إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياءً،  
فإن كان ألفاً قلبتها ياءً، وحركت الياء، وأدغمت [فيها] (١) ياء التصغير،  
كقولك في غزالٍ : فزِيلٌ ، وفي قذالٍ : قذِيلٌ ، وفي كتابٍ : كُتَيْبٌ ، وإن كان  
حرف العلية ياءً أدغمت فيه أيضاً ياء التصغير، كقولك في عُشَيْرٍ (٢) : عُشَيْرٌ ،  
وفي سَعِيدٍ : سَعِيدٌ .

وإن كان حرف العلية الثالث واواً فلا يخلو إما أن يكون متحركاً  
أو ساكناً ، فإن كان متحركاً مثل جدولٍ وأسودٍ ، فأنت فيه مُخَيَّرٌ إن شئت قلبت  
الواو ياءً وأدغمت فيها ياء التصغير ، وإن شئت تركتها واواً ، وكسرتها فقلت  
في تصغير جدولٍ : جُدَيْلٌ وجُدَيْوَلٌ ، وفي أسودٍ : أَسِيدٌ وأَسِيدوَدٌ ، وعلى الإدغام  
قول الفرزدق : (٣)

أَسِيدُنْ وَخُرَيْطَةُ نَهَارًا  
مِنَ الْمَتَلَقِطِي قَرَدَ الْقَتَامِ

وإن كان حرف العلية الثالث واواً ساكناً لم يكن فيها إلا القلب إلى الياء والإدغام،  
كقولك في عجوزٍ : عَجَّيْزٌ ، وفي رسولٍ : رَسَيْلٌ ، وفي ثمودٍ : ثُمَيْدٌ (٤) ، وكذلك  
ما أشبهه ، وإن كان حرف العلية رابعاً فلا يخلو إما أن يكون ألفاً أو ياءً ، فَمَا  
آخِرُهُ أَلْفٌ هُوَ الْمَقْصُورُ ، مثلُ : حُبَلَى وَأَرْطَى وَمَلْهَى ، وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ هُوَ الْمَنْقُوصُ ،  
نحو : قَاضٍ وَغَازٍ وَرَامٍ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَقْصُورًا فَلَا تَخْلُو أَلْفُهُ أَنْ تَكُونَ

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) المصدر نفسه ٢٩٩/٢ وفي الاصل : عَثْرُ عَشِيرٍ . خطأ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه : ٨٣٥ ، وهو من شواهد سيبويه في

الكتاب ١/١٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦ ، وشرح القوائد

السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري : ٣٦٥ ، وشرح شواهد

سيبويه للنحاس : ٣٢٥ ، والخصائص لابن جني ١/١٦٥ ، والتبصرة

والتذكرة للصيمري ١/٢٢٢ ، واللسان (قرن) ، والشاهد فيه

تصغير أسود على أَسِيدٍ على الإدغام . وفي الاصل : من المستقصى ،

وهو تحريف من الناسخ .

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٤٤ .

للتأنيث أو لغير التأنيث ، فإن كانت للتأنيث لم تتغير عن حالها ، نحو قولك :  
حَبَيْلِي فِي تَصْفِيرٍ : حَبَيْلِي ، وَسُكَيْرِي فِي تَصْفِيرٍ : سُكَيْرِي ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا  
يَجْرِي عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ .

فَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ ؛ فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفِ  
أَصْلِيَّ / ، وَتَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ مُلْحَقٍ بِالْأَصْلِ ، وَكِلَاهُمَا تَقَلُّبُ الْفَاءِ فِي  
التَّصْفِيرِ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَيَصِيرُ مُنْقَوِصًا ، فَتَقُولُ فِي تَصْفِيرٍ : مَرْمِيٌّ : مَرْيَمٌ ،  
وَفِي مَلَهِيٍّ : مَلَيْئَةٌ ، وَفِي مَدَعِيٍّ : مَدِيْعٌ (١) ، وَالْفَاءُ ذَلِكُ كُلُّهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفِ  
أَصْلِيٍّ ، وَتَقُولُ فِي تَصْفِيرِ أَرْطَى وَيَعْرِيٍّ : أَرْيَطٌ وَسَعِيْرٌ وَالْفَاهُمَا مُنْقَلِبَتَانِ عَنْ  
حَرْفٍ مُلْحَقٍ بِالْأَصْلِ (٢) .

وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مُنْقَوِصًا فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ فِي التَّصْفِيرِ نَاقِصًا ، كَمَا  
كَانَ فِي التَّكْبِيرِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْفِيرِ قَاضٍ : قَوِيضٌ ، وَفِي غَايِزٍ : غَوِيْزٌ .

### الفاظ الكتاب :

قوله : ( اعلم أن تصفير ذلك كله على مثال فعيعيل وذلك قولك فسي  
جعفير : جعيفر ، وفي سلهب : سلهيب ، وفي قسطر : قعيطر ) (٣)  
ربما يعترض عليه هنا بأن يقال : كيف جعل جعيفراً وسلهيباً  
على وزن "فعيعيل" ، ووزن جعيفر إنما هو "فعيليل" ، وكذلك سلهيب وقميطر ؟  
فالجواب أن يقال : لم يقصد بقوله "فعيعيل" أن تكون  
العين مقابلة للعين في التمثيل به ، وإنما قصد عددة الحركات  
والسكنات ، وكذلك يقصد في أبنية التصغير كلها ؛ ألا تراهم يقولون "مئيصير" على  
وزن "مُعيعيل" أو "فُعيليل" ، وليس هو بوزنه ، وإنما وزنه "مُعيعيل" ، فلا يقصد في  
أبنية التصغير مع ما تكلم به من الكلم إلا عدد الحركات والسكنات ، ومماثلة  
الحركات للحركات ؛ الضمة في الوزن للضمة في المثال ، والفتحة ماثلة للفتحة  
والكسرة ماثلة للكسرة ، وأبنية الرباعي على اختلافها إنما تأتي على هذا الوزن .

(١) الكتاب ٣ / ٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤١٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٩ .

(٣) الجمل ٢٤٧ .

(٤) في الاصل : فعيعيل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

الخماسي ما كان عددُه خمسةَ أحرفٍ ، فنُسبَ إلى الخمسةِ على فيرقياسٍ ،  
وما فوقه يُريدُ به السداسيُّ والسباعيُّ ، وهذه الأنواعُ تختلفُ وجوهَ تصغيرِها بسببِ  
اختلافِها واختلافِ أحكامِ زوائدِ نواتِ الزوائدِ منها ؛ فموضوعُ البابِ لتبيينِ كيفيةِ  
تصغيرِ بعضِ هذه الأعدادِ والإعلامِ بما يُحذفُ منها، وما يجوزُ من التعويضِ فيما  
دَخَلَهُ الحذفُ منها، وما يُعوضُ من المحذوفِ، وموضعيه، واختلافِ حكمي ألفي التانيثِ ،  
وما يُحذفُ من المقصورِ بما لا يُحذفُ، ووجهي تصغيرِ حُبَارَى (١) ، فهذه جُمْلَةٌ  
ما وُضِعَ لَهُ البَابُ ، ثم يُضَمُّ إلى هذا بيانُ حكمِ البَابِ ، فيقالُ .

والخُمَاسِيُّ لا يُصغِرُ على تمامه كما لا يُكسِّرُ على تمامه  
إلا أن يكونَ رابعُهُ حرفَ مَتيٍّ ولينِ زائِدٍ ، كقنديلٍ  
وينديلٍ (٢) فإنَّ هذا النوعَ لا يدخلُهُ حذفٌ عندَ الجُهورِ ، وما عداهُ فلا بد  
من دخولِ الحذفِ فيه حتى يعودَ رابعيًّا ، وإذا لم يُصغرْ ما عدَا هذا النوعَ من  
الخُمَاسِيِّ على تمامه ، فالسداسيُّ والسباعيُّ أُخرى بالإمتناعِ من ذلكَ ، فما زادَ على  
الخُمَاسِيِّ أو كانَ خُمَاسِيًّا غيرَ ما استثنى فلا بدُّ من دخولِ الحذفِ فيه قبَلَ

التصغيرِ حتى يعودَ رابعيًّا أو خُمَاسِيًّا رابعُهُ حرفَ مَتيٍّ ولينِ .

والخُمَاسِيُّ ينقسمُ إلى ما انقسمَ إليه الرباعيُّ من كونه ذَا زِيَادَةٍ وَغَيْرِ ذِي زِيَادَةٍ (٣)  
وَذَا زِيَادَةٍ مِنْهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : / منه ما يكونُ أصلُهُ الأربعةَ فيبلغُ الخمسةَ بزيادةٍ واحدةٍ ، كجحنفلٍ

٥٤ / -

(١) الكتابُ ٤٣٦/٣ قال سيوييه : " وما لا يكون الحذف ألزم لإحدى

زيادتيه منه للآخرى ، حُبَارَى ان شئت قلت : حُبَيْرَى ، كما ترى وان  
شئت قلت : حُبَيْرًا وذلك ؛ لأنَّ الزائدتين لم تجيئا لتلحقا الثلاثة  
بالخمسة وإنما الالف الآخرة ألف تانيث والأولى كواو عجوز فلا بد من  
حذف أحدهما .

(٢) فإنك لا تحذفه بل تبقى ان كان ياءً على لفظه وان كان واوًا وألفًا قلبتها

إلى الياءِ ؛ وَذَلِكَ قنديلٍ ومنيديلٍ وبهلولٍ وسريالٍ . انظر شرح الجمل

لابن عصفور ٣٠٢/٢ وشرح ألفية ابن معطي ١٢٠٧/٢ .

(٣) الجحنفل الغليظ ، قال سيوييه : " وتقول في جحنفلٍ : جَحِيْفُولٌ وان شئت

جَحِيْفِيلٌ ، والنون فيه زائدة ؛ لأن المعنى العظم والكثرة . الكتاب

ومنهُ ما أصله الثلاثة فبلغ الخمسة بزيادتين ، كَعِثُولٍ (١) وَقَلْنَسُوَةٍ .

وذو الزيادة منه على قسمين : منه ما تكون زيادته مُستَوِيَّتَيْنِ في الحكم لا تَفْضُلُ إحداهما الأخرى ، ومنهُ ما يختلفُ حُكْمًا زيادتيه فْتَفْضُلُ إحداهما الأخرى إما يوجب اثباتها وحذف صاحبيتها ، فما كان من الخماسي غير ذي زيادةٍ حُذِفَ آخره كما يحذف في التكسير ؛ لأنَّ حقَّ كلِّ واحدٍ منهما أن يأخذ حَقَّهُ ، ثم يرتدع عما بعد ذلك ، وربما جاء في الذي يرتدع عنده ، وهو ما قبل الآخر وترك الآخر ، كقول بعضهم في فَرَزْدَقٍ : فَرِزْقٌ (٢) وما كان من الخماسي ذا زيادةٍ واحدةٍ اختصَّ بالحذف بها حيث كانت من الإسم خاسية كالفِ حَبْرَكِي (٣) ، أو رابعة كواوِ كَنَهْوَرٍ ، أو ثالثة كواوِ سَرُوَسِيٍّ ، أو ثانية كنونِ كَنَهْبَلٍ ، ولا تكون أولًا ؛ لأنَّ هذا النوع من الخماسي يكون أصله الأربعة ، وذوات الأربعة لا تلحق الزيادة من أولها إلا ما كان منها اسمًا جاريًا على الفعل كمدَّ حَرَجٍ .

وما كان من الخماسي ذا زيادتين وكان أصله الثلاثة نظرت زيادتيه ،

فإن فضلت إحدى الزيادتين الأخرى حذفت المفضولة وتركت الفاضلة .

هذا القياس كمنطلق تقول فيه : مُطِيلِقٌ ، فتحذف النون ؛ لأنَّ الميم

تفضلها بالدلالة على الصيغة ، وربما حذفوا الفاضلة وتركوا المفضولة ، كما فعلوا

في حَبَارَى فِيمَنْ قَالَ في تصغيرها : حَبِيرٌ ، والقياس حَبِيرَى ، وإن تساوت الزيادتان (٤)

كزيادتي حَبْرَكِي كنت مخيرًا في حذف ما شئت منهما ، كذلك يقول النحويون ،

وأنا أختار حذف الألف في مثل هذا على حذف النون لتطرف إحدى الزيادتين ،

وكذلك أختار في مثل قلنسوة حذف الواو على حذف النون لتطرفها ، والأطراف

محل التغيير ، والمتوسط من الزيادتين أولى بالإبقاء .

قُلْتُ : وَالَّذِي قَالَ : وَأَنَا أختارُ في المسألتين

(١) العِثُولُ من الرجال : الجافي الغليظ . قال سيويه : «وإنما حقرت

عِثُولٌ قُلْتُ : عَشِيلٌ وَعَشِيْلٌ ؛ لأنك لو جمعت قلت : عَثَاوُلٌ وَعَثَاوِيلٌ .»

الكتاب ٤٣٠ / ٣ ، وانظر المقتضب ٢ / ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤٤٨-٤٤٩ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٤٩-٢٥٠ .

(٣) الحبركي : القراء الطويل الظهر القصير الرجلين .

(٤) في الاصل : الزيادتين ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

هُوَ الاستِئْذَانُ الْأَوْحَاتِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مَلِكُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ،  
وَأَيْضًا فَإِنَّ الزِّيَادَتَيْنِ فِي مِثْلِ حَبْنَطَى وَمَا أَشْبَهَهُ لَمَّا كَانَتَا لِلإِلْحَاقِ نَزَلَتَا مَنزِلَةً  
الْأَصْلِيَّةَ ، فَلَوْ كَانَتْ حُرُوفُ حَبْنَطَى وَمَا أَشْبَهَهُ أَصُولًا لَكَانَ الحَذْفُ وَاقِعًا بِالْآخِرِ ،  
فَكَذَلِكَ مَا جَرَى سَجْرَاهُ مِنْ مِثْلِ هَذَا ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَهَيْئَةِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ  
سَيَبُوهِ (١) ذَهَبَ فِي تَصْغِيرِ مُقْعَنَيْسٍ إِلَى هَذَا ، فَحَذَفَ أَحَدَى السَّيْنَيْنِ لِتَطْرِفِيهَا  
وَوُقُوعِهَا مَوْجِعَ الحَذْفِ مِنْ ذَوَاتِ الخَمْسَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَوَاتِ  
الخَمْسَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا إِنَّمَا يُحذفُ مِنْهَا الْآخِرُ أَوْ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ  
السَّيْنَانِ مِنْ مُقْعَنَيْسٍ - وَنَحْوِهِ - مَوْجِعَ مَا يُحذفُ حَذْفَ أَحَدَاهُمَا ، فَلَوْ كَانَتِ الْأُولَى  
هِيَ الزِّيَادَةُ ، فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْجِعَ مَا يُحذفُ ، وَإِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ الثَّانِيَةَ ، فَهِيَ كَذَلِكَ .  
انتهت الطريقة الكلية .

ثم تقول بعد ذلك - على الباب - على التفصيل :

قوله : ( بَابُ تَصْغِيرِ الخُمَاسِيِّ وَمَا فَوْقَهُ ) (٢) ، يريدُ  
بِالْخُمَاسِيِّ مَا كَانَ / عَلَى خَمْسَةِ أَحْصَفٍ كُلِّهَا أَصُولًا  
أَوْ بِحُرُوفِ بَعْضِهَا أَصْلًا وَبَعْضِهَا زَائِدًا ، وَمَا فَوْقَ الخُمَاسِيِّ هُوَ السَّدَاسِيُّ  
وَالسَّبَاعِيُّ ، وَلَا يَكُونُ الْاسْمُ سُدَاسِيًّا وَلَا سَبَاعِيًّا إِلَّا بِحُرُوفِ بَعْضِهَا أَصْلًا وَبَعْضِهَا  
زَائِدًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولًا أَوْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَصْلًا وَبَعْضُهَا  
زَائِدًا ، وَالْاسْمُ لَا يَتَعَدَّى السَّبَاعِيَّ إِلَى مَا فَوْقَهُ ، وَالخُمَاسِيُّ لَا يَخْلُو لَمَّا أَنْ  
تَكُونُ حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولًا ، أَوْ بَعْضُهَا أَصْلًا وَبَعْضُهَا زَائِدًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ كَانَتْ  
حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولًا حَذَفَتْ الْآخِرَ مِنْهَا ، فَقُلْتُ فِي تَصْغِيرِ سَفَرَجَلٍ : سَفِيرَجٌ ، فَإِنْ  
كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَوْ مَا يُشْبِهُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ ، وَكَانَ الْآخِرُ  
لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، فَإِنَّكَ فِي حَذْفِ الْآخِرِ أَوْ فِي حَذْفِ مَا قَبْلَهُ مَخِيرٌ ، فَتَقُولُ  
فِي تَصْغِيرِ خَدْرَنْقِ (٣) : خَدِيرٌ ، فَتَحذفُ آخِرَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ خَدِيرِقٌ ، وَإِنْ

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩ .

(٢) الجدل ٢٤٨ .

(٣) الخَدْرَنْقُ : الذِّكْرُ مِنَ العَنْكَبُوتِ ، أَوْ العَظِيمُ مِنْهَا ، وَقِيلَ : العَنْكَبُوتُ

شئت قلت : خديرق<sup>(١)</sup> يحذف النون التي قبل الآخر ؛ لأنها من حروف  
الزيادة ، وان كانت أصلاً في هذه الكلمة ، وكذلك تقول في تصغير فرزدق :  
فريزد فتحذف القاف ، وان شئت فريزق ، فحذفت ما قبل الآخر ، وهو الدال  
لأن الدال وان لم تكن من حروف الزيادة فهي من حروف البدل .

قال هذا الأستاذ أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي - رحمه الله - ،  
فإن كان آخر الخماسي حرفاً من حروف الزيادة مثل : شمرذل<sup>(٢)</sup> لم يحذف  
إلا الآخر ، فقلت : شمرذ ، ولم يجز غير ذلك .

وأما الخماسي الذي بعض حروفه أصل وبعضها زائد فلا يخلو إما أن  
تكون فيه زيادة أو زيادتان ؛ فإن كانت فيه زيادة واحدة ، ولم تكن حرف علة  
رابعة ، فإنك تحذفها حيثما كانت أولاً أو وسطاً أو آخرًا ، فتقول في تصغير  
مخرج : مخرج ، فتحذف الميم ، وان كانت أولاً نالقة على اسم الفاعل ،  
وكذلك تحذفها من اسم المفعول ، وهو مخرج ، وكذلك تحذفها أيضاً من  
أثناء الكلمة ، فتقول في تصغير سديد : سديد ، فتحذف الياء التي كانت في  
حال التكبير ، وتجعل مكانها ياء التصغير ، وكذلك إذا كانت الزيادة آخرًا نحو :  
حبركي تحذف الالف ، فتقول : حبيرك ، وإن كانت الزيادة حرف علة  
رابعاً لم تحذفها ؛ لأنك تقلبها ياء في التصغير ، إن كانت واواً أو ألفاً نحو :  
قرطيس وسربال ، فتقول في تصغير قرطيس : قريطيس ، وسربال : سربيل ، وفي  
مسرول : مسريل<sup>(٣)</sup> .

(١) قال سيويه : \* وكذلك خدرنق : خديرق فيمن قال فريزق ، ومن

قال : فريزد قال : خديرن . . الكتاب ٤٤٨/٣ .

(٢) الشعردل : الفتى السريع من الابل .

(٣) قال سيويه : \* واذا حقرت السرول فهو : مسريل ليس إلا هذا ؛

لأن الواو رابعة ، ولو كسرتة للجمع لم تحذف فكذلك لا تحذف في

التصغير . . الكتاب ٤٣٣/٣ ، وانظر شرح الشافية ٢٥٠/١ .

والقياس في تصغير ما رابعه ياءً أن تنقلب ياءؤه إلى ياءٍ أخرى ، فلما  
الياء التي تثبت في التكبير غير الياء التي تثبت في التصغير ، ويؤيد ذلك القياس  
على نظائرها من حروف العلة ، وهي الواو والألف ، فلما قلبا ياءً في التصغير ،  
فكذلك ينبغي أن تقلب الياء أيضاً إلى ياءٍ أخرى ، ويؤيد ذلك مسألة الفلّك  
للواحد والفلّك للجمع<sup>(١)</sup> ، وحركة الفرد غير حركة الجميع ، وكذلك ناقصة  
هجان ونوق هجان ، ودرع يلاص ودروع يلاص ، فباء قنديل وباء [منديل] (٢)  
من هذا الباب ولا يفترقان إلا في النسبة .

وكل خماسي حذف منه / شيئاً أصلاً أو زائداً فلنك فيه أن تعوض  
المحذوف ياءً مدودةً قبل الآخر ، فتقول في سَفَرَجَلٍ إِذَا صَفَرْتَ وَعَمُوضَتْ :  
سُفِيرِيحٌ وَفِي مَدْحَرِجٍ : دُحَيْرِيحٌ ، وكذلك سَمِيدِيحٌ ، وكذلك حَبِيرِيكٌ ، وأنت  
في الموض بالخيار إن شئت عوضت وإن شئت لم تعوض ما حذف منه  
الزائد أو الأصلي .

فإن كان في الخماسي زيادتان ؛ فلا تخلو أن تكون من أن تتفاضلاً  
أو لا يتفاضلاً ، فإن لم يتفاضلاً حذفتهما شئت وإن تفاضلتا أثبت الأقوى  
وحذفت الأضعف ، وذلك مثل : منطلق ، فإن الميم والنون فيه زادتان والميم  
أقوى من النون ؛ لأنها بعدت عن الطرف الذي هو محل التغيير ، والنون  
قربت منه ؛ لأنها بعد الميم ، والميم تدل على الفاعل والمفعول ، والنون لا تدل  
على ذلك فلما كانت الميم أقوى منهما من هذين الوجهين حذفته النون لا غير ،  
فقالوا في تصغير منطلق : مطليق ، وإن شئت مطليق إذا عوضت ، وإن كانت  
الزيادتان متفاضلتين مثل الزيادتين اللتين في حباري ، وهي الألف الأولى  
وألف التأنيت وهي جاءت لمعنى ، وألف حباري جاءت متقدمة عليها بعبدة  
من الطرف ، وألف التأنيت هي الطرف ، والطرف محل التغيير ، فالأولى فضلت  
ألف التأنيت بالتقديم ، وألف التأنيت فضلت الألف المتقدمة بكونها جاءت لمعنى ،

(١) ينظر الخصائص ٢/١٠٠-١٠١ .

(٢) في الأصل : « وباء قنديل »

فهذا هو معنى المفاضلة، فإذا كانت الزيادة على هذه الحال حذفت أيهما شئت، فإن شئت حذفت ألف التانيث، فيصير حبارى : حباراً مثل غراب، فتقول في تصغيرها : حبير، كما تقول في تصغير غراب : غريب، وغليم في تصغير غلام، ومنهم من يثبت تاء التانيث في هذا الوجه، فيقول : حبيزة<sup>(١)</sup> حفظاً على التانيث، وشحاً على علامته، وإن شئت حذفت الألف الأولى فيصير حبارى : حبراً، فتصير ألف التانيث فيه رابعةً مثل ألف ثعلب، وسكرى، وحبلب فتقول في تصغيرها : حبيرى، كما قلت في تصغير ثعلب : ثعلبى .

وقلنسة أنت مخير في حذف الزياتين منهما، وهي النون والواو؛ لأن الأصل هو القاف واللام والسين، ودليل زيادتهما قولهم : تقلس إذا جعل قلنسة في رأسه، فقد حذف الواو والنون من هذا الفعل الذى هو تقلس، فإذا حذفت النون قلت في تصغيرها قليسية<sup>(٢)</sup> وقلت الواو ياء لانكسار ما قبلها؛ لأن أصلها : قلنسة، وإذا حذفت الواو قلت في تصغيرها قليسية<sup>(٣)</sup> وإنما كنت مخيراً في حذفهما؛ لانهما زيادتان تفاضلتا،

وذلك أن الواو نصف النون بالحركة، والنون فضلت بالتقديم، فإن كان الإسم سداسياً فلا يكون سداسياً إلا بزيادة فيه أو زيادتين أو ثلاثية، فما كان سداسياً بزيادة واحدة وجب حذفها وحذف حرف / من الأصول حتى يصير رباعياً، ومثل ذلك قبعثرى وعضرفوط<sup>(٣)</sup> كل واحد منهما سداسى، فأما قبعثرى فهو سداسى بزيادة الألف، وأما عضرفوط فهو أيضاً سداسى بزيادة الواو،

(١) أثبتها أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب ٤٣٧/٣، وانظر المقتضب

٠٢٦٢/٢

(٢) مكرر في الأصل، وجاء في الأصل أيضاً قلنسية في الموضعين تحريف ظاهر

وينظر الكتاب ٤٣٦/٣

(٣) العضرفوط : ذكر العطاء . ينظر شرح أبنية سيويه لابن الدهان

النحوى : ١٢٣ ، وشرح الشافية ٥١/١ .



فإذا صغرت قبعثرى حذفت الألف والراء التي قبلها فبقي قبعتها على أربعة أحرف ، وإذا صغرت عضر فوطاً حذفت الواو والطاء فبقي عضرفاً على أربعة أحرف ، فتقول في تصغيره: عَضْرِفٌ (١) ، وإن عوضت قلت : عَضْرِيفٌ ، وإن كان الاسم سداسياً يزيادتين لم يكن لك بد من الحذف حتى يصير إلى الرباعي أو الخماسي الذي رابعه حرف علة ، ومثال ذلك قولهم : عَيْطُمُوسٌ (٢) ؛ لأنك لو حذفت الياء صار عَطْمُوساً على وزن قَرْبُوسٍ ، وهو خماسي قبل آخره حرف علة ، فقلت في تصغيره : عَطْمِيسٌ ، كما تصغر قَرْبُوساً على : قَرْبِيسٍ (٣) ، قلبت الواو ياءً فيها لانكسار ما قبلها ، ولا يجوز حذف الواو من عَيْطُمُوسٍ وإبقاء الياء ؛ لأنك إذا حذفتها لم يكن بد من حذف الياء فيكثر الحذف بحذفها ، وإذا حذفت وقف الحذف عندها ، وكل زيادتين إذا كان الحذف يقف عند أحدهما ولا يؤدي إلى حذف الأخرى فحذف التي يقف الحذف عندها هو الواجب دون الأخرى التي إذا حذفت أدنى (٤) حذفها إلى حذف غيرها ، [ فَتَعَيْنَ ] (٥) حذف الزيادة الواحدة في عَيْطُمُوسٍ وفي ما جرى مجراه ، وإذا كان المكبر سداسياً بزيادة ثلاثة أحرف نحو : مُسْتَخْرَجٌ ، أو يكون في الأصل رباعياً فيصير سداسياً يزيادتين ، فإنك تحذف منه حتى يصير إلى الرباعي ، ومثال ذلك : مُسْتَخْرَجٌ وَمُخْرَجٌ وَمُقْعَنَسٌ ، فأما مُسْتَخْرَجٌ فهو سداسي بزيادة السين والتاء ، فإذا صغرت حذفت السين والتاء فبقي مُخْرَجاً فتقول في تصغيره : مُخْرَجٌ إذا لم تعوض ، فإن عوضت مُخْرِيجٌ ، وإنما حذفت السين والتاء وبقيت الجيم ،

- (\*) في الأصل : غضيريف ، بالغين ، تحريف من الناسخ .  
 (١) ينظر الكتاب ٤٤٩/٣ ، والمقتضب ٢٤٩/٢ ، ووقع في هذه النسخة  
 عضر فوط بالغين خطأ .  
 (٢) العيطموس من النساء : التامة الخلق ، ومن الإبل : الفتية الحسنة الخلق . ينظر شرح أبنية سيويه لابن الدهان النحوي : ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٥ .  
 (٣) ينظر الكتاب ٤١٦/٣ - ٤٤٤ .  
 (٤) في الأصل : ودى . حذف  
 (٥) في الأصل : فعين/الزيادة والسياق يعطى ما أثبتناه .

لأنَّ الميمَ فَضَلْتَهَا بِكُونِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ دَالَّةً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَعَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ  
إِذَا قُلْتَ : مُسْتَخْرَجٌ يَفْتَحِ الرَّاءَ وَهَمَّا لَيْسَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فَقَدْ بَانَ ذَلِكَ مَسْنِ  
الطرفِ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ وَلَا عَلَى الْمَفْعُولِ .

وَأَمَّا "مُخْرَجٌ" فَهَوَيْنِ ذَوَاتِ الْارْبَعَةِ : الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ فِيهِ  
أَصُولٌ ، وَالنُّونُ وَالْمِيمُ فِيهِ زَائِدَتَانِ ، فَهَوُ (١) مَا صَارَ سَدًّا سِيَّئًا بِزِيَادَتَيْنِ ، فَإِذَا صَفَرَتْ  
حَذَفَتْ إِحْدَى الزِّيَادَتَيْنِ وَهِيَ النُّونُ فَيَقِي مُخْرَجًا ثُمَّ حَذَفَتْ الْمِيمَ ، كَمَا حَذَفْتَهَا  
مِنْ مَدْحَرِيحٍ فَتَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِ حُرِيحٌ إِنْ لَمْ تَعْوِضْ وَحُرِيحِيٌّ إِنْ عَوِضْتَ .

وَأَمَّا مُعْتَبِسٌ فَفِيهِ ثَلَاثُ زِيَادَاتٍ يَثَلُ : مُسْتَخْرَجٌ ، إِلَّا أَنْ إِحْدَى

الزِّيَادَاتِ مِنْ لَفْظِ الْأَصْلِ ، وَهِيَ السِّينُ وَالزِّيَادَتَانِ الْآخِرَتَانِ الْمِيمُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ  
وَالنُّونُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَعِيسِ ، فَهَوَيْنِ ذَوَاتِ الْقَافِ وَالْعَيْنِ وَالسِّينِ ، فَمَذْهَبُ  
سَيَبَوِيهِ (٢) فِي تَصْفِيرِهِ حَذْفُ النُّونِ وَالسِّينِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِ مُعْتَبِسٌ إِذَا لَمْ  
تَعْوِضْ ، وَمُعْتَبِيسٌ إِذَا عَوِضْتَ ، فَتَحذفُ النُّونَ وَالسِّينَ ، كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ وَتُبْقَى

الْمِيمُ لِكُونِهَا / دَالَّةً عَلَى الْفَاعِلِ ، وَمَذْهَبُ الْمَبْرُورِ (٣) حَذْفُ الْمِيمِ وَالنُّونِ وَابْقَاءُ / ٥٦

السِّينِ لِكُونِهَا مِنْ لَفْظِ أَحَدِ الْأَصُولِ الَّذِي هُوَ السِّينُ ، فَتَقُولُ فِي تَصْفِيرِهِ مُعْتَبِيسٌ  
إِذَا لَمْ تَعْوِضْ ، وَمُعْتَبِيسٌ إِذَا عَوِضْتَ ، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ مَذْهَبُ  
سَيَبَوِيهِ ، فَإِنَّ السِّينَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَفْظِ الْأَصْلِ ، فَلَمْ تَجِسْ لِمَعْنَى ، وَالْمِيمُ  
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ لَفْظِ الْأَصْلِ فَقَدْ جَاءَتْ لِمَعْنَى ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْفَاعِلِ ،  
وَمِلَا حِظَةَ الْمَعْنَى أَوْلَى مِنْ مِلَا حِظَةَ اللَّفْظِ .

وَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ سَبَاعِيًّا فَلَا يَكُونُ هَذَا  
الْعَدَدُ إِلَّا بِزَوَائِدٍ ، فَتُحذفُ مِنْهُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى الرَّبَاعِيِّ أَوِ الْخَمَاسِيِّ الَّذِي رَابِعُهُ  
حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : أَشْهَبَابٌ ، وَاحْمِيرَارٌ ، وَاحْرَنْجَامٌ ، تُحذفُ مِنْ  
أَشْهَبَابٍ أَلْفُ الْوَصْلِ وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلِفِ الثَّالِثَةِ فِي أَشْهَبَابٍ ، فَيَبْقَى  
شَهَبَابًا عَلَى وَزْنِ قَرْطَاسٍ ، فَتَقُولُ شَهَبِييبٌ ، كَمَا تَقُولُ قَرْطَاسِيٌّ ، وَالَّذِي فِى

(١) فِي الْأَصْلِ : فِيهِمَا ، وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٤٢٩ .

(٣) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

اشهيبا في حال التصغير تفعلة في احميرار ، وفي كل مصدر للفعل السدي هو على وزن افعال ، نحو : احمار واصفار ، ولا يجوز ان تحذف الالف من اشهيبا وتبقى اليا ، فان اليا لا تبقى مع الالف ، فالالف لا يقف الحذف عندها ، ولم يؤت الى حذف اليا ، وحذفت الالف ؛ لانك لو صغرت بعد حذف الالف وابقاء اليا لصغرت على وزن خارج عن اوزان التصغير الثلاثة ، وهو فعنيل .

وأما احرنجام ، فانك تحذف منه همزة الوصل والنون وتبقى الالف كما ابقيتها في اشهيبا ، وتعمل فيه في حال التصغير ما فعلت فيه ، فتقول : حرجيم ، واحرنجام لم يكن سباعيا الا بثلاث زوائد ؛ لانه في اصل الوضع رباعي من حرجت الإبل اذا جمعتها ، وردت بعضها الى بعض . واشهيبا ونظائره انما كان سباعيا بأربع زوائد ؛ لانه ثلاثي في الاصل ، ابي ؛ في اصل وضعه ؛ لانه من الشبهة ، وزوائده همزة الوصل واليا التي بعد الهاء ، وأحد الباعين والالف ، وكذلك نظائره .

تكلة فيها ضبط الباب اجمع ، وهي ان تقول : الخماسي على ضربين ، اصول وزوائد ، فالاصول تحذف الاخر منها حتى تبقى الكلمة على اربعة احرف ، ثم تصغرهما على فعنيل ، ولك ان تعوض من المحذوف ياء قبل الاخر ما لم يمنع مانع ، فلان عوضا فيصير على فعنيل ، مثال ذلك : سفرجل ، ثم تصغر فتقول : سفريج ، وإن شئت سفريج ، والذي بزوائد ، فحكه أيضا ان يحذف حتى يرد الى اربعة احرف ، ولكن لا يكون الحذف فيه الا في الزوائد حيث كانت من اول او وسط او آخر ، الا ان يكون الرابع حرف مي ولين ، فانه لا يحذف ؛ لانا قد نعوض من المحذوف في موضع الرابع ، فلو حذفنا ثم عوضنا منه لوجب التعويض في موضع المحذوف ، وكما نعوض ياء ، وكان يرجع حرف المي واللين بسبب الكسرة قبله ، فوجب ألا يحذف ويعاد ، فيكون فيه نقيض الغرض والعبث ، وكذلك لا تحذف ألف التانيث الممدودة ؛ لان الالف التي قبل الهمزة فيها قد تكون رابعة ، فعولت / خامسة وسادسة معامتها رابعة حتى يصير الباب ٥٧/أ

واحدًا ، وأيضًا ، فإنها قد قويت حيث كانت ألفًا وقبلها ألفٌ فحُرِّكَتْ ، وكذلك لا تحذف الألف والنون اللتان هُما في مقابلة ألف التانيث من سكرانٍ ونحوه . وكذلك لا تحذف الميم من منفعِلٍ ونحوه لِأجل زيادةٍ أُخرى ، وهي أُولسَى بالحذف ، وإنما لم تحذف الميم للزومها فجرت مجرى الأصل ، وسائر الزوائد تحذف إذا افتقر إلى حذفها ، وقد يكون في الكلام زائدتان فأكثرَ وعليها حذفٌ واحدٌ ، فنحن ننظر في المفضول منهما فنحذفه ولا يَنْضبطُ ذلك إلا بِذِكْرِ جَمَلٍ منها يقاس عليها إن شاء الله تعالى .

فمن ذلك أن تكون إحدى الزائدين ليعنى والأخرى لغير معنى ،  
فالتى لغير معنى مفضولةٌ فتُحذفُ .

أو تكون أحدهما ساكنةً والأخرى متحركةً ، فالساكنة هي المفضولة ، وتكون أحدهما لازمةً للكلمة والأخرى غير لازمة ، فغير اللازمة هي المفضولة أو تكون أحدهما متوسطةً والأخرى متطرفةً ، فالمتطرفة المفضولة ، أو يكون حذف أحدهما يُؤتى إلى حذف الأخرى ، والأخرى ليست كذلك ، فالتى تُؤتى إلى حذف صاحبيتها هي المفضولة ، أو يكون المثال يُقطع على حذفها لكثرة وقوع الزائد هناك ، وقد تتكافأ الزوائد فتختير في حذف أحدهما ، وعلى هذا تضرب المسائل ويقاس عليها إن شاء الله تعالى .

تقول في "سفرجل" : سفيرج وسفيريج ، فهنوه أصولٌ فحذفت من أحدها ، ومثلها فرزدق تقول في تصغيره : فريزد وفريزيد ، ويجوز فريزيق وفريزيق بحذف الدال التي قبل القاف وتبقي القاف ؛ لأن الدال من حروف البدل فأشبهت حروف الزوائد ، وتقول أيضاً في سفرجل : سفيرل وسفيريل ، وقد حكى الأَخفش <sup>(١)</sup> سفيرجل من غير حذف ، وهو في غاية الشذوذ ، وتقول في "قنديل" : قندييل ، فلا تحذف منه شيئاً ؛ لأن رابعه حرف مدٍ ولين ، وكذلك

(١) ينظر شرح المفصل ١١٧/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/١ ، وحكاه

سيبويه عن بعض النحويين . ينظر الكتاب ٤١٨/٣ .

قِنطَارٌ وَقَنْيَطِيرٌ ، وَمِعْقَرٌ وَمُعْقِيرٌ<sup>(١)</sup> ، وَتَقُولُ فِي سَكَرَانَ : سَكِرَانَ ، فَلَا تَحْدَفُ كَمَا تَقُولُ فِي حَمَاءِ حَمِيرَاءَ ، وَتَقُولُ فِي سُنطَلِيْقٍ : سُنطَلِيْقٌ<sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ زَائِدَتَانِ : الْمِيمُ [ وَالنُّونُ ]<sup>(٣)</sup> ، فَحَدَفَتِ النَّوْنَ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ [ وَالْمِيمُ ]<sup>(٤)</sup> مَحْرُوكَةٌ ، وَلِأَنَّ الْمِيمَ ثَابِتَةً أَبَدًا فِي بِنِيَةِ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونَ قَدْ تَسْقُطُ فَتَقُولُ : مُخَيَّرٌ وَمُعَيَّرٌ ، وَلَيْسَ هُنَا نُونٌ ، وَإِنْ شِئْتَ سُنطَلِيْقٌ فَتَمَوْضُ مِنَ السَّحْدُوفِ ، وَتَقُولُ فِي قَلْنَسُوَةٍ : قُلَيْسِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> ، وَفِيهِ زَائِدَتَانِ : النَّوْنُ وَالْوَاوُ ، فَحَدَفَ النَّوْنَ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَالْوَاوُ مَحْرُوكَةٌ ، فَقَدْ تَكَافَأَتْ مَعَ الْوَاوِ ؛ فَلِذَلِكَ تَخَيَّرْتَ فِيْسِي الْحَدْفِ وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : قُلَيْسِيَّةٌ وَقُلَيْسِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> ، فَتَمَوْضُ .

وَتَقُولُ فِي "سُتَخْرِجٌ" : مُخَيَّرٌ ، فَتَحْدِفُ السَّيْنَ وَالنَّوْنَ وَلَا تَحْدَفُ

الْمِيمَ ؛ لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ مُخَيَّرِيَجٌ فَتَمَوْضُ ، وَتَقُولُ فِي حَبَارَى : حُبَيْرَى ، فَتَحْدَفُ الْاَلِفَ الْمُتَوَسِّطَةَ ؛ لِأَنَّهَا لِرْغِيْبٍ مَعْنَى ، وَالْاَلِفُ الْمُتَطْرَفَةُ لِمَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ التَّمْوِيْضُ هَاهُنَا لِأَنَّ تَرْجِعَ اَلِفَ التَّائِيْبِ بِصُوْرَةِ الثَّابِتَةِ حَاْمِسَةً ، وَذَلِكَ لِأَيْكُوْنُ . وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : حُبَيْرِيٌّ فَتَحْدِفُ اَلِفَ التَّائِيْبِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ

لِمَعْنَى فِيْهِ / مُتَطْرَفَةٌ وَالْاَوَّلَى مُتَوَسِّطَةٌ ، فَكَافَأْتَهَا ، وَإِنْ عَوِضْتَ قَلْتَ : حُبَيْرِيٌّ / ٥٧  
وَقَدْ قِيلَ : حُبَيْرَةٌ ، فَعَوِضُوا تَاءَ التَّائِيْبِ مِنْ اَلِفِ التَّائِيْبِ ، وَهَذَا شَاذٌ ، وَتَقُولُ فِي مَعْلُوْجَاءَ اسْمٌ لِحِجَاعَةِ الْعُلُوْجِ<sup>(٦)</sup> : سَعِيْلَجَاءٌ فَلَا تَحْدَفُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ رَابِعَهُ حَرْفٌ مَدِيٌّ وَلِيْنٌ وَآخِرُهُ اَلِفُ التَّائِيْبِ الْمَدُوْدَةُ وَاَوَّلُهُ الْمِيمُ اللَّازِمَةُ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُوْلِ ، وَتَقُولُ فِي اَشْهِيْبَابٍ : شَهِيْبِيْبٌ<sup>(٧)</sup> فَتَحْدِفُ اَوَّلًا اَلِفَ الْوَصْلِ ؛

(١) مِعْقَرٌ : اسْمُ شَاعِرٍ ، وَهُوَ مِعْقَرُبْنُ حَمَارِ الْبَارِقِيِّ حَلِيْفِ بَنِي نَمِيْرٍ .

يَنْظُرُ الصَّحَاحَ (عَقْرٌ) .

(٢) فِي الْاَصْلِ : سُنطَلِيْقٌ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَاهُ .

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيْهَا السِّيَاقُ .

(٤) فِي الْاَصْلِ : وَالْهَمْزَةُ ، خَطَاٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَاهُ .

(٥) فِي الْاَصْلِ : قُلَيْسِيَّةٌ . قُلَيْسِيَّةٌ ، خَطَاٌ وَانظُرِ الْكِتَابَ ٣ / ٤٣٦ .

(٦) قَالَ سِيْبُوَيْهٌ : «وَإِذَا حَقَرْتَ مَعْقِيْرَاءَ وَمَعْلُوْجَاءَ قَلْتَ : سَعِيْلَجَاءٌ وَمَعْقِيْرَاءَ»

لَا تَحْدَفُ الْوَاوَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَأَلِفِ مِيَارِكٍ هِيَ رَابِعَةٌ . الْكِتَابَ ٣ / ٤٤١ .

(٧) يَنْظُرُ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ٢ / ٦٩٥ .

لأنَّ الشينَ قد تَحَرَّكَتْهُم حذفتِ الياءُ ومقيتِ الالفُ ؛ لأنها رجعتُ رابعةً ، ولا يجوزُ حذفُ الالفِ وبقاءُ الياءِ لولا يُؤَيِّئُ إلى حذفِ الياءِ ، وتقولُ في مُعْتَمِدِيسٍ مُقْتَمِيسٌ ، هَذَا مذهبُ سيبويه (١) ، وَجَعَلَ الميمُ أَفْضَلَ مِنْ أَحَدِ السَيْنَيْنِ ؛ لأنَّ السينَ زائدةٌ لِلإلْحَاقِ ، وَيَقُولُ السُّبْرُ (٢) فِي تَصْغِيرِهِ : قُعَيْسِيٌّ ، وَيَجْعَلُ السَّيْنَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِالأَصْلِ .

واتفقوا على أنَّ الحذفَ والبقاءَ إنما هُوَ لِالأبْعَدِ مِنَ الأَصْلِيِّ والأقربِ مِنَ الأَصْلِيِّ ، فَعَلَى هَذَا يَتَرَجَّحُ قولُ سيبويه ؛ لأنَّ الميمَ أَلْزَمَ للكلمةِ ، فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى الأَصْلِيِّ .

---

(١) سرقريبا ، انظر الكتاب ٣/٤٢٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .